بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعياً): محمد بن يحيى علي الحكمي .... قسم: اللغة العربية

الأطروحة مقدمة لنيل درجة: الماجستير ...... في تخصص: النحو والصرف

عنوان الأطروحة: « [illegible] ....
[illegible] إبراهيم بن أحمد [illegible] »

الحمد لله رب العالمين، والصلاةوالسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه، والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢/٦/١٤١٨ هـ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة، وحيث قد تمّ عملُ اللازم، فإنّ اللجنة تُوصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه، والله الموفق .

(أعضاء اللجنة)

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
الاسم: أ.د/ محسن بن سالم العميري	الاسم: أ.د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم	الاسم: أ.د/ محمد [illegible]
التوقيع:	التوقيع:	التوقيع: ....

٨/٧/١٤١٨هـ

رئيس قسم الدراسات العليا

أ. د. محسن بن سالم العميري

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



بغية العارف
على رسالة الوظائف

لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيري العوامي القرشي

المتوفى سنة ٩٩١ هـ

تحقيق ودراسة

(من أول الكتاب إلى نهاية أبواب المفاعيل)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص / النحو والصرف

إعداد

الطّالب / محمد بن يحيى الحكمي

إشراف

الأستاذ الدكتور /محسن بن سالم العميري

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أفصح من نطق بالضاد سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.

موضوع البحث:

عندما رغبت في تسجيل موضوع لدرجة الماجستير، جهدت في البحث عن موضوع جديد لم يطرق من قبل، وبفضل من الله، وفي أثناء بحثي في فهارس المخطوطات بمركز التراث في الجامعة، وقعت عيني على مخطوطة: (بغية العارف على رسالة الوظائف) لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيري، وعندما نظرت فيها وجدتها مكتملة الأبواب ، حسنة الخط، وحينما سألت أساتذتنا الأفاضل عنها، ذكروا أنه لم يسبق أن تقدم بها أحد رسالة علمية؛ كما أن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض أفاد أن هذا البحث لم يسبق له أن نوقش في جامعات المملكة ، أو خارجها.

عندها قمت بعرضها على مشرفي السابق الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري؛ فاستحسنها، ولما رأى أنها كبيرة الحجم تصلح لأكثر من طالب قدمها لمجلس الدراسات العليا بالجامعة لتكون مشروعاً علمياً، فوافق المجلس على ذلك، وقسمت المخطوطة إلى ثلاثة أقسام كان نصيبي منها: من أول الكتاب إلى آخر(المفاعيل) مع ترجمة وافية لكل من المصنف والشارح .

دوافعه:

إن كثيراً مما خلفه سلف هذه الأمة وعلماؤها الأجلاء من كتب التراث الإسلامي لم ير النور إلى الآن، وما خرج منه حتى الآن قليل؛ لأن الجزء الأكبر منه لايزال مغموراً في دور الكتب الخاصة والعامة، وفي خزائن المخطوطات في أنحاء متفرقة من العالم، ينتظر الأيدي المخلصة الأمينة كي تنفض عنه غبار السنين، وتعيد له بريقه ولمعانه، لهذا رأيت أن أشارك بجهدي المتواضع في هذا المجال، إضافة إلى أن هذا الشرح له علاقة بـ(رسالة الوظائف) تلك التي ملأت الدنيا، وشغلت الناس حقبة من الزمن، وسيتضح ذلك فيما بعد.

أهدافه:

تتمثل أهداف هذا البحث فيما يلي:

١- الرغبة في تجلية شخصيتين علميتين مغمورتين في عصرنا الحاضر، مع أنهما كانتا من الشخصيات البارزة في منتصف القرن العاشر، وهما: شخصية الجمالي، صاحب المقدمة، ومن له اليد الطولى في التصنيف والفتيا، والزبيري صاحب هذا الشرح لمقدمة شيخه الجمالي.

٢- إبراز كتاب نحوي مفيد أتى على أبواب النحو بالشرح والتفصيل خصوصاً أنه المؤلف الوحيد، على حد علمي، لهذا العلَم أعني: الزبيري.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من قسمين:

القسم الأول: الدراسة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: حياة كلٍّ من الزبيري والجمالي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: (حياة صاحب المتن فضيل الجمالي)

ويشتمل على: نسبه، ومولده، وأسرته، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وصفاته، ورحلاته، ومكانته الاجتماعية ، ومصنفاته، ثم وفاته .

ثم أعقبت ذلك بفكرة موجزة عن كتابه: (رسالة الوظائف الوافية) وبينت مذهبه الفقهي، والنحوي .

المبحث الثاني: (حياة صاحب الشرح برهان الدين الزبيري)

ويشتمل على: اسمه ونسبه، أسرته، نشأته في طلب العلم، شيوخه، رحلاته، تلاميذه، صفاته وشمائله، مكانته الاجتماعية والعلمية، مناصبه، وفاته .

الفصل الثاني: (المؤلف)

يتناول هذا الفصل الشرح بالتوثيق والدراسة من خلال المباحث التالية:

١ - منهج المؤلف وأهم السمات البارزة للشرح .

٢ - موقفه من المسائل الخلافية.

٣ - مذهبه النحوي.

٤ - آراء انفرد بها المؤلف.

٥ - شواهده.

٦ - مصادر الكتاب.

٧ - شخصية الزبيري العلمية.

٨ - موقفه من المصنف .

٩ - قيمة الكتاب العلمية (ما له، وما عليه) .

١٠ - موازنة بينه وبين كتاب: (الفوائد الضيائية للاجامي) .

القسم الثاني:

النص المحقق، ويشمل ما يلي:

١ ـ تحقيق اسم الكتابين (الوظائف الوافية) و(بغية العارف) ونسبتهما إلى مؤلفيهما.

٢ـ منهج التحقيق.

٣ـ وصف النسخ.

٤ـ نماذج متعددة من النسختين.

أما تحقيق كتاب: (بغية العارف) فقد وطأت له بعرض لعملي الذي قمت به في التحقيق.

وأما منهجي في النص المحقق: فقد قام أساساً على ضبط المشكل في النص، وربط مسائله ما أمكنني بمثيلاتها في الكتب الأخرى، مراعياً الرجوع إلى المصادر الأصلية.

وقد حرصت أن أطبق عليه مناهج التحقيق مع حرصي التام على الأمانة العلمية المتبعة في مناهج التحقيق.

ثم ذيلت النص المحقق بالفهارس التفصيلية المتعددة للآيات، والأحاديث، والأبيات الشعرية، والأعلام، والأمثلة، وغير ذلك.

كما وضعت فهرساً للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في تحقيق النص المخطوط منها والمطبوع، مراعياً التسلسل (الألفبائي) لكل منها .

وبعد، فلن أتحدث عن بعض الصعوبات التي واجهتني في أثناء التحقيق، وخاصة أن المتن الذي قام الزبيري بشرحه لم أعثر عليه مستقلاً، إضافة لبعض الظروف الصعبة التي واجهتني في أثناء هذا العمل، ولكني أقول: إنني وطدت النفس على الصبر والمشقة، وأخلصت النية، وبذلت الجهد، فإن وفقت فذلك فضل من الله، وإن كانت الأخرى ـ لا قدر الله ـ فإني أرجو من أساتذتي الكرام ألا تضيق صدورهم بذلك؛ لأنني

ما زلت في بداية الطريق، ويسعدني كل السعادة أن أتلقى توجيهاتهم السديدة، ونقدهم البناء، ويطيب لي في هذا المقام بعد أن من الله علي بإتمام هذا البحث أن أرد الفضل لأهله: فأقدم وافر شكري، وعظيم امتناني، وعميق تقديري لأستاذي المشرف: الأستاذ الدكتور محسن بن سالم العميري، الذي أجد كلماتي متعثرة في إيفائه حقَّه من الثناء الصادق، فلقد أتيته حائر الفؤاد، مشتت الذهن، فوجدته ذا صدر رحب، أشرع لي وقته وجهده بإخلاص متناهٍ ابتغاء وجه الله، فتعلمت منه الأخلاقَ قبل العلم، والحق إنه مثل يحتذى في الجد، والدقة، والإخلاص في البحث العلمي، والمنهج الأصيل المنظم، حيث منح هذا البحث من علمه الغزير، ووقته الثمين بنفس راضية، وروح عالية، فمنحني وقت إشراف مفتوحاً، ولم يقتصر على تحديده بساعة الإشراف الأسبوعية الرسمية، وإنما شمل وقت إجازته وراحته أيضاً.

كما كان لمتابعته المستمرة لخطوات البحث، وقراءته المتأنية الفاحصة المتكررة لأجزائه وجزئياته من قسمي التحقيق والدراسة، وكذلك توجيهاته الدقيقة السديدة لكل مبحث أو فكرة، أطيب الأثر في هذا البحث، فجزاه الله عني خير ما يجزي به عباده الصالحين، وبارك له في علمه، ونفع به، وجعل ما يقدمه للعلم وأهله في ميزان حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

ولا أنسى أن أقدم شكري وعرفاني لمشرفي السابق: الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصاري على رعايته لبدايات هذا البحث، وحسن توجيهاته، وإرشاداته، فلولا جهوده بعد الله عز وجل ما وفقت إلى تسجيله موضوعاً لرسالة الماجستير، فأسأل الله أن يطيل في عمره، ويحسن عمله، ويجعله من الفائزين في الدنيا والآخرة.

كما أود أن أشكر أستاذنا العلامة الدكتور: سليمان بن إبراهيم العايد الذي غمر أبناءه، وإخوانه بكريم أخلاقه، وجميل فعاله، القائد لدفة الدراسات العليا في كلية اللغة العربية بهذه الجامعة الرائدة، فجزاه الله خير ما يجزي المتقين الأبرار.

وأخيراً: أقدم شكري لكل من قدم لي العون بعد الله في إخراج الرسالة، ولولا خشية الإطالة لذكرتهم جميعاً واحداً واحداً، ولكن المقام لا يتسع لذلك، وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء، إنه سميع قريب مجيب الدعوات .

كما أشكر جامعة أم القرى التي احتضنت هذا العمل ، ممثلة بكلية اللغة والقائمين عليها ، لهم جميعاً أفضل الشكر وأجزله .

وحمداً لله الكريم المنان الذي أعانني على إتمام هذا العمل حتى جاء على هذه الصورة، التي أتمنى أن تكون كما أرادها الشارح، أو قريبة من ذلك، وأن تنال رضا القارئ الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

القسم الأول

الدراسة

وتشتمل على فصلين:

الفصل الأول: حياة كلٍّ من الجمالي والزبيري .

الفصل الثاني: الشرح .

الفصل الأول

الجمالي والزبيري

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الجمالي (حياة ومماتاً ، ونحة عن كتابه رسالة الوظائف. ومذهبه النحوي)

المبحث الثاني: الزبيري (حياة ومماتاً) .

المبحث الأول

فُضيل الجمالي

وفيه المباحث التالية:

١ ـ اسمه ونسبه .
٢ ـ مولده .
٣ ـ أسرته .
٤ ـ والده (علاء الدين الجمالي) سيرته .
٥ ـ نشأة فُضيل الجمالي في طلب العلم .
٦ ـ شيوخه .
٧ ـ رحلاته .
٨ ـ تلاميذه
٩ ـ صفاته وشمائله .
١٠ ـ مكانته الاجتماعية .
١١ ـ مصنفاته .
١٢ ـ نبذة عن كتابه (رسالة الوظائف) .
١٣ ـ مذهبه النحوي .
١٤ ـ وفاته .

حياة فضيل الجمالي

اسمه، ونسبه[١]:

هو ضياء الدين فُضيل «بالتصغير» بن علي بن أحمد بن محمد الجمالي الزنبيلي البكري الرومي الحنفي، وفي بعض التراجم: الأقصرائي الحنفي.

وينتهي نسبه إلى ذرية أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وقد ذكر ذلك الشارح في ترجمته لوالد المصنف[٢].

أما لقبه الذي اشتهر به فهو: «ضياء الدين» . كما أشار إليه الزبيري[٣]، وبقية الألقاب سنتحدث عنها فيما يلي باختصار:

١- الجمالي الأقصرائي[٤]:

بفتح الجيم نسبة إلى جده جمال الدين محمد بن محمد فخر الدين الأقصرائي، حفيد الرازي (ت بعد ٧٧٦هـ)، من ذرية أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وإليه تنسب الطائفة الجمالية[٥] .

وأقصر: أق: أبيض، وقصرا: قصر، والنسبة إلى ذلك أقصرائي .

٢- الرومي[٦]:

لم يذكر أحد ممن ترجم له سبب هذه النسبة .

---

(١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٢٢٣/٨، وهدية العارفين ٨٢٢/٥، وكشف الظنون ١٣٧٣/٢، والأعلام ٣٦٠/٥، ومعجم سركيس/ ٧١٢ .

(٢) انظر قسم التحقيق: ٧ .

(٣) انظر قسم التحقيق: ٢ .

(٤) انظر مصادر ترجمته .

(٥) انظر شذرات الذهب ٢١/٥، وهدية العارفين ٨٢٢/٥ ، ومفتاح السعادة ١٩٥/١، والطبقت السنية ٣٧٥/٢، ومعجم المؤلفين ٦٩٢/١١ .

(٦) انظر مصادر ترجمته .

٣ - الزنبيلي:

نسبة إلى القصة المشهورة لوالد فضيل علي أبي الحسن الجمالي، حيث كان يعلق زنبيلاً من أعلى داره ليضع المستفتي فيه السؤال، ويحرك الحبل، فيجذبه الجمالي، ويكتب جواب سؤاله، والقصة أشار إليها الشارح[١] نقلاً عن طاش كبري زاده في الشقائق النعمانية[٢] .

٤- البكري[٣]:

لم أقف على بيان لهذه النسبة، ولعله نسبةٌ إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه الذي ينتهي نسبه إليه، كما صرح بذلك الشارح الزبيري؛ لأنه يقال في النسب إلى أبي بكر: «بكري»، والله أعلم.

٥- الحنفي[٤]:

وهو نسبة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى سنة: ١٥٠هـ.

فهو ذو باع طويل في المذهب الحنفي، وقد كان قبله والده، وقد ألف على المذهب الحنفي كتباً منها: «كتاب الضمانات في فروع الحنيفية» أربع مجلدات .

وقد بلغ الجمالي، ووالده مكانة سامية في المذهب الحنفي حتى وليا الفتيا في الدولة العثمانية لذلك تولى فضيل الجمالي منصب القضاء.

٦ - التركي:

نسبة إلى تركيا التي نشأ بها وترعرع[٥] .

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٧ .

(٢) انظر الشقائق النعمانية : ٧٤ .

(٣) انظر الشقائق النعمانية: ١٧٦، والأعلام ٥/٣٦٠ .

(٤) انظر مصادر ترجمته، وقسم التحقيق: ٧ .

(٥) انظر الشقائق النعمانية : ١٣٦، والأعلام ٥/٣٦٠ .

٢ ـ مولده:

تشير المراجع إلى أن تاريخ ولادته كان في عام: ٩٢٠هـ، وقيل ٩٣٧هـ، وقد أشار إلى ذلك تلميذه: الشارح بقوله: إنه عاش سبعين سنة، هذا إذا علمنا أن وفاته كانت سنة: ٩٩١، ويبدو أنه في أولها.

٣ ـ أسرته:

لقد كان والد فُضيل الجمالي ممن فرضوا أنفسهم بعلمهم فتبؤوا مكانة سامية في عصره، وقد أفرد له الشارح ترجمة موجزة بين فيها: نسبه، وطلبه للعلم، وشيوخه، وفضله، ومكانته العلمية اختصرها من كتاب: الشقائق النعمانية لطاش كبري زاده. وقد وردت ترجمة وافية لوالد الجمالي، وسوف أسوق شيئاً منها علها تكشف لنا شيئاً عن حياة (فُضيل) الأسرية، وأثرها في نشأته العلمية، فأقول:

٤ ـ والد فضيل الجمالي (علاء الدين)[1]:

هو علي بن أحمد بن محمد الجمالي الحنفي الزنبيلي، فقيه تركي.

أما لقبه فهو: علاء الدين[2]، وكنيته: أبو الحسن[3]، كما أشار إلى ذلك الشارحُ، وهو تركي الأصل .

رحلاته:

رحل علاء الدين الجمالي في بداية الطلب إلى عدد من مدن تركيا، متنقلا

---

(١) انظر الشقائق النعمانية ص: ١٧٣، ١٧٦، والكواكب السائرة ١/٢٦٧، وكشف الظنون ١/٤٥، ١٦٢٤ .

(٢) انظر قسم التحقيق: ٢ .

(٣) قسم التحقيق ص: ٢، وهدية العارفين ١/٧٤٢، ومعجم المؤلفين ٧/٢٥ .

من عالم إلى آخر من علماء الدولة العثمانية، فقد قرأ على حمزة القرماني[١] في (قرمان)، ثم انتقل إلى القسطنطينية، وهناك قرأ على خسرو الرومي[٢]، ثم أرسله المذكور إلى بروسا فقرأ على مصلح الدين بن حسام[٣]، وتزوج من ابنته، ولما بلغ مكانة علمية انتقل إلى مصر للتدريس والفتيا[٤]، ولم يمكث بها سوى سنة واحدة، ثم عاد إلى القسطنطينية حيث ولاه بايزيد خان منصب الإفتاء[٥]، وظل بها إلى أن مات، والله أعلم.

شيوخه:

أصبح علاء الدين علماً من أعلام الدولة العثمانية في عصره بعد أن أخذ عن علمائها الأجلاء، وقد أخذ في شتى أنواع العلوم والمعرفة، وقد ذكر طاش كبري زاده، وكذا الشارح في مقدمته ثلاثة من شيوخه، وهم:

١- حمزة القرماني[٦]: وهو ممن اشتهر في علوم الشرع، والتفسير، وقد تولى التدريس والفتوى في عصر الدولة العثمانية، وله مصنفات، منها: حواشي على تفسير العلامة البيضاوي، وقد حفظ عنده الجمالي مختصر القدري، ومنظومة الإمام النسفي.

٢- خسرو الرومي[٧]، وهو أحد علماء الدولة العثمانية، وممن اشتغلوا بالفتيا.

وقد قرأ عليه الجمالي، ثم أرسله إلى: مصلح الدين بن حسام الآتي ذكره معتذرا باشتغاله بالفتوى.

---

(١) انظر ترجمته في مبحث شيوخ علاء الدين الجمالي، وقسم التحقيق ص: ٦ .
(٢) انظر ترجمته في مبحث شيوخ علاء الدين الجمالي، وقسم التحقيق ص: ٥ .
(٣) انظر ترجمته في مبحث شيوخ علاء الدين الجمالي، وقسم التحقيق ص: ٥ .
(٤) انظر الشقائق النعمانية ص: ١٧٤ .
(٥) انظر المصدر السابق .
(٦) انظر الشقائق النعمانية ص: ٦٢ .
(٧) انظر قسم التحقيق ص: ٥ .

٣ـ مصلح الدين بن حسام[١] أحد علماء الدولة العثمانية ، كان عالما بالعلوم الشرعية والأدبية، له مصنفات منها: « حواش على التلويح، وحواش على صدر الوقاية لصدر الشريعة » ، وله مصنف أورد فيه رسائله إلى إخوانه وأصدقائه.

وقد قرأ عليه علاء الدين الجمالي، وتزوج من ابنته التي أنجبت له فُضيلاً فيما أعتقد .

صفاته وشمائله:

اشتهر علاء الدين الجمالي بصفات حميدة فقد كان يصرف أوقاته جميعا في التلاوة، والعبادة، والتدريس، والفتوى، ويصلي الخمس مع الجماعة، كما أنه كان كريم النفس ، طيب الأخلاق، متخشعا، متواضعا، يحب الصغير، كما يوقر الكبير، قد ابتعد عن الغيبة والتفحش، فكان لسانه طاهرا لا يذكر أحدا بسوء.

ولملازمته الذكر، والدعاء فقد كانت أنوار العبادة تتلألأ من وجهه[٢].

ومما اشتهر عنه أنه كان يقعد في داره، وزنبيل معلق هنالك فيلقي المستفتي السؤال، ويحرك الحبل فيجذبه الجمالي، ويكتب جواب سؤاله، وكان يفعل ذلك لئلا ينتظر الناس لأجل الفتوى.

وكان زاهدا في مناصب الدنيا، فقد سئل في قضاء العسكر فتعفف، واستعفى[٣].

هذه بعض أوصاف والد الجمالي، وقد أطال طاش كبري زاده الحديث عن ذلك فمن أراد المزيد فليرجع إلى الشقائق النعمانية[٤].

مناصبه، ومكانته العلمية:

اشتغل علاء الدين الجمالي طوال حياته في مناصب التدريس والإفتاء، فتولى

---

(١) انظر الشقائق النعمانية ص: ١١٥، وقسم التحقيق ص: ٥ .
(٢) انظر الشقائق النعمانية ص: ١٧٤، وقسم التحقيق ص: ٧ .
(٣) انظر المصدرين السابقين .
(٤) انظر الشقائق النعمانية الموضع السابق .

مدرسة بادرنة[١]، وغيرها مما ذكر جملة دون تفصيل، وأهم منصب وليه هو الإفتاء بمدينة القسطنطينية حيث ولاه ذلك السلطان، بايزيد خان، وأقره عليه السلطان، سليم الأول، والسلطان سليمان، كما أنه قد عرض عليه منصب قضاء العسكر كما أشرت إلى ذلك آنفا، لكنه تعفف واستعفى. ومن خلال ما ذكر من مناصبه يمكن أن نتبين ما وصل إليه علاء الدين الجمالي من مكانة علمية في الدولة العثمانية، سواء عند حكام الدولة العثمانية الذين أقروه بمنصب الفتيا، أو عند عامة الناس حيث كان متصدرا لإفتائهم، وتعليمهم أمر دينهم ناهيك عن تلاميذه الذين كان مدرساً لهم .

مصنفاته:

اشتغل علاء الدين الجمالي بالتأليف، وقد ذكر المترجمون أن له مصنفات منها:

١ـ المختارات للفتوى[٢].

٢ـ مختصر الهداية[٣].

٣ـ آداب الأوصياء في فقه الحنفية[٤].

٤ـ أخلاق الجمالي للسلطان بايزيد خان العثماني[٥].

هذا هو والد المصنف فُضيل. أما بقية أسرته فلا أعرف عنها شيئاً إلاما كان من أمر جده لأمه مصلح الدين بن حسام، وقد أشرت إلى شيء من ترجمته آنفاً.

---

(١) انظر الشقائق النعمانية: ١٧٤، والكواكب السائرة ١/٢٦٧، والبدر الطالع: ٤٣٠، وقسم التحقيق: ٧ .

(٢) كشف الظنون ٢/١٦٢٤ .

(٣) هدية العارفين ١/٧٤٢ .

(٤) كشف الظنون ١/٤٥ قال عنه حاجي خليفة: وهو من الكتب المعتبرة .

(٥) كشف الظنون ١/٤٢ .

٥ ـ نشأته في طلب العلم:

لا شك أنه نشأ في بيت علم ، فأبوه علاء الدين كما أسلفت قد تبوأ مكانة عالية في الدولة العثمانية حتى أصبح مفتياً للدولة، وإذا كنا لا نملك نصاً صريحاً يضع أيدينا على مراحل نشأته، وطلبه للعلم، فلعل حفاوة والده منذ نعومة أظفاره وعنايته به كبقية الآباء العلماء، تجعلنا نحسب أنه لقنه العلوم منظوماً ومشروحاً بعد حفظه لكتاب الله، ولهذا نميل إلى أن المؤلف قد نشأ ولوعاً بطلب العلم والتحصيل، ومن كرم الله عليه أن منحه حافظة قوية، وذكاء حاداً مكنه من الاشتغال بكثير من العلوم حفظاً واستيعاباً، ثم تدريساً وتأليفاً، مشفوعاً كل ذلك بسعة اطلاعه على آثار السابقين في العلوم الشرعية والأدبية .

٦ ـ شيوخه:

لقد ضنت المراجع التي ترجمت لفُضيل الجمالي بذكر شيوخه، واقتصرت على ذكر ترجمته مختصرة، ولم أعثر على شيء من مؤلفاته التي ربما أشار فيها إلى بعض شيوخه، ولكنه على ما يبدو قد تلقى العلم على يد والده: علاء الدين، ولقي عناية منه حيث لقنه العلوم العربية منذ صغره، ومن المحتمل أنه التحق بالمدارس النظامية، لكن مصادر ترجمته لم تسعفنا بشئ عن ذلك.

٧ ـ رحلاته:

تشير المراجع التي ترجمت لفضيل الجمالي إلى ثلاث رحلات له، وإن كانت تلك الإشارة ليست صريحة، وإنما ذكرت في إطار المناصب التي تولاها فقد كانت رحلاته الثلاث كما يلي:

الرحلة الأولى: إلى العراق حيث تولى قضاء بغداد[١].

---

(١) شذرات الذهب ١/٢٢٣، والأعلام ٥/٣٦٠ .

والرحلة الثانية: وقد كانت إلى الشام حيث تولى قضاء حلب .

الرحلة الثالثة: إلى مكة المكرمة، وقد ولي بها القضاء، وسبب توليه لهذا المنصب كما صرح لتلميذه الزبيري شفاها هو تحصيل الحج إلى بيت الله، وقد حصل له ذلك. ويبدو أن توليه القضاء في كل ذلك إنما هو بتكليف من السلطان العثماني حيث إن منصب القضاء من المناصب التي يشرف بها السلاطين العلماء، ولا ننسى أن ذلك يرجع إلى ما يتمتع به الجمالي من علم غزير أهله لأن يكون قاضيا في تلك البلاد، وبعدها تقاعد عن القضاء وعاد إلى القسطنطينية، واشتغل بالتصنيف والفتيا إلى أن توفي رحمه الله .

٨ ـ تلاميذه:

لم أعثر على تلاميذ لفُضيل الجمالي سوى شارح هذا الكتاب: إبراهيم الزبيري، الذي كان شديد الملازمة للجمالي محبا له، وقد شرح كتابه الذي بين يدينا شرحاً وافياً، بذل فيه أقصى ما يستطيع من الجهد والعلم قال في مقدمته[1]: « فقد اطلعت على كتاب: « رسالة الوظائف الوافية » التي هي من كتب الأعاريب كافية من تأليف شيخي وأستاذي المولى العالم الكامل ... فوجدتها بليغة التركيب والمباني كثيرة الفوائد والمعاني، متضمنة من عجائب الغرر النحوية، وغرائب النكت الإعرابية ما لا يوجد في أساس المتقدمين ...»الخ.

٩ ـ صفاته وشمائله:

من أوصافه كما ذكر الشارح[2] الزبيري: أنه كان تقياً زاهداً ورعاً فرغ من مناصب الدنيا، ملازماً على أداء الصلوات الخمس في أوقاتها، منقطعاً في بيته بالقسطنطينية للتصنيف والاشتغال بالعلم الشريف، فقد كان يصرف وقته في

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٨ .

التلاوة والعبادة، كريم النفس ، طيب الأخلاق.

١٠ ـ مكانته الاجتماعية:

مما تقدم يتبين لنا أن فُضيلاً الجمالي كان ممن اعتلى قمم الشهرة في عصره موثوقا به حيث تولى كثيراً من المناصب المرموقة: كالإفتاء، والقضاء، وغير ذلك.

قال الشارح[1]: « وأخبرني شفاها أنه ما تولى قضاء مكة المشرفة إلا رغبة في تحصيل الحج إلى بيت الله . » ، وما من شك أن الذي يبلغ منزلة تولي قضاء مكة لهو على قدر كبير من المكانة والعلم، وذيوع الصيت، كما أنه قد تولى قضاء بغداد، ثم حلب، كما سبق به البيان في مبحث (رحلاته) .

١١ ـ مصنفاته:

اشتغل فُضيل بالتأليف في : الفقه، والأصول، واللغة، وله مؤلفات مشهورة في المذهب الحنفي، وفي الفرائض، وغيرها، ومن مصنفاته التي ذكرت في المصادر التي ترجمت له ما يلي:

١ـ إعانة الفارض في تصحيح واقعات الفرائض، وهو متن مختصر جامع[2].

٢ـ صون الفارض في الوصول إلى مدارك عون الرائض، وهو شرح كتابه: إعانة الفارض، وقد فرغ من تأليفه سنة: ٩٧٤هـ[3].

٣ـ تنويع الوصول إلى علم الأصول، وهو متن مختصر أوله: حامد لشارع شرع مشارع الشرع والدين .. الخ. رتب على مقصدين: الأول: في الدولة،

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٨ .

(٢) انظر الأعلام ٥/٣٦٠ .

(٣) المصدر السابق .

والثاني: في الأحكام، وفرغ منه في محرم سنة: ٩٥٨هـ[١].

٤- توسيع الأصول في شرح تنويع الوصول، وهو شرح للمؤلف السابق[٢].

٥- الضمانات في الفروع الحنفية، وهو كتاب من أربعة مجلدات في فروع الحنفية[٣].

٦- عون الرائض في علم الفرائض[٤].

٧- مسائل الوصايا[٥].

٨- رسالة الوظائف الوافية [٦].

٩- تعليقه على شرح صحيح البخاري[٧].

١٠- حاشية على شرح الجرجاني للسراجية في الفرائض[٨].

١٢ - مع كتابه: رسالة الوظائف الوافية:

حاولت جاهدا أن أضع يدي على نسخة لكتاب الجمالي هذا، وكذلك زميلاي في تحقيق هذا الكتاب العظيم؛ ليكون ميسراً لشرح الزبيري هذا الذي بين أيدينا، ولكن كان دون ذلك خرط القتاد، فلم تسعفنا فهارس المخطوطات بأي إشارة إلى كتابه هذا، ولعله في إحدى مكتبات العالم التي تحتفظ بالكثير

---

(١) كشف الظنون ١/١١٨، وشذرات الذهب ٨/٢٢٣، وهدية العارفين ٥/٨٢٢.

(٢) هدية العارفين ٥/٨٢٢ .

(٣) كشف الظنون ٣٠٥:١، وهدية العارفين ٥/٨٢٢، والأعلام ٥/٣٦٠، ومعجم المؤلفين ٧/٧٧ .

(٤) المصار السابقة .

(٥) كشف الظنون ٢/١١٨٠، وهدية العارفين ٥/٨٢٢، والأعلام ٥/٣٦٠ .

(٦) المصادر السابقة .

(٧) هدية العارفين ٥/٨٢٢ .

(٨) كشف الظنون ٢/١٣٧٣، وهدية العارفين ٥/٦٢٢، ومعجم المؤلفين

الجليل من تراث علمائنا الأجلاء، وقد أبان الشارح أن لهذا الكتاب عدة نسخ وذلك حينما قال: « في نسخه[١]» و « في بعض النسخ[٢]» .

وقد رأيت - بعد استقرائي لكلام الجمالي المنثور في شرح الزبيري للوافية - : أن أوضح بعض معالم الكتاب الرئيسة، وهي في مجملها تشهد بما يتمتع به الجمالي من دراية بأبواب النحو ومسائله، وقدرته على الإيجاز مع دقة عبارة وقوة نسج، ولعله من المناسب - أيضاً - أن أسوق كلام الشارح في وصف مؤلف شيخه فُضيل فهو منه أقرب، ووصفه للكتاب أدق، قال الزبيري[٣]: « فعندما اطلعت على كتاب رسالة الوظائف الوافية من تأليف شيخي وأستاذي المولى العالم الكامل .. مولانا: فضيل ضياء الدين بن مولانا مفتي المسلمين علي أبي الحسن نور الدين الجمالي البكري الرومي ... فوجدتها بليغة التركيب والمباني كثيرة الفوائد والمعاني، متضمنة من عجائب الغرر النحوية، وغرائب النكت الإعرابية ما لا يوجد في أساس كلام المتقدمين، ولا في فرع مفصل الأكثرين، ولا في المغني من كتب النحاة المتفردين، ولا في تسهيل صعاب المعربين بل لم يحك ناسج على منوالها، ولم يؤت فيما مضى بمثالها، ولم يبرز للوجود كشكلها، ولم يوضع في ترتيب الأقسام كعقدها وحلها بيد أنها بكر لم يمارسها أحد من فحول الرجال، وعقيلة قصر عنها عقل الأطماع والآمال، غريبة في منزعها النبيل بديعة إذا تأملها أولو التحصيل، لونظر إليها الخليل لعفت مذاهبها على فطن الخليل... » .

هذا هو رأي الزبيري في مؤلف شيخه، ولو تجاوزنا عما أورد الزبيري من

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٤٦ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ١٨٦ .

(٣) انظر قسم التحقيق ص: ٢، ٣ .

مبالغات أضفاها على كتاب شيخه ـ فقديماً قالوا في الأمثال العربية الأصيلة: «كل فتاة بأبيها معجبة » ـ لرأينا أن مؤلف الجمالي لا يخلو مما ذكر الشارح من بلاغة التركيب والمباني، وكثرة الفوائد والمعاني إذا تأملها أولو التحصيل، وسوف أسوق الآن ما وعدت به آنفاً من بيان بعض المعالم الرئيسة لمؤلف الجمالي هذا، فأقول مستعينا با لله:

١ـ قسم الجمالي كتابه إلى ثلاثة أقسام، وأطلق عليها: الوظائف، وسمي كل قسم: وظيفة فعنى بالوظيفة الأولى: الاسم، والوظيفة الثانية: الفعل، والوظيفة الثالثة: الحرف، وتناول تحت كل وظيفة ما يخصها من أبواب النحو ومسائله.

٢ـ سار الجمالي في كتابه على منهج القدماء في الاختصار، كفعل ابن جني في اللمع، وابن الحاجب في الكافية، والإسفرائيني في لباب الإعراب.

٣ـ لم يعتمد الجمالي في مختصره على الكافية فحسب بل تناول معه كتاب: «لب الألباب» المنسوب إلى السيد ركن الدين الشريف، كما أشار الشارح، وقد صرح الجمالي بذلك في مقدمته بعد ذكره لكافية ابن الحاجب فقال[1]: «وفوائد لب الألباب[2]» . قال الزبيري[3]: جمع فائدة، وهو ما يكون الشيء به أحسن حالاً منه دونه، و « لب الألباب » الكتاب المنسوب إلى صاحب التصانيف المفيدة، والأبحاث السديدة: السيد ركن الدين نفع ا لله بعلومه إلى يوم الدين » .

وقد غلب على كتاب الجمالي عبارات ابن الحاجب وتعليلاته ، وهذا هو الذي دعا أصحاب التراجم إلى تسميته (الوافية في مختصر الكافية) .

٤ـ يبدو أن الجمالي قد صنف كتابه لتلاميذه فهو من الكتب التعليمية

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٢١ .
(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٢١ .
(٣) انظر قسم التحقيق ص: ٢٣٤ .

المختصرة ، السهلة العبارة، ولعل الزبيري درسه على يديه، وهذا مما دعاه إلى شرحه إعجاباً به، ووفاءً لشيخه.

٥- لم يلتزم الجمالي بعبارة ابن الحاجب ، أو السيد ركن الدين في « لب الألباب » ، بل يختار ما يراه الأحسن دون أن يشير إلى ابن الحاجب، أو السيد ركن الدين لا تصريحاً ولا تلميحاً، ولكن الزبيري تتبع ذلك، وأشار إليه، وحسنه هو أيضاً، ومن ذلك:

أ ـ عرف ابن الحاجب المفعول به[1] بأنه: « ما وقع عليه فعل الفاعل » ، وأشار إليه الجمالي[2] بقوله: « متعلق الفعل كـ(ضربت زيداً) » . قال الشارح: «وهذا الحد الذي ذكره المؤلف هنا أحسن من قول ابن الحاجب في كافيته: ما وقع عليه فعل الفاعل، لأنه يرد عليه: ماضربت زيدا، ولا تضرب زيدا، بخلاف هذا الحد».

ب ـ ذكر ابن الحاجب أن المنادى[3]: « يبنى على ما يرفع به[4]» ، وقال الجمالي: « مبنى على ضم » فقال الشارح[5]: وقوله: على ضم أحسن من قول أكثرهم: على ما يرفع به، وعني به ابن الحاجب، ومن تبعه، أو من سبقه.

ج ـ قال ابن الحاجب في إعراب توابع المنادى[6]: « وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد، والصفة، وعطف البيان...ترفع على لفظه، وتنصب على محله» ، وقال الجمالي: « وتوابع مبنيه على ضم مفردة، ولو حكما من تأكيد ».

---

(١) انظر الكافية: ٨٧ .
(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٢٣٤ .
(٣) الموضع السابق .
(٤) انظر الكافية: ٨٩ .
(٥) انظر قسم التحقيق ص: ٢٤٢ .
(٦) انظرالكافية: ٢٢٣ .

قال الشارح: « ولو حكما » ، أي: ولو في حكمه كالمضاف بالإضافة اللفظية، ثم قال[1]: « وتقييد المؤلف بغير اللفظي أحسن من قول ابن الحاجب في كافيته: «من تأكيد[2]» ، ومن قول صاحب اللب[3]: « والتأكيد » أ هـ .

وقد اعتذر الجامي[4] لابن الحاجب في شرحه على الكافية بقوله: « وكأن المختار عند المصنف ذلك » ، ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي.

٦- حذا الجمالي في تقسيم الأبواب وترتيبها حذو ابن الحاجب في الكافية، ولكنه أضاف باب الإغراء الذي أغفله ابن الحاجب، واعتذر له الرضي[5]، كما أنه أضاف في باب المنصوبات: « الاختصاص » ، وأطلق على نائب الفاعل المنسوب للمجهول بإزاء المبني للمفعول عند ابن الحاجب.

٧- لقد أمعن الجمالي النظر في كافية ابن الحاجب، وبالغ في اهتمامه بها وصنف عليها كتابه « رسالة الوظائف الوافية »، ثم اختصره مراعياً حاجة طلابه ليحيطوا بالمسائل النحوية بأقصر الطرق وأيسرها.

٨- الغالب على شواهد الجمالي المتنوعة شواهد ابن الحاجب إضافة إلى بعض شواهد « لب الألباب » .

٩- أفاد الجمالي في كتابه ممن سبقه من العلماء، كسيبويه، والفراء، والمبرد وغيرهم .

هذه لمحة خاطفة عن مؤلَّف الجمالي، ذلك الذي بنى عليه الزبيري شرحه الذي بين أيدينا أردت بها الكشف عن قدرة الجمالي في علم النحو ، وبراعته في

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٢٥٢ .
(٢) انظر الكافية: ٨٩ .
(٣) انظر لب الألباب ورقة: ٧٠ .
(٤) انظر الفوائد الضيائية ١/٣٣٠ .
(٥) انظر شرح الرضي ١/١٤٨ .

التصنيف فيه.

١٣ - مذهب الجمالي النحوي:

الجمالي صاحب تصانيف مفيدة في الفقه وأصوله، والعلاقة بين الفقه واصوله والنحو علاقة وثيقة جداً، فالذي يظهر لي بناءً على ما استقرأته من كلام الجمالي المنثور في شرح الزبيري أن الجمالي ذو نزعة بصرية، وقد أشار الزبيّري إلى بعض المسائل التي تابع فيها الجمالي البصريين، ومن ذلك:

- ما جاء في باب التنازع، قال الزبيري[1]: « وأما المضمر المنفصل الواقع بعدهما فيجوز فيه التنازع ، لأنه في حكم المظهر في الاستقلال بنفسه، نحو: « ما قام ، وما قعد إلا أنت » . لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم، وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين، لأنه لا يكون إضماره مع إلا لأنه حرف لا يسوغ إضماره، ولا بدونه لفساد المعنى، لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل، والمراد إثباته له، والمراد بالتنازع هنا: « ما يكون طريق قطعه بإضمار الفاعل » ، لأنه الأرجح عند البصريين، وهو المختار عنده، [يعني الجمالي].

- ومن ذلك: ما جاء في باب التنازع أيضاً، قال الزبيري[2]: «وظاهر دونه»، أي: دون إلا ، وذكره باعتبار كونه حرفاً مع جوازه مطلقا فيما لا يعقل، وحكمه أنه (أضمر فيه، وفي الجملة) جواب « لو » الشرطية، والضمير للاسم الظاهر المقيد بالعدم، والموافقة في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، لأنه مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقا للمرجع فيما ذكروا هذا اختيار المؤلف

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١٢٧ .

(٢) قسم التحقيق : ١٣٠ .

لتصديره به، وهو مذهب البصريين، وخالفهم في ذلك علي الكسائي من الكوفيين » .

- ومن ذلك: قول الجمالي في الفاعل[1]: (ولا يتقدم على عامله)، وهذا هو مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل.

ومما يدل على أنه ذو نزعة بصرية : متابعته لابن الحاجب، ومعلوم أن ابن الحاجب بصري في آرائه، وتعليلاته، واصطلاحاته[2]، والاستدلال لذلك يستدعي تطويلاً ليس هذا موضعه.

١٤ - وفاته:

اختلفت المصادر في تاريخ وفاة الجمالي، وتباعد ما بينها: فقد ذكر سركيس[3] أن وفاته كانت سنة: ٨٤٣هـ، وذكر صاحب[4] كشف الظنون إلى أن وفاته كانت سنة: ٩٣١، وذكر سركيس[5] تاريخاً آخر لوفاته،وهو سنة:٩٣٢هـ،وكأنه ارتضى هذا التاريخ فوضعه تحت العنوان هكذا:

[الجمالي البكري]، وخلط صاحب الشذرات[6] بين وفاته، ووفاة والده؛ فجعل
سنة ٩٣٢

وفاته سنة: ٩٣٢هـ، وآخر ما قيل في تاريخ وفاته أنها كانت سنة[7]: ٩٩١هـ .

والأرجح فيما سبق في تحديد وفاته كانت سنة: ٩٩١هـ، ورجح ذلك

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١٢٠ .

(٢) انظر ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه: ١١٩، ١٨٦ .

(٣) انظر معجم سركيس: ٧١٢.

(٤) انظر كشف الظنون ١/د٤ .

(٥) انظر معجم سركيس: ٨١٢ .

(٦) انظر شذرات الذهب ٢٢٣/٨ .

(٧) انظر مصادر ترجمته .

عندي أن تلميذه الزبيري قد أشار إلى تاريخ وفاة شيخه، بل ومكان وفاته فقال في مقدمته[١]: « توفي - رحمه الله - بالقسطنطينية، ودفن عند قبر والده المذكور سنة: إحدى وتسعين وتسعمائة، وكان تاريخ مولده في حساب اسمه بالجُمَّل الكبير جعله والده علماً عليه، فعاش من العمر سبعين سنة. » .

هذا ما أورده الزبيري، وهو كاف لترجيح وفاة فضيل الجمالي أنها سنة: ٩٩١هـ، أضف إلى ذلك أو ولادته كانت سنة: ٩٢٠، ولعله توفي في أول أشهر سنة: ٩٩١ مما جعل المؤلف يذكر أنه عاش سبعين سنة، وإلى مثل هذا ذهب بعض المتأخرين كالزركلي[٢]، وعمر رضا كحالة[٣].

(نسأل له الرحمة والمغفرة، وأن يرحمنا إذا صرنا إلى ما صار إليه.) .

---

(١) انظر قسم التحقيق: ٨ .

(٢) انظر الأعلام ٥/٣٦٠ .

(٣) انظر معجم المؤلفين ٧/٧٧ .

المبحث الثاني

صاحب الشرح

برهان الدين الزبيري

وفيه المباحث التالية:

١ - اسمه ونسبه .

٢ - أسرته .

٣ - نشأته في طلب العلم .

٤ - شيوخه .

٥ - رحلاته .

٦ - تلاميذه .

٧ - صفاته وشمائله .

٨ - نظمه .

٩ - ثقافته .

١٠ - مكانته الاجتماعية والعلمية .

١١ - مناصبه .

١٢ - وفاته .

اسمه ونسبه[١]:

هو برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الزبيري العوامي القرشي الاسكندري الصوفي، أما كنيته فهو أبو إسحاق .

وقد ضنت المراجع التي اطلعت عليها بترجمة وافية لهذا العلم، وإنما تذكر اسمه ونسبه فقط، وتشير إلى مؤلفه الذي بين أيدينا، دون الإشارة إلى أي مصنفات أخرى، ويمكن أن نقف مع نسبه وكنيه على سبيل الاستنتاج؛ لأنه لا يوجد بين يدي نص أعتمد عليه لعدم وجوده أصلا في المراجع فأقول:

أولاً: الزبيري العوامي القرشي[٢]:

نسبة إلى الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشي الأسدي حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابن عمته، صفية بن عبد المطلب ، وأحد العشرة المبشرين بالجنة[٣].

وهذا يدل على عراقة نسب المؤلف، وعلو كعبه فهو من نسل ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: الاسكندري[٤]:

نسبة إلى الاسكندرية احدى مدن مصر، وقد نسب إليها فيما يظهر إما لأنه قد يكون وُلد بها ، وإما أنه كان مستقراً بها، ومدرساً بها في المدرسة الأنصارية

---

(١) انظر ترجمته في: إيضاح المكنون ١٨٩/٣، وهدية العارفين ٢٨/٥، والأعلام ٣٠/١ ، وذخائر التراث العربي لكوركيس عواد ٧/العدد الأول: ١٣٩٨، ١٩٧٨: ص: ١٩٤ ، وفهرست الكتبخانة ٢٦/٤ .

(٢) انظر مصادر ترجمته السابقة .

(٣) انظر الإصابة في تمييز الصحابة ٤٧٥/٢ .

(٤) انظر مصادر ترجمته، وقسم التحقيق ص: ١ .

بالثغر الاسكندري[١]، كما وردت الإشارة إلى ذلك في بداية مؤلفه، وقد كانت مصر آنذاك تحت حكم الدولة العثمانية التي أثنى المؤلف على خليفتها مراد بن السلطان سليم بن السلطان سليمان، وقد بالغ في ذلك أيما مبالغة[٢].

ثالثاً: الصوفي[٣]:

نسبة إلى الصوفية التي نشأت على يد عباد البصرة نتيجة لمبالغتهم في الزهد والعبادة إلى أن بلغت مرحلة بنى فيها الصوفية دينهم وعبادتهم على رموز واصطلاحات اخترعوها بعيدة عن الكتاب والسنة.

ونسبة المؤلف إلى هذه الطائفة، لم أجد في مؤلفه هذا ما يدل عليه ويؤيدها صريحة، وإن كنت لا أجزم بنفيه عنها، لأن الصوفية كانت منتشرة في مصر آنذاك، وربما كان المؤلف كذلك، وقد يشتم ذلك من بعض الكلمات في مقدمته فقد قال بعد ترجمة والد الجمالي[٤]: « وفي هذا القدر كفاية للتبرك »، وقوله بعد ترجمة فضيل الجمالي[٥]: « نفعنا الله ببركاتهما »، والتبرك بالصالحين من صفات الصوفية.

أسرته:

لم تكشف مصادر ترجمته عن حال الزبيري وأسرته وحياته معها، فلا أعلم شيئاً عن هذا الجانب، ويبدو أن والده لم يكن من العلماء أو الشخصيات البارزة في الدولة العثمانية، لذلك أغفلته المصادر والمراجع، ولذا تبقى حياة الزبيري

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١ .

(٢) انظر مقدمته بقسم التحقيق ص: ٣، ٤، ٥، ٦ .

(٣) انظر هدية العارفين ٢٨/٥ .

(٤) انظر مقدمته في قسم التحقيق ص: ٧ .

(٥) انظر مقدمته في قسم التحقيق ص: ٨ .

مجهولة لا أستطيع تصورها تصوراً دقيقاً، فعسى الله أن يكشف لنا عن أحوال هذه الشخصية .

نشأته في طلب العلم:

لقد وردت ترجمة الزبيري في بعض كتب التراجم، ولكنها ترجمة قليلة ومعادة، ويكتفى فيها باسمه ونسبه، وذكرمؤلفه فقط، وينقل فيه بعضهم عن بعض دون أدنى إشارة إلى بواكير حياته ونشأته.

ولكن مقدمته لهذا الكتاب قد حفلت ببعض النعوت التي أضفاها على نفسه، والتي يمكن من خلال إمعان النظر في بعضها أن نلتمس، ونستنبط بعض المعالم الخاصة بنشأته فقد قال[1]: « فلما رميت بسهم الانفراد عن محادثة الأخلاء والإخوان، وصارت نوادي مذاكراتهم بلاقع عن استجلاء تلك الحور الحسان، وتقلص قلوص ميدان المعارف فلم أسمع بعد تحرير كل تحرير إلا خبطا من مجازف بعد ما كنت أحد أسود الشرى في اقتناص مخدرات العلوم حريصا على إيماء إشاراتها من منطوق ومفهوم. » .

فكلامه هذا يدل على أنه نشأ نشأة علمية قوية،أورثته الثقة في نفسه وعلمه فقد كان أحد أسود الشرى في اقتناص مخدرات العلوم ، حريصا على إيماء إشارته من مفهوم ومنطوق .

ويمكنني أن أتصور نشأته العلمية فلا شك في أنه قد نشأ كما ينشأ طلبة العلم آنذاك بدأ بحفظ كتاب الله في الكتاتيب، أو المساجد على الطريقة السائدة في عصره، وربما التحق بالمدارس النظامية في عصر الدولة العثمانية، ثم تلا هذه المرحلة الاهتمام بمبادئ القراءة والكتابة ثم تلقى الدروس الأولية في العلوم العربية

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١، ٢ .

والشرعية في بواكير نشأته.

وبعد أن أصبح ولوعا بطلب العلم أقبل على الاطلاع على كتب الأولين، فاغترف منها، وهذا واضح من خلال سعة اطلاع الزبيري، وكثرة نقوله من كتب الأولين ممن سبقه كما يبدو أنه قد اجتهد في حضور دروس الشيوخ، والأساتذة، وخاصة شيخه الجمالي الذي يبدو أنه لازمه أشد الملازمة، واستفاد منه في حياته العلمية، ولذلك يشير إليه بقوله[1]: « شيخي وأستاذي » ، ولعل تعلقه بشيخه هو الذي دفعه إلى شرح كتابه: « رسالة الوظائف الوافية » ، دون غيره من كتب العلم، وقد خدمه خدمة كبيرة لم تحظ بها سائر مؤلفات الجمالي.

هذه نبذة يسيرة جدا عن نشأة الزبيري في طلب العلم، ولا أظن إلا أن للزبيري حياة علمية زاخرة أوصدت دونها المراجع الأبواب، ولعل الله يهدينا إلى ترجمة أوسع له.

شيوخه:

كان الزبيري حريصاً على طلب العلم، مجداً في تحصيله، ملازماً لدروسه، لكن لم يعرف من شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم سوى شيخه الجمالي، الذي صرحت به بعض المراجع التي ترجمت للزبيري، وإن كان الغالب على شيخه اشتغاله بالفقه، وأصول الدين، إلا أن ذلك لا ينفي عنه أنه كان على دراية بعلوم أخرى: كالأدب، واللغة، والنحو، وغيرها، لأن العالم قد يشتهر بفن دون آخر فينسب إليه دون غيره، ولا أدل على ذلك من مختصر الجمالي للكافية، فقد أجاد فيه ، وأفاد ، وسار على منهج القدماء في الاختصار مع قوة النسج، ودقة العبارة.

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٢ .

أقول: لم يعرف شيخ للزبيري غير الجمالي، ولم يشر في مؤلفه إلى أحد سواه، وليس له أي مؤلف يمكن الرجوع إليه لمزيد معرفة عمن تتلمذ على أيديهم، ولم تسعفنا المراجع بغير ما ذكر ، وقد سبقت ترجمة الجمالي، وبيان مكانته ومؤلفاته في مبحث ترجمته.

رحلاته:

يبدو أن الزبيري قد تلقى تعليمه في تركيا، والأرجح أنه في القسطنطينية حيث قضى شيخه الجمالي آخر حياته، ثم لما ذاع صيته انتقل إلى مصر مدرسا بها في الاسكندرية بالمدرسة الأنصارية، ولذلك نسب إلى الاسكندرية، فقيل: «الاسكندري» هذا ما يمكن أن يفهم من خلال الاستقراء ، أما المراجع كما أسلفت فقد صمتت عن تفصيل حياة الزبيري الاجتماعية والعلمية.

تلاميذه:

اشتغل الزبيري بالتدريس في المدرسة الأنصارية بالثغر الاسكندري، ومما لا شك فيه أن المشتغل بالتدريس لا بد أن يكون له تلاميذ تلقوا العلم على يديه ، وربما يكون الزبيري كذلك. لكن صمت المراجع التي ترجمت للزبيري حال بيننا، وبين معرفة ذلك لتبقى حياة الزبيري العلمية مغمورة.

صفاته وشمائله:

لم أعثر على أي نعت للزبيري لا من معاصريه، ولا ممن ترجم له، وإنما سأعتمد على ما جاء من عبارات ذكرها، ويمكن أن نستنتج منها بعض صفاته، ومن أهم صفاته البارزة حبه لطلب العلم وحرصه عليه، ويتضح ذلك من خلال

قوله في مقدمته[1]: « فلما رميت بسهم الانفراد عن محادثة الأخلاء الاخوان، وصارت نوادي مذكراتهم بلاقع عن استجلاء تلك الحور الحسان، وتقلص قلوص ميدان المعارف فلم أسمع بعد تحرير كل تحرير إلا خبطا من مجازف بعد ما كنت أحد أسود الشرى في اقتناص مخدرات العلوم حريصا على إيماء إشاراته من منطوق ومفهوم » . فهو أحد البارزين الحريصين على طلب العلم.

ومن صفاته: العزيمة، والصبر على الخطوب والكروب في سبيل العلم، ويفهم ذلك من قوله: « فأجبته إلى ذلك على وجه بيان التحقيق ثانياً عنان الفكر عما اختلج لي في سوي الطريق ، ووضعت عليها شرحاً... » إلى أن قال[2]: « مع ما أعانيه من قطوب الخطوب، وما أدانيه من حروب الكروب. » .

وا لله أعلم ما هي هذه الخطوب والكروب التي كان يعيشها الزبيري؟ وإن صح فيه ما ذكره صاحب[3] « هدية العارفين » بأنه صوفي. فإن المؤلف كان زاهدا ، كثير العبادة، منقطعا عن علائق الدنيا إلا ما كان من الأمور الضرورية، مشغولاً بالأذكار، والرياضيات النفسية، لأن هذا هو غالب حال أهل التصوف.

ومن صفاته: حبه لانتشار الإسلام، ودحر الأعداء، وثناؤه على حكام الدولة العثمانية لصدهم أهل الكفر، والبدعة، والقضاء عليهم كما يتضح من قصيدته التي امتدح بها آل عثمان، والتي سيأتي ذكرها.

ويظهر أنه كان حريصا على أداء الفرائض، حيث أثنى على الجمالي ووالده بمحافظتهما على الصلوات،إضافة إلى حرصه أن يكون عمله ابتغاء لمرضاة ا لله،

---

(١) انظر النص المحقق ص: ١، ٢ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٢ .

(٣) انظر هدية العارفين د/٢٨ .

فقد أشار إلى أن هدفه من كتابه هذا[١]: بأنه تذكرة لنفسه، وراجيا من ا لله أن يؤنسه به في قبره .

نظمه :

يبدو أن الزبيري كان صاحب نظم جيد، ملماً بقواعده وبحوره، ويتضح ذلك من خلال أمرين:

أولاً: نظمه في مدح السلطان مراد، ومدحه للعثمانين.

ثانياً: من خلال اهتمامه بتقطيع الأبيات سواء تلك التي تقتضي القاعدة النحوية أن يوضح شاهدها من خلال تقطيعه البيت، وعزوه إلى بحره زيادة في الإفهام، أو تلك التي تأتي عرضا ليست شاهدا نحويا، ويتعرض لها بالتقطيع.

فأما شعره فقد قال[٢] في مقدمته أثناء نعته للسلطان مراد:

لا يدرك الواصف المطري خصائصه وإن يكن سابقا في كل ما وصفا

أفاض على أهل الربع المعمور سجال إحسانه ونواله، وأباح للوافدين بره بكماله، فهو قطب دائرة الإيمان، ومحيط أقطار الأرض بالعدل والإحسان.

قطب الخلائق محمود الخلائق ما له نظير ولا يأتي ولم يكن

خير الملوك على الإطلاق أطلقهم وجهاً وأوجههم باليمن والمنن

لا زال منبسطاً في كل باسطة سلطانه سالماً من وصمة المحن

ويقول[٣] في مدح السلطان مراد بن السلطان سليم:

ورأيت أن أشرف نظمي بنبذة من مديحه،وإن كان استقصاؤه محال العين فيحصل الإيماء إلى بعضه فقلت:

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٤ .

(٣) انظر قسم التحقيق ص: ٥، ٦ .

يا آل عثمان نـــال الخلقُ قاطبة   بكم أماناً بعصر الغير ليس يـــرى
والعدل منكم سجايا ليس ينكره   إلا حسود فلم يعبأ بما نكـــــرا
بنيتم حرم البيت الشريف وكم   قامت شعائر دين بعدما دثـــــرا
وكم فضائل لا تحصى لكم عددا   صارت تلاوتها بين الورى ســـيرا
لاسيما ومراد كان قطبهـــم   أما ترى خير الأرفاض كيف جرى
جعلتم الكفر والإبداع ضدكـــم   فليس يأمن يوماً من به اتـــزرا
برفلة من أهـالي الروم تحسـبهم   كالغيث تحت ظلام النقع حيث جرا
جاءوا لأرفلة الأرفاض بدعتهـم   عمت وكل لسان بالدعاء جـــرى
مقلدين مواضي الرعب معتقـلي   رمح الديانة يفشو أينما شـــجرا
فشـــتتوا شملهم حتى لقد تركوا   أعجاز نخل على الأرضين منقعـــرا
وكل هذا بعزم الله ثم لـــــا   أبداه من همة المولى الذي ذكـــرا
صلّى الإله عليهم بعد صفوتـــه   من رسله وعلى الأجداد والكُـــبرا

أما اهتمام الزبـيري بتقطيع الأبيات فهـو دليـل علـى تمكنـه مـن العـروض، والقافية ساعده على ذلك قدرته على نظم الشعر، وقد ورد تقطيعه للأبيات بضع مرات[1]، وسوف أسوق واحدا منها ، ثم أحيل إلى الموضعين الآخرين، والقصـد من ذلك بيان ما يتمتع به الزبيري من أذن موسـيقية سـاعدته علـى معرفـة أوزان الشعر وبحوره.

ومن ذلك[2]: ما ذكره عند استدلاله بقول فاطمة الزهراء بنـت رسـول الله ﷺ رضي الله عنها ترثي والدها ﷺ :

ماذا على من زار تربة أحمدٍ   ألا يشم مدى الزمان غـواليا

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١٩٥، ١٩٦، ١١١ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص: ٥٨ ـ ٦٠ .

صبت علي مصائب لو أنها صبت على الأيام عدن ليالـيا[١]

فإنه إن لم ينصرف «مصائب» وينون لم يستقم الوزن، ولرجع الجزء الثاني من العجز مكفوفاً، أي: محذوفاً سابعه الساكن، وهو ليس فيه جائز، ويلزم وقوع الإنكسار فيه بحيث يخرجه الوزن من مساواة بقية الأجزاء الخمسة المبنية من الجزء السباعي وهي: « متفاعلن » البحر الكامل، والألف بعد الروي للإطلاق، فلا يلحقه تنوين الغالي إلا جوازاً، ولا يوقف على الأول إلا بغير تنوين على الأفصح، فحذفه جائز لايلزمه انكسار وزن، ولا يجوز الحذف عند العروضيين - أعني حذف الألف - بخلاف التنوين، فإنه واجب الحذف عندهم؛ لأن البحر المذكور من الضرب المذكور تام، وشاهده:

فإذا صحوتُ فلا أقصر عن ندا وكما علمت شمائلي وتكرمي[٢]

وهو أول ثلاثة أعاريضه وتسع ضروبه، وتقطيعه: (وإذا صحو) «متفاعلن» (ت فلا أقص) «متفاعلن» (صر عن ندا) «متفاعلن» (وكما علم) «متفاعلن» (ت شمائلي) «متفاعلن» (وتكرمي) «متفاعلن» فهذه زنته .

وتقطيع بيت شاهد الكتاب: (صبت علي) «متفاعلن» (ي مصائبن) «متفاعلن» (لو أنها) «متفاعلن» (صبت على ال) «متفاعلن» (أيام عد) «متفاعلن» (ن ليالیا) «متفاعلن» بلا تنوين كما ترى، ولم يدخله إلا زحاف الإضمار؛ وهو حذف حركة الثاني من الجزء ولم يسلم منه إلا العروض والضرب، وشاهد الزحاف المذكور عندهم:

إني امرؤ من خير عبس منصباً شطري وأحمي سائري بالمنصل[٣]

---

(١) البيتان من الكامل، وقد اختلف هل هما من إنشاد فاطمة الزهراء رضي الله عنها، أم أنه من غير إنشادها ، والصحيح أنه من إنشاد غيرها رضي الله عنها، انظر: الفوائد الضيائية: ١/١ ، وحل شواهد الفوائد الضيائية: ٥٦٤.

(٢) البيت لعنترة بن شداد العبسي، وهو من معلقته . وقد ورد الاستشهاد به في كتاب البارع في علم العروض لابن قاسم علي بن جعفر: ١٣٠ .

وتقطيعه: (إني امرؤن[1]) «مستفعلن» (من خير عب) «مستفعلن» (سن منصباً) «مستفعلن» (شطري وأح) «مستفعلن» (مي سائري) «مستفعلن» (بالمنصل) «مستفعلن».

فإن قيل: لَمَ لَمْ تحكم على البيت بأنه من الرجز؛ لأنه لم يكن فيه جزء واحد من متفاعلن أجزاء الكامل ؟

فالجواب: أنه قد سبق إلى هذا الاعتراض الزجاج مع تلميذه العروضي[2].

وحكي عن الأخفش منعه[3]، وأورد عليه التلميذ هذا الشاهد، قال: فلم يدر ما يقول في الجواب؛ لأنه نسب للأخفش ما لم يقله، ثم قال: لو بنيت القصيدة من أولها إلى آخرها على مستفلعن، وفيها جزء واحد على متفاعلن، لقضى بها من الكامل ثاني دائرة المؤتلف[4]، وشاهد الكتاب فيه الجزآن، أعني العروض والضرب سالمان من الزحاف، والإضمار أحسن زحاف في هذا البحر » .

ثقافته:

عرفنا فيما تقدم أن الزبيري قد تتلمذ على شيخه الجمالي، وأخذ عنه علوماً

---

(٣) البيت من الكامل ، وهو لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه: ١٠٠، والعروض للأخفش ص: ١٣، والكافي: ٦٥ .

(١) في (د): « أنى امرو » .

(٢) للزجاج تلميذان بهذا الاسم:

الأول: أبو جعفر محمد بن سعيد البَصير الموصلي العروضي النحوي. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٦ .

والثاني: أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد العروضي. انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢٣٣/٤، ولعل المقصود الأول .

(٣) استشهد الأخفش بالبيت السابق على دخول الإضمار في أجزاء الكامل. انظر العروض: ١٣ .

(٤) سميت بدائرة المؤتلف؛ لائتلاف أجزائها وتماثلها. انظر البارع: ١٤١ .

كثيرة منها علوم اللغة والدين، فلا غرابة إذا ما رأينا الزبيري يفصل القول في تفسير البسملة والحمدلة تفصيلاً يدل على غزارة ثقافته الدينية، مستدلاً بأقوال مشاهير العلماء في ذلك، مما دل على تمكنه في العلوم الشرعية والعربية .

أما المنابع التي استقى منها ثقافته، ونهل منها معرفته فإن من أعقلها وأجلها كتاب الله تبارك وتعالى، قراءة وتفسيراً، ثم الحديث الشريف، ثم الشعر العربي الأصيل، فأمثال العرب وأقوالهم وحكمهم، إضافة إلى المصنفات الأخرى كمؤلفات اللغة العربية من لغة، ونحو، وصرف، ومن أشهرها كتاب: سيبويه، والمقتضب، والصحاح، وغيرها كما ستراه في مبحث مصادره.

ومما أثرى ثقافته كما أسلفت ملازمته لشيخه الجمالي، والاستفادة من كتبه، كما أنه واسع الاطلاع فقد قرأ كثيرا من كتب النحو، ودرسها فتكونت لديه جملة من المعارف، ويظهر أثر ذلك في مصنفه الوحيد الذي بين أيدينا فقد استفاد من كثير من المصنفات التي سبقته ناقلا، ومرجحا، ورادا.

كما أنه على دراية بلغة العرب فصيحها، وضعيفها كما يتضح ذلك من خلال التعريفات اللغوية، وتوجيه القراءات، وتخريج الوجوه الإعرابية النحوية بما يتفق ولغة العرب مع الإشارة أحيانا إلى كون هذه اللغة، أو تلك فصيحة، أو ضعيفة، أو شاذة. وأحيانا ينسب بعضها إلى أصحابها، وينقل تضعيف النحاة لها.

مكانته الاجتماعية والعلمية:

ليس بين يدي نصوصٌ أو أقوال تعطي شيئاً ولو يسيراً عمّا للمؤلف من مكانة علمية واجتماعية، فلعلني أتلمس من مقدمة الكتاب ما يدل على شيء من ذلك، فقد جاء في أول صفحة من المخطوط، ولا أدري أهو من قول المؤلف يثني

على نفسه كغيره من العلماء، أم أنه من إضافة الناسخ جاء فيها[١]: « قال المولى الأعلم، والنحرير الأفخم شيخ الإفتاء والتدريس، ومحل التقريع والتأسيس، الإمام العلامة، شيخ النحاة والقراء، خليفة أبي عمرو، وسيبويه والفراء: أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الزبيري العوامي القرشي، المدرس بالمدرسة الأنصارية بالثغر الاسكندري » ، فلا شك أن هذه النعوت تشير إلى مكانة الزبيري العلمية والاجتماعية، فهوشيخ الإفتاء ، ومعلوم أن الذي يتصدر للفتوى لا بد أن يكون على قدر كبير من العلم بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ وعلوم العربية. كما أنه سيكون صاحب مكانة اجتماعية مرموقة، فهو محل إجلال العلماء، وتقدير طلبة العلم. أما نعته بأنه محل التقريع، والتأسيس، خليفة الفراء، وسيبويه فلا أدري هل بلغ من المكانة العلمية حتى يطلق عليه ذلك، أم أنه من المبالغة، وإن كان مؤلفه دليل على تمكنه في النحو والصرف لكنه لم يبلغ به هذه المنزلة، والله تعالى أعلم.

ومما يبرهن على مكانة الزبيري العلمية توليه التدريس بالمدرسة الأنصارية، كما أن مؤلف الزبيري شاهد على مكانته، فهو على قدر كبير بعلم النحو والصرف والعروض، والتفسير، والحديث ، والمنطق.

مناصبه:

ذكرت في مكانته العلمية المستوحاة من مقدمة مؤلفه أنه كان شيخ الإفتاء، في عصره، وأنه قد ولي التدريس بالمدرسة الأنصارية بالثغر الإسكندري .

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ١ .

وفاته:

أجمعت التراجم(١) التي أوردت ترجمة الزبيري على أن وفاته كانت في عام: ٩٩١هـ، لكن أين؟ فإن المراجع التي اطلعت عليها لم تفصح عن شيءٍ من ذلك، فلهذا فإنه من الجائز أن تكون وفاته في القسطنطينية حيث مات بها شيخه الجمالي. وربما تكون بمنزله بالجزيرة الخضراء ظاهرة الثغر الاسكندري بالقرب من المدرسة التمرازية(٢) المكان الذي فرغ فيه من مؤلفه في عام: ٩٩١هـ، وهي السنة التي توفي فيها المؤلف، وهذه المدينة هي التي توفي بها ابن الحاجب ـ رحمهما الله ـ وجعل ما قدما في موازين حسناتهما.

---

(١) انظر مصادر ترجمته .

(٢) انظر بغية العارف (مخطوط) ص: ٥٩٩ نسخة (د) .

الفصل الثاني

الشرح

١ ـ منهج المؤلف وأهم السمات البارزة في الشرح .

٢ ـ موقفه من مسائل الخلاف .

٣ ـ مذهبه النحوي .

٤ ـ آراء انفرد بها .

٥ ـ شواهده .

٦ ـ مصادره .

٧ ـ موقفه من صاحب المتن .

٨ ـ القيمة العلمية للكتاب .

١٠ ـ موازنة بين بغية العارف والفوائد الضيائية .

منهجه وأهم السمات البارزة للشرح:

١- بدأ المؤلف كتابه بمقدمة اشتملت على ما يلي:

أ - الحمد لله، والثناء عليه، والصلاة على رسول الله ﷺ .

ب - ذكر سبب تأليفه لهذا الكتاب ممتدحاً كتاب شيخه : « رسالة الوظائف» ، وقد بالغ في مدحه هذا في بعض العبارات، ثم أشار إلى اسم كتابه.

ج - أهدى كتابه إلى السلطان مراد بن السلطان سليم أحد خلفاء الدولة العثمانية، ثم أنشأ أبياتاً في مدح الخليفة خاصة، والدولة العثمانية عامة.

د - أورد ترجمة مختصرة لوالد الجمالي، ثم لشيخه فُضيل الجمالي .

٢- سار الزبيري على منهج شيخه الجمالي في عرض المادة النحوية، وتقيد بترتيبه للأبواب عدا إضافة بعض المباحث التي أغفلها شيخه .

٣- دبج الزبيري شرحه بمقدمة شيخه، ولولا استخدامه لكلمة (أي) المفسرة، لصعب التفريق بين المقدمة والشرح، فهناك بعض المواضع تحتاج إلى جهد لتحديدها .

٤- غالباً يورد الزبيري كلام الجمالي، فيعرف ما يحتاج إلى تعريف من حيث اللغة، والاصطلاح، مثال ذلك قوله[1]: « الكلمة في اللغة: الإبانة، ومنه سمي الكلم كلما لإبانته ...، وتطلق في اللغة أيضا: على الجمل المفيدة ... » ، وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة في الاصطلاح: وأحسن حدودها وأقصرها موضوع مفرد.

وقوله في تعريف الكلام في اللغة[2]: يطلق على الخط، والإشارة، وما يفهم

---

(١) انظر صفحة: ٢٤ .

(٢) انظر صفحة: ٢٨ .

من حال الشيء ...، وفي اصطلاح النحويين: ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته، وكذلك تعريفه للصرف، وللنداء.

٥- راوح الزبيري في شرحه بين الطول والقصر، وذلك بحسب ما يقتضيه الموقف النحوي، أو المسألة التي هو بصددها، ففي الوقت الذي نراه يستطرد ويأتي بالنكت الإعرابية، نجده في بعض الأحيان يكتفي بالتعليق الوجيز مع أن في المسألة سعة للنقاش والأخذ والرد .

٦- يفضل الزبيري بعض عبارات شيخه على عبارات ابن الحاجب، من ذلك على سبيل المثال قوله[1]: « المفعول به ، أي: الذي فعل به الفعل، يقال فعلت به فعلا، وفي التنزيل ﴿ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ ﴾ (متعلق الفعل كـ« ضربت زيدا »)، فزيد متعلق بضرب، وضرب متوقف فهمه عليه، أو على ما قام مقامه من المتعلقات .

وهذا الحد الذي ذكره المؤلف هنا أحسن من قول ابن الحاجب في كافيته[2]: ما وقع عليه فعل الفاعل، لأنه يرد عليه: « ما ضربت زيدا » ، و « لا تضرب زيداً » بخلاف هذا الحد. » .

٧- تأثر الزبيري بمن سبقه من النحاة المتقدمين والمتأخرين، غير أن أثر الرضي وأبي حيان وابن هشام والسيوطي والملا جامي كان كبيراً، وسوف يأتي لهذا فضل بيان إن شاء الله .

٨ - عني الزبيري في شرحه بذكر مسائل الخلاف في النحو، فأيد بعضها، وعارض الآخر كما سيأتي بيانه .

٩- أثر التدريس واضحٌ في الشرح، فلم يخل كتابه من العبارات التعليمية،

---

(١) انظر صفحة: ٢٣٤ .

(٢) انظر الكافية: ٨٧ .

مثل قولـه: « اعلـم » ، « فتدبـره » ، « فتـأمل » ، « فتثبـت » ، « فـلا تخطـئ ببـادئ الرأي» .

١٠- غلب علـى منهجه أسـلوب المناقشـة العلميـة، وكثيراً مـا يعمـد إلى الـترجيح بقـول: « والأصـح » ، « والصحيـح » ، « وهـذا أصح مـن قولـه » ، «والـوجـه» ، « والصـواب» ، « وهـذا غـير ممتـنع » إلى غـير ذلـك مما سـيلاحظه القارئ للبحث.

١١- أحيانا ينتهي بخلاصة لبعض المسـائل كقولـه: « وحاصلـه » ، أو « فهـذا جملة ما ذكره المؤلف » ، إلى غير ذلك .

١٢- أتبع الزبيري أسـلوب التذكير بالقضايا النحوية المتقدمة لربـط المسـائل بعضها ببعض مثل قوله: « كما سلف الإيماء إليه » ، و « كما ذكـر » ، و « كمـا تقدم » ، و « ما أسلفنا لك » .

١٣- قد يؤثر الزبيري في الاحتجاج للمسائل الاختصـار، ولا يحبـذ التطويـل فيها، فيعبر عن ذلك بقوله: «والاحتجاج لها يستدعي تطويلاً لا يليق ذكره هنـا»، أو « وهذا طويل الذيل عديم النيل » ، أو « فلا حاجة لذكرها » .

١٤- كثيرا مـا يذكـر أراء للنحـاة، وغـيرهم، ولا يصـرح بقائليهـا، وإنمـا يستعمل لذلك أساليب متعددة في ذلـك، مثـل قولـه: « بعضهـم » ، « وقيـل » ، « خلافا لمن زعم » ، « هكذا قيل » ، « وقد أخطأ ... » .

من ذلك على سبيل المثال:

١- قوله في إعراب جمع المؤنث السالم[1]: « ومثل: أذرعات »، وهو ما سمي به هذا الجمع، أعني جمع المؤنث السالم، واختلف العـرب في كيفيـة إعـراب هـذا

---

(١) انظر صفحة: ٦٢ .

النوع المسمى به على ثلاث فرق:

فذهب بعضهم إلى أنه يعرب على ما كان عليه قبل التسمية، ولم يحذف التنوين منه، لأنه في الأصل كان للمقابلة ...، وذهب بعضهم إلى أنه يعرب على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ، ويترك التنوين مراعاة للعلمية ... ».

٢- ما جاء في الممنوع من الصرف في الألف الممدودة، والمقصورة قال[١]: «وإنما مثل للمقصورة: بـ« بشرى » دون: « حبلى » ، وللممدودة: بـ« صحراء » دون « حمراء » ، لئلا يتوهم أن المانع الصفة وألف التأنيث كما توهم بعضهم. » .

٣- ما جاء في الممنوع من الصرف في منع « أرقم » ، و « أدهم » من الصرف قال[٢]: « والمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفة الأصلية، ووزن الفعل، وأما استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكال في عدم صرفها لوزن الفعل، والوصف في الأصل والحال، وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة فصرفها » .

٤- ما جاء في تمثيله للنكرة الموصوفة بفعل، نحو[٣]: « كل رجل يأتيني » . قال: « قيل وفي هذا التمثيل تساهل، لأن النكرة هنا: « كل » ، وليست موصوفة بالفعل، ولا بالظرف [بل الموصوف] هو النكرة المضاف إليها » .

١٥- قد يعرض الزبيري إلى إعراب كلام الجمالي، ومن ذلك:

١- ما جاء في أثناء كلامه على قول الجمالي في شرط منع التأنيث الممدودة، والمقصورة من الصرف قال[٤]: « وشرط شبيهة الألف » ، أي: التأنيث الممدودة، والمقصورة، ولفظ : « شرط » واقع مبتدأ مضاف إلى شبيهة يأتي خبره » ... إلى

---

(١) انظر صفحة: ٧٧ .
(٢) انظر صفحة: ٧٩ من قسم التحقيق .
(٣) انظر صفحة: ١٩٠ من قسم التحقيق .
(٤) انظر العباب: ٦٦/أ .

قول الجمالي: « العلمية » . قال الزبيري: « خبر المبتدأ » .

٢- قوله في شرح كلمة: « متحفاً » في مقدمة الجمالي: « متحفاً » حال من ضمير الفاعل في نظمي[١].

١٦- شرح الزبيري حافل بألوان الشواهد النحوية المختلفة المتعددة، وسيأتي بيان ذلك .

١٧- قل أن يكتفي الزبيري بذكر الشاهد الشعري دون أن يوضح موضع الشاهد فيه، وقد كفاني هذا مئونة الإشارة إلى موضع الشاهد في أثناء التحقيق في كثير من الشواهد .

١٨- على الرغم من تأثر الزبيري بكلام الجمالي وتسديده لمعظمه، بل وتفضيله له في بعض الأحيان على قول ابن الحاجب وغيره، لم يمنعه هذا من الاعتراض عليه، كما سيأتي بيانه عند الحديث عن موقفه من الجمالي .

١٩- في أثناء شرح الزبيري التفصيلي لكلام الجمالي حرص على إخراج المحترزات منه، ودفع ما يرد عليه من اعتراضات ، ومن ذلك:

١- قوله في شروط إعراب الأسماء الستة قال[٢]: « ومكبرة » احترز من كونها مصغره .. « بإفراد » احترز عنها غير مفردة .. « بإضافة » احترز عنها غير مضافة ... « إلى غير ياء المتكلم » احترز عنها مضافة إلى ياء المتكلم، فإن إعرابها بالحركات تقديرا على الرأي الأقوى » .

٢- ما جاء في شرط منع المركب من الصرف قال[٣]: « غير مضاف، ولا مسند » واحترز بقوله: غير مضاف عن التركيب الإضافي نحو: « عبد الله » ،

---

(١) انظر ص: ٩٧ من قسم التحقيق .

(٢) انظر صفحة: ٤٦، ٤٧ من قسم التحقيق .

(٣) انظر صفحة: ٩٥ من قسم التحقيق .

لأن كل واحد منهما منفرد بإعرابه الخاص به، واحترز بقوله: ولا مسند من مثل: « شاب قرناها » ، و « تأبط شرا » ، لأنه جملة، والجملة تحكى؛ لتعذر الإعراب فيها، ومنع الصرف يتوقف على الإعراب، وما يتوقف على الشيء فهو عدم عند عدمه » .

٣ـ ما جاء في الممنوع من الصرف في أنه لافرق بين الألف الشبيهة، وغيرها في المنع من الصرف قال[1]: « وظاهر عبارة المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ يومئ أنه لا فرق بين الألف الشبيهة في كونها للإلحاق، أو غيره، وزعم بعضهم بأنها مخالفة للشبيهة، وما قرره المصنف الحق » .

٤ـ ما جاء في قوله في حد الفاعل[2]: « وزعم بعضهم أن قولهم: ما أسند إليه الفعل أو شبهه، لم يشمل الاسم الصريح والمؤول » . وقال: لو قالوا بدل قولهم: (ما أسند إليه) المسند لكان أولى؛ لتكون هذه العبارة شاملة لها، فدفع المؤلف هذا الاعتراض بقوله: « ولو تقديراً ».

موقف الزبيري من المسائل الخلافية:

اهتم الزبيري بإيراد المسائل الخلافية، فلا تكاد تمر مسألة فيها خلاف بين البصريين والكوفيين إلا ذكره، أو خلاف فردي إلا أشار إليه ، وإليكم بعض النماذج الموضحة لذلك:

أولا: المسائل الخلافية المذهبية:

قال في باب التنازع[3]:

---

(١) انظر صفحة: ٩٨ من قسم التحقيق .

(٢) انظر صفحة: ١١٧ من قسم التحقيق .

(٣) انظر صفحة: ١٢٦ من قسم التحقيق .

١- « وحقيقة التنازع أن يتقدم عاملان فأكثر، ويتأخر معمول فأكثر، ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر من جهة المعنى ... » إلى أن قال: «وأما المضمر المنفصل الواقع بعدها فيجوز فيه التنازع ، لأنه في حكم المظهر في الاستقلال بنفسه، نحو: « ما قام وما قعد إلا أنت » لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم، وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين[1]، وفي الثاني عند الكوفيين.».

٢- قال في باب نائب الفاعل[2]:

« واعلم أنه عند جمهور البصريين لا يجوز نيابة غير المفعول به إذا وجد في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز إقامتها مقام الفاعل، بل يتعين إقامته مقام الفاعل لما قدمناه، وعند الكوفيين لا يتعين نيابته بل عندهم المفعول به أولى. » .

٣- قال في باب المفعول له[3]:

« فشرط نصبه أي: نصب المفعول له بالفعل تقدير اللام، أي: تقدير لام العلة لئلا تشتغل العلة المستفادة من نصبه إليها عند ظهورها هذا مذهب جمهور البصريين، وخالفهم الزجاج، والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق، ثم اختلفوا؛ فقال الزجاج: ناصبه فعل مقدر من لفظه، والتقدير في (جئتك اصطلاحاً لخالك: (جئتك أصلحك إصلاحاً) .

وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المتقدم عليه؛ لأنه ملاق له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق مثل: (قعدت جلوساً) .

---

(١) انظر المقتضب ٤/٧٢، ٧٤، والإنصاف ١/٨٢، والتبيين: ٢٥٢، ٢٥٨ .

(٢) انظر صفحة: ١٤٣، وانظر المسألة في ائتلاف النصرة: ٧٣، ٧٨، والارتشاف ٢/١٩٤ .

(٣) انظر صفحة: ٣٠٥ من قسم التحقيق .

ويؤيد قول البصريين جواز دخول اللام عليه فتقول: « جئتك للإكرام » ، ولا يجوز في نحو: « ضربت ضرباً » أن تقول: ضربت للضرب، وكذا « قعدت جلوساً » ، وإنما قدرت اللام دون غيرها من الحروف؛ لأنها الغالب في تعليلات الأفعال، فلا يقدر غيرها » .

ثانياً: المسائل الخلافية الفردية: (وهي المسائل الواقعة بين أصحاب المدرسة الواحدة):

١- قال في أل التعريف[1]:

« واعلم أن المعرف عند الخليل، وجماعة منهم الزمخشري (أل) بجملتها، ورمتها بمنزلة قد والهمزة، همزة قطع حذفت في الدرج تحقيقا لكثرة الاستعمال، ولم يكن التخفيف في الابتداء؛ إذ لا يبتدأ بالساكن.

وعند سيبويه هو اللام وحدها، والهمزة همزة وصل فتحت مع أن أصلها الكسر لكثرة الاستعمال، وعند أبي العباس محمد بن يزيد المبرد: الهمزة وحدها ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام » .

٢- قال في تقديم المبتدأ[2]:

« ونقل ابن مالك إجماع النحاة على جواز: في داره زيدٌ، وليس بشيء بل فيه في خلاف عن الأخفش نقل عنه الصغار أنه إذا ارتفع زيد بالمجرور ... » .

٣- قال في نصب المنادى لفظاً[3]:

« واعلم أن المنادى إنما ينصب لفظا في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون مضافاً كيا عبد الله، ويا رسول الله، ... ومنه عند

---

(١) انظر صفحة: ٣٢، ٣٣ من قسم التحقيق .
(٢) انظر صفحة: ١٥١ من قسم التحقيق .
(٣) انظر صفحة: ٢٤٥، ٢٤٦ من قسم التحقيق .

سيبويه: ﴿ قل اللهم فاطر السموات والأرض ﴾[١]، أي: يا فاطر السموات والأرض، وزعم المبرد، وجماعة أنها صفة للجلالة » .

موقفه من المسائل الخلافية:

لم يكن للزبيري رأي مبتكر ولا موقف متحرر عند إيراده للمسائل الخلافية، وإنما كانت جل آرائه تابعة لجمهور النحويين البصريين، وقد يكون له بعض الاختيارات التي يوافق فيها بعض الكوفيين، كما يلاحظ أنه كان في غالب ترجيحاته يميل إلى الأخذ بأقوال البصريين، ويرد على أقوال الكوفيين مع أنه لم يصرح بعبارة: « عند أصحابنا البصريين » ، أو غيرها كما يفعل كثير من النحاة، وإنما يورد المسائل الخلافية، ثم يعقب بقوله: « وهذا لا حجة فيه للكوفيين[٢]»، وقوله: « مثل هذا لم يعثر عليه[٣]»، أو « وهو الأظهر» .

ولا شك أن هذه الترجيحات والاختيارات إنما تقوم على اجتهاد منه فهو يوافق إن رأى الصواب في الموافقة، ويخالف إن رآه في المخالفة.

وسأقدم في هذا الفصل نماذج من اختياراته، وترجيحاته في المسائل، وبعدها سيتضح لنا بإذن الله إتجاهه النحوي، وهو ما سوف أختم به هذا المبحث:

أولا: المسائل الخلافية التي مال فيها إلى مذهب البصريين:

١- في معنى (الذي):

قال[٤]: « هو اسم موصول، وهو عند البصريين على وزن عمٍ ، وشجٍ،

---

(١) سورة الزمر: آية: ٤٦ .

(٢) انظر صفحة: ٢٢ .

(٣) انظر صفحة: ١٢٠ .

(٤) انظر صفحة: ٢١٢ .

والياء فيه أصل، واللام زائدة تحسيناً للفظ، وليس للتعريف، لأن الموصول معرفة صبدليل كون (ما، ومن) معرفتين بغير اللام والتزم اللام فيها، لأنها لو نزعت تارة، وأدخلت أخرى لأوهم كونها للتعريف كما في الرجل، ورجل. » .

والكوفيون يرون أن الاسم في (ذا والذي) الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما، والزبيري موافق لما عليه النحويون البصريون .

٢- في جواز نيابة غير المفعول به إذا وجد في الكلام مع غيره من المفاعيل، وقد سبق الإشارة إليه في المسائل الخلافية المدرسية .

٣- في تقدم الفاعل على عامله:

قال[1]: « ولا يجوز أن تقول: « زيد قام » على أن يجعل « زيد » فاعل مقدم، و«قام» فعل مؤخر لما قدمناه، وأجاز الكوفيون في زيد الابتدائية، والفاعلية، ويلزمهم أن يجيزوا: « الزيدان قام » ، و « الزيدون قام » ، ومثل هذا لم يعثر عليه » وما ذهب إليه هو رأي البصريين.

٤- في شرط نصب المفعول له[2]:

وقد سبقت الإشارة إليه في المسائل الخلافية المدرسية .

٥- في وزن سيد[3]:

قال: « والسيد وزنه: فيعل، وأصله: سيود، قلبت واوه ياء، وأدغمت في الياء ». وهذا الذي ذهب إليه المؤلف هو رأي البصريين، وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن (سيد) في الأصل على وزن: فعيل، نحو: « سَوِيد » .

---

(١) انظر صفحة: ١٢٠، والمسألة في الارتشاف ١٩٧/٢، ١٨٠، وأوضح المسالك ٨٦/١ .

(٢) سبق الإشارة إليه ، وانظر الرضي ١٩٢/١، والارتشاف ٢٢٣/٢ .

(٣) انظر صفحة: ١٥، ١٦ .

٦- في نصب المفعول معه[1]:

يرى الزبيري أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله، قال: « وهو أي المفعول معه: « صاحب معمول » ، أي: فعل سواء أكان المعمول « فاعلا، نحو: استوى الماء والخشبة » ، أو مفعولا، نحو: « كفاك وزيداً درهم » ، وهذا الذي ذهب إليه هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف كما قالوا في الظرف .

٧- ذهب المؤلف[2] إلى أن الميم المشددة في النداء في قولهم: اللهم عوضا عن حرف النداء، قال: « ولزم حذف حرف النداء في: اللهم فاطر السموات والأرض، لأن الميم في الآخر عوضاً عن حرف النداء، وأصله: « يا الله » فحذف حرف النداء، وجعل الميم في الآخر عوضا عنه، وإنما أخر الميم تبركا باسمه تعالى، وقد شذ الجمع بين العوض والمعوض منه في .

وهذا الرأي الذي ذهب إليه الزبيري هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الميم المشددة في اللهم ليست عوضا من حرف النداء بدليل الجمع بينهما.

٨ - ذهب إلى أن قول امرؤ القيس[3]:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة ‏ ‏ ‏ ‏ كفاني ولم أطلب قليل من المال

إلى أنه ليس من باب التنازع ، قال: « وذلك لأن شرط هذا الباب أن يتوجه العاملان إلى شيء واحد كما تقدم، ولو وجه هنا (كفاني، وأطلب) إلى (قليل

---

(١) انظر صفحة: ٣١٧ ، والمسألة في الإنصاف ٢٤/١، وائتلاف النصرة: ٣١٧ .

(٢) انظر صفحة: ٢٥٠ .

(٣) نظر صفحة: ١٣٥، وانظر الإنصاف ٨٤/١ .

من المال) فسد المعنى... ألخ » .

وهذا الذي ذهب إليه مع شيخه الجمالي هو رأي البصريين بينما ذهب الكوفيون إلا هذا الشاهد من التنازع، وأعملوا الفعلين (كفاني، واطلب) لجواز إعمال الفعلين عندهم في معمول واحد .

المسائل التي مال فيها إلى الكوفيين:

١- قوله في تعريف الاسم[١]: وهو في اللغة سمة الشيء، أي: علامته.

وما أشار إليه المؤلف هو رأي الكوفيين، أما البصريون فالاسم عندهم: من السمو، وهو العلو.

٢- جاء[٢] في فائدة زيادة الباء في خبر « ما » أنها عند البصريين لرفع التوهم، لأن السامع قد يتوهم أن الكلام إيجاب لغفلته عن سماع اللفظ المقتضي للنفي فجعلت له الباء تنبيهاً على أن الكلام النفي .

وعند علماء الكوفة أن هذه الباء في النفي نظير اللام في الإيجاب .

قال الزبيري: « وقول علماء الكوفة أظهر، ويعضده قول البصريين بأن الباء للتأكيد ».

(١) انظر صفحة: ٣٠، والمسألة في الإنصاف ٦/١ .

(٢) انظر صفحة: ٢١٦، والمسألة في ائتلاف النصرة: ١٦٠، والارتشاف ١١٧/٢.

مذهبه النحوي

من خلال موقفه من المسائل الخلافية يتضح لنا أن الزبيري ذو نزعة بصرية بصورة عامة، ومع ذلك فهو معتدل في بصريته، فلم يتعمد الرد على الكوفيين بغير دليل، بل رأينا فيما سبق أنه حينما رأى الحق بجانبهم مال إلى مذهبهم، ومع أن الزبيري بصري النزعة - إلا أن ذلك لم يمنعه من إعمال فكره، فكثيراً ما نرى أنه يدلي بدلوه في مناقشة ما يراه مناسباً، ويخالف ما يراه غير ذلك، بل نراه ينسب آراءه لنفسه، وهو ما سوف نذكره الآن .

آراء انفرد بها المؤلف:

للزبيري آراء اجتهادية زعم أنه تفرد بها، فهو يعلق أو يعلل أو يبدي رأياً في بعض المسائل النحوية، ثم يختم ذلك بقوله: «فتأمل فإني لم أجده لغيري» أو بقوله: « فتدبر فإنه بحث شريف يرد على قاطبة النحاة، ولم أره لغيري » ونحوهما من العبارات، وهذه العبارات إن دلت على قوة شخصيته العلمية، وعمق فكره، وسعة اطلاعه، وعدم التردد في إبداء رأيه، فإنها أيضاً تدل على أنه بهذه الآراء قد انفرد ولم يسبق إليها، وقد رجعت إلى كثير من كتب النحو علّي أجد ما يدحض هذا الادعاء، فلم أوفق لشيء من ذلك، فأيقنت أنه ليس بناقل فحسب، وإنما كان لديه المقدرة على سبر أغوار المسائل، وتمحيصها وإبداء وجهة النظر فيها، وإن استدعى الأمر إلى أن يدعي أنه صاحب السبق، وأن أحداً من النحاة لم يتقدمه إلى ذلك، وقل أن تجد في النحاة من يفعل ذلك، ولكن نشوة الاعتداد بالرأي قد تفعل مثل ذلك فيما أحسب .

وسوف أسوق فيما يلي تلك الآراء التي نسبها المؤلف إلى نفسه، ولا يمنع هذا من الوقوف عند بعضها للمناقشة، وهي على النحو التالي:

١ ـ ما جاء في باب الممنوع من الصرف عند حديثه عن إعراب جوارٍ في حالة الرفع والجر قال[1]:

« فإنه قد اختلف فيه؛ فذهب بعضهم إلى أن الاسم منصرف، والتنوين فيه تنوين الصرف؛ لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها، فأصل «جوارٍ» في قولك: «هؤلاء جواريُ» بالضم والتنوين بناء على أن الأصل في الاسم الصرف فبنى الإعلال على ماهو الأصل، ثم أسقطت الضمة للثقل، والياء لالتقاء الساكنين، فصار «جوارٍ» على وزن كلام، فلم يبق على صيغة الجمع المتناهي، فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف، والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الإعلال كذلك .

وذهب بعضهم إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف؛ لأن فيه الجمعية مع صيغة الجمع المتناهي؛ لأن المحذوف بمنزلة المقدر، وهذا لا يجري الإعراب على الراء، والتنوين فيه تنوين العوض، فإنه لما أسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوين، وعلى هذا قياس حالة الجر بلا تفاوت » .

قال: «قلت: والصحيح ماذهب إليه الثاني؛ لأن مبنى القول الأول على الاستصحاب فقط، والعمل به إنما يكون عند عدم المعارض، وقد عارضه الزنة والجمعية لفظاً ومعنى، وعلى فرض العمل به مع المانع، فالحكم به ضرب من المجاز؛ لأنه على لفظ باعتبار ما كان دون الثاني، إذ هو الحكم عليه بالحالة الراهنة والحقيقة أولى، ولا يقال: إنما صحت زنة الجمعية باعتبار المحذوف، فيكون من المجاز أيضاً ؛ لأنا لا نسلم ذلك؛ لأن زنته مع الحذف «مفاع» دال على المحذوف، فحينئذ لا مجاز، وكذلك اعتباره في الزنة التصريفية دون العروضية، فإن زنة الجمع المتناهي هذه الصيغة، سواء اعتبر أصلية فائه أم

(١) انظر صفحة: ٧٥، ٧٦ .

زيادتها، وسواء كانت ميماً أوغيرها من الزوائد، لا يتغير الحال ولا يقابل غير بجنسه، كما هو واجب في الزنة التصريفية؛ لأن «قناديل» «ودنانير» «وطواويس» «وربائب» «وحبائب» «وهبائب» ونحوها معدومة الصرف اتفاقاً، على أن زنتها بالقول الأول «فعاليل» «وفعاعيل» «وفعايل» لا «مفاعيل» «ومفاعل» ، فإذن يبطل المنع بقوله، ولا قائل به، ولهذا نبه الخبيصي وغيره على أن المعتبر الزنة العروضية دون التصريفية، وله في العربية نظائر منها: أن البيت إذا تغير جميع أجزائه بزحاف الأجزاء إلا جزء واحد، فيحكم عليه بأنه من بحر الجزء، كما وقع هنا في الحكم على باقي المحذوف وغيره، فتأمل فإني لم أجده لغيري » .

٢ ـ ما جاء في باب الممنوع من الصرف أيضاً عند كلامه عن عمر وزفر المعدولين عن عامر وزافر، قال[1]:

« تنبيهات:

الأول: قولهم إن توقفت عدليته على منع صرفه باطل؛ للزومه الدور.

الثاني: ما وعدت به من مزيد الإيضاح للقيد المزاد في الحد، وهو قولهم: «إن عمر وزفر معدولان عن عامر زافر، وليس هنالك مناسبة أصلاً سوى وجدان الحروف .

الثالث: الحكم بأن الصيغة الأصلية عامر وزافر وصفين تحكم؛ لأن الفعل أو المصدر أولى، إذ كل منهما قيل إنه الأصل الواحد في تصريف الكلم، فإن ادعى تمحيص الاسمية أو العلمية، فأما عمر، فجاء علماً، وأما زفر، فيجوز أن يسمى به مع الخروج المذكور بتغير الحركات كـ « ثلاث » بضم الثاء الأولى عن ثلاث مفتوحها .

الرابع: دعواهم أنَّ الثلاثي المعين هنا أخف من الرباعي كذلك غير مسلم؛

---

(١) انظر صفحة: ٨٦، ٨٧ .

لأن الحرف الزائد ساكن ميت بنصف حرف، وفي مقابلته ضم ألف الذي هو أول الاسم، وتوالي ثلاث حركات .

الخامس: أنهم جعلوا المدعي برهاناً؛ لأنهم قالوا الدليل على وجود العدل فيه وروده غير منصرف، ولم ينصرف؛ لأن فيه العدل والعلمية مع ما لزمهم من الدور الحكمي، وهو باطل، فتدبر فإني لم أجده لغيري » .

٣ ـ ما جاء في باب الممنوع[1] من الصرف أيضاً من حديثه عن عدم احتماع الوزن بالعدل في الاسم غير المنصرف، قال:

«وقد شرط في المعدول عنه الاسمية، فلو وجد حروفه في المعدول إليه، وكان المعدول عنه اسماً بزنة فعل آخر، لتغير الحركات فقط، كما إذا سميت شمر ـ بتخفيف وسطه ـ وعدلته عن شمَّر ـ بتشديده ـ فلا أظن أن أحداً يقول بجواز صرفه، وإن شئت اعتبرت العدل، وإن شئت اعتبرت الوزن، إذ لا مانع منه، لا يقال المراد بالوزن وزناً واحداً في كلا المعدولين.

فالجواب: لا نسلم ذلك؛ لأنه لا قائل به، ولا يرده بأنه إنما قوى العدل سماعه غير منصرف، فيؤول إلى أن مناطه السماع .

فالجواب المنع أيضاً، إذ المسألة قياسية، ولئن سلمنا فنقول بالموجب، فتدبر فإنه بحث شريف، يرد على قاطبة النحاة، ولم أره لغيري » .

٤ ـ عند شرحه لقول المؤلف: « المرفوعات » قال[2]:

«وإنما جمع المرفوع بالألف والتاء، وإن كان مذكراً؛ لأنه صفة للفظ، وصفة مالايعقل يجوز فيها ذلك بقياس نحو: ﴿ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ ﴾[3] و﴿أَيَّام

---

(١) انظر صفحة: ١٠٣ .

(٢) انظر صفحة: ١١٢ .

(٣) سورة البقرة: آية: ١٩٧ .

مَعْدُودَاتٍ﴾ و﴿قُدُورٍ رَاسِيَاتٍ﴾[1] و«جبال شاخات» ، كذا ذكروه، ولو قيل: إنه صفة لكلمات فإنه صدر بحقيقة الكلمة وتقاسيمها، وذكر نوع كل بحقيقته، وذكر أن الاسم معرب ومبني، وذكر الحركات والإعراب، فلزم أن يذكر الكلمات المرفوعات في اللغة ما هي؟ وعليه فهي جمع (مرفوعة) صفة لما ذكرنا، ولا يحتاج إلى تأويل؛ لأنه خرج على مقتضى الظاهر، فتامل فإني لم أجده لغيري» ا.هـ .

هو بهذا يخالف ملا جامي في الفوائد الضيائية، فقد قال عند حديثه على باب المرفوعات، قال ملا جامي[2]:

« جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لأن موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الذي لا يعقل هي كالصافنات للذكور من الخيل، وجمال سبحلات أي: ضخمات، وكالأيام الخاليات » .

ولذلك أشار الزبيري بقوله: (كذا) ذكروه، والحق أن تعليل الزبيري بأن المقصود (الكلمات المرفوعات) تعليل مقبول .

٥ ـ ما جاء في باب التنازع وأنه ليس منه قول امرئ القيس الكندي:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال

قال[3]:

«وذلك لأن شرط هذا الباب أن يتوجه العاملان إلى شيء واحد كما تقدم، ولو وجه هناك (كفاني وأطلب) إلى (قليل) فسد المعنى؛ لأن (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدهما مثبتاً في اللفظ، كان منفياً في

---

(١) سورة سبأ: آية: ١٣ .

(٢) انظر الفوائد الضيائية: ٢٥٢/١ .

(٣) انظر ص: ١٣٥، ١٣٦ .

المعنى نحو: « لو جاءني أحسنت إليه »، وإذا كان منفياً كان مثبتاً نحو: لو لم يسئ لم أعاقبه، وعلى هذا فقوله:

[ولو] أنما أسعى لأدنى معيشة ... البيت

منفي؛ لكونه في نفسه مثبتاً، وقد دخل عليه حرف الامتناع، وكل شيء امتنع، ثبت نقيضه، ونقيض السعي لأدنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة، وقوله: ولم أطلب مثبت؛ لكونه منفياً بلم، وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو رجه إلى قليل لزم منه إثبات طلب القليل، وهو عين ما نفي بلو ولم؛ لأن قوله: (ولم أطلب) معطوف على (كفاني)، وهو جواب لو، والمعطوف على الجواب في حكم الجواب، وإذا بطل ذلك، تعين أن يكون مفعول «أطلب» محذوفاً، وتقديره: ولم أطلب الملك، ومقتضى ذلك أنه طالب الملك، وهو المراد، كذا ذكروا في تقديره، وأنت خبير بأنه إنما يتمشى على القول ببساطة (إنما)، وأما على القول بأنها مشتملة على نفي وإثبات الناتج من بينهما الحصر يشترك فيه الإلزام، فلا تسلم المقدمة الأولى، ثم لا يصح الاستدراك بعده على ما نفاه من عدم طلب القليل وصبر على عدم طلب الملك؛ ليقتضي طلب الملك، مع اتحاد الشيئين في جهة واحدة، فهو عين التناقض، وفساد المعنى فيه أكثر من الأول .

فإن الكلام على الأول يخل إلى: ولو ثبت سعي محصور بالأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك، فينتفي الأول، ويثبت الثاني على ما ذكره، فحصل المناقضة بينهما، ونافى قوله: « ولكنما أسعى لمجد مؤثل » بعده، وعلى الثاني لو انتفى مؤكداً أسعى.. إلى آخره كفاني كل شيء، والحال أني لم أطلب قليلاً من المال، فلا كفاية، وصح الاستدراك بعده بطلب المجد المؤثل الذي هو كناية عن الملك دون تناقض، فتدبر فإني لم أجده لغيري » ا.هـ

ويظهر لي أن المؤلف أفاد لك من أبي حيان في « تذكرة النحاة » وابن

هشام[1] في « شرح قطر الندى » وسأكتفي بنص أبي حيان في « تذكرة النحاة» لتتضح الصورة أكثر:

قال أبو حيان[2]: « فإن (س) رحمه الله قال: فإنما رفع لأنه لم يجعل (القليل) مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، ولو لم يرد ذلك فنصب فسد المعنى، وبيان ذلك إن جعل « اطلب » عاملاً في « قليل » يفسد المعنى كما ذكر رحمه الله بيانه أن « لو » حرف شرط يقتضي شرطاً وجواباً، وكلاهما إذا لم يكن معه حرف نفي كان منفياً، وإن كان معه حرف نفي، كان مثبتاً، وكذلك إذا كان حرف النفي مع أحدهما دون الآخر، كان الذي معه حرف النفي مثبتاً، وما ليس معه حرف النفي منفياً. قال شيخنا رحمه الله: ضرورة أنه في موضعين مقدر، يعني بالموضعين الشرط والجزاء، ثم قال: فلو كان موجوداً لم يصحَّ تقديره، ومن ذلك أنه إذا كان مقدراً لم يكن موجوداً، وإذا لم يكن موجوداً فهو منفي، فعرفنا أنه إذا لم يكن حرف نفي كان منفياً، وإن دخل عليه حرف نفي والتقدير أنه منفي صار موجباً لدخول النفي على النفي، إذ لا حرف نفي معه كما قلنا، ثم عطف عليه « لم أطلب » والمعطوف على الجواب جواب؛ لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه؛ فلو جاز أن يعمل « لم أطلب » في « قليل » لكان طلب القليل بعد نفيه السعي لأدنى معيشة، ولا معنى لطلب القليل إلا السعي لأدنى معيشة، ولا السعي لأدنى معيشة إلا طلب القليل، فيكون قد أثبت ثانياً ما نفي أولاً، فيتناقض أول البيت وآخره، بخلاف ما إذا جعلنا مفعول « لم أطلب » «الملك» فإنه يستقيم معنى البيت حينئذ؛ لأنه يكون قد نفى السعي لأدنى معيشة، وأثبت طلب الملك، وهذا معنى مستقيم، ويؤكد أن المطلوب عنده الملك قوله

---

(١) انظر شرح قطر الندى ص: ٣٤٠ .

(٢) تذكرة النحاة ص: ٣٣٩ - ٣٤٠ .

بعده:

ولكنما أسـعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي »

٦ - ما جاء في باب نائب الفاعل في أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل حتى يوصف أو يكون معدوداً، قال[1]:

«وأقول: لا يحتاج في قيامه مقام الفاعل إلى العدد والاتصاف، فإن دأب المصدر بطبيعة الوضع أن يفيد أحد ثلاثة أشياء ما ذكر من السببين، والثالث التوكيد، وعليه إذا فقد، لم يكن مقصوراً على مفهوم الفعل؛ لإفادته التأكيد، فليس ما ذكر بشرط، فتنبه له فإني لم أجده لغيري » .

هذا خلاف ما ذكره الرضي في « شرح الكافية » قال[2]:

« النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل، حتى يتبين احتياج الفعل إليه، فلو قلت: ضرب ضرب، لم يجز؛ لأن (ضرب) مستغن بدلالته على ضرب عن ضرب، بل يقال: ضرب ضربة، والضرب الفلاني، ولذلك قال المصنف: ضرباً شديداً .

وقد تابعه ملا جامي في ذلك، قال[3] عند شرحه لقول ابن الحاجب: « ضرباً شديداً » مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة، وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، إذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه .

وبذلك يكون الزبيري قد انفرد بهذا الرأي، و لم أجد من أشار إلى ذلك من شراح الكافية أو غيرهم حسب ما اطلعت عليه من مراجع وا لله أعلم .

---

(١) انظر ص: ١٤٢ .

(٢) انظر شرح الرضي ١/٥٨ .

(٣) انظر الفوائد الضيائية ١/٢٧٣ .

٧ - ما جاء في باب نائب الفاعل[1] عند كلامه على الشاهد الذي اعتمد عليه الكوفيون في جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو قول جرير:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

فإنه مع وجود المفعول به المنصوب وهو (الكلاب)، أقيم الجار والمجرور وهو (بذلكالجرو) مقام فاعل (سب)، وقد رد على الكوفيين بأنه لا حجة فيه لهم؛ لجواز أن يكون الكلاب منصوباً بـ(ولدت) و(جرو كلب) منادى ... الخ .

فرد المؤلف بقوله[2]:

«والحق أن فيه حجة؛ لأن قصد الشاعر أن الكلاب أي جنسها العام تسب بالجرو الذي ولدته الفقيرة ؛ لنقرها القادح فيه، والتأويل المذكور لم يصادف هذا الغرض؛ لأن قولهم: « لو ولدت الفقيرة الكلاب ياجرو كلب تسب الكلاب بك أيها الجرو المنادى » لا بالفقر القادح المؤثر في المولود؛ لأن الجرو على زعمهم بريء بما يشين وهو الفقر المؤثر لعدم ولادة الفقيرة إياه، ولا معنى حينئذ لأن تسب الكلاب بسبب الجرو، بل سبهم يقع بالفقر حاله إذن والعبارة خالية مما ذكر، فتدبر فساد المعنى ولم أجده لغيري » .

والذي يظهر لي أن الزبيري أخطأ في روايته للبيت فأساء الفهم إذ رواها بلفظ (فقيرة) بتقديم الفاء على القاف، والرواية الصحيحة هي بتقديم القاف على الفاء، وهي أم الفرزدق، قال البغدادي[3]: وقفيرة بتقديم القاف على الفاء ، وبالراء المهملة مصغراً، اسم أم الفرزدق، وروي فكيهة على وزنه وهو تحريف،

---

(١) انظر ص: ١٤٣ .

(٢) انظر ص: ١٤٣ .

(٣) الخزانة ٢٣٧/١ .

وجاء هكذا في اللسان مادة (قفر)[1].

بل إن معناه اللغوي لا يصدق على ما ذكره المؤلف؛ لأن (قفيرة) تعني القليلة اللحم من النساء .

ولسبب هذه الرواية الخاطئة تكلف الزبيري إيجاد شاهد للكوفيين يعزز رأيهم ويقويه، وبنى رأيه على ذلك، وادعى الفردية .

وأرى أن الصحيح ما عليه الجمهور، وما ذهب إليه البغدادي من أن المقصود سوء خلق وخلقة الجرو، وهذا لا يمكن أن يكون الجرو بريء منه وعليه فلا شاهد فيه .

ولعل من المناسب أن أسوق آراء بعض النحاة في هذا الشاهد حتى يتضح المقصود، قال ابن جني[2]:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب   لسب بذلك الجرو الكلابا

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل، وهناك مفعول به صحيح، قيل: هذا من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً .

ونقل ابن الحاجب في أماليه عن أبي جعفر النحاس بأن تقديره: ولو ولدت قفيرة الكلابا جرو كلب جرو كلب لسب بذلك الجرو ... إلى أن قال: معنى قوله: « لسب » لحصل السب بسبب ذلك الجرو ... وهذا يستقيم .

ونقل البغدادي في الخزانة[3] قول القالي في شرح اللباب: ... وقيل: الكلاب ليست مفعول به لـ(سب) ، بل مفعول ولدت، وجرو نصب على النداء أو الذم، وقيل: الكلام نصب على الذم، وجمع لأن قفيرة وجرو وكلباً ثلاثة .

---

(١) اللسان (قفر) .

(٢) انظر الخصائص ١/٣٩٧ .

(٣) انظر الخزانة ١/٢٣٨ .

٨ ـ ما جاء في باب المبتدأ عند كلامه عن الوصف الرافع للاسم الظاهر والمضمر، قال[1]:

«ترفع الصفة المذكورة اسماً مشتقاً سواء كان ظاهراً أو مضمراً منفصلاً كقوله[2]:

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لمن تكونا لي على من أقاطع

وكقوله تعالى: ﴿ أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾[3] فإن « أنت » مرفوع بـ «راغب» وإلا لزم الفصل بين « راغب » وبين معموله وهو « عن آلهتي» بأجنبي وهو « أنت » .

وزعم الكوفيون والزمخشري وابن الحاجب أنه يجب أن يكون المرفوع بهذه الصفة ظاهراً، ومنعوا أن يكون مضمراً، وحملوا آية مريم على التقديم والتأخير، أي التقدير: أأنت راغب، ولا يمكنهم ذلك في البيت، إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد، هكذا قيل في رده، وفيه نظر من وجهين:

الأول: يمكن ذلك ـ أعني التقديم والتأخير ـ في البيت، ويقدر مضاف ومضاف إليه موصوف بواف، أقيمت الصفة مقام الموصوف، وحذف للزنة، ويكون مطابقاً للضمير المثنى معنى، أي: ما أنتما كل واحد واف، ويراعى فيه المعنى، أعني معنى العموم المطابق للتثنية وغيرها، عكس ما روعي المعنى في لفظ (كلا)، وأخبر عنه بالمفرد وإن كان معناه مثنى كقوله:

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلعا وكـلا أنفيهما رابي

بالإفراد دون التثنية، فلا يطابقه معنى بل لفظاً، وعكسه هنا الثاني « إن أنتما » فاعل بواف ساداً مسد الخبر، كـ « أسار ذان » ، إذ النفي كالاستفهام

---

(١) انظر ص: ١٤٦، ١٤٧ .

(٢) انظر ص: ١٤٦ هامش (١) .

(٣) سورة مريم: آية: ٤٦ .

وليس بخبر حقيقة، والمانع من جواز تقديمه: اشتراط ماله صدارة الكلام كـالنفي والاستفهام، ولولاه لجاز باعتبار الوجه الأخير.

الثاني: أن « واف » جنس يصدق بالقلة والكثرة، فيطابق كلاً منهما، فتـأمل فإني لم أجده لغيري » .

٩ ـ ما جاء في باب المبتدأ في تعليله لإفراد المؤلف الصفة بالذكر، قال[1]:

«وأفرد المؤلف الصفة بالذكر كما فعل ابن الحاجب في « كافيته » ؛ لأنهـا لم تدخل في رسم المبتدأ؛ لكونها غير مسند إليهـا، وأتـى بلفظة « أو » الدالـة علـى الشيئين ، فكأنه قال: المبتدأ .

قال: «أحد هذين المذكورين، إما مجرد عن عامل لفظي مسند إليه، أو صفة هذا شأنها ؛ لأن المبتدأ في الاصطلاح النحوي مشترك بين ماهيتين، فـلا يمكـن جمعهما في حد؛ لأن الحد مبين للماهية لجميع أجزائهـا، فـإذا اختلـف البيـان في الماهية لم يجتمعا، فأفرد المؤلف لكل منهما حداً يتميز به عن الآخر، وقدم منهما ما هو الأغلب في كلامهم .

الماهية لم تختلف باختلاف الطبيعة الجنسـية، بـل باعتبـار النوعيـة، والاتفـاق شرط في الكلية منهما، ففي التوجيه نظر، فتثبت، فلم أجده لغيري » .

١٠ ـ ما جاء عند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة[2]:

«(و)قد (يكون) المبتدأ (نكرة)، وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة ؛ لأن للمعرفة معنى معيناً، والمطلـوب المهـم الواقـع في كلامهـم إنمـا هـو الحكـم علـى الأمور المعينــة، إلا أنـه لا يقـع نكـرة علـى الإطـلاق، بـل يشـترط التخصيـص،

---

(١) انظر ص: ١٤٧، ١٤٨ .

(٢) انظر ص: ١٥٩ وما بعدها .

ولذلك قيد الحكم بقوله (لو تخصصت) إذ بالتخصيص يقل اشتراكهما، فتقرب من المعرفة، فيحسن وقوعها مبتدأ .

أو (أفادت) عدم الإفراد أو عدم المجموع من حيث هو مجموع (كما أحد غير مرزوق)، فإن النكرة فيها وضعت في حيز النفي، فأفادت عموم الإفراد وشموله، فتعينت وتخصصت، فإنه (لا تعدد) في جميع الأفراد، بل هو أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات كقول ابن عباس رَضي الله عنهما ، وقد سئل عن فدية المحرم (في) الجراد: « تمرة خير من جرادة » . يريد كل تمرة على انفراد بها، خير من جرادة على انفرادها، كذا قيل في توجيهه، وفيه نظر من وجوه:

أحدها: قوله « فتعينت » التعيين يفيد انحصار المعين في عين واحدة، والعموم يفيد شيوعه في أعيان تكثرت، فإن أفاد العموم الناتج من سياق النكرة في حيز النفي، التعيين من وجهة واحدة، فهو تناقض بين، وجمع المتناقضين محال، وبه علمت بطلان قوله: لا تعدد ... الخ .

الثاني: قوله: « جميع الأفراد » خطأ، ومعناه كل فرد من أفراد ذلك العام؛ لأن لفظ العام يقضي بطبيعته بتعدد الأفراد، فإذا أنتج الخصوص تناقض أيضاً .

والصواب بناء على ماقيل: لا تعدد في مجموع الأفراد، لكنه (يلزم إفراد) العام الجمعي جمع عند البعض .

الثالث: قولهم: « وكذلك كل نكرة في الإثبات ... الخ، ليس بمسلم فإنها لا عموم فيها، والحكم فيها على الجنس بطريق البدل .

والحق في التوجيه: أن يقال إنها لما اعتمدت على أحد الأوصاف الثلاث التي هي النفي والاستفهام والتخصيص بصفة .

أما الثالث فواضح، وأما الأولان فيرجعان إليه أيضاً؛ لأن المنفي والمستفهم عنه موصوف معنى، فيفضي إلى تخصيصه بنوع تخصيص مقرب، سواء كان الحكم على بعض الأفراد أوعلى كلها جميعاً أو مجموعاً، فتأمل فإني لم أجده لغيري وهو بحث نفيس .

١١ - ما جاء عند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة، قال[1]:

«فهذه جملة ما ذكره المؤلف من الأشياء التي شاركت المعرفة في مطلق التخصيص، لا في خصوصه بقيد ووصل بالتفصيل إلى سبعة، وزاد غيره أموراً وأنهاها إلى نيف وثلاثين موضعاً، وذكر بعضهم أنها ترجع إلى العموم والخصوص.

وأقول: لا دخل لعموم وخصوص من حيث هما في مبحثنا، نعم إن أريد الخصوص من تخصيص النكرة من بين أفرادها الشائعة في جنسها، فهو التخصيص، لا الخصوص لا على ضرب من المجاز، ولا دخل حينئذ للعموم إلا بطريق اللزوم والاستطراد، فتدبر فلم أر من نبه عليه».

١٢ - تحدث عن الخبر الواقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً والخلاف في ذلك، قال[2]:

«ووجه قول بعض البصريين - وهو المقابل للأصح - أنه خبر في الأصل، والأصل في الخبر الإفراد، وإنما كان مفرداً إظهاراً لفرعيته؛ لأن الأصل في احتمال الضمير هو الفعل، والاسم فرعٌ عليه وفيه أقول، وهذا التوجيه يلزمه انتقاض؛ لأن الفعل إذا كان أصلاً في تحمل الضمير فيكون الخبر الجملة، ولو كان أصله الإفراد، وإذا كان الاسم فرعاً عليه في ذلك التحمل، ينبغي أن يكون جملة خبرية أيضاً رعاية لقولهم: «في الفرع ما في الأصل وزيادة»، فالجملة ما في الأصل، والزيادة الاسمية، وإذا روعي أصالة الأفراد وادعي أنها الزيادة تنافيا، إذ رعاية أصالة الأفراد في باب الخبر، وأصالة تحمل الضمير في باب الفعل، فلم يحصل بينهما توارد على محل واحد، فلا تناقض عند تعدد المحل.

---

(١) انظر ص: ١٦٣.

(٢) انظر ص: ١٨٠، ١٨١ من قسم التحقيق.

وإذا علمته انتقض أصلهم « الفرع فيه ما في الأصل وزيادة » ، أعني من جهة واحدة لا باعتبارين، وإلا فلا فرعية ولا أصالة، لا يقال: تقول بالموجب إذا اعتبرت أصالة الخبر وهي الأفراد، فينبغي أن تكون الجملة مفرداً؛ ليكون ما في الأصل والفعلية زيادة، لأنا نقول: الإفراد حصل بالضمير، وزاد الجملة عليه بالفعل، فصدق عليه الأصل أعني قولهم: «فيه ما في الأصل وزيادة » ، ولا إشكال، والقياس حينئذ أن يعتبر الضمير مع المجرور إذا قدر صفة أيضاً، فتأمل فإني لم أجده لغيري » .

١٣ - ما جاء عند كلامه على منع دخول الفاء في خبر المبتدأ، قال[1]: «واعلم أنه لا يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ؛ لأن نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ، كنسبة الفعل من الفاعل ؛ لأنه معمول أول الجزئين على مذهب سيبويه وثانيهما، فحقه ألا يصح دخول الفاء عليه، كما لا يصح دخولها على الفاعل، فإذا أدخلت فلا بد لصحة دخولها من سبب... إلى أن قال:

«هكذا قيل في توجيه منع دخول الفاء .

أقول: في ذلك نظر، وذلك أنه لا نسبة بين الفاعل والخبر جامعة إلا المعمولية وثنوية الجزء، وليس ذلك مختصاً به، ولو سلم، فإن كان الأول معه فرق، وهو كون العامل في الفاعل فعلاً، وفي الخبر اسماً، فلا جامع حينئذ.

وإن كان الثاني، لا يلزم من عدم دخول الفاء في جزء ثان للكلام بتركيب خاص عدم دخولها في جزء ثان آخر بتركيب آخر، مع تباين الثانيين، فلا ملازمة بينهما .

وإن كان مجموع الشيئين فمنقوض بجواب الشرط المتروك الفاء جوازاً أو وجوباً، كما سيأتي في بابه، فتأمله فإنه من النفائس، ولم أجده لغيري » .

---

(١) انظر ص: ١٨٨، ١٨٩ من قسم التحقيق .

وهذا رد منه على ابن مالك حيث قال[1]: « نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل؛ لأنه معمول أول الجزأين وثانيهما، فحق الخبر ألا تدخل عليه الفاء، كما لا تدخل على الفاعل، فإذا دخلت فلا بد لدخولها من سبب ... » ا.هـ

(١) انظر شرح التسهيل ١/٣٢٨ .

شواهده

تنوعت مصادر الاستشهاد عند الزبيري فقد شملت:

١ ـ القرآن الكريم .

٢ ـ الحديث النبوي الشريف .

٣ ـ الأمثال والأقوال العربية .

٤ ـ الأشعار والأراجيز .

وبعد دراستي لشرحه تبين لي منهجه في الاستشهاد على النحو التالي:

١ ـ القرآن الكريم:

أكثر الزبيري من الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم حيث بلغ ما استشهد به حوالي (٧٠) آية، في هذا الجزء المحقق، وهو عدد لا بأس به إذا علمنا أن ما بين يدي هو ثلث كتابه فهذا يدل على حرص الزبيري، واهتمامه بالقرآن على أساس أنه أفصح كلام في الوجود، ومن أهم ما يلاحظ على منهجه في الاستشهاد في القرآن الكريم ما يلي:

١ـ قد يقتصر في نص الآية على موضع الشاهد فيها، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالاً ﴾[١]، و﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[٢]، و﴿ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾[٣]، و﴿ أَنَاسِيَّ كَثِيراً ﴾[٤] .

٢ـ أحياناً يذكر القاعدة النحوية ، ثم يأتي بالدليل عليها، ثم يوضحها

---

(١) سورة المزمل: آية: ١٢ .

(٢) سورة الفاتحة: آية: ٥ .

(٣) سورة التين: آية: ٣ .

(٤) سورة الفرقان: آية: ٤٩ .

بالآية الشريفة، ومن أمثلة ذلك:

ـ ما جاء في حذف الرابط من الجملة الواقعة خبراً قال[١]: «وقد يحذف هو»، أي: نفس الرابط من الجملة الواقعة خبرا إذا كان معلوما، وذلك الحذف يكون على سبيل السماع، أو على سبيل القياس فالأول ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[٢]، أي إن ذلك منه » .

ـ ما جاء عند استدلاله على بقاء الفاء مع دخول إن قال[٣]: « فمن بقاء الفاء مع دخول أن ما ورد من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ ا للهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ لهم ﴾[٤] .

٣ـ قد يتطرق إلى إعراب الشاهد القرآني كما فعل عند استدلاله بقوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُمْ لاَ مَرْحَباً بِكُمْ ﴾[٥] قال[٦]: « فأنتم » : مبتدأ، و« لا » : نافية تعمل عمل « إن »، و « مرحباً »: منصوب اسمها، « ربكم »: خبرها، والرابط الضمير، وجلة « لا » ومعمولها خبر عن « أنتم » .

٤ـ أحياناً يبرز آراء النحاة في بعض الآيات من الوجهة النحوية، كقوله تعالى: ﴿ وا لله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ قال: « فنباتاً: مفعول مطلق، وعامله عند سيبويه فعل مضمر تقديره: وا لله أنبتكم من الأرض فنبتم نباتاً » ، وذهب المازني إلى أن المفعول المطلق في الآية ... منصوب بالفعل الظاهر، وهو: أنبتكم في الآية .

---

(١) انظر ص: ١٧٠ .
(٢) سورة السجدة: آية: ٤٣ .
(٣) انظر ص: ٢٠٠ .
(٤) سورة
(٥) سورة ص: آية: ٥٩ .
(٦) سورة الجن: آية: ١٧ .

وأجاز أبو الحسن الوجهين، وفصل بعضهم فقال: إن غاير معناه: معنى الفعل فنصبه بفعله الظاهر، نحو: « نباتاً » .

٥- أحيانا يقوم بشرح معنى الآية كما فعل[1] في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ ﴾[2] أي: يخالفون عن أمره، أي: يميلون ويعدلون .

٦- قد يستدل بالآية لغير شاهد نحوي كما فعل عند شرحه لكلمة: « في » في كلام المصنف، وأنها بمعنى: « على » قال[3]: « .. « في » ، أي: « على » هي في قوله : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[4] .

٧- يشير في بعض الآيات إلى القراءات المختلفة للقرآن الكريم، وهو في استشهاده بالقراءات قد ينسب بعضها إلى أصحابها، كقوله عند استشهاده على إعراب الممنوع من الصرف[5] بقوله تعالى: ﴿ سَلَاسِلَ ﴾ ، و ﴿ قَوَارِيرا ﴾ قال في قراءة نافع والكسائي » .

وأحياناً لا ينسبها كقوله[6] في إعراب جمع المؤنث السالم: « وقرأ بعضهم: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لله البَنَاتِ ﴾[7] بالفتح .

وإذا كانت القراءة شاذة أشار إلى ذلك، ونص عليه، وقد ينسبها كما في قوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾[8] .

---

(١) انظر ص: ٢٢١، ٢٢٢ .
(٢) سورة النور: آية: ٦٤ .
(٣)
(٤) سورة طه: آية: ٧١ .
(٥) انظر ص: ٥٧، ٥٨، وسورة الإنسان: آية: ٤، ٦ .
(٦) انظر ص: ٦٤
(٧)
(٨) سورة النور: آية: ٢ .

فذكر[١] أن علماء القراءة اتفقوا على الرفع في: الزانية والزاني قال: « إلا في قراءة شاذة، وهي رواية أبي سعيد السيرافي عن عيسى بن عمر . » .

وقد لا ينسب القراءة الشاذة حيث قال[٢] في إعراب الأسماء الستة: « وقرئ شاذاً ﴿ إِلَهَكَ وَإِلَهِ أَبِيكَ﴾[٣] .

٨ - قد يقتصر الجمالي على الشاهد من الآية، لكن الزبيري يقوم بإتمامها[٤]، ومن أمثلة ذلك عند استشهاده بقوله: ﴿وآتَيْنَاهُ الحُكْمَ صَبِيّاً وَحَنَاناً مِنْ لَدُنَّا﴾[٥] فقد استشهد الجمالي فقط بقوله تعالى: ﴿وَحَنَاناً مِنْ لَدُنَّا﴾ .

الحديث النبوي الشريف:

لم يكثر الزبيري في شرحه من الاستدلال بالأحاديث النبوية في الجزء الذي قمت بتحقيقه، وغالبها في شرحه لمقدمة الجمالي مما لا علاقة لها بالنحو حيث بلغت خمسة أحاديث من واقع (١٧) حديثاً أوردها المؤلف في هذا الجزء المحقق.

وقد كشفت الدراسة أن منهجه في الاستدلال بالحديث لا يختلف كثيرا عن منهجه في الاستشهاد بالآيات القرآنية، فقد كان أحياناً يقتصر على موضع الشاهد فقط، ومن ذلك[٦]: قوله ﷺ : « لا عدوى ولا طيرة » ، وقوله عليه السلام: « لا ضر ولا ضرار » .

كما أنه يستدل بالحديث لإثبات قاعدة نحوية، كما فعل[٧] حين استدل

---

(١) انظر ٢٩١ .

(٢) انظر ص: ٤٦ .

(٣) سورة البقرة: آية: ١٢٣ .

(٤) انظر ص: ٢٣٣ .

(٥) سورة مريم: آية: ١٢ .

(٦) انظر ص: ٢٠٧ .

(٧) انظر ص: ٢٨٠ .

على الاختصاص إذا كان غير نكرة، ولا مبهم معمول لأخص واجب الحذف قال: فإن كان « أيها » , « أيتها » نصب لفظا، نحو قوله ﷺ : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث دينارا ، ولا درهما » .

ومن الملاحظ أن الزبيري قد يشير إلى مظان الحديث ، ودرجته كأن يقول: « رواه الشيخان[(١)] » ، و « في الصحيحين[(٢)] » ، و « حسنه فلان[(٣)] » .

ومن ذلك حديث: « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أقطع » قال: « رواه الخطيب في كتابه الجامع، والرهاوي في الأربعين بهذا اللفظ، وفي رواية لأبي داود، وغيره، وحسنها النووي: كل أمر لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم » .

كما أنه يستدل بالحديث لبيان لغة من لغات العرب كـ« أم » في لغة حمير. قال[(٤)]: « وقد تكلم النبي ﷺ بها إذ قال: « ليس من أبر أمصيام في أمسفر » روى ذلك الإمام أحمد في المستدرك، والنسائي ، وغيرهما.

كما أنه قد يسوق الحديث لبيان معنى كلمة كقوله: « ونصبت لواء المتفرسين، قال[(٥)]: جمع متفرس، وهو الذي يتثبت ، وينظر، وفي الحديث: «اتقوا فراسة المؤمن » .

الأمثال والأقوال العربية:

كان للأمثال والأقوال العربية حظ وافر، واهتمام واضح في مجال الاستشهاد عند الزبيري، فقد استدل بجمهرة من الشواهد النثرية بلغت: (٤٥) .

---

(١) انظر ص: ١٥

(٢) انظر ص: ٢٥ .

(٣) انظر ص: ٨، ٩ .

(٤) انظر ص: ٣١ .

(٥) انظر ص: ١٤ .

وقد تبين لي أن منهجه في ذلك على النحو التالي:

١- من تلك الأقوال والأمثال ما عزاه إلى قائله، أو راويه، وهو قليل، ومن ذلك:

- ما جاء في المفعول المطلق الذي جاء توبيخا مقرونا باستفهام قال: «ويكون التوبيخ للنفس كقول عامر بن الطفيل: (لعنه الله تعالى) يخاطب نفسه: « أغدة كغدة بعير وموتاً في بيت سلولية » .

- ما جاء في الأسماء الستة عند استدلاله على قصر: « أخ » قال[1]: « وأجاز هشام: « جاءني أخاك، ومررت بأخاك » ، وحكى : « مكره أخاك لا بطل » .

٢- أحياناً يشير إلى مناسبة المثل، ومن ذلك ما ذكره عند استشهاده بالمثل: « كليهما وتمراً[2]» قال: « وأصله أن إنسان خير بين شيئين فطلبهما، وطلب معهما تمراً » .

ومن ذلك: عند استشهاده بالمثل[3]: « أطرق كرا إن النعام في القرى، قال: « وهذا مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه » .

٣- قد يستدل بالمثال لتقرير قاعدة نحوية مثل قوله[4]: « وقد تسكن الياء في: القاضي، ونحوه مما هو اسم معرب آخره ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب، وقد تحرك الياء الساكنة في حالة الجر مثل: « أعط القوس باريها » .

٤- قد يتعرض للمثل بالتفصيل، وما يحتمله من أوجه، ويتمثل ذلك بجلاء عند استشهاده بالمثل: « تسمع بالمعيدي خيرا من أن تراه » ، وتفصيل ذلك في

---

(١) انظر ص: ٥٢ .
(٢) انظر ص: ٢٤٠ .
(٣) انظر ص: ٢٤٩ .
(٤) انظر ص: ٧٠ .

موضعه[١].

٥- إذا كان لمثل، أو القول فيه تقدير فإنه يسوق ذلك بعده ، كقوله[٢]: «أهلك والليل» ، أي: بادر أهلك واسبق الليل، وقيل: أن أهلك: منصوب ببادر، والليل: معطوف عليه، وكأنه جعلهما مبادرين متسابقين إلى الأهل، فقد أمره أن يسابق الليل إلى الأهل ليكون عندهم قبله » .

٦- قد يورد المثل توضيحا لمعنى كلمة، مثل قوله[٣]: « الجدع: قطع الأنف، ومنه المثل: « لأمرما جدع قصير أنفه » أي: قطع .

٧- أحياناً لا تنطبق القاعدة النحوية على مثل فيورده لرفع توهم مجيئه على تلك القاعدة، ومن ذلك استشهاده بالمثل السائر « صلت على الأسد وبلت على النقد » .

الأشعار والأرجاز:

استشهد الزبيري بعدد وافر من الأشعار والأرجاز في هذا الجزء حيث بلغ ما استشهد به حوالي: (٩٤) .

ومنهجه في ذلك على النحو التالي:

١- يذكر القاعدة النحوية ، ثم يأتي بالشاهد الشعري دليلاً عليها، ومن ذلك: استدلاله على جواز حذف الخبر إذا كان كوناً مقيداً قال[٤]: كما في قول الشافعي:

ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم أشعر من لبيد

---

(١) انظر ص: ٣٧ .

(٢) انظر ص: ٢٣٩ .

(٣) انظر ص: ٢٢٣ .

(٤) انظر ص: ١٧٤ .

ومنه استدلاله على بقاء الفاء بعد دخول لكن قال[1]: « يقول الأفوه:

ولكنَّ ما يُقضَى فسوف يكونُ

٢ـ كثيرا ما يتعرض الزبيري لموضع الاستشهاد في البيت، ومن ذلك ما جاء عند استشهاده بقول الشاعر[2]:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

قال[3]: « والشاهد في مرداس فإنه منعه من الصرف، وهو معروف للضرورة.

٣ـ أحيانا يتعرض لبيان معنى الشاهد، ومن ذلك ما مثله عند استدلاله على مسوغ تقديم النكرة التي بمعنى الدعاء بقول الشاعر[4]:

لقد ألب الواشون ألباً بجمعهم فتربٌ لأفواه الوشاة وجندل

قال[5]: يدعو على الوشاة بأن الترب والجندل ـ وهي الحجار ـ تسد أفواههم، ولا يحصل ذلك إلا بموتهم، فكأنه دعا عليهم به وعناه، والوشاة: جمع واش، وهو الذي يزوق الكلام للعاشق محبه على إبطال عشقه .

٤ـ قد ينصرف في بعض الأبيات إلى تفسير معنى الكلمات، ومن ذلك: ما جاء عن دد استشهاده في الإغراء ، يقول الشاعر[6]:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجاء بغير سلاح

قال[7]: « والهيجا بالقصر هنا، والأكثر فيها المد: الحرب .

---

(١) انظر ص: ٢٠١ .

(٢) انظر ص: ١١٠ .

(٣) انظر ص: ١١٠ .

(٤) انظر ص: ١٦٣ .

(٥) انظر ص: ١٦٣ .

(٦) انظر ص: ٣٠٢ .

(٧) انظر ص: ٣٠٢ .

٥- إذا كان البيت للضرورة فإنه يكتفي بتخريجه على ذلك مثل قوله[١]: «ولزم حرف النداء في ﴿ اللهم فاطر السموات والأرض ﴾، لأن الميم عوض عن حرف النداء، وأصله: « يا لله » فحذف حرف النداء ، وجعل الميم في الآخر عوض عنه، وإنما أخر الميم تبركا باسمه تعالى، وقد شذ الجمع بين العوض والمعوض في الضرورة، ومنه[٢]:

إني إذا ما حدث ألما

أقول ياللهما ياللهما

٦- أحياناً يورد الخلاف في رواية البيت في بعض شواهده، كما فعل ذلك في باب: الاشتغال عندما استشهد بقول الشاعر:

لا تجزعي إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

قال[٣]: « روي بنصب « منفساً » ، فالنصب بعامل مضمر على شريطة التفسير، لأن التقدير: إن هلك منفسا أهلكته، والرفع على إضمار فعل أيضاً وهو فعل ما لم يسم فاعله، أي: لا تجزعي إن أُهلك منفسٌ أهلكته، فأضمر «هلك » ، المطارع لأهلك الظاهر، وهذا معنى قوله: « أو طاوع المفسر » ، ويجوز الرفع بالابتداء أيضا، فالنصب على إضمار الموافق، وهي رواية البصريين، والرفع على إضمار المطارع، وهي رواية الكوفيين، أي: تقديره: إن هلك منفسٌ،وهي خارجة عن القياس على سبيل الشذوذ بحيث لا يبنى عليها قاعدة».

٧- قد يسوق بيتا لبيان معنى في بيت آخر، ومن ذلك قوله[٤]:

وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما

---

(١) انظر ص: ٢٥٠ .
(٢) انظر ص: ٢٥٠ .
(٣) انظر ص: ٢٩٥ .
(٤) انظر ص: ٣٠٧ .

قال: أي: أنزه نفسي عن معارضته، وأرفعها عن مقابلته. قال الفرزدق[١]:

وأن حراما أن أسب مقاعسا ... بآبائي الشم الكـــرام الخضارم

أولئك أمثالي فجئني بمثلهم ... وأبعد أن يهجى كليب بـدارم

٨ - قد يورد الشاهد الشعري لغير شاهد نحوي بل لفائدة أدبية مثل قوله[٢]: ومنهم من إذا هجاه اللئيم هجا الكرام من قبيلته ومعشره، ولم يتعرض له كما قال الشاعر[٣]:

إني إذا هر كلب القوم قلت له ... سلم وربك مخنوق على الجرر

ومنهم يهجو كل من هجاه من خسيس وشريف كما قال الفرزدق:

رجا أن ينجيه خساسة قدره ... ولم يدر أن الليث يفترس الكلبا

٩- الزبيري في استشهاده بالأبيات كغيره من النحويين فتارة يأتي بالبيت كاملا، وهو الأكثر، وما ذكرته من الأبيات السابقة شاهد على ذلك، وأخرى يجتزئ بشطر البيت، ومن الأمثلة على ذلك:

- ما ذكره عند استدلاله على أن المنصوبات، والمجرورات فضلة صالحة للسقوط إلا إذا كان عمدة صار أصلها الرفع[٤]:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

ومن ذلك: الاستدلال بقول[٥] الشاعر:

ولكن ما يقضي فسوف يكون

---

(١) انظر ص: ٣٠٨ .

(٢) انظر ص: ٣٠٦ .

(٣) انظر ص: ٣٠٦ .

(٤) انظر ص: ١١٣ .

(٥) انظر ص:٢٠١ .

١٠- موقف الزبيري من نسبة الأبيات متباين، فهو أحياناً ينسبها إلى قائلها، ومن ذلك[١]: « ويقول الكميت:

ولم يستريثوك حتى رميت   فوق الرجال خصالا عشارا

وكقول ليلى الأخيلية تهجو النابغة الجعدي[٢]:

تساور سوارا إلى المجد والعلا   وفي دمتي لئن فعلت ليفعلا »

وأحياناً لا ينسب الأبيات، وهي السمة الغالبة،وإنما يكتفي بقوله:: « قول الشاعر[٣]» ، « قول الآخر[٤]»، « وأنشد فلان[٥]» ، أو « قوله[٦]» .

١١- يشير أحياناً إلى المصادر التي ورد فيها الشاهد، ومن ذلك قوله[٧]: «وقد جاء إظهار هذا المبتدأ في الشعر. أنشد أبو الفتح ابن جني في الخصائص:

فقالت على اسم الله أمرك طاعة   وإن كنت قد كلفت مالم أعدد

وقوله[٨]: « وحنانيك بفتح النون المهملة، أي: تحننا عليك بعد تحنن، وهي الرحمة. قال طرفة:

حنانيك بعض الشر أهون من بعض

أنشده سيبويه.

١٢- قد يتصدى الزبيري لتقطيع البيت عروضيا ، ويعزوه إلى بحره، وقد

---

(١) انظر ص: ٨٢ .
(٢) انظر ص: ٥٨ .
(٣) انظر ص: ٣٠٦ .
(٤) انظر ص: ٢٠٠ .
(٥) انظر ص: ١٤٦ .
(٦) انظر ص: ٤٨ .
(٧) انظر ص: ١٥٧ .
(٨) انظر ص: ٢٣٢ .

يكون ذلك لتوضيح مسألة نحوية، أو لبيان شاهد عروضي، وقد أشرت إلى شيء من ذلك عند الحديث عن نظمه[١].

١٣- احياناً يستشهد الجمالي بصدر أو عجز من بيت، فيقوم الزبيري بإتمامه، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر[٢]:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم   لا يلقينكم في سوءة عمر

فالجمالي استشهد بقول: (يا تيم تيم عدي لا أبا لكم)، وأكمل الزبيري بقية البيت .

التفاوت في الاستشهاد وترتيب الشواهد:

حتمت طبيعة كل موضوع على الزبيري التفاوت في إيراد الشواهد النثرية، والشعرية، فالموضوع الذي يكون واسعاً، ومتشعبا نجده يكثر من شواهده في الغالب، والموضوع الذي يكون صغيرا تقل شواهده عنده، فنجده مثلا يستشهد في باب ما لا ينصرف بتسعة عشر شاهدا، منها سبع آيات، وثلاثة أمثال، بالإضاف إلى تسعة أبيات .

فإذا انتقلنا إلى باب الاشتغال نجده يقتصد في الاستشهاد بأربعة شواهد ، منها: آية، ومثال، وبيتان من الشعر.

فإذا انتقلنا إلى المفعول فيه وجدنا أنه قد استشهد بأحد عشر شاهدا، منها: سبع آيات، وأربعة أقوال.

وبعده مباشرة المفعول له نرى أنه قد اقتصر على خمسة شواهد: آيتان، وثلاثة أبيات من الشعر .

---

(١) انظر قسم الدراسة .

(٢) انظر ص: ٢٦٣ .

وهكذا يستمر الزبيري في استشهاده ما بين إكثار وإقلال حسبما يقتضيه الموقف .

ومن الملاحظ أنه يسوق شواهده مرتبة، فهو يقدم الشواهد القرآنية، ثم الحديث، ثم الأمثال، فالشواهد الشعرية، و لم يخرج عن ذلك في القسم الذي قمت بتحقيقه، وأحياناً يقتصر على بعضها دون الآخر حسبما يقتضيه الموضوع.

مصادره

اعتمد الزبيري في شرحه على مجموعة كبيرة من المصادر منها ما له اتصال مباشر بشرحه وهي الكافية وشروحها مثل شرح ابن الحاجب، وشرح الرضي، وشرح الجامي وغيرها، ومنها ما ليس له علاقة بشرحه ككتب النحو الأخرى مثل شرح التسهيل لابن مالك، والارتشاف لأبي حيان، وشرح قطر الندى لابن هشام، وشرح التصريح للأزهري وعلى رأس الجميع كتاب سيبويه .

وسوف أقسم الحديث عن مصادره إلى نوعين:

أولا: ما له علاقة مباشرة بشرحه على كتاب شيخه الجمالي (رسالة الوظائف الوافية)، وهي شروح الكافية .

ثانيا: المصادر الأخرى التي ليس لها علاقة مباشرة بشرحه .

الأول: ما نقل عنه مباشرة .

الثاني: ما نقل عنه بواسطة .

ولنبدأ بالحديث عن الأول من الكتب؛ وهو ما له علاقة بشرحه فنقول:

١ ـ الكافية لابن الحاجب:

أكثر الزبيري من مراجعة كافية ابن الحاجب مصرحاً باسمه تارة، وبكافيته تارة أخرى، فهو كثير الإشارة إلى عبارات ابن الحاجب مفضلاً لعبارات شيخه عليها في بعض المواضع، كما أشرت إلى ذلك في (منهجه[1])، كما أنه قد يشير إلى رأي ابن الحاجب في كافيته عند إيراده لبعض المسائل، ومن ذلك على سبيل المثال:

---

(١) انظر قسم الدراسة .

١ ـ ما جاء في نائب الفاعل قال[1]: « ينوب عنه؛ أي: عن الفاعل عند حذفه في أحكامه كلها منسوب المجهول، وهو المسمى عند المتأخرين ومنهم ابن مالك بنائب الفاعل، وعند الجمهور من النحاة ومنهم ابن الحاجب بمفعول ما لم يسم فاعله[2] » .

٢ ـ ما جاء في تعريف الإعراب قال: « ويريد بهذا أن الإعراب عنده أمر لفظي وهو الحركات التي في قولك: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، وهو رأي قوم من النحويين منهم الشلوبين وابن خروف وابن الحاجب[3] » .

٣ ـ قوله في الممنوع من الصرف للعمية والتركيب قال[4]: « قال ابن الحاجب معرفاً له في كافيته: « الذي بإضافة ولا إسناد » وقد احترز عن التركيب الإضافي والتركيب الإسنادي » .

هذه بعض إشارات الزبيري لكافية ابن الحاجب، وقد أشرت إليها في قسم التحقيق.

٢ ـ شرح الكافية لابن الحاجب:

لم يصرح الزبيري بهذا الشرح في هذا الجزء الذي قمت بتحقيقه، لكنني وجدت أنه قد استفاد منه في بعض عباراته، ومن ذلك ما جاء في باب إضافة (أبٍ) إلى ياء المتكلم، وذكر إجازة المبرد رد اللام فيقال: أبيٌّ متمسكاً بقول الشاعر:

وأبيَّ مالكَ ذو المجاز بدارِ

---

(١) انظر ص: ١٣٧ .
(٢) انظر الكافية: ٧٢ .
(٣) انظر ص: ٤٢ .
(٤) انظر ص: ٢٠١ .

قال الزبيري[١]: « وهو لا يقوم حجة له لاحتماله الجمع بأن يكون في الأصل (وأبين) جمع سلامة مجرور بواو القسم، أضيفت إلى ياء المتكلم، وحذفت النون بالإضافة فأدغمت الياء الأولى في الثانية فصار (أبي)، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

فلما تبين أصواتنا   بكين وفديننا بالأبينا

أي: لما سمعنا أصواتنا بكين وقلن: جعل الله آباءنا فداءكم .

هذه عبارة الزبيري، أما ابن الحاجب فقد ذكر[٢] في شرحه للكافية أن ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء، مع انه يحتمل أن يكون المقسم به أي: أبني جمع (أب) فأصله: أبين، سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءين، فأدغمت الولى في الثانية، فصار (أبي)، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

فلما تبين أصواتنا   بكين وفديننا بالأبينا

أي: لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا: آباؤنا فداؤكم. ا.هـ .

حيث يلحظ تقارب عبارة الزبيري من عبارة ابن الحاجب، ولعله أفاده منها، والله أعلم .

٣ - شرح الكافية للرضي:

أفاد الزبيري من شرح الرضي على الكافية وخاصة عند من عرضه للمسائل الخلافية، وقد استطعت أن أتعرف على ذلك من خلال أسلوبين:

الأسلوب الأول: أن يصرح بذكر الرضي فينسب الرأي إليه، ومن ذلك:

أ - ما جاء عند حديثه عن تعريفه الكلمة قال[٣]: « واللام في الكلمة

---

(١) انظر ص: ٥١ .

(٢) انظر شرح الكافية ص: ٥٥ .

(٣) انظر ص: ٢٦ .

للجنس والتاء للوحدة كما في الرضي » .

ب ـ ما جاء في الفاعل، وهل هو أصل أم المبتدأ، قال[1]: « وقال قوم منهم الرضي: كل منهما أصل برأسه » .

الأسلوب الثاني: أنه أفاد منه دون تصريح وذلك نحو:

أ ـ ما جاء في باب التنازع قال[2]: « وكما أن التنازع يجوز في ضمير الغائب المتصل المرفوع عند الكسائي ومن وافقه من الجماعة الأندلسيين، كذلك يجوز عندهم في ضمير المخاطب أو المتكلم كونهما منفصلين منصوبين نحو: ما ضربت وما أكرمت إلا إياك، وكذلك في الاسم الظاهر الواقع هذا الموقع عندهم نحو: ما ضربت وما أكرمت إلا زيداً، وهذا أيضاً ونحوه عند البصريين والمؤلف محمول على الحذف العام بدلالة القرائن لا على التنازع ...

إلى أن قال: «ويلزم البصريين والمؤلف في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه؛ وهو إعمال الثاني بشرط حذف الفاعل من الأول خوفاً من فساد المعنى».

فمن قوله: « يلزم » أفاده من شرح الرضي[3] مع تغيير طفيف في العبارة .

ب ـ ما جاء في الممنوع من الصرف في نصب (جوارٍ) ضرورة قال[4]:
«وهي لغة قليلة أجازها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر النحوي » .

وهذه العبارة نص عبارة الرضي في شرح الكافية[5].

---

(١) انظر ص: ٧٩، وانظر الرضي ٢٣/١ .
(٢) انظر ص: ١٢٩ .
(٣) انظر شرح الرضي ٧٨/١ .
(٤) انظر ص: ٧١ .
(٥) انظر شرح الرضي ٥٨/١ .

٤ - شرح الجامي على الكافية المسمى (الفوائد الضيائية):

من أهم الشروح التي أكثر من النقل عنها شرح الجامي على الكافية المسمى بـ(الفوائد الضيائية) وقد سلك في ذلك أسلوبين:

الأول: التصريح باسم الجامي، وهذا قليل، ولم يرد سوى مرتين في هذا الجزء المحقق[1]:

الأولى: عند كلامه عند عن تصريف الكلمة قال: « واللام في الكلمة للجنس » كما في الرضي، وتابعه الجامي .

الثانية: قوله[2] عند الكلام على المعدول من رباع إلى عشار في منعه من الصرف، وفيما فوق رباع إلى عشار، ومعشر خلاف، فأجازه قوم بالقياس، واختاره ابن معط، واستدلوا بقول الشاعر:

ويبوتهم واللائكين التمر مخمساً خمساً

وبقول الكميت:

ولم يستريثوك حتى رميـ ـت فوق الرجال خصالا عشار

إلى أن قال بعد إيراد الأبيات التي أنشدها خلف الأحمر ...: « ومنعه قوم، وزعموا أن الأبيات موضوعة. قال المولى عبد الرحمن الجامي، والصواب: مجيئها[3] ».

الأسلوب الثاني:

ألا يصرح بذكر الجامي حينما ينقل عنه، وهذا الأسلوب كثير في شرح الزبيري، ويأتي هذا النقل في ثنايا الشرح والتحليل، وربما اتخذه الزبيري بداية لشرحه لباب من الأبواب، ثم بعد ذلك يتوسع في الشرح .

---

(١) انظر ص: ٢٦ من قسم التحقيق، والفوائد الضيائية ١/٦٦ .

(٢) انظر ص: ٨٣ من قسم التحقيق .

(٣) انظر الفوائد الضيائية ١/١١٧ .

فمن المواضع التي نقل فيها الزبيري عن الجامي دون تصريح، هي على سبيل التمثيل لا الحصر:

١ - ما جاء في باب الممنوع من الصرف عند كلامه على الخلاف في صرف: « جوارٍ » قال[1]: « فذهب بعضهم إلى أن الاسم منصرف، والتنوين فيه تنوين الصرف، لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها .

فأصل : « جوار » في قولك: « جاءتني جوار » : « جواري » بالضم والتنوين بناء على أن الأصل في الاسم الصرف، فبني الإعلال على ما هو الأصل، ثم أسقطت الضمة للثقل، والياء لالتقاء الساكنين، فصار: « جوار » على وزن: «كلام» فلم يبق على صيغة الجمع المتناهي، فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف... » . إلى أن قال: « وعلى هذا قياس حالة الجر بلا تفاوت » .

وهذا الكلام الذي ساقه الزبيري هو نص كلام الجامي[2] مع تغيير طفيف .

٢ - ومن ذلك: ما جاء في باب المبتدأ والخبر قال[3]: « فإن « طابقت »، أي: ساوت وماثلت الصفة الرافعة للظاهر، أو ما يجري مجراه، بعد نفي، أو استفهام مفرداً مذكوراً بعدها في إفراده، نحو: « ما قائم زيد، وأقائم زيد؟ »، واحترز بقوله: « مفردا » عما إذا طابقت مثنى، أو مجموعاً، نحو: « أقائمان أخواك ؟ »، و«أقائمون أخوتك ؟ »، فإنها حينئذ خبر لا مبتدأ، لأن المطابقة حاصلة من اسم الفاعل، وما بعده « فأمران »، أي: فيجوز في الصفة « أمران » :

أحدهما: أن يكون مبتدأ، وما بعدها فاعل سد مسد الخبر، لشدة شبهه بالفعل.

---

(١) انظر ص: ٧٦ من قسم التحقيق .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٢٧٨/١ .

(٣) انظر ص: ١٤٩، ١٥٠ .

والثاني: أن يكون ما بعدها مبتدأ، وهي خبر عنه مقدم عليه لفظا، مؤخر معنى، فهنا ثلاث صور:

أحدها: تقديم تثنية الصفة، نحو: « أقائمان الزيدان »، ويجب أن يكون حينئذ (الزيدان) فاعل الصفة قائم مقام الخبر.

وثانيها: إفراد الصفة كـ « أقائم زيد ؟ »، ويجوز فيه الأمران كما علمت .

وهذا الكلام الذي ساقه الزبيري هو نص عبارة الجامي، وبالذات من قوله: « فهنا ثلاث صور » مع تغيير طفيف فيما قبله[1].

٣ - ومنها: ما جاء في علة إعراب المنادى إذا دخلت عليه لا م الاستغاثة قال[2]: « وإنما أعرب المنادى بعد لام الاستغاثة؛ لأن علة بنائه كانت مشابهته للحرف، واللام الجارة من خواص الاسم، فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فأعرب على ما هو الأصل فيه » .

وهذه العبارة هي نص عبارة الجامي[3].

٤ - ومنها: ما جاء في باب الاشتغال قال[4]: « وكذلك ليس من باب ما ينتصب بإضمار عامل قوله تعالى: ﴿ وكلُّ شيءٍ فعلوه في الزبر ﴾ لفساد المعنى، إذ ليس المعنى أنهم فعلوا كل شيء في الزبر، فالجار والمجرور أعني (في الزبر) إن كان متعلقا بـ« فعلوا » يلزم فساد المعنى، لأن صحائف أعمالهم ليس محلا لفعلهم، لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم.

فهذه العبارة، هي نص عبارة الجامي[5] مع تغيير طفيف جدا.

---

(١) انظر الفوائد الضيائية ١/٢٧٨ .
(٢) انظر ص: ٢٤٣ .
(٣) انظر ص: ١/٣٢٦ .
(٤) انظر ص: ٢٠٩ .
(٥) انظر الفوائد الضيائية ١/٣١٦ .

٥ ـ شرح شهاب الدين الهندي للكافية:

صرح الزبيري بذكر الشهاب الهندي، وشرحه عل الكافية مرة واحدة.

جاء ذلك في حد (الكلمة) عند كلامه على نوع اللام في (الكلمة) قال[١]:

«واللام في الكلمة للجنس، والتاء للوحدة كما في الرضي، وتابعه الجامي، ولا يلزم المنافاة لصدق الجنس على الكثير، إذ الكلمة مفهوم كلي، وإن كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه، كما أشار الشهاب الهندي في « شرح الكافية[٢] » ، وتبعه غيره .

٦ ـ شرح الكافية للخبيصي :

وقد صرح به عند كلامه على الممنوع من الصرف قال: « أحدها: جمع واقع على صيغة: « منتهاه » ، وهو ما كان ثالثه ألفاً بعدها حرفان متحركان، أو ثلاثة واسطها ساكن على زنة: مفاعل، ومفاعيل كمساجد، ومنابر، ومصابيح، وطاوويس، والمراد هنا بالزنة « لا في باب وزن الفعل كما سيأتي زنة عروضية لا تصريفية كما نبه عليه الخبيصي ـ رحمه الله[٣] ـ .

ثم عاد الزبيري إلى ذكره مرة أخرى فقال: « ولا يقابل الغير بجنسه، كما هو واجب في الزنة التصريفية، لأن « قناديل » و « دنانير » ، و « طواويس » و «حبايب » ، و « حبايب » ، ونحوها معدومة الصرف اتفاقا على أن زنتها بالقول الأول: فعاليل، ومفاعيل، وفعايل ، لامفاعيل، وفعاعل، فإذن يعطل المنع بقوله: ولا قائل به، ولهذا نبه الخبيصي، وغيره على أن المعتبر الزنة العروضية دون التصريفية .

---

(١) انظر ص: ٢٦ .

(٢) انظر شرح الكافية للهندي ٣/أ مخطوط .

(٣) انظر ص: ٧٢ من التحقيق .

و لم أعثر على ما ذكره الخبيصي في شرحه للكافية[١] .

النـوع الثانـي من مصادره:

وهي كتب النحو التي ليس لها علاقة مباشرة بشرحه ، وتنقسم إفادته منها إلى قسمين:

القسـم الأول: ما نقل عنه الزبيري مباشرة بدون واسطة، وهي كالتالي:

١ ـ شرح التسهيل لابن مالك:

وهو يأتي بعد شرح الجامي في كثرة إفادة الزبيري منه ، وتضمينه شرحه، وذلك من خلال أسلوبين:

الأول: أن يصرح باسم ابن مالك، وشرحه، ومن ذلك على سبيل التمثيل:

١ ـ ما جاء عند كلامه على حد الكلمة قال[٢]: « والكلمة في اللغة: الإبانة، ومنه سمي الكلم كلماً لإبانتة بالجرح لما تحته، وتطلق في اللغة أيضاً على الجمل المفيدة. » .

إلى أن قال: « وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين، ولـذا لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ذلك ابن مالك[٣] » .

٢ ـ ما جاء في باب المبتدأ، أو الخبر عند كلامه على تعريف المشتق قال[٤]: «فذهب ابن مالك[٥]، وتابعوه إلى أنه ما دل على منتصب مصوغاً من مصدر مستعمل أو مقدر نحو: ضارب، ومضروب، وحسن ، وأحسن منه ، وربعة،

---

(١) انظر ص: ٧٦ من التحقيق .

(٢) انظر ص: ٢ من قسم التحقيق .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/٥ .

(٤) انظر ص: ١٦٨ من قسم التحقيق .

(٥) انظر شرح التسهيل ١/٣٠٤ .

وحزور، وقفاخر من الصفات التي لا مصادر لها، ولا أفعال ... » .

٣ - ما جاء في زيادة الباء في خبر (لا) قال[١]: « وذهب ابن السراج، وابن مالك[٢] إلى أن الباء تزاد في خبرها، وأنشد على ذلك قول: سواد بن قارب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

كن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

٤ - ما جاء في قصر الأخ قال[٣]: « وأنشد ابن مالك في شرح تسهيله[٤] مستدلاً على قصر الأخ:

أخـــاك أخاك إن تدعه لملمة يجبك بما تبغي ويكفيك من يبغي

الأسلوب الثاني:

النقل من شرح التسهيل دون التصريح بذلك، وهو الأكثر والأغلب، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ - ما جاء عند كلامه عن بقاء الفاء مع دخول أن، قال[٥]: « فمن بقاء الفاء مع دخول أن قوله تعالى: ﴿ إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم ... ﴾ ....

ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شئ فأن لله خمسه ﴾ ، وقال الشاعر:

علمت يقيناً أنما هم كونه فسعي امرئ في صرفه غير نافع

إلى أن قال:

---

(١) انظر ص: ٢١٤ من قسم التحقيق .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ ١٢٦/٢ .

(٣) انظر ص: ٥٢ من قسم التحقيق .

(٤) انظر شرح التسهيل ٤٥/١ .

(٥) انظر ص: ٢٠٠ من قسم التحقيق .

« ولكنما يقضي فسوف يكون »

وهذا الكلام هو نص كلام ابن مالك في شرح التسهيل[1].

٢ ـ ما جاء في المبتدأ والخبر عند كلامه عن وجوب حذف الخبر قال[2]:

«(و) قد (يجب) حذف المبتدأ إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع؛ ليعين المنعوت بدونه، لكونه لمجرد المدح كما في باب « الحمد لله الحميدُ» بالضم أي بضم الحميد، والتقدير: هو الحميد، أو لمجرد الذم نحو: « أعوذ با لله من إبليس عدو المؤمنين » ، أو لمجرد الترحم نحو: «مررت بعبدك المسكين » ، فهذا ونحوه من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها، يجوز فيها النصب بفعل ملتزم إضماره، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره؛ لأنهم قصدوا إنشاء المدح وإضمار الناصب أمارة عليه، ثم التزم الإضمار في الرفع، ليجري الباب على سنن واحد » .

فما ذكره المؤلف هو نص عبارة ابن مالك في شرح التسهيل[3] مع تغيير يسير في الأمثلة، هذا بالإضافة إلى نقله لبعض العبارات، أثبتها في حواشي التحقيق .

٢ ـ ارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل لأبي حيان:

وهما من أهم المصادر التي اعتمدها، ونقل منها مباشرة، خاصة في نقل المسائل الخلافية، وقد اتبع في ذلك أسلوبين:

الأول: أن يصرح بأبي حيان، لكنه لا يصرح إطلاقاً باسم كتابه، فمن ذلك على سبيل المثال:

---

(١) انظر شرح التسهيل ١/٣٣٢ .

(٢) انظر ص: ١٥٦ من قسم التحقيق .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/٢٨٧ .

١ ـ ما جاء في إعراب (فو) من الأسماء الستة، قال[١]: «وحكى صاحب «الموعب» عن أحمد بن يحيى أنه جمع بالواو والنون إذا نقص منه اللام فيقال: فون وفين، قال أبو حيان: وهذا في غاية الغرابة[٢]» .

٢ ـ ما جاء في نائب الفاعل في أيهما أولى بالنيابة عن الفاعل عند عدمه قال[٣]: « وقيل: ظرف المكان؛ لأنه أقرب إلى المفعول؛ لأن دلالة الفعل عليه بالالتزام، وهو اختيار أبي حيان[٤] » .

وقد أشرت إلى غير هذين الموضعين في حواشي التحقيق .

الأسلوب الثاني: النقل من الكتابين والإفادة منهما دون تصريح بأبي حيان أو كتابيه، ومن ذلك على سبيل المثال:

١ ـ ما جاء في المبتدأ والخبر عند حديثه عن الإخبار بالصفة قال: « واعلم أنه لو عطف على هذه الصفة فعل انفصل الضمير فتقول: أقائم الزيدان بل قاعدٌ هما، قال أبو عثمان المازني: وتقول: أقائم أخوك أم قاعد، هذا هو القياس والوجه، وحكى المازني: أم قاعدان بالضمير المتصل » .

فما سبق أفاده من الارتشاف وخاصة قول المازني، مع تغيير طفيف في العبارة .

٢ ـ ما جاء في إعراب الأسماء الستة قال[٥] في إحدى لغات (فو): « وجاء بتشديد الميم مع الفتح، أنشد صاحب الترقيص من أرجوزة:

ألذ ما ضممتُ عندي ضمَّة

---

(١) انظر ص: ٤٩ من قسم التحقيق .

(٢) هذا نسب إلى أبي حيان، ولم أجده في كتبه المطبوعة .

(٣) انظر ص: ١٤٠، ١٤١ من قسم التحقيق .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢/١٩٤ .

(٥) انظر ص: ٤٨ من قسم التحقيق .

كطـــــعم شهد ريقِه وفمّه

وحكى كراع أنه يقال: فمٌّ بالضم والتشديد » .

وما ذكره المؤلف هو نص عبارة أبي حيان في التذييل والتكميل[١] .

٣ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى:

وهو أحد مصادر الزبيري التي اطلع عليها، ودقق فيها النظر، ونقل منه غير مرة دون التصريح بابن هشام أو مؤلفه، ومن ذلك:

١ ـ ما جاء في اللغات الواردة في (غلامي) من قوله[٢]: « وجاء يا غلامي بإثبات الياء ساكنة على الأصل في البناء، قال الله تعالى: ﴿ ياعبادي فاتقون ﴾ ويا غلامي بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿ياعبادي الذين أسرفوا﴾ وياغلام بحذف الياء، قال الله تعالى: ﴿يا عباد فاتقون﴾ وياغلاما بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة، فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿ يا حسرتى على فرّطت في جنب الله﴾ ... » .

فما ذكره هو نص عبارة ابن هشام في شرح قطر الندى[٣] مع تغيير طفيف.

٢ ـ ما جاء في باب الاشتغال قال[٤]: « (أو) يلبس المفسر بالوقوع (جواباً عن استفهام بفعله (كقام زيد وعمراً أكرمته) مثال العطف على جملة فعلية متقدمة .. » إلى أن قال: «والتناسب في العطف أولى من التخالف، فلذلك فضل النصب قال الله تعالى: ﴿ خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين * والأنعام خلقها﴾ أجمع علماء العربية على نصب « الأنعام » ؛ لأنها متقدمة عليها جملة

---

(١) انظر التذييل والتكميل ٣٢/١ مخطوط .

(٢) انظر ص: ٢٥٧، ٢٥٨ من قسم التحقيق .

(٣) انظر شرح قطر الندى: ٢٠٥ .

(٤) انظر ص: ٢٧٧، ٢٨٧ من قسم التحقيق .

فعلية وهي: خلق الإنسان » .

فمن قوله « والتناسب في العطف » إلى قوله: « وهي خلق الإنسان » هو نص عبارة ابن هشام في شرح القطر[١].

وقد أثبت بقية ما أفاده من شرح قطر الندى في حواشي التحقيق .

٤ - شرح شذور الذهب لابن هشام:

وقد نقل منه دون تصريح بابن هشام أو مؤلفه :

ومن ذلك ما جاء في الصفة الرافعة للاسم المشتق الظاهر في قول الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب بأن المرفوع بهذه الصفة يجب أن يكون ظاهراً، قال ابن هشام: « وأوجبوا في قوله تعالى: ﴿أراغب أنت﴾ أن يكون محمولاً على التقديم والتأخير، وذلك لا يمكنهم في البيت الأول، إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد .

فمن قوله: أراغب أنت إلى قوله: لا يخبر عن المثنى بالمفرد أفاده منه المؤلف[٢]، ثم تعقبه بعد ذلك بقوله: وفيه نظر .

٥ - شرح التصريح:

لم يصرح الزبيري بالأزهري إطلاقاً، ولكنه نقل عنه في بعض المواضع، وقد أشرت إلى ذلك في قسم التحقيق، ومن ذلك على سبيل المثال ما جاء في باب التنازع، قال[٣]: « وقد أجاز بعض المغاربة التنازع مع تقدم المعمول، وأجازوا في قوله تعالى: ﴿بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾ أن يكون « بالمؤمنين » معمولاً لرؤوف .

وقد أجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول فأجاز في قوله:

---

(١) انظر شرح قطر الندى: ١٩٤ .

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ١٨٢ ، وص: ١٤٦، ١٤٧ من قسم التحقيق.

(٣) انظر ص: ١٢٦ من قسم التحقيق.

متى تُصِب أُفقاً من بارق تشم[١]

أن تكون (من) زائدة، و(بارق) في موضع نصب بـ(تشم) » .

فقد أفاد الزبيري هذا الكلام من التصريح[٢].

٦ - همع الهوامع:

مثاله ما جاء في تعريف الكلمة قال: « والكلمة في اللغة الإبانة، ومنه سمي الكلم كلماً؛ لإبانته بالجرح عما تحته، وتطلق في اللغة أيضاً على الجمل المفيدة ...» إلى أن قال: « وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين، لذا لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ابن مالك، وإن ذكره في ألفيته، فقد قيل: إنه من أمراضها التي لا دواء لها .

فمن قوله: « وهذا الإطلاق » هو نص عبارة السيوطي في الهمع[٣]، وما قبل هذا النص فيه تغيير طفيف .

هذه بعض المصادر التي نقل عنها الزبيري وأفاد منها مباشرة بلا واسطة، وبقيت مصادر أخرى اطلع عليها وأفاد منها، لكن نقله منها أقل مما سبق الإشارة إليه، من هذه المصادر:

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، والمقرب له ايضاً، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، ولب الألباب للسيد ركن الدين الشريف، والعباب في شرح اللباب للنقرة كار، والأشباه والنظائر للسيوطي، وشرح الألفية للأشموني، وشروح المفصل وغيرها، وقد أثبت ذلك كله في حواشي الكتاب.

القسم الثاني:

---

(١) انظر ص: ١٢٦ من النص .

(٢) التصريح ٣١٨/١ ، وص: ٧٩ من التحقيق .

(٣) الهمع ٥/١، وقسم التحقيق ص: ١٠ .

وهي الكتب التي نقل عنها الزبيري وأفاد منها بواسطة، وهذه المصادر على النحو التالي:

١ - الكتاب وقد غلب على ظني أنه نقل منه بواسطة؛ لأني رأيت ما نقله عن سيبويه مذكوراً في كتب النوعين السابقين، وإن كنت لا أنفي أن يكون قد اطلع عليه مباشرة وذلك لكثرة نقله لأقوال سيبويه .

٢ - المقتضب، ولم يصرح به إطلاقاً، بل يصرح باسم المبرد .

٣ - معاني القرآن للفراء، وقد وجدت فيه بعض آراء الفراء التي ذكرها الزبيري، لكن الغالب أن إيراده لآراء الفراء بوساطة .

٤ - معاني القرآن للأخفش، ويقال فيه ما قيل في معاني الفراء .

٥ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج .

٦ - الأصول لابن السراج، ولم يصرح به، بل يصرح بابن السراج .

٧ - المفصل للزمخشري، ولم يصرح به، بل باسم الزمخشري في عدة مسائل.

وممن نقل عنهم الزبيري في هذا الشرح واعتمد عليهم ولم يصرح بأسماء كتبهم الكسائي وابن قتيبة وابن كيسان والجرجاني والجواليقي وغيرهم، بل كان نقله لآرائهم من النوعين السابقين والله أعلم .

شخصية الزبيري العلمية

إن المتأمل لكتاب الزبيري يجد نفسه أمام شخصية علمية فذة، وعقلية قوية أهلته لأن يناقش أراء، وينفرد بأخرى، ويرد، ويعارض فنلاحظ في ثنايا شرحه عبارات المناقشة العلمية، كقوله: « وذاك فيه نظر » ، و « وهذا خطأ » ، «وأقول»، « والصحيح » ، ولاشك أن هذا يبرهن على شخصية الزبيري العلمية المتزنة القائمة على علم غزير، واطلاع عميق، فشخصية الزبيري واضحة في كتابه بارزة فيما يعرض من القضايا، وكان كثيراً ما يعترض على أئمة النحو المتقدمين منهم ، والمتأخرين كالمبرد، والأخفش، والشلوبين، وابن هشام، والسيوطي وغيرهم. علماً بأن الزبيري لم يكن في كثير من هذه الآراء مبتكراً، وإنما هو تابع لمن سبقه، غير أن هذا لا يلغي شخصيته الفكرية، فلو نظرنا إلى اختياراته المذكورة سابقاً لأدركنا ذلك .

وسأعرض لذكر بعض المواضع التي تجلي شخصية الزبيري العلمية بشيء من الإيجاز.

المبرد والأخفش:

اعترض الزبيري على ما ذهب إليه المبرد والأخفش من أن الكسرة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء ، لا حركة إعراب قال[1]: « وزعم المبرد[2] والأخفش[3] أن الكسرة في الجمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء، لا حركة إعراب، ولا وجه له.

---

(١) انظر ص: ٦٣ .

(٢) انظر المقتضب ٣/٣٣١، وهو مما نسبه إليه ابن جني في سر الصناعة ٤١٨ .

(٣) انظر معاني القرآن ١/٥، ٢/٢٨٨ .

الأخفش:

اعترض الزبيري على الأخفش في جعله الخبر الذي سدت الحال مسده مصدراً مضافا إلى صاحب الحال في مثل: « ضرب زيد عمراً، أوبكراً قائماً » حيث قال الأخفش في تقديره: ضرب زيد عمراً، أو بكراً ضربه قائماً. قال الزبيري[1]: « ويلزمه أن يفهم من عين الخبر نفس المفهوم من المبتدأ، وهو لا يصح» .

الزجاجي:

في باب نائب الفاعل أشار المؤلف إلى أن سيبويه لا يكون عنده نائب الفاعل مصدراً إلا بتعهد نائب الفاعل، أي: بقصد كـ« قعد وقدخرج » للمتوقع قعود، والمتوقع خروج، أي: قد قعد القعود، وخرج الخروج الذي ينتظر وقوعه.

قال[2]: « وأخطأ من حفظ عن سيبويه في هذا المقام غير ذلك » .

وهو يعني بذلك: الزجاجي حيث قال في الجمل[3]: « وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر، وهو مذهب سيبويه » .

الشلوبين:

اعترض الشلوبين على الجزولي في قوله بحذف خبر « لا » عند التميميين إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور، جاز حذفه وإثباته.

وقد رد الشلوبين بقوله[4]: « هذا استثناء ظريف، ولا أدري من أين نقله » .

ولما كان الزبيري لا يرى ما ذهب إليه الشلوبين في قوله[5]: « لا أدري من

---

(١) انظر ص: ١٧٧ ، وشرح التسهيل ١/٢٨٠ - ٢٨٢، والارتشاف ٢/٣٤ .
(٢) انظر ص: ١٣٨ .
(٣) انظر الجمل: ٧٧ .
(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية ٣/١٠٠٦ .
(٥) انظر ص: ٢٠٩ .

أين نقله » . فقال: « كذا قيل » .

وأنت خبير بأن مثل الجزولي لا يجهل كون إثبات حكم عن بني تميم يحتاج إلى النقل، ومن المعلوم أن الناقل لا يتوجه عليه منع، وقول الشلوبين لا أدري من أين نقله لا يقضي بضعفه لما علمت من أن الحافظ حجة على غيره، وأن معظم علماء النقل على قبول زيادات الثقة، فيوشك أن ما قاله صحيح.

ابن مالك:

ذكر ابن مالك في شرح التسهيل: « أنه لا يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ، لأن نستة خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفعل من الفاعل... » .

قال الزبيري: « هكذا قيل في توجيه منع الفاء، أقول: وفيه نظر، لأنه لا نسبة بين الفاعل والخبر جامعة ... » .

وقد ذكرت ذلك بتمامه تحت عنوان: « الآراء التي ادعى الانفراد بها » فارجع إليه[1].

ابن هشام:

رد الزبيري على ابن هشام دون تصريح باسمه، وكنى بقوله: « هكذا قيل في رده » ، وذلك أن ابن هشام قد ذكر في « شذور الذهب[2]» أن الكوفيين، والزمخشري، وابن الحاجب يزعمون أن المرفوع بالصفة المشتقة يجب أن يكون ظاهرا، وحملوا آية مريم: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ على التقديم والتأخير. قال ابن هشام: « ولا يمكنهم ذلك في البيت إذ لا يخبر عن المفرد بالمثنى، وعنى بالبيت قول الشاعر:

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إن لم تكونا على مَن أُقاطِعُ

---

(١) انظر ص: ١٨٨ من التحقيق، وص: ٤٨ من الدراسة . .

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ١٨٢ .

قال الزبيري: « هكذا قيل في رده، وفيه نظر من وجهين:

الأول: يمكن ذلك، أعني التقديم والتأخير في البيت، ويقدر: مضاف ومضاف إليه موصوف لـ « واف » أقيمت الصفة مقام الموصوف ... ألخ » .

الثاني: أن « واف » جنس يصدق بالقلة والكثرة فيطابق كل منهما .

وانظر تفصيل رد الزبيري في مبحث: « الآراء التي ادعى الانفراد بها » فارجع إليه[1] .

ابن إياز:

اعترض الزبيري على قول ابن إياز في « المحصول في شرح الفصول[2] » : « إن العدل ضرب من الاشتقاق » .

قال الزبيري[3]: « وهذا خطأ ، نعم لو عكس لأصاب ... الخ » .

السيد عبد الله الحسيني المعروف بـ « نقرة كار » :

اعترض الزبيري عليه، ولم يصرح به في قوله: « إن التمثيل للنكرة الموصوفة بفعل نحو: كل رجل يأتيني، فيه تساهل[4]؛ لأن النكرة هنا : « كل » ، وليست موصوفة بالفعل، ولا بالظرف، هو النكرة المضاف إليها.

قال الزبيري[5]: « وهذا خطأ؛ لأن تصور الكلية ليس بموضوعها المحكوم عليه، وإنما أتي به لإفادة العموم باعتبار جميع المجموع عينيّ الحكم على كل فرد من العام جنساً كان أو نوعاً، وحقيقته: فالمحكوم عليه إنما هو جنس الرجال

---

(١) انظر ص: ١٤٦، ١٤٧ من قسم التحقيق، وص: ٥٥/ ٥٦ من قسم الدراسة .
(٢) انظر المحصول: ٢٠ مخطوط .
(٣) انظر ص: ٨١ .
(٤) انظر العباب ٦٦/أ ـ ب .
(٥) انظر ص: ١٩٠ .

باعتبار الكلية الجمعية، لا الكلي الإفرادي، ولا الكل المجموع، وحينئذ فالوصف للمحكوم عليه دون تساهل، لا يقال هذا خلط علم في آخر، وهو معيب، لأن المبتدأ عند النحاة هنا: إنما هو لفظ كل.. لا ما أضيفت هي إليه، لأنا نقول: إنما ساغ الابتداء بها حيث أضيفت لما بعدها، إذ لا معنى لها إذا قطعت عن الإضافة، فكل رجل معناه هنا: فرد في هذا الجنس كما سلف الإيماء إليه، فتكون عين ما أضيفت إليه في الحقيقة، وعلى تقدير المنع، فالوصف لـ« كل» لا مزية فيه، فاعلم مقادير العلماء، ولا تخطئ ببادئ الرأي ترشد إن شاء الله تعالى.

السيوطي:

تعقب الزبيري السيوطي دون التصريح باسمه في قوله: « ومن قال أن اللام في (الكلمة) للجنس المقتضي للاستغراق، والتاء للوحدة متناقضان، فقد سها سهواً ظاهراً، بل هي (أي اللام) للماهية والحقيقة[1] » .

قال الزبيري[2]: « واللام في (الكلمة) للجنس، والتاء للواحدة، كما في الرضي، وتابعه الجامي، ولا يلزم المنافاة لصدق الجنس على الكثير، إذ الكلمة مفهوم كلي، وإن كانت جزئية باعتبار ما صدقت عليه، كما أفاد الشهاب الهندي في « شرح الكافية » وتبعه غيره.

ومن زعم خلافه فقد فاته التحقيق، ولا مانع من كون اللام لبيان الحقيقة والماهية هنا، غير أنه لم تقم قرينة لتعيينها لذلك كاتصاف الشيء بالحياة في قوله: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ ﴾ إذا حملت الحياة على الحقيقة، وإلا فلا بدع في جوازها للجنس، فتأمل » .

---

(١) انظر الهمع ١/٥ .

(٢) انظر ص: ٢٦، ٢٧ .

موقفه من المصنف

أشرت في منهج الزبيري أنه كان متأثراً بكلام شيخه الجمالي، وأنه كثيراً ما كان مسدداً لمعظمه، بل ومفضلاً له في بعض الأحيان على قول ابن الحاجب، وغيره، ودفع ما يرد عليه من اعتراضات .

إلا أن كل هذا لم يحل بينه وبين الاعتراض على شيخه الجمالي، أو استدراك ما أغفله من مباحث، لكنه في ذلك كله كان ينتقي العبارات التي توحي بتأدبه مع شيخه، وإجلاله له، وقد تتبعت المواضع التي اعترض فيها الزبيري على شيخه، أو استدرك عليه ما أغفله، فوجدتها على النحو التالي:

١ـ أغفل الجمالي صورة من صور حذف الخبر، وهو: ما اشتمل خبره على معنى المقارنة، وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى (مع) نحو: كل رجل وصنعته.

فقال الزبيري معتذراً[1]: « والظاهر أنه جنح إلى ماذهب إليه ابن خروف، لأنه ذهب إلى أن هذا المبتدأ يحتاج إلى تقدير خبر أصلاً؛ لأنه كلام، إذ هو في معنى: كل رجل مع صنعته، ثم لما رأى أن شيخه ربما لم يذهب إلى ذلك قال: «أو أنه سهو مغفور» .

٢ـ استشهد الجمالي على حذف الفاء من خبر المبتدأ وجوباً للضرورة بقول الشاعر:

أما القتال لا قتال لديكم

فقال الزبيري[2]: « هكذا استشهد به المؤلف ـ رحمه الله وعفى عنه ـ وليس فيه شاهد لوجوب، لأن البيت المذكور ، أعني في كلامه من البحر الكامل،

---

(١) انظر ص: ١٧٩ .

(٢) انظر ص: ١٩٤، ١٩٥ .

ووزنه: متفاعلن (ست مرات)... الخ، ولطوله انظره في موضعه من التحقيق[١].

٣ـ ذكر الجمالي الخلاف في دخول الفاء في خبر المبتدأ إذا دخل عليه « أن » المفتوحة ، ولكنَّ وكأنَّ، و لم يذكر الخلاف في « لعل » .

قال[٢]: « والعجب من المؤلف أنه ذكر الخلاف في : « إن » ، و « أن » ، و« لكن » وحكى الاتفاق على « ليت » ، و « لعل » فأفاد عدم الخلاف فيهما، وليس ذلك جار على إطلاقه، بل في « لعل » خلاف: منهم من ألحقها بما لا يغير معنى الابتداء فأجاز دخول الفاء، لأنها وصلت بها الموصولات ... » .

٤ـ خالف الزبيري شيخه في تعريف التركيب فقال[٣]: « والمراد بالتركيب في هذا الباب ـ يعني: الممنوع من الصرف ـ جعل الاسمين اسماً دالاً على مسمًّى واحد على جهة الإضافة، بينما تابع الجمالي في تعريفه ابن الحاجب بقوله: «التركيب غير مضاف ، ولا مسند[٤] » .

واعترض الزبيري على ذلك بأنه يرد عليه سيبويه، وخمسة عشر، فإن كل واحد منهما مركب، وليس تركيبه بإضافة، ولا إسناد ، وهو مبني .. الخ .

قال[٥]: « والجيد ما ذكرناه في حده » يقصد قوله: « جعل الاسمين اسماً دالاً على مسمى واحد على جهة الإضافة » .

---

(١) انظر ص: ١٩٤، ١٩٥ .
(٢) انظر ص: ٢٠١ .
(٣) انظر ص: ٩٥ .
(٤) انظر الكافية: ٦٥ .
(٥) انظر ص: ٩٥ .

القيمة العلمية لهذا الكتاب

وأعني بذلك: ما لهذا الكتاب وما عليه؛ لأنه ليس هناك مؤلف يخلو من مواضع تبرزه، كما أنه لا يسلم من هفوات وكبوات تسجل ضده، وقد قيل: «من ألف فقد استهدف» .

ومؤلَّف الزبيري لم يخل من ذلك كله، ولعله من الأنسب أن أشرع في ذكر ما تميز به كتابه من قيمة علمية فأقول وبالله التوفيق:

لم أطلع على أي نعت لهذا الكتاب لا مدحاً ولا قدحاً؛ لأنه ظل حبيس المكتبات الخاصة والعامة، ناهيك أن المؤلف من المغمورين الذي لم يعل ذكرهم، بل من الذين عاندهم الحظ فلم تعرف مكانتهم، وهذا ليس خاصاً به، بل مثله كثير من علمائنا الأجلاء الذين تجهل مكانتهم؛ لعدم اطلاعنا على نتاجهم الفكري، ولكن الأمل في شباب هذه الأمة إحياء ما خلفه أسلافنا؛ لنكون على بصيرة بهذا التراث، ومن خلال دراستي لهذا الكتاب اتضح لي ما يلي:

١ - أنه كتاب تعليمي جيد، استوفى مؤلفه أغلب المسائل النحوية مقرباً ومبسطاً لذلك بالأمثلة، والشواهد من مختلف أنواعها .

٢ - الاهتمام الواضح بالمسائل الخلافية، والآراء النحوية مع العناية بنسبة الآراء لأصحابها، وهو الأغلب .

٣ - احتوى على آراء، وتعليلات جديدة نسبها المؤلف لنفسه، وهي في نظري لا تزال قابلة للنقاش قبولاً أو رفضاً.

٤ - تميز هذا الكتاب بالأمانة العلمية في النقل، ونسبة الآراء لأصحابها.

٥ - في نظري أنه مصدر جيد في توثيق آراء النحاة والشواهد، فهو أسبق من بعض الكتب التي ينقل عنها كالخزانة، والدرر، وغيرهما.

وخلاصة القول: إنه كتاب جيد مفيد، كما قال عنه صاحبه: « حاوٍ لما في كثير من المبسوطات، جامع لنوادر المسائل، وشوارد الشواهد المنقولات » وأرى

أن المؤلف لم يكن مغالياً في ثنائه على هذا الكتاب، فهو جدير بأن يرى النور، ويأخذ مكانه في المكتبات، لينتفع به الدارسون والباحثون.

هذه هي بعض ما لمحت من مميزات هذا الكتاب، وقد أشرت في (منهجه، والآراء التي انفرد بها) إلى شيء من ذلك، فلا داعي لتكراره، فليرجع إليه هناك.

أما فيما يتعلق بالمآخذ التي وقفت عليها، وهي قليلة محدودة، آثرت عرضها هنا، وهي على النحو الآتي:

١ - اعتمد الزبيري في كتابه على بعض النصوص من كتب لم يشر إلى اعتماده عليها، ولم يصرح بالنقل عنها، والاستفادة منها، كما هو شأنه في النصوص التي ذكر مصادرها، أو الأقوال التي عزاها إلى أصحابها، ولا شك أن هذا وإن كان مباحاً لدى بعض المؤلفين يعد من باب الإغارة على حقوق الآخرين، ولكننا إذا أحسنا الظن به قلنا: قد تحسن الظن فنقول: إن هذا من باب الاستعارة، لا من باب الإغارة، خاصة أن هذه جادة كثير من العلماء المتقدمين.

٢ - أحياناً يكون في أسلوبه بعد وتأمل، فهو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو، فالقارئ يجهد ويكد في معرفة ما يقصده، لا سيما في الآراء التي ادعى الانفراد بها، والمنظور فيه أن يكون أسلوبه في متناول الجميع .

٣ - أخطأ الزبيري في رواية البيت الذي استدل به الكوفيون على جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده[1]، وهو قول الشاعر:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب   لسب بذلك الجرو الكلابا

حيث رواه: « فقيرة »، وبنى عليه رأياً خاطئاً، ورأى أن فيه حجة للكوفيين، وقد فصلت القول في ذلك عند الحديث عن آرائه التي انفرد بها.

٤ - كذلك روى الزبيري بيتاً آخر خطأً، وهو قول الشاعر[2]:

أما القتال فلا قتال لديكم   ولكن سيراً في عراض المواكب

---

(١) انظر ص: ١٤٣ ..

(٢) انظر ص: ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧ .

وقد رواه: « الموكب » هكذا، ثم أتى بوزنه على: مستفعلن بعد أن قطعه على « ضل موكب »، وذكر فيه كلاماً طويلاً يرجع إليه في موضعه.

٥ ـ نسب قولاً إلى المبرد خطأً، حيث ذكر أن العامل عنده في المبتدأ هو: الابتداء، والمبتدأ عامل في الخبر[١]، مع أن المبرد صرح في المقتضب بخلاف[٢] ذلك: فذكر أن العامل في الخبر: الابتداء، والمبتدأ معا، وتابعه على ذلك ابن السراج .

٦ ـ نسب مسألة إلى أبي علي الشلوبين، وهي: « زيد الخبز آكله[٣]»، وهي ليست للشلوبين، بل هي لأبي علي الفارسي[٤] كما في الإيضاح.

٧ ـ نسب قولاً إلى بعض الكوفيين[٥]، والصحيح أنه قول لبعض البصريين، وهو: أن الخبر إذا وقع جاراً ومجروراً فإنه يعلق باسم فاعل .

٨ ـ نسب بيتاً لأبي الفرج خطأً[٦]، وقائل البيت هو: الحارث بن خالد المخزومي[٧]، كما أثبت ذلك، والبيت أشرت إليه آنفا في المأخذ الرابع، وهو قول الشاعر:

أما القتال فلا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب

---

(١) انظر ص: ١٦٧ ..

(٢) انظر المقتضب ٢/٤٩ .

(٣) انظر ص: ١٥٧ .

(٤) انظر الإيضاح: ٥٢ .

(٥) انظر ص: ١٨ .

(٦) انظر ص: ١٩٤ .

(٧) انظر ديوانه: ٤٥ .

موازنة بين بغية العارف والفوائد الضيائية

تمهيد:

لماذا الفوائد الضيائية؟

لقد اشتهر كتاب الجامي، وذاع صيته حتى قيل عنه[١]: « بلغ غاية لا يمكن الزيادة عليها من لطف التحرير وحسن الترتيب » ، وقيل[٢]: « إنه لخص فيه ما في شروح الكافية من فوائد على أحسن الوجوه وأكملها ... » وغير ذلك من النعوت التي خلعت عليه، وعندما اطلعت على الكتاب وقع اختياري عليه لموازنته مع كتاب الزبيري (بغية العارف) لعدة أسباب:

١ ـ إن الفوائد الضيائية شرح لكافية ابن الحاجب، وكتاب الزبيري شرح رسالة الوظائف للجمالي، وقد أسلفت أن الجمالي كان مقتفياً لابن الحاجب في عباراته وشواهده وتعليلاته، ولم يخرج عن ذلك إلا قليلاً، ولذلك فالتشابه بين الفوائد الضيائية وبغية العارف كبير في شكلهما وموضوعهما .

٢ ـ أن كلاً من الجامي والزبيري من المتأخرين الذين طرقوا التأليف في النحو، فالجامي توفي قبل نهاية القرن التاسع بعامين، والزبيري توفي قبل نهاية القرن العاشر بتسعة أعوام، ولذلك فالسمة الغالبة في تأليفهما متقاربة .

٣ ـ إن الناظر غير المدقق في بعض المسائل النحوية في مؤلف الزبيري يذهب به ذهنه إلى أن الزبيري ناقل لما في كتاب الجامي؛ لكثرة ما استظهر من كتاب الجامي، غير أن الحقيقة والواقع غير ذلك، نعم أخذ الزبيري من الجامي، وهو ما كان عليه غالب المتأخرين في التأليف؛ فهل يعاب على السيوطي ارتشافه لما في الارتشاف، والجامي نفسه ما في شروح الكافية، وغيرهما كثير .

---

(١) انظر مفتاح السعادة ١/١٨٥ .

(٢) انظر كشف الظنون ٢/١٣٧٢ .

ولهذه الأسباب مجتمعة سوف أعقد موازنة بين الكتابين، متلمساً ومظهراً لما تميز به كتاب الزبيري الذي بين أيدينا؛ ليعرف للرجل مكانته وفضله، ولكي تتحقق الغاية المرجوة من هذه الموازنة لا بد من تناولها من جانبين مهمين هما: جانب الشكل، وجانب الموضوع .

أولاً: الجانب الشكلي:

١ ـ ترتيب الموضوعات:

حرص الجامي في شرحه للكافية على ترتيب ابن الحاجب لموضوعاتها، ولم يخرج عنه، وكذلك حرص الزبيري على ترتيب الجمالي لموضوعات مؤلفه، ومعلوم أن الجمالي متابع لابن الحاجب في ذلك، ولذلك فإن موضوعات الكتابين واحدة عدا زيادة بابي الاختصاص والإغراء في شرح الزبيري تبعاً لشيخه .

غير أنه من الملاحظ أن الزبيري كان يولي كل مادة من مواد الكتاب اهتماماً واضحاً يتمثل في ترتيب موضوعات كتاب شيخه، وشرحها شرحاً مستفيضاً، بخلاف الجامي فإنه في كثير من الأحيان لا يتوسع في شرح بعض الأبواب، بل يوجز القول فيها، كما أن الزبيري اهتم بأسلوب المناقشة العلمية بصورة واضحة، إضافة إلى إكثاره من الأمثلة كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

ويتضح ذلك في مواطن منها عند حديث كلا من الرجلين عن (علامات الاسم)، حيث نلاحظ أن الزبيري كان أوسع شرحاً، وأطول نفساً من الجامي؛ وذلك لكثرة الأمثلة والشواهد في ذلك، ودفعه ما قد يرد من احتمالات خاصة في علامتي التعريف والجر .

ويلاحظ ذلك أيضاً في جمع المؤنث السالم والمفعول به وغيرهما، فهو يفوق الجامي في الشرح والتحليل .

٢ ـ زيادة بعض المباحث:

أهتم الجامي بتوضيح متن ابن الحاجب وشرحه دون إضافة أي مباحث جديدة تزيد على المتن، في حين أن الزبيري أضاف مباحث جديدة زيادة في

التوضيح، ومنها على سبيل المثال لا الاستقصاء:

(١) زيادة باب الاختصاص وباب الإغراء .

(٢) الخلاف في صرف (أحمر) إذا سمي به ثم نكر .

(٣) إضافة تعليل آخر لجمع ابن الحاجب (مرفوع) على (مرفوعات) .

(٤) الخلاف في تقدم وتوسط الاسم المتنازع عليه .

(٥) الخلاف في إقامة المفعول الثالث من (أعلم) مقام الفاعل، وكذلك المصدر .

(٦) خلاف البصريين والكوفيين في إقامة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول به .

(٧) زيادة مواضع أخرى لحذف المبتدأ (جوازاً ووجوباً) .

والأمثلة على ذلك كثيرة، ويصعب حصرها .

ثانياً: الجانب الموضوعي:

١ - زيادة الشرح والتفصيل:

إن الموازنة الموضوعية بين هذين الكتابين تقتضي تحديد بعض النصوص منها، ومن ثم القيام بعقد موازنة بينها، وسأورد لذلك نصين من كل منهما ليعرف من منهما أكثر عمقاً، وأدق تفصيلاً، وأطول نفساً .

وسأبدأ بنص من الفوائد الضيائية لملا جامي:

قال في إعراب جمع المؤنث السالم[1]: « وهو ما يكون بالألف والتاء، واحترز به عن المكسر، فإنه قد علم بالضمة رفعاً، والكسرة نصباً وجراً .

فإن النصب فيه تابع للجر إجراء للفرع على وتيرة الأصل الذي هو (جمع المذكر السالم)، فإن النصب فيه تابع للجر، كما سيجيء ذكره مثل: (جاءتني مسلمات)، و(رأيت مسلمات)، و(مروت بمسلمات) » .

---

(١) انظر الفوائد الضيائية ١/١٩٩ .

وقال الزبيري[1]:

«وجمع المؤنث سالماً هو ما ألحق بآخره ألف وتاء مزيدتين، سواء كان مسمى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى فقط كـ«هندات ودعدات» أوبالتاء والمعنى جميعاً كـ«مسلمات وفاطمات» أو بالتاء دون المعنى كـ«طلحات وحمزات» أو بالألف المقصورة كـ«حبليات» أو الممدودة كـ«صحراوات» أو يكون مسماه مذكر كـ«إصطبلات» ولا فرق بين أن يكون سلمت فيه بنية واحده كـ(ضجة وضجات)، أوتغيرت كـ(سجدة وسجدات)، و(حبلى وحبليات)، و(صحراء وصحراوات) .

فالأول حرك وسطه، والثاني قلبت ألفه ياء، والثالث قلبت همزته واواً .

وأولات وهو اسم جمع بمعنى (ذوات) لاواحد له من لفظه، وله واحد من معناه وهو (ذات) بمعنى صاحبة، ومنه ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ ﴾ فأولات خبر كان، وهو منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها.

ومثل (أذرعات)، وهو ما سمي به من هذا الجمع أعني جمع المؤنث السالم .

واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق:

فذهب بعضهم إلى إنه يعرب على ماكان عليه قبل التسمية، ولم يحذف التنوين منه؛ لأنه في الأصل كان للمقابلة، فاستصحب بعد التسمية مراعاة للجمع، ويترك التنوين مراعاة للعلمية .

وذهب بعضهم إلى أنه يعرب على ماكان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع، ويترك التنوين مراعاة للعلمية.

وذهب بعضهم إلى أنه يعرب إعراب ما لاينصرف؛ فيترك تنوينه ويجر بالفتحة مراعاة للتسمية .

---

(١) انظر ص: ٦١، ٦٢ من قسم التحقيق .

فالأول راعى الجمعية فقط، والثاني توسط بين الأمرين فراعى الجمعية بجعل نصبه بالكسرة، وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه، والأخير راعى التسمية فقط، وورد بالأوجه الثلاثة قوله:

تنورتها من أذرعاتٍ وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالي

وأذرعات: قرية من قرى الشام بضمٍّ رفعاً وكسرٍ نصباًوجراً .

تقول: جاء المسلمات، فترفعه بالضمة، ومررت بالمسلمات، فتجره بالكسرة.

فأما نصبه فعلى خلاف الأصل، وذلك لأنه لما كان فرعاً على جمع المذكر السالم، ونصبه محمول على جره كما سيجيء بيانه، حمل نصب جمع المؤنث على جره أيضاً إجراء للفرع على وتيرة الأصل، وإن كان الأصل معرباً بالحروف؛ لأن الأصل في الإعراب بالحركات، وإنما أعرب الأصل هنا بالحروف لعلة مفقودة في الفرع .

وزعم المبرد والأخفش أن الكسرة في الجمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء لاحركة إعراب، ولا وجه له .

وقول المؤلف بضم وكسر على سبيل التحتم في الكسر، وعن الكوفيين إجازة نصبة بالفتحة فتقول: «رأيت المسلماتَ» ولا شاهد لهم على ذلك .

وعن هشام أن ذلك جائز فيما حذفت لامه في المفرد ولم ترد في الجمع كـ(هنات وبنات)، ويشهد له ظواهر من السماع؛ قرأ بعضهم: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لله البَنَاتَ ﴾ بالفتح » .

وعلى ضوء هذين النصين يمكن القول إن الجامي قد أجمل القول إجمالاً باختصار شديد، على حين كان الزبيري أكثر تفصيلاً، وأوفى مناقشة، بالإضافة إلى العناية بإيراد الآراء النحوية، والعناية بالشواهد، حيث استشهد بشاهدين من القرآن وشاهد من الشعر، وقد أشار إلى قراءة، علاوة على عدد لا بأس به من

الأمثلة، ثم ذكر رأياً للمبرد والأخفش ورد عليهما، ورأياً للكوفيين ورد عليه، وأورد رأياً مشهوراً في هذا المقام لهشام الكوفي .

النص الثاني في دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط:

قال الجامي[1]: « فيصح دخول الفاء في الخبر، ويصح عدم دخوله فيه نظراً إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط .

وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ، فيجب دخول الفاء فيه، وأما إذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه .

وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما الاسم الموصول بفعل أو ظرف، أي: الذي جعلت صلته بجملة فعلية أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق .

وإنما اشترط أن تكون صلته فعلاً أو ظرفاً بالفعل؛ ليتأكد مشابهته الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً .

وفي حكم الموصول المذكور الاسم الموصول به، أو النكرة الموصوفة بهما الفعل أو الظرف؛ أي: بأحدهما ، وفي حكمها الاسم المضاف فيها .

وفي حكمها الاسم المضاف إليها مثل: « الذي يأتيني » ، هذا مثال الاسم الموصول بفعل، أو الذي في الدار، هذا مثال للاسم الموصول بظرف، فله درهم.

واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الموتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيكُمْ﴾ ومثل: كل رجل يأتيني، هذا مثال للاسم الموصوف بفعل، أو كل رجل في الدار، هذا مثال للاسم الموصوف بظرف، فله درهم .

وأما مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما فقولك: كل غلام رجل يأتيني أو في الدار فله درهم .

---

(١) انظر الفوائد الضيائية ١/٢٨٩-٢٩٣ .

وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل، إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره على ما مر (مانعان) من دخوله عليه؛ لأن صحة دخوله عليه إنما كان لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، و « ليت » و « لعل » يزيلان تلك المشابهة؛ لأنهما يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء من قبيل الأخبار .

وذلك المنع إنما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال: ليت أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم .

فإن قيل: (باب كان وباب علمت) أيضاً مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص ليت ولعل ؟

قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً، ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما .

وألحق بعضهم ـ قيل: هو سيبويه ـ إن المكسورة بهما؛ أي: بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر .

والأصح أنها لا تمنع عنه؛ لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية، يؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ﴾ .

فإن قيل: قد ألحق بعضهم (أن) المفتوحة و(لكن) بليت ولعل، فما وجه تخصيص (إن) المكسورة بالإلحاق ؟

قيل: بعضهم الذي ألحق (إن) المكسورة بهما هو سيبويه، فاعتد بقوله وذكره، ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره، مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء .

فما يدل على عدم منع (إن) المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق، وما يدل على عدم منع (أن) المفتوحة و(لكن) عن دخول الفاء قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ وقول الشاعر:

فوا لله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون »

هذا ما ذكره الجامي .

أما الزبيري[1] فقد قال:

«واعلم أنه لا يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ؛ لأن نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ، كنسبة الفعل من الفاعل ؛ لأنه معمول أول الجزئين على مذهب سيبويه وثانيهما، فحقه ألا يصح دخول الفاء عليه، كما لا يصح دخولها على الفاعل، فإذا أدخلت فلا بد لصحة دخولها من سبب مجوز أوموجب، وسيأتي بيان كل ذلك في كلامه، هكذا قيل في توجيه منع دخول الفاء .

أقول: في ذلك نظر، وذلك أنه لا نسبة بين الفاعل والخبر جامعة إلا المعمولية وثنوية الجزء، وليس ذلك مختصاً به، ولو سلم، فإن كان الأول معه فرق، وهو كون العامل في الفاعل فعلاً، وفي الخبر اسماً، فلا جامع حينئذ.

وإن كان الثاني، لا يلزم من عدم دخول الفاء في جزء ثان للكلام بتركيب خاص، عدم دخولها في جزء ثان آخر بتركيب آخر، مع تباين الثانيين، فلا ملازمة بينهما .

وإن كان مجموع الشيئين فمنقوض بجواب الشرط المتروك الفاء جوازاً أو وجوباً، كما سيأتي في بابه، فتأملة فإنه من النفائس، و لم أجده لغيري .

وإذا منعت الفاء من الدخول على الخبر منعاً مطلقاً بالمقتضى المذكور لا بمسوغ، وهو نوعان مسوغ الجواز، ومسوغ الوجوب وقد أشار إلى كليهما بقوله: (وصح) أي: لغة وعرفاً نحوياً شاملاً للنوعين، أي: صح فيما ذكر جوازاً ووجوباً وقوع مدخول «الفاء» أقيم مقام المضافين إليهما، فارتفع ونصب (خبراً) إما على الحالية أو تمييز النسبة والوقوع المذكور في المواضع من القسمين .

أولها: أمكنة الجواز:

---

(١) انظر ص: ١٨٨ - ١٩٧ من قسم التحقيق .

أحدها: إذا كان خبراً لموصول؛ أي: اسم وصل بفعل أو ظرف، وكذلك شبهه، فالفعل قيد، فخرج بما وصل بصفة صريحة، وذلك محصور في (أل) على الأكثر، وإذا لم يرد ما شرحته، فلا حاجة لذكرهما؛ لأن الصلة من حيث هي هي لم تكن إلا جملة أو شبهها، لكن لما كانت الجملة جنس مقول على نوعين على الصحيح، أو أنواع على خلافه، قيده بفعل، وأما الظرف فلا محترز له؛ لاقتضاء الطبيعة الصنفية له، ومن ثمة يعلم أنه لا يحتاج إلى تقييد الظرف بكونه مؤولاً بالفعل .

والسبب الداعي لدخول الفاء فيما ذكر تأكيد تضمن المبتدأ معنى الشرط، ومثل الاسم الموصول فيما ذكر اسم موصوف به .

واعلم أن الفائدة في دخول هذه الفاء في الخبر الموصول، إعلامها بأن ما بعدها مسبب عن الفعل المتقدم، أو متفرع عليه أو عن الظرف المتعلق بالفعل المقدر، وإذا لم تدخل الفاء، لم يكن ثمة إشعار بما ذكر؛ لاحتمال أن يكون ما بعدها مسبب عن الفعل أوغيره .

أو خبر الاسم الموصوف بهما؛ أي: بالفعل والظرف، حالة كون ذلك الاسم نكرة نحو: « رجل يسعى في نجاته فلن يخيب» ونحو: « رجل عنده حزم فسعيد» فإن النكرة لإبهامها ككلمات الشرط، وصفتها بكونها فعلاً أو مقدراً بالفعل شابهت الشرط، فصار الخبر حينئذ كالجزء الذي يدخله الفاء .

أو اسماً مضافاً إليها؛ أي: إلى النكرة، ونصب (الاسم) لعطفه عليها، و(مضافاً) على الحالية واو كانت النكرة بلا وصف بهما؛ أي: بالفعل والظرف، فالأول مما مر آنفاً « كالذي يأتيني » مثال للاسم الموصول بفعل، أو يكون مثال الثاني مما مر نحو: « كل رجل يأتيني » ، هذا مثال للنكرة الموصوفة بفعل .

قيل: وفي هذا التمثيل تساهل؛ لأن النكرة هنا « كل » وليست موصوفة بالفعل ولا بالظرف هو النكرة المضاف إليها .

وأقول: هذا خطأ ظاهر؛ لأن سور الكلية ليس بموضوعها المحكوم عليه، وإنما أتى به لإفادة العموم باعتبار جميع المجموع، بمعنى الحكم على كل فرد من العام

جنساً كان أو نوعاً أو حقيقة، فالمحكوم عليه إنما هو جنس الرجال باعتبار الكلية الجمعية لا الكلي الإفرادي، ولا الكل المجموع، وحينئذ فالوصف للمحكوم عليه دون تساهل، لا يقال: هذا خلط علم في آخر وهو معيب؛ لأن المبتدأ عند النحاة هنا إنما هو لفظ « كل » لا ما أضيفت هي إليه؛ لأنا نقول: إنما ساغ الابتداء بها حيث أضيفت لما بعدها، إذ لا معنى لها إذا قطعت عن الإضافة، فكل رجل معناه هنا فرد من هذا الجنس كما سلف الإيماء إليه، فتكون عين ما أضيفت إليه في الحقيقة، وعلى تقدير المنع فالوصف لـ(كل) لا مزية فيه، فاعلم مقادير العلماء، ولا تخطئ ببادي الرأي ترشد إن شاء الله تعالى.

أو كان الثالث نحو: « الذي أمامك» مثال للموصول بظرف، أو « وكل رجل في الدار » مثال للنكرة الموصوفة بظرف، (والذي يأتيني فله درهم) هذه الفاء فاء السببية ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فالدرهم مستحق للإتيان؛ أي: مسبب عنه، وهو سبب في استحقاقه، فإذا حذفت الفاء، لم يتعين أن يكون الدرهم مستحقاً للإتيان، بل يحتمل أن يكون الدرهم ملك على الإطلاق، وهو مثل قولك: « زيد له درهم » فـ « الذي » مبتدأ و« يأتيني » صلته، و« درهم » مبتدأ ثان، و « له » خبر مقدم عليه؛ ليصح الابتداء به إذ هو نكرة، والجملة خبر (الذي)، والعائد من الجملة إلى المبتدأ الهاء من « له » .

والمثال الرابع: نحو: (غلام كل رجل يأتيني فله فلس) هذا مثال المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما .

فـ « غلام » مبتدأ، و« كل » مضاف إليه، و« رجل » مجرور بإضافة كل إليه، و«يأتيني » صفة، و« فلس » مبتدأ، و« له » خبره، والجملة خبر « غلام » ، والفَلس بفتح الفاء ما يتعامل الناس به .

ونحو: ﴿ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ أي: ومثل ﴿ الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ... ﴾ الآية، وهذه الآية من أمثلة الأسباب المجوزة لصحة دخول الفاء في الخبر، لا الموجبة .

واعلم أن الفاء في هذه الآية كالفاء في جواب الشرط لكون « ال » في

الزانية والزاني مبتدأ موصول بما يقصد به الاستقبال والعموم، وهي بمعنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، وخبر المبتدأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبة بالشرط؛ لدلالته على سبب الجزاء، وهذا إنما يصح على مذهب المبرد القائل بأن الفاء في الآية بمعنى الشرط، وأما على مذهب غيره فلا.

ولما فرغ من الكلام على الأسباب المجوزة لدخول الفاء في الخبر أخذ يتكلم على الأسباب الموجبة لدخولها في الخبر فقال:

(وتجب) أي: وقوع دخول الفاء خبراً وهوالنوع الثاني الذي تضمنه «صح»، وقد سبقت الإشارة إليه لسبب أو مع سبق « أما » المفتوحة الهمزة المشددة، (في) أي على هي في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ أي أما سابقة على مبتدأ الخبر المذكور كـ « أما زيد فقائم » وكقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ الآية .

فـ(أما) حرف ناب عن حرف الشرط، ويذكر لتفصيل ما أجمل، و« زيد » مبتدأ، و«قائم » خبره .

ووجب دخول الفاء في الخبر هنا؛ لأن الأصل (مهما يكن من شيء فزيد قائم)، لكن لما نابت « أما » عن حرف الشرط، كرهوا أن يولوها الفاء، فأخروها إلى الخبر، وصار ذكر المبتدأ بعدها عوضاً من اللفظ بفعل الشرط .

وتحذف أي: الفاء من الخبر بعد وجوبها فيه (بإضمار القول) أي بسببه أو معه، والمراد قوله مخبر به مستغنى عنه بمقوله نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ أي: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم ، وإن كان لم يقع الإيمان منهم حالة التكليف، فالمراد الإيمان يوم الميثاق المأخوذ بقوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ وجوابهم بلى، فكأنه قال: «أكفرتم بعد الميثاق».

أو تحذف للضرورة، أي: (الضرورة الشعرية) كوزن ونحوه، كقوله وهو أبو الفرج [هكذا]:

أما القتال لا قتال لديكم

هذا صدر البيت وعجزه:

ولكن سيروا في عراض (الموكب)

فحذف الفاء التي تدخل بعد أما في الخبر منه، كما حذفت في قول الآخر:

من يفعل الحسنات ا لله يشكرها

للضرورة . هكذا استشهد به المؤلف رحمه ا لله وعفى عنه، وليس فيه شاهد الوجوب ؛ لأن البيت المذكور ــ أعني في كلامه ــ من البحر الكامل، وزنه «متفاعلن» ست مرات،وله ثلاث أعاريض وتسعة أضرب العروض الأولى سالمة، ومنها البيت المذكور وتقطيعه (أمـل قتـا) متفـاعلن، (لُ لا قتـا) مفـاعلن، (لديكموا) متفاعلن، فالعروض هو الجزء الأخير إن اعتبر الخروج، بل اعتباره واجب، ولا يجوز قراءته بالسكون؛ لعدم مغير قبل السكون، فتعين .

ثم إن هذه العروض لها ثلاثـة أضـرب في المستعمل مـن الشعر دون الشاذ والمهمل .

أحدهم: مثلها سالم وزنه متفاعلن .

والثاني: مقطوع وزنه فعلاتن .

والثالث: أحذ مضمر وزنه فعلن .

وأبو الفرج لم يستعمل أحـد هـذه الضـروب في هـذا البيـت بعـد استعماله عروضهم، بل كان ضـرب بيتـه على مستفعلن، وهـو قولـه: « ضـل موكـب » فأدخل فيه الإضمار واستعمله مضمراً، وهو جائز في كل أجزاء البحر، لكنه مـن غير المستعمل كما سلف، إذ قد علمت الحصر، وأدخل في حشوه الوقص؛ وهـو حـذف ثانيـة المتحـرك، فحـذف الفـاء، وهـذا جـائز لا واجـب، وأمـا الـوزن الاستعمالي فالواجب فيه ذكر الفاء، وليس كما نظر له ببيت الشرط ؛ لأنـه مـن الكامل ولا يستقيم الوزن الاستعمالي إلا بحذف فاء الجزاء .

نعـم إن أريـد بـالضرورة هنـا ضـرورة إرادية لا عرفيـه فتثبت، واحـذر أن ينتنوك عما قررته، فإنه بحث الراسخين في العربية .

فالقتال مبتدأ، والجملة خبره. قيل: وإن خلت عن الرابـط فقـد وقـع القتـال الثاني منكراً في حيز النفي، فعم الأول وغيره، فكأنه عينه، فـلا احتيـاج لـلربط،

وفيه نظر لا يخفى .

ويمنعه أي: المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره، عن دخولها عليه لا صحة دخولها عليه » .

(نواسخ الابتداء) أي: بعض نواسخ الابتداء لا مجموعها، وإنما امتنع دخول الفاء على الخبر الذي دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدئه؛ لزوال معنى الابتداء المسوغ لدخولها، لأن الشرط له صدر الكلام، فلا منافاة بينه وبين الابتداء، وبعض نواسخ الابتداء ينافي معنى الابتداء، وإذا زال معنى الابتداء صار صدر الجملة لها، فلو بقي معنى الشرط المسوغ لدخول الفاء، لحصل تدافع بينهما وبين معنى الشرط؛ لاقتضاء كل واحد صدر الجملة .

يمنعه أيضاً ـ أعني المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره ـ من دخولها عليه (ليت ولعل) من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخلا عليه؛ لأنهما للإنشاء وما وقع خبراً لهما غير محتمل للصدق والكذب، والشرط مع الجزاء محتمل لهما، فلو جاز الفاء في خبرهما، لزم أن يكون ما بعد الفاء محتملاً لهما .

(وفاقاً) أي باتفاق من النحويين فلا يقال: « ليت أو لعل الذي يأتيني فله درهم » ؛ لما تقدم.

ويمنعه أيضاً (أخواتهما) « أي: أخوات « ليت ولعل » وهي « إن وأن ولكنَّ وكأن » (خلافاً) أي باختلاف بين النحاة فيهن، فمنع جماعة من النحويين دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور إذا دخل عليه أن المفتوحة ولكن وكأن، ومنعه سيبويه في إن المكسورة، واحتج بأنها تحقق الخبر، والشرط فيه توقف وإخراج عن صريح الخبر، فلا يجتمعان، وأجازه الأخفش وابن مالك في «إن وأن ولكن» واحتجوا بأن هذه الحروف ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم تعمل في الحال بخلاف كأن وليت ولعل، فإنها قوية العمل مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء حالة العمل في الحال، فقوي شبهها في الأفعال، وساوتها في المنع من الفاء المذكورة .

واستشهدوا بآيات من التنزيل وأبيات من كلام العرب تشهد ببقاء الفاء مع دخولها .

فمن بقاء الفاء مع دخول (إن) ماورد من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا﴾ ومن بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ ﴾ وقال الشاعر:

علمت يقيناً أنما حم كـونه فسعي امرء في صرفه غير نافع

ومن بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر:

لكل داهية ألقى العداة وقد يظن أني في فكري بهم فـزع

كلا ولكن ما أبديه من فرق فكي يغيروا فيغريهم بي الطمع

وقول الأفوه:

ولكن ما يقضى فسوف يكون

والعجب من المؤلف أنه ذكر الخلاف في « إن وأن ولكن وكأن » وحكى الاتفاق في المنع على ليت ولعل، فأفاد عدم الخلاف فيهما، وليس ذلك جار على إطلاقه، بل في لعل خلاف؛ منهم من ألحقها بما لا يغير معنى الابتداء، فأجاز دخول الفاء؛ لأنها قد وصلت بها الموصولات في قوله:

وإني لـرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها

وفي هذا نظر .

تتمة:

أجاز بعض النحويين دخول الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً، واحتج بأن ذلك ورد عنهم كثيراً، حكي: « أخوك فوجد » على معنى أخوك وجد وأنشد:

وقائلة خولان فانكح (فتاتهم) (وأكرومة) الحيين (خلو كماهيا)

والمراد: وقائلة خولان انكح، وسيبويه لا يرى زيادتها، ويتأول ما ورد من

ذلك على أنها عاطفة. وقال الآخر:

أرواح مودع أم بكور   أنت فانظر لأي ذاك تصير

ولا حجة فيه؛ لجواز تأويله على أن «أنت» فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر، والتقدير: فانظر أنت فانظر، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه على حد ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المشرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ وليس الضمير مبتدأ في البيت » .

من هذه الموازنة يمكن أن نلخص القول فيما يلي:

١ - تميز شرح الزبيري بالإسهاب والتفصيل، ومناقشة العلماء، خلافاً للجامي الذي يقتصر في شرحه على ما يوضح نص ابن الحاجب دون توسع .

٢ - عناية الزبيري بذكر الآراء النحوية ونسبتها إلى أصحابها أكثر من الجامي.

٣ - انفرد الزبيري برأي له، وذكر أنه من النفائس التي لم يجدها لغيره .

٤ - وضح في نص الزبيري التمهيد لما يريد الشروع في شرحه ، وذلك بربطه بما سبق ذكره كقوله: « ولما فرغ من الأسباب المجوزة لدخول الفاء في الخبر أخذ يتكلم ... » بينما لا نجد هذا عند الجامي .

٥ - موقفهما من المسائل الخلافية:

يظهر أن الزبيري قد فاق الجامي في الاهتمام بالمسائل الخلافية، سواء المدرسية أو الفردية، وذلك لأن الجامي كان يقتصر في شرحه على الآراء الواردة في المتن غالباً، أما الزبيري فقد كان يعنى بإيراد المسائل الخلافية، فلا يكاد يمر باب من أبواب النحو إلا ونراه يعرج على بعض المسائل الخلافية، كما أنه كان كثيراً ما ينسب تلك المسائل الخلافية إلى أصحابها، بينما نجد أن الجامي يكتفي بقوله: بعضهم، ومن أمثلة هذه المسائل الخلاف في المبتدأ والخبر:

قال الجامي[1]: « واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي: تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند إلى شيء أو ليسند إليه شيء، فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر، رافع لهما عند البصريين، وأما عند غيرهم فقال بعضهم: الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر .

وقال آخرون: كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر، وعلى هذا لا يكونان مجردين من العوامل اللفظية » .

وقال الزبيري[2]: « واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر على رأي أبي عمر الجرمي وأبي سعيد السيرافي وكثير من نحاة البصرة هو هذا التجريد المسمى بالابتداء، ولا شك أنه من المعاني دون الألفاظ بمعنى الابتداء، عامل في المبتدأ والخبر، رافع لهما، وهو اختيار ابن الحاجب ، وابن معط، والمفهوم من كلام المؤلف هنا .

وأما عند غيرهم؛ فقال أبوالعباس المبرد وجماعة: « إن الابتداء عامل في المبتدأ، وإن المبتدأ عامل في الخبر » .

وقال الكوفيون: المبتدأ عامل في الخبر، والخبر عامل في المبتدأ، وعلى هذا لا يكونان مجردين من العامل اللفظي .

فهذه ثلاثة مذاهب للنحاة في الرافع للمبتدأ أو الخبر، والاحتجاج لها يستدعي تطويلاً لا يليق ذكره هنا » .

فمما سبق نلحظ تفصيل الزبيري في المسألة، وعزو الآراء إلى أصحابها، وعدم الاكتفاء بالإجمال كما فعل الجامي .

ما جاء في تقديم الخبر في نحو: في داره زيد:

---

(١) انظر الفوائد الضيائية ١/٢٧٩ .

(٢) انظر ص: ١٦٦، ١٦٧ من قسم التحقيق .

قال الجامي[1]: « ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً، جاز قولهم: في داره زيد، مع كون الضمير عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً؛ لتقدمه رتبة لأصالة التقديم » .

وقال الزبيري[2]: «ونقل ابن مالك إجماع النحاة على جواز: في داره زيد، وليس بشيء، بل فيه خلاف عن الأخفش، نقل عنه الصفار أنه إذا ارتفع زيد بالمجرور منعها؛ لأنه إذا رفع المجرور اسماً بعده، كان واقعاً في محله؛ لأنه عامل، فيلزم من ذلك أن يتقدم الضمير على مفسره، وهو لا يجوز، وأجاز ذلك جمهور البصريين؛ لأن زيداً مرفوع بالابتداء لا بالمجرور، وذلك عندهم على التقديم والتأخير » .

ومن هذا يتبين لنا أن الجامي لم يشر إلى الخلاف في هذه المسألة مع شهرتها واهتمام النحاة بها، لكن الزبيري لم يفت عليه ذلك، فأشار إلى قول ابن مالك ورأي الأخفش والبصريين .

والأمثلة على تميز الزبيري في الإشارة إلى المسائل الخلافية كثيرة وطويلة، ولعل فيما ذكرنا كفاية .

٧ - مصادرهما:

بعد الدراسة المتأنية لكلا الكتابين تبين لي أن الزبيري كان أكثر اطلاعاً على كتب السابقين، والإفادة منها سواء كتب المتقدمين منهم أم المتأخرين، مما يبرهن على ما ذكرت تلك المصادر التي صرح بها الزبيري في ثنايا الشرح، حيث بلغت (٣٠) مصدراً .

فإذا ما انتقلنا إلى الجامي نجد أن غالب اطلاعه هو على شروح الكافية،

---

(١) انظر ص: ١٥١ من قسم التحقيق .

(٢) انظر ص: انظر الفوائد الضيائية ٢٧٧/١ .

حتى قيل: إنه لخص فيه ما في شروح الكافية، لذلك لا نراه يذكر في شرحه ابن مالك وأبا حيان وابن هشام وابن عصفور وغيرهم ممن لا تخلو كتب المتأخرين من ذكر آرائهم ونقولهم، وما الجامي والزبيري إلا من المتأخرين، ولكن الزبيري فاق الجامي من حيث سعة اطلاعه، وغوصه في كتب المتقدمين والمتأخرين، ولذلك فإنه يمكن القول: إن الزبيري أكثر مصادر في مؤلفه من الجامي في فوائده.

٨ ـ الشواهد عندهما:

بلغت شواهد الجامي مائتين وواحداً وتسعين شاهداً في كتابه « الفوائد الضيائية » منها مائة وخمسة وسبعون شاهداً قرآنياً، وأربعة وسبعون شاهداً شعرياً، وواحد وثلاثون مثلاً وقولاً عربياً، وأحد عشر شاهداً من الأحاديث النبوية .

بينما بلغت شواهد الزبيري في كتابه « بغية العارف » أكثر من خمسمائة شاهد بمختلف أنواعها النثرية والشعرية، منها (١٢٦) شاهداً في الجزء الذي قمت بتحقيقه .

ومما سبق يتضح لنا تفوق الزبيري في الاستشهاد بأنواعه على الجامي، كما أن الزبيري قد تعرض في شواهده إلى أمور لم يعرها الجامي بالاً ، وقد أشرت إلى هذا عند الحديث عن شواهده مثل توضيح الشاهد والتعرض لبيان معناه إلى غير مما أغفله الجامي .

٩ ـ المصطلحات عندهما:

استعمل الجامي بعض المصطلحات الكوفية مثل النعت وما لم يسم فاعله .

وقد استعمل الزبيري مصطلح النعت فقط مع ذكر ما لم يسم فاعله من باب التوضيح لاختلاف النحاة في هذا المصطلح .

١٠ - منهجهما في الشرح:

منهج الجامي والزبيري في الشرح متقارب ، إذ أن كل واحد منهما يعتمد على نثر المتن في أثناء الشرح، وحرص كل منهما على إيفاء المراد من كلام المصنف، ذاكراً الوجوه التي يحتملها، لهذا كثر في شرحيهما إيراد كلمة أي التفسيرية، غير أني قد لاحظت أن الزبيري يقوم حياناً بدمج كلامه بمتن الجمالي حتى كأنه من كلامه، ومن أمثلة ذلك ما جاء في إعراب الأسماء الستة قال[١]:

« والأسماء الستة حال كونها مكسرة نحو: جاءني آباؤك وإخوتك، ورأيت أباك وإخوتك، ومررت بآبائك وإخوتك، ومصغرة نحو: جاءني أخيك، ورأيت أخيك، ومررت بأخيك » .

فكلمة (الأسماء الستة) و(مكسرة) و(مصغرة) من كلام الجمالي، وليست من كلام الزبيري .

كما يلاحظ أن منهج الجامي متأثر بمنهج شراح الكافية كابن الحاجب والرضي، لكن الزبيري متأثر بأسلوب أبي حيان والسيوطي وغيرهم من المتأخرين في بسط المسائل والاستطراد والاهتمام بإيراد الآراء والنقول عن المصادر المتقدمة والمتأخرة .

كما أن الزبيري كان يولي كل موضوع من موضوعات الكتاب اهتماماً واضحاً حيث رتب موضوعات الأبواب، ونسق موادها، وشرحها شرحاً وافياً مستفيضاً، فجاء كتابه كبير الحجم، غزير المادة بالنسبة للفوائد .

---

(١) انظر ص: ٤٥ من قسم التحقيق .

القسم الثاني

التحقيق

ويسبقه:

١ - وصف نسختي الكتاب .

٢ - منهج التحقيق .

٣ - صور من المخطوطتين .

كتاب رسالة الوظائف وبغية العارف
وتوثيق نسبتهما

عنوان هذا الكتاب هو: بغية العارف على رسالة الوظائف.

و « بغية العارف » : اسم للشرح الذي جعله المؤلف لكتاب شيخه الجمالي: « رسالة الوظائف الوافية » حيث قال في مقدمته عن كتابه[1]: « وسميته: بغية العارف»، ومعنى العنوان واضح، وإنما أتي بلفظة: العارف لتناسب سجع الكلمة في « الوظائف » ، وهو بهذا الاسم سار على نهج كثير من المؤلفين مثل: محب الدين الخطيب المكي الذي أسمى كتابه[2]: « بغية الراغب شرح مختصر ابن الحاجب » ، وابن زغدان في كتابه[3]: « بغية السؤال عن مراتب أصل الكمال»، وقد عددت الكتب التي بدئت بكلمة[4]: « بغية » فوجدتها تزيد على خمسة وأربعين مؤلفا .

أما « رسالة الوظائف الوافية » فهي مختصر الكافية لابن الحاجب للجمالي، وقد شاع في التراجم : « الوافية في مختصر الكافية لابن الحاجب » عدا الزركلي في الأعلام[5] فقد أورده تحت عنوان: «الوظائف الوافية من كتب الأعاريب كافية»، لأن الجمالي قسم مختصره هذا إلى ثلاث وظائف، وعنى بها: « الاسم والفعل والحرف » ، وقال في مقدمة كتابه[6]: « أما بعد فدونك رسالة الوظائف الوافية

---

(١) انظر قسم التحقيق ص: ٤ .
(٢) انظر كشف الظنون ١٨٧/٣ .
(٣) انظر كشف الظنون ١٨٧/٣ .
(٤) انظر كشف الظنون (بغية) .
(٥) انظر الأعلام ٣٦٠/٥ .
(٦) انظر قسم التحقيق ص: ١٩ .

التي هي من كتب الأعاريب كافية » .

أما نسبة الكتابين ، أعني : « رسالة الوظائف » للجمالي و « بغية العارف » للزبيري؛ فقد أجمعت التراجم[١] على نسبتهما إليهما دون أي اختلاف.

أما تاريخ فراغ الزبيري من تأليف كتابه فقد أشار إليه بقوله[٢]: « وكان الفراغ من تأليفي لهذا الشرح يوم الاثنين المبارك رابع عشر شهر رجب الفرد والحرام، سنة إحدى وتسعين وتسعمائة بمنزلي بالجزيرة الخضراء ظاهر الثغر الإسكندري بالقرب من المدرسة التمرازية قريبا من مقام سيدي أبي العباس المرسي، وسيدي ياقوت الفرس، نفعنا الله ببركاتهما ، وأحسن عاقبتنا، ولطف بنا والمسلمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين. » .

---

(١) انظر مصادر ترجمته .

(٢) انظر بغية العارف (مخطوط) ص: ٥٩٩ .

نسختا الكتاب

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين:

النسخة الأولى:

وهي محفوظة في مكتبة شستربتي برقم (٤٢٢٩)، ومنها صورة ميكروفيلم في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة تحت رقم (٣٦٧) نحو .

وهذه النسخة تقع في مائتي ورقة، أي أنها أربعمائة صفحة من القطع الكبير، وفي كل صفحة سبعة وعشرون سطراً، ومتوسط عدد الكلمات يتراوح ما بين اثنتي عشرة كلمة وخمس عشرة كلمة، وهي مكتوبة بخط نسخي حسن، وفيها بعض الفواصل والنقاط، والنسخة مصححة، وسار فيها ناسخها على نظام التعقيبة، وكلها بخط واحد، وتحمل هذه النسخة عنوان الكتاب (رسالة الوظائف الوافية) دون اسم المؤلف، واسم الناسخ، واشتملت أول صفحتين منها على بعض التملكات، وبعض العبارات، وقد ختمت هذه النسخة بفهرسة لموضوعات الكتاب حسب أرقام الصفحات .

وتمتاز هذا النسخة بما يلي:

١ ـ أنها نسخة كاملة .

٢ ـ تفوق النسخة الأخرى بسلامة عباراتها، وخلوها من السقط، ولما كانت هذه النسخة كذلك، جعلتها الأصل الذي اعتمدته في التحقيق، وأشرت إليها بكلمة (الأصل) .

النسخة الثانية:

هذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٥٦)، وتقع في خمسمائة وتسع وخمسين صفحة، وتضم كل صفحة ستة وعشرين سطراً، ما عدا الصفحة

الأخيرة، فتختلف كلماتها من سطر إلى آخر، وقد تصل إلى اثني عشر سطراً .

أما خطها فنسخ جيد، وهي غير مضبوطة بالشكل، وهي نسخة مصححة سار ناسخها أيضاً على نظام التعقيبة .

والنسخة تحمل عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، واسم مالكه وهو: ولي النعم الحاج إبراهيم عسكر، واسم الناسخ وهو: حسن تريكي، وتاريخ النسخ وهو: يوم الجمعة الثامن عشر من شهر رجب سنة ألف ومائة وأربع وخمسين هجرية، وقد ختمت النسخة بختم عليه بعض الكلمات التي لم أتمكن من قراءتها، وقد وقع سقط في هذه النسخة بمقدار أربع صفحات، (١٢٨، ١٢٩، ١٣٦، ١٣٧) مع وجود طمس في أسطر بعض صفحاتها، وتحمل النسخة خاتمة المؤلف، وكتب ناسخها في نهايتها:

وإن تجد عيباً فسد الخللا   جل من لا عيب فيه وعلا

وقد رمزتُ لها بالحرف (د) .

منهجي في التحقيق

١ ـ حررت النص وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم .

٢ ـ قارنت نسختي الكتاب كلمة كلمة حتى اطمأننت إلى سلامة عبارات النص، وصحة ألفاظه وتراكيبه .

٣ ـ حاولت إخراج النص إخراجا سليماً بعون الله ، مع حرصي التام على عدم تغيير الأصل، ما دام له وجه من الصواب إلا في حالة الضرورة القصوى، مشيراً إلى ذلك في هوامش الكتاب .

٤ ـ وضعت عناوين مناسبة لجميع مباحث الكتاب بين أقواس معقوفة نظراً لخلو الكتاب من العناوين.

٥ ـ أبرزت متن رسالة الوظائف الوافية بخط مختلف عن الشرح لتمييزه عنه.

٦ ـ ضبطت كل ما يحتاج إلى ضبط في النص تحقيقاً للمنهج الذي يقول: «شكل ما يشكل» .

٧ ـ خرجت الشواهد الواردة في الشرح حسب الأصول المرعية في مناهج التحقيق، كالآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، والأشعار والأراجيز، والحكم والأمثال ...ألخ. وأعطيت فضل اهتمام لإكمال الأبيات الناقصة، أما القراءات فقد خرجتها من مصادرها الأصلية : كالكشف لمكي بن أبي طالب، والمحتسب لابن جني، والإتحاف، وغيرها، ونسبت ما لم ينسبه الشارح من قراءات إلى أصحابها.

٨ ـ وثقت الآراء النحوية الواردة في الكتاب من أمهات الكتب كلما أمكن ذلك.

٩ ـ أشرت إلى مصادر المسائل الخلافية كالإنصاف لابن الأنباري، والتبيين للعكبري، وائتلاف النصرة للزبيدي .

١٠ ـ ترجمت للأعلام الواردة في الشرح بإيجاز مع ذكر بعض مصادر

الترجمة، وكنت أميل إلى إغفال المشاهير منهم.

١١ - حددت بداية كل نص ونهايته من النصوص التي نقلها المصنف، دون أن ينسبها إلى أصحابها، كما حاولت تحديد مواطنها في تلك المصادر قدر المستطاع.

١٢ - أشرت إلى بداية الصفحة في الأصل بوضع خط مائل هكذا: « / »، مع إثبات رقم الصفحة على يسار الهامش.

١٣ - أوضحت ما يلزم إيضاحه في بعض المسائل التي قد يدخلها اللبس، أو يدخل فيه الخلاف.

١٤ - شرحت الكلمات الغريبة بالرجوع إلى كتب اللغة .

١٥ - عرفت بعض المصطلحات مثل: الحد، والرسم، والانعكاس، وغيرها.

١٦ - عنيت كثيراً بعلامات الترقيم نظراً لأهميتها الكبيرة في توضيح المعاني المتصودة.

١٧ - ضبطت بعض الكلمات حسب موقعها الإعرابي، حيث جاء بعضها مرفوعاً وحقه النصب، أو منصوباً وحقه الرفع، وهي كثيرة.

١٨ - ألزمت نفسي بمراعاة التسلسل الزمني ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، حين ذكرت المصادر والمراجع التي تشير إلى الشواهد، أو غيرها.

١٩ - وأخيراً قمت بوضع الفهارس الفنية المتعددة حسب ما هو متبع في مناهج البحث والتحقيق .

وقد بذلت في عملي ما استطعت من جهد، والله أسأل أن يوفقني، ويسدد خطايَ، ويستر عيوبي في الدنيا ويوم لقياه، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتاب

بُغيةُ العارفِ علَى رسالةِ الوَظائِف

لبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الزبيري العوامي القرشي

المتوفى سنة ٩٩١ هـ

من أول الكتاب إلى نهاية المفاعيل

للعلامة الشيخ ابراهيم بن احمد بن

الكواكبي نفعنا الله به

في الآخرة

ملك عبد الله الشيخ ابراهيم بن عسكر

٢٦٦

نحو لا اضمر المفعول به نحو ضرب زيدا الا غلامه اي دون الفاعل بان
يكون الفاعل غير متصل به نحو ضرب ايات زيدا اي الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور المذكورة في صورة وقوعه بعد باب الا
لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة الاتصال فلمنافاة الاتصال
الانفصال واما في صورة كون المفعول ضمير فلئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر لفظا ورتبة [illegible] اي عامل الفاعل وهو الفعل الرافع
حال كونه [illegible] اي منفردا بدون الفاعل صح حذفه اي بالفاعل
دون الفاعل وحده [illegible] دالة على تعيين المحذوف فالاول كزيد
في جواب من قال [illegible] فزيد فاعل الفعل محذوف تقديره قام زيد الثانية
نحو نعم [illegible] جواب من قال [illegible] اي نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل
معا للعلم به واستغنا بذكرهما في السوال عن ذكرهما في الجواب ايجازا
واختصارا ولا يجوز حذف الفاعل دون عامله لانه قد يستتر ولو حذف
في بعض المواضع لا التبس الحذف بالاستتار والاولى تقدير الجملة المحذوفة
بعد نعم فعلية ليطابق الجواب السوال [illegible] حذف عامل الفاعل وهو
الفعل الرافع له حال كونه [illegible] وذلك لقرينة تدل على خصوصية
الفعل ويكون معهما ما يمنع مجامعته الى الفعل جاء زيد ر فان القرينة
ان تدل على ان زيدا مرفوع بالفاعلية لا بالابتدا لانها تختص بالفعل
وقوله جاء يدل على خصوصية الفعل واعا وجب حذفه لان مفسره
قائم مقامه ومعين عنه [illegible] اي العاملان بحيث يمكن ان يعمل كل واحد
منهما في الاسم بعدها وهما في مكانه لو لم يعارضه الاخر [illegible] اي اسما
[illegible] ذلك الاسم المظهر المنفصل الواقع بينهما
[illegible] لا احدهما [illegible] الاسم [illegible] الاسم
[illegible] الاسم [illegible] اي بعد العاملين [illegible]
[illegible] من [illegible] التنازع نحو زيد
[illegible] ولذا التوسط بينهما

هما

التنازع

اللهم ارزقنا حسن الخاتمة واجمع لنا بين خيري الدنيا والاخرة ولا تزغ
قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب
وارجو من فضل الله تعالى ان من قرا هذه الرسالة وفهمها وطالع
عليها هذا الشرح الذي وضعته عليها المطابق للواقع المسمى
ببغية العارف على رسالة الوظائف ان يكون ذلك فاتحا بابا جيدا
من هذا الفن النافع قال الشارح وكان الفراغ من تاليفي لهذا الشرح
يوم الاثنين المبارك رابع عشر شهر رجب الفرد الحرام سنة احد
وتسعين وتسعماية بمنزلي بالجزيرة الخضرا ظاهر الثغر الاسكندري
بالقرب من المدرسة التبرازية قريبا من مقام سيدي احمد
ابي العباس المرسي وسيدي ياقوت العرش نفعنا الله
ببركاتهما واحسن عاقبتنا ولطف بنا والمسلمين اجمعين والحمد
لله رب العالمين وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة في يوم
الجمعة المباركة ثامن عشر رجب الفرد الحرام الذي هو من شهور
سنة اثنين وخمسين ومائة والف برسم الامير الحاج
عبد الرحمن جلبي بن الامير المرحوم عثمان كاشف غفر
الله له ولوالديه في الدنيا والدين وانعم الله
لمولفه وكاتبه ومطالعه ولجميع [illegible] امين
على يد الفقير الى الله تعالى
[illegible] حسن [illegible] غفر الله [illegible]
امين وصلى الله على
سيدنا محمد وال[ه]
وصحبه
وسلم

وان يحدع عليا نسد الخلل فجل من لا عيب فيه وعلا

قال المولى الأعلم والنحرير الأفخم شيخ الإقراء والتدريس ومحل التفريع
والتأسيس الإمام العلام شيخ النحاة والقراء خليفة أبي عمرو وسيبويه والفراء
أبو إسحاق برهان الدين إبراهيم بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الزبيري العوامي القرشي
المدرس بالمدرسة الأنصارية بالثغر الإسكندري حمدا لمن رفع منار العلم ونصب
لتعليمه أهله وشكرا للمولى على كل حسود وإذلاله وصلاة وسلاما على سيدنا
محمد الذي أيد بالفضائل المتصلة [illegible] ونعت بكمال الخير به دون أن يحل
أحله وعلى آله وصحبه المحرزين لمصادر أنفع الخير وأنوار الحق حديثه ونشره أما
بعد فإن الزمان قد [illegible] وتجددت الأهلة [illegible] فلازمت لبسهم الانفراد عن
مخادنة الإخلاء والإخوان وصارت [illegible] منا أكناسهم [illegible]
لتلك الحور الحسان وتقلص [illegible] ميدان المعاني [illegible]
[illegible] بعد ما كنت [illegible]
[illegible] بما أشارته من منطوق ومفهوم اختلج في فكري أن أصنف كتابا
في علم العربية تذكرة لنفسي راجيا من الله تعالى أن يؤنسني به إذا حللت في رمسي
فتذكرت ما اطلعت عليه من كتاب رسالة الوظائف الوافية التي هي عن [illegible]
الإعاريب كافية من تأليف شيخي وأستاذي المولى العالم الفاضل والحبر الهمام
العلامة محط رحال الأماثل الأفاضل خاتمة المحققين والمتأخرين مرجع المتبحرين
والمدققين مولانا فضيل ضياء الدين ابن مولانا مفتي المسلمين علي أبي الحسن نور الدين
المالكي البكري الرومي سليل صديق رسول الله الأعظم وصاحبه الأكرم المتقاعد
عن قضاء مكة المشرفة البلد الحرام لا زالت علومه الشريفة نافعة إلى يوم القيام
فوجدتها بالغة في التركيب والمباني كثيرة الفوائد والمعاني متضمنة من عجائب
الغرر النحوية وغرائب نكت الإعراب [illegible] ما لا يوجد في كتاب من كلام المتقدمين
ولا في فرع منقول للأكثرين ولا في المتون من كتب النحاة المتمردين ولا في تسهيل

صعاب

فلامتناع تقدمه اي دون الفاعل بان يكون الفاعل غير متصل به نحو ضربك زيد
الحر اي الفاعل عن المفعول لزوما في جميع هذه الصور المذكورة في صورة وقوعه
بعد الا ايلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة الاتصال فلمنافاة الاتصال
الانفصال واما في صورة كون المفعول ضميرا فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وقد يحذف عامله اي عامل الفاعل وهو الفعل الرافع له حال كونه
وحده اي منفردا اي دون الفاعل وصح حذفه به اي بالفاعل معا دون الفاعل
وحده بقرينة دالة على تعيين المحذوف فالاولى كزيد في جواب من قال من قام
فزيد فاعل بفعل محذوف تقديره قام زيد والثانية نحو نعم في جواب من قال
اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل معا للعلم به واستغناء بذكرهما
في السؤال عن ذكرهما في الجواب ايجازا واختصارا ولا يجوز حذف الفاعل دون
عامله لانه قد يستتر فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار والاو
تقدير الجملة المحذوفة بعد نعم فعلية ليطابق الجواب السؤال او يجب حذف عامل
الفاعل وهو الفعل الرافع له حال كونه مفسرا وذلك لقرينة تدل على خصوصية
الفعل ثم يكون معها ما يمنع بحاجته الى الفعل كان زيدا جاء فان لفظة ان تدل على ان
زيدا مرفوع بالفاعلية لا بالابتداء لانها تختص بالفعل وقوله جاء يدل على خصوصية
الفعل وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه ومغن عنه ولو تنازعا اي العاملان
حيث يمكن ان يعمل كل واحد منهما في الاسم بعدهما وهما في مكانه لو لم يعمل فيه الاخر منفصلا
اي اسما مضمرا منفصلا بحيث لا يمنع ذلك الاسم المضمر المنفصل الواقع بعدهما
الا ان يكون معمولا لاحدهما وتنازعا اسما ظاهرا بحيث لا يمنع ذلك الاسم الظاهر
الواقع بعدهما الا ان يكون معمولا لاحدهما بعدهما اي بعد العاملين لانه لو كان
قبلهما تعين ان يكون المسئلة من غير باب التنازع نحو زيدا اكرمت ويكرمني فكل قد اخذ
معموله فلا تنازع وكذا التوسط بينهما نحو ضربت زيدا وضربني ونص كثير من النحويين
على اشتراطه بعدهما كابن الحاجب والشلوبين وصاحب لب الالباب وغيرهم وقد اجاز
بعض المغاربة التنازع مع تقدم المعمول وجعل منه قوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ان يكون
بالمؤمنين معمولا لرؤف وقد اجازه المغاربة التنازع مع توسط المعمول فاجازوا
في قوله متى تنصب اتعاما من بارق تشم ان يكون امن زايدة وبارق في موضع نصب بتشم
ومفعول تنصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق وقوله قبله الا تنبيه على ان الاسم المتنازع

المقدمة

/ [قال المولى الأعلمُ، والنِّحْريرُ الأفخمُ(١)، شيخُ الإفتاء والتدريس، ومحلُّ التفريع والتأسيس، الإمامُ العلامةُ(٢)]، شيخُ النُّحاة والقُرَّاء، خليفةُ أبي عمروٍ وسيبويهِ والفرَّاءِ، أبو إسحاقَ برهانُ الدين إبراهيمُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بن إبراهيمَ الزبيريُّ، العواميُّ، القرشيُّ، المدرسُ بالمدرسة الأنصارية بالثَّغْر الإسكندري: [١]

حمداً لمن رفَعَ منار العلـم ونصَـبَ لتعليمه أهلَه، وشكراً لمن خَفَضَ كلَّ حسودٍ وأذلَّهُ، وصلاةً وسلاماً على سيدنا محمَّدٍ الذي تميَّزَ بالفضائل تفصيلاً وجملة، ونُعِتَ بكل حالِ اختُصَّت به دون أنبياء كلِّ مِلَّة، وعلى آله وصحبه المعربين بمصادر أفعالهم وأقوالهم حديثه ونقله، ما تعاقب الجديدان وتجددت الأهلَّة .

وبعد: فلما رُميتُ بسهم الانفراد، عن محادثة الأخلاَّءِ والإخوان، وصارت نوادي مذاكراتهم بلاقعَ(٣) عن استجلاء تلك الحور الحِسَان، وتقلَّصَ قُلُوصُ(٤)

---

(١) النعت للعلماء بهذه الصفات كان من سمات عصر المؤلف ــ رحمه الله ــ، وربما كان هذا من تقديم المؤلف نفسُه أسوة بغيره من العلماء، كما فعل السيوطي في الهمع، وياقوت الحموي في معجم الأدباء، وابن حجر في قضاة مصر، وربما كان من الناسخ، وهذا هو الأرجح في رأيي، إذ لو كان من تقديم المؤلف لنفسه ، لفعل كما فعل غيره، وفصل في ذلك، والله أعلم .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (أ)، وفي الأصل: «العلام» بدل «العلامة» .

(٣) البلاقع: التي لاشيء فيها. اللسان (بلقع) .

(٤) قلوص: قال في اللسان (قلص): «قلص الشيء يَقْلِص قلوصاً: تدانى وانضم، وقَلَّص وقلص وتقلص بمعنى انضم وانزوى، قال ابن بري: وقلص قلوصاً: ذهب» .

مَيدان المعارف، فلم أسمعْ بعد تحريرِ كلِّ نحريـرٍ إلا خبطاً مـن مجـازِف، بعـد مـا كنـتُ أحـدَ أسـودِ الشَّرى[١] في اقتنـاص مخـدَّراتِ العلـوم، حريصـاً علـى إيمـاء إشـاراتها[٢] مـن منطـوقٍ ومفهـوم، اختلَـجَ في فكـري أن أصنـفَ كتابـاً في علـم العربية، تذكرةً لنفسي، راجياً من الله تعالى أن يؤنسني به إذا حللت في رَمسـي، فعندما اطلعتُ على كتاب «رسالة الوظائف الوافية» التي هي عن كتب الأعاريب كافية، من تأليف شيخي وأستاذي المولى العالمِ الكـاملِ، والحـبرِ الهمـامِ العـاملِ، محطِّ رحـال الأمـاثل الأفـاضل، خاتمةِ المحققـين والمتـأخرين، مرجـعِ المتبحريـن والمدققين، مولانا فضيل[٣] ضياءُ الدين ابنُ مولانا مفتيِ المسلمين علي أبي الحسن نور الدين الجمالي، البكري، الرومي، سليلُ صديقِ رسولِ الله الأعظم، وصاحبِهِ الأكرم، المتقاعدُ عن قضاء مكة المشرفة البلـد الحـرام، لا زالـت علومـه الشـريفة نافعةً إلى يوم القيامة، فوجدتُهَا بليغةَ التركيب والمباني، كثـيرةَ الفوائـد والمعـاني، متضمنة من عجائب الغرر النحوية، وغرائبِ النكت الإعرابيـة، مـا لا يُوجَـدُ في أســـاس كلام المتقدمين[٤]، ولا في فرع مفصَّلِ[٥] الأكثرين، ولا في المغني[٦] من كتب النحاة المنفردين، ولا في تسهيل[٧] / صعاب المعربين، بـل لم يَحِـكْ ناسـجٌ [٢] على منوالها[٨]، ولم يـؤتَ فيمـا مضـى بمثالهـا، ولم يـبرز للوجـود كَشَـكْلِهَا، ولم

---

(١) الشرى: موضع تنسب إليه الأسد، يقال للشجعان: أسود الشرى. للسان (شرى).

(٢) في النسختين: « أشارته » ، وليس هناك شيء يرجع إليه، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) انظر: ترجمته في قسم الدراسة .

(٤) يشير إلى أساس البلاغة للزمخشري .

(٥) يشير بذلك إلى المفصل للزمخشري .

(٦) يشير بذلك إلى المغني لابن هشام، أوالمغني لابن فلاح .

(٧) يشير بذلك إلى تسهيل الفوائد لابن مالك .

(٨) ما ذكره المؤلف هو من إعجاب الشراح بمؤلفات شيوخهم وإطرائهم لها .

يوضَعْ في ترتيب الأقسام كعَقْدِها وحَلِّهَا، بيد أنها بِكْرٌ لم يمارسها أحدٌ من فحول الرجال، وعقيلةٌ قصُرَ عنها عقل الأطماع والآمال، غريبة في منزَعِهَا النبيل، بديعةٌ إذا تأملها أولو التحصيل، ولو نظر إليها الخليلُ، لعفَت[1] مذاهبها على فِطَنِ الخليل[2]، فالتمَسَ مني مَن أرى إسعافَه علي فرضاً، وأمنحُهُ الودادَ والحبَّ محضاً، أن أضعَ عليها شرحاً يُسفِرُ عن وجوه مخدَّرَاتِهَا النقابَ، ويُبرزُ مِن خفيِّ مكنوناتها ما وراء الحجاب، فأجبتُهُ إلى ذلك على وجه بيان التحقيق، ثانياً عَنَانَ الفكر عمَّا اختلج لي في سوى هذا الطريق، ووضعتُ عليها شرحاً أفصَحَ عن ألفاظها ومعانيها، وأوضَحَ مبانيها لحفَّاظها ومعانيها، حاوياً لما في كثير من المبسوطات، جامعٌ لنوادر المسائل وشوارد الشواهد المنقولات، مع ما أعانيه من قُطُوب[3] الخطُوب[4]، وما أدانيه من حُروب الكروب[5]، وسمَّيتُهُ: (بغية العارف على رسالة الوظائف)، ولما تمَّ على هذا الأسلوب البديع، والدستور الحصين المنيع، جعلتُهُ خدمةً لسُدَّةِ[6] مَن بسط بساط العدل على وجه بسيطة الساهرة بالإنصاف، فلم تتعدَّ على طيِّهِ بعد مزيد نشره يدُ الجَورِ بالبطش ولا بالاعتساف، وطرَّزَ ذلك بطراز الأمن والأمان على صفحات أيام دولته القاهرة

---

(١) في اللسان (عفت): «العفة: الكف عما لا يحل ويجمل» .

(٢) هذه مبالغة من الشارح، وإلا فهو لا يخفى عليه مكانة الخليل وفطنته .

(٣) في اللسان (قطب): قطب الشيء يقطبه: يجمعه .

(٤) في اللسان (خطب): الخطوب جمع، والمراد : كثرة الخطوب واجتماعها. خطب؛ أي: عظم الأمر لشأن .

(٥) المعنى: أي: ما أجده من مقاتلة الأحزان والهموم والشدائد . الصحاح: (حرب)، واللسان (كرب) .

(٦) السدة: باب الدار والبيت، وقيل: صفة تكون بين يدي الباب، والسدة كالظلة على الباب لتقي الباب من المطر. اللسان (سد) .

ببديع نقوش القنا والبيض الباهرة، فظِلُّهُ الظليلُ لا تُقَوَّضُ خِيَامُهُ، وفضلُهُ المديدُ البسيطُ لا يتمُّ ختامُهُ، وأنامَ فيه الأنامَ إلى انقضاء الأيام[١]، ولذا سما وَسْمُهُ عن الرسم[٢] والحد[٣]، فآثارُهُ لم يُحصِهَا الضبطُ والعدُّ، لا يُدركُ الواصفُ المُطري خصائصَه، [وإن يكن سابقاً في كل ما وَصَفا][٤]، أفاضَ على أهل الربع المعمور سِجَالَ[٥] إحسانه ونَوَاله، وأباح للوافدين برَّه بكماله، فهو قطبُ دائرةِ الإيمان، ومحيطُ أقطار الأرض[٦] بالعدل والإحسان:

قطبُ الخلائقِ محمُودُ الخلائقِ ما ... لهُ نَظيرٌ ولا يأتي ولم يَكُنِ

خيرُ المُلوكِ عَلَى الإطلاَقِ أَطْلَقُهُمْ ... وَجهاً وأَوجَهُهُم باليُمْنِ والمِنَنِ

لا زَالَ مُنبَسِطاً في كلِّ باسِطَةٍ ... سُلطَانُهُ سالماً مِن وَصْمَةِ المِحَنِ[٧]

ألا وهو السلطانُ الأعظم، والخاقان المعظَّمُ الأفخم، والبدرُ الذي تمَّ فطَمَس بنوره الكواكبَ، والخِضَمُّ الذي طمَّ بفيضه على الكواكب، أثبتُ الملوك دِيناً، وأحقُّهُم يقيناً، وأحماهم لبَيضة الحنيفية السمحة، وأرماهم بقوس الحُجَّةِ عن الملة الغراء، اشتدَّ بطشُهُ عن ذلك، فنشأ حتى ترك إنسانَ نقيضِهِ لم يكن شيئاً

---

(١) فيه مبالغة في الوصف مما لا يليق بالبشر .

(٢) الرسم: نعت يجري في الأبد بما جرى في الأزل؛ أي: في سابق علمه تعالى. التعريفات: ٨٣ .

(٣) الحد في اللغة: المنع، وفي الاصطلاح: قول يشتمل على مابه الاشتراك، وعلى ما به الاقتران. التعريفات: ١١٠ .

(٤) لعله شطر بيت من البسيط .

(٥) السجل: الدلو الضخمة المملوءة ماء، والجمع: سجال وسجول. اللسان (سجل) .

(٦) في (د): «الأمان» .

(٧) هذه الأبيات من قول المؤلف، و لم أجدها في غير هذا المؤلف، وقد بالغ في المدح في قوله: «ما له نظير ولا يأتي ولا يكن» فقد أتى من هو خير منه، وسيأتي بإذن الله .

مذكوراً، وصوَّبَ رأيَه بثاقب فكره، حتى كان على كل نَفْسٍ من أهل الإيمان حافظاً ونصيراً، ولأمر ما ترى سَدَّتَه العالية، ملتثمَ شفاهِ أرباب الفضائل / من [٣] كل فجٍّ عميقٍ، وساحتَه الغاليةَ محطّاً لرحال أماثل الأفاضل من كلِّ مرمىً سحيق، بحيث لو سَكَتوا عن الثناء عليه، أبدَتْهُ نُطْقاً ألسنةُ حقائب ركائبهم، وإن قصَّروا في الإطناب بحمده، طَوَّلت به نجائبُ زواملِ[١] كتائبهم، أعني مولانا السُّلطانَ بنَ السُّلطان، خيرَ سُلالةِ بني عثمان، السُّلطانَ مُرادَ[٢] بنَ السُّلطان سليمِ بنِ السُّلطان سليمان، يسَّرَ الله له كلَّ مُرادٍ، بحق النبي وآله الأمجاد، والله المسئولُ في التيسير للأحوال، وعليه التوكلُ في جميع الأعمال .

ورأيتُ أن أشرفَ نظمي بنبذةٍ من مديحه، وإن كان استقصاؤُهُ مُحالَ العين، فيحصُلُ الإيماء إلى بعضه بتلويحه فقلتُ[٣]:

يا آلَ عثمانَ نـــالَ الخلقُ قاطبةً	بكم أماناً بعصْرِ الغيرِ ليس يُـرَى
والعدلُ منكم سَجَايا ليس يُنكِرُهُ	إلا حُسُودٌ فلم يُعْبَأ بما نَكِـــرَا
بَنيتُمُ حَرَمَ البيتِ الشَّـريف وكَمْ	قَامَت شعائرُ دِينٍ بعدَمَا دُثِـــرَا
وكم فضائلُ لا تُحصَى لكم عدَداً	صارت تِلاوَتُهَا بين الورى سِـــيَرَا
لاسِـيَّمَا ومُرَادٌ كان قُطبَهُـمُ	أما تَرَى خَبرَ الأرفَاضِ[٤] كيفَ جَرَى
جَعلتُمُ الكفرَ والإبدَاعَ ضِدَّكُـمُ	فليس يَأمَنُ يوماً مَن به اتَّـزَرَا

(١) الزامل من الدواب: الذي تطلع في سيره من نشاطه. انظر: اللسان: (زمل) .

(٢) هو السلطان مراد بن السلطان سليم بن السلطان سليمان، أحد خلفاء الدولة العثمانية، انظر الكواكب السائرة ٢/٢٥١ .

(٣) الأبيات من البسيط يمدح بها الشارح السلطان مراد بن السلطان سليم، ولم أقف عليها في غير هذا الموطن .

(٤) يشير إلى الرافضة إحدى فرق الشيعة.

بزَملَةٍ[١] مِن أهالي الرومِ تحسَبُهُم ... كالغيثِ تحت ظلامِ النقعِ حيثُ جرى[٢]

جاءوا لأرفَلَةِ الأرفاضِ بدعتهم ... عمَّت وكلُّ لسَان بالدعاء جَرَى

مقلَّدينَ مَوَاضِي الرُّعبِ مُعتَقِلِي ... رُمحَ الديانة يَفشُو أينما شَجَرَا

فشَتَّتوا شملَهُم[٣] حتى لقد تَرَكُوا ... أعجازَ نخلٍ على الأرَضِينَ منقعِرَا

وكلُّ هذا بعزم الله ثمَّ لِمَا ... أبداه مِن همَّةِ المولى الذي ذُكِرَا

صلَّى الإلهُ عليهم بعد صَفوتِهِ ... مِن رسْلِهِ وعلى الأجدادِ والكُبَرَا

[نبذة من نسب مؤلف المقدمة]:

ورأيت أن أقدم نبذة من نسب المؤلف تبركاً[٤] فأقول:

مؤلف هذا الكتاب هو مولانا فُضَيل بنُ مولانا علاءِ الدين عليٍّ بنِ أحمدَ بنِ محمدٍ الجماليُّ .

قرأ والدُ المصنف المذكور في صِغَره على المولى (علاء الدين بن)[٥] حمزةَ القرماني[٦]، وحفظ عنده مختصر الإمام القدوري، و[منظومة][٧] الإمام النَّسَفي، ثم أتى القسطنطينية وقرأعلى المولى خسرُو الرومي[٨]، فأرسله إلى مصلحِ الدينِ بنِ حسام[٩] معتذراً

---

(١) قال في اللسان: (رفل) : « رفل يرفل رفلاناً ورفلاناً، وأرفل : جر ذيله ويتبختر، ولعله يقصد: أنهم يتبخترون ويجرون ثيابهم تكبراً.

(٢) في الأصل: جارا .

(٣) في (د): شالمهم .

(٤) هذه من فعالات ومخالفة العصر التي لا يقرها الإسلام.

(٥) زيادة من الشذرات: ١٨٤/٨، وليست في النسختين.

(٦) علاء الدين بن حمزة القرماني، قرأ على علماء عصره العلوم الشرعية والفقه والحديث،واشتغل بالدراسة والفتوى،وله حواش على تفسير العلامة البيضاوي، مات في أوائل السنة التاسعة. انظر الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: ٦٢، والشذرات: ١٨٤/٨ .

(٧) ساقط من (د) .

(٨) هو محمد بن فرامرز بن خواجة علي الشهير بمولانا خسرو، مات سنة: ٨٨٥هـ . انظر: مفتاح السعادة: ١٧١/٢ .

(٩) مصلح الدين حسام، من علماء الدولة العثمانية، كان عالماً بالعلوم الأدبية والعلوم =

باشتغاله بالفتوى، فقرأ على المـلاَّ مصلح الدين بمدينة بروسا، وزوَّجَه بابنته، ووليَ مدرسته[1] بأدرنة، ولم يزل يُنقَلُ من مدرسة إلى مدرسة حتى أفتى بقسطنطينية .

ومن أوصافه كما نقله عنه المولى أحمدُ بنُ مصطفى بنِ خليلٍ الشهيرُ بـ(طاش كبري زاده)[2] في طبقاته لعلماء الدولة العثمانية: أنه كان يصرفُ أوقاته جميعَهَا في التلاوة والعبادة والدَّرس / والفتوى، ويصلي الخمسَ مع الجماعة، [٤] وكان كريمَ النفْس، طيبَ الأخلاق، متخشِّعاً متواضعاً، يبجِّلُ الصغير كما يوقِّرُ الكبير، وكان لسانُهُ طاهراً، لا يذكر أحداً بسوء، وكانت أنوارُ العبادة تتلألأ في صفحات وجهه المبارك، وكان يقعُدُ بأعلى داره، وزنبيلٌ معلَّقٌ هنالك، فيُلقِي المستفتي السؤالَ فيه، ويحرِّكُ الحبلَ، فيجذبُهُ المولى، ويكتُبُ جوابَه، ثم يدلِّيهِ إليه، إنما فعل ذلك[3] لئلاَّ ينتظِرَ الناسَ لأجل الفتوى .

وله حكاياتٌ[4] أُخَرُ ذُكِرَت في الطبقات المذكورة[5]، وفي هذا القدر كفايةٌ للتبرك[6]، وسُئِلَ - رحمه الله - في قضاء العسكر، فتعفَّفَ واستعفى .

الشرعية، قرأ على علماء عصره، وصار مدرساً ببعض المدارس، ثم مدرساً بمدرسة السلطان محمد خان بن يزيد بمدينة بروسا، ثم صار قاضياً بها، له حواشٍ على التلويح وعلى شرح الوقاية. انظر الشقائق النعمانية: ١١٥ .

(١) في (د): مدرسه .

(٢) هو أحمد بن مصطفى بن خليل، مؤرخ تركي الأصل مستعرب، ولد في بورصه، ونشأ في أنقره، تنقل في بلاد الفرس مدرساً للفقه والحديث وعلوم العربية، ولي قضاء القسطنيطينية، له كتاب الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، وهو كتاب مطبوع، ومفتاح السعادة، وهو كتاب مطبوع أيضاً، ومناقب الأخيار في مناقب الأخيار، والرسالة الجامعة لوصف العلوم النافعة. انظر: الأعلام: ٢٥٧/١ .

(٣) في (د) كذلك .

(٤) في الأصل: حكات .

(٥) انظر الشقائق النعمانية: ١٧٣-١٧٦ .

(٦) هذه من فعالات ومخالفة العصر التي لا يقرها الإسلام.

ومن أوصاف المؤلِّفِ رحمه الله أنه كان تقياً نقياً، زاهداً ورعاً، فرغ عن مناصب الدنيا بعد رجوعه من مكة، وأخبرني شِفاهاً أنه ما تولى قضاء مكة المشرَّفَةَ إلا رغبةً في تحصيل الحج إلى بيت الله الحرام، قال: وقد حصَلَ و لله الحمدُ والمنَّةُ .

وكان منقطعاً في بيته بالقسطنطينية للتصنيف والاشتغال بالعلم الشريف، ملازماً على أداء الصلوات الخمس في أوقاتها، وله مصنفاتٌ مفيدةٌ، ومؤلفاتٌ عديدةٌ[١] غيرَ هذا الكتاب، منها كتابٌ في الضمانات، جَمَعَ فأوعى، لم يُسبَق إليه، وكتابٌ في الفرائض، وغيرُ ذلك مما هو مشهورٌ لا يحتاج إلى ذكره لشهرته.

توفي رحمه الله بالقسطنطينية، ودُفِن عند قبروالده المذكورِ سنة إحدى وتسعين وتسعمائة، وكان تاريخُ مولده في حساب اسمه بالجُمَل الكبير[٢]، جعلَهُ والدُهُ علَماً عليه، فعاش من العمر سبعين سنةً، نفعنا الله والمسلمين ببركاتهما آمين.

قال المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ[٣] : « بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ[٤] »:

---

(١) فصلت ذلك في قسم الدراسة ص: ٢١، ٢٢ .

(٢) يعني بحساب الجمل أن مولده في عام ٩٢٠ هـ:

(ف + ض + ي + ل = فضيل)

(٨٠+ ٨٠٠+ ١٠+ ٣٠= ٩٢٠)

(٣) هذا دعاء للصحابة رضوان الله عليهم: ومن حب المؤلف لشيخه دعى له بها.

(٤) آية من سورة الفاتحة رقم: ١، ومن سورة النمل آية رقم: ٣٠ .

إنما ابتدأ المصنِّفُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كتابَه بالبسملة الشريفة، وبالحمد بعدها اقتداءً بالقرآن العظيم، وعَمَلاً بقول النبي الكريم: «كلُّ أمرٍ ذي بَالٍ لا يُبدَأُ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطَعُ» رواه الخطيب في كتابه الجامع[1]، والرهاوي في الأربعين[2] بهذا اللفظ، وفي روايةٍ لأبي داودَ[3] وغيره وحسَّنَهَا النووي[4] وابنُ الصلاح[5]: «كُلُّ كلامٍ لا يُبدَأُ فيه بالحمدِ فهو أجذَمُ»[6].

ومعنى «بَالٍ» حالٌ يُهتَمُّ به، و «أقطَعُ» و «أجذَمُ»: قليلُ البركة.

ولا تعارُضَ بين روايتي البسملة والحمدلة، إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فبالبسملة حصَلَ الحقيقيُّ، وبالحمدلة حصَل الإضافيُّ .

ومعنى الحقيقي: الذي لم يسبقهُ لفظٌ ظاهر، والإضافي خلافُه .

---

(١) الخطيب هو: أحمد بن ثابت بن أحمد بن مهدي، اشتهر بالخطيب البغدادي، له مصنفات منها: تاريخ بغداد، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، توفي سنة ٤٣٦ هـ. انظر ترجمته في النجوم الزاهرة ٥/٨٧.
وانظر الحديث في كتابه الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٦٩ .

(٢) هو الإمام الحافظ، المحدث أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي، الحنبلي، ولد بالرها سنة: ٥٣٦، له مؤلفات: الأربعين المتباينة الإسناد والبلاد، مات سنة: ٦١٢، والمادح والممدوح .
ولم أعثر على كتابه المشار إليه، وانظر: إرواء الغليل للألباني: ١/٢٩ .

(٣) انظر سنن أبي داود ١٣/١٨٤ كتاب الأدب .

(٤) هو الإمام محيي الدين ، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، له شرح مسلم، والمجموع، ورياض الصالحين، وغيرها .
البداية والنهاية: ٣/٢٧٨، وشذارات الذهب: ٥/٣٥٤.
وانظر: الحديث في: رياض الصالحين: ٤٤١، وقال: حديث حسن .

(٥) ابن الصلاح هو: الحافظ تقي الدين أبو عمر عثمان بن موسى صلاح الدين الشهرزوري، توفي سنة ٦٤٣ هـ، له مصنفات منها: أداة المفتي والمستفتي، والمقدمة وغيرهما. انظر وفيات الأعيان ٢/٢٤٣-٢٤٥، والنجوم الزاهرة ٦/٣٥٤، وشذرات الذهب ٥/٢٢١.
ولم أجد رأيه هذا في مقدمته المطبوعة، وانظر: إرواء الغليل: ١/٣٠ .

(٦) الصحيح أن الحديث ضعيف، كما بين ذلك الشيخ ناصر الألباني في: إرواء الغليل: ١/٣١ .

وسمي ابتداءً بنسبة ما بعده، ومِن ثَمَّ سُمِّيَ الإضافي عُرفياً؛ لامتداده إلى حين الشروع في المقصود .

وقدَّمَ البسملة على الحمد عملاً بالكتاب والإجماع، وترَكَ العاطف كما تَرَى؛ لئلا يُشعِرَ بالتبعية فيُخِلَّ بالتسوية[١] .

وإضافة « اسم » إلى: «الله » من إضافة العام إلى الخاص كـ «خاتمُ حديد » .

وقيل: الاسم هنا بمعنى التسمية .

وقيل: في الكلام حذف مضاف؛ أي: اسمُ مسمَّى الله[٢] .

وإنما احتَجْنَا إلى التأويل في الإضافة المذكورة؛ لأن ظاهرَها يقتضي إضافةَ الشيء إلى نفسه، وذلك محالٌ؛ / لأن لفظ «الله» هو الاسم، والذي يتبين في هذا [٥] حملُ الاسم على اللفظ، وحملُ ما أُضيف إليه على المسمَّى، وتقديرُهُ أنه لما قصَدَ التبرُّكَ[٣] باللفظ الدال على المعبود، لم (يتعين)[٤] اسم[٥] من أسماء الله تعالى، بل أتى بما يتناولُ اسمَ الله تعالى، وأُضيفَ إلى لفظ «الله» ؛ لأنه الاسمُ الأعظم على ما ذهب إليه الجمهور .

---

(١) أي: لم يقل بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين لما ذكره الشارح؛ لأن الواو تقتضي المغايرة، والمقصود أنهما متساويان أي: البسملة والحمد لله .

(٢) انظر التبيان للعكبري ٤/١، وقد أورد قولاً ثالثاً وهو أن اسم زيادة، ومن ذلك قوله:

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

وقول الآخر:

داع تناديه باسم الماء مبغوم

وانظر الدر المصون ١/١٨ .

(٣) التسمية للاستعانة بالله، وليست للتبرك كما أشار الشارح.

(٤) في (د) : (يعين) .

(٥) انظر تفسير الرازي أول سورة الكهف .

و(ا لله) عَلَمٌ على الذات المعبودِ بالحق، مرتَجَلٌ غيرُ مشتَقٍّ .

وقيل: وصفٌ لا عَلَمٌ؛ لأن العلمَ كالإشارة، (أل)[1] الممتنعة عليه .

وأجيب: بأن العلَمَ للتعيين، ولا يتضمن إشارةً حسيَّةً[2] .

ثم قيل: مشتق، وأصله: إله، من أَلِهَ إلاهَةً؛ أي: عَبدَ عبادة[3]، ثـم أُدخِـلَ عليه آلةُ التعريف، فحُذِفت الهمزةُ تخفيفاً، وأُدغِمَت اللامُ في اللام .

و «الإله» من أسماء الأجناس كالرجل، يقع على كل معبـود بحـقٍّ أو بـاطلٍ، ثم غَلَبَ على المعبود بحق، كما غَلَبَ «النَّجم» على الثريا .

وتُفخَّمُ لامُ «ا لله» إذا انفتح ما قبلها أو انضم[4] .

(والرحمن): فَعْلان من (رحِمَ) بالكسر، كغضبـان مـن غضِـبَ، لكـن بعـد النَّقلِ إلى فَعُل بالضم، أو بعد تنزيل المتعدِّي منزلةَ اللازم، كما في قولـك: فـلانٌ يُعطي؛ لأن الصفة المشبهةَ لا تُصاغُ من متعد، كما سـيأتي في بابـه إن شـاء ا لله تعالى، وقيل: عَلَمٌ .

(والرحيم): فَعِيلٌ من (رَحِمَ) أيضاً، كمريض من مَرِضَ، وسقيم من سَقِمَ، إلا أن (فَعلان) عندهم أشدُّ مبالغة من (فَعِيل)؛ لأن زيادة البناء تدلُّ علـى زيـادة المعنى، ولذلك قُدِّمَ، إذ الأصل في نِعَمِ ا لله أن تكون عظيمةً، فبُدِئَ بما يدل على عِظَمِهَا اعتباراً بالأصل. واشتقاقهما من الرحمة، وهي هنـا مجـازٌ عـن الإنعـام[5]،

---

(١) هذا على أن العلم: « الاه » ، وليس كذلك .

(٢) انظر تفسير الرازي أول سورة الكهف.

(٣) انظر البيان لابن الأنباري ١/٣٢-٣٣، والدر المصون ١/٢٤-٢٦، واللسان (أله).

(٤) انظر الكشاف ١/٣٦، وتفسير النسفي ١/٤، ونقل أبو البقاء أن منهم مـن يرققهـا على كل حال، وهذا خلاف المشهور. وانظر البيان: ١/٥ .

(٥) انظر الكشاف ١/٤١-٤٥ .

قال الإمام الـــرازي[1]: إذا وُصِف الله تعالى بشيء ولم يصحَّ وصفُه به يحمَلُ ذلك على غايته وملاءمته، وهذه قاعدةٌ مطردة في كل مقام .

(يا من نحو بابه): أي: جهة بابه، وفيه براعةُ الاستهلال .

(قصد جميع أهل الإرشاد): توجَّهَ ونَحَا إليه جملةُ أهل الهداية .

(وإلى جَنابه): هو بفتح الجيم: الفَنَاء، وجمعه: أجنِبَة، كطعام وأطعِمَة، وهو هنا مجازٌ يُطلَقُ على الناحية، يقال: أنْزَلَ جنيبةَ الوادي؛ أي: ناحيةٌ منه.

(صَرَّفَ): استمال (جملةَ أصحاب الرشاد): أي: جماعةَ أهل الهدى، وضدُّ الرشاد: الغيُّ .

(الذي): اسمٌ موصول، وهو عند البصريين[2] على وزن: عَم، وشَج ، والياء فيه أصل، واللام زائدةٌ تحسيناً للفظ، وليس للتعريف؛ لأنَّ الموصول معرفةٌ بدليل كون « مَن » و « ما » معرفَتين بغير اللام .

والتزِمَ اللامُ فيها؛ لأنها لو نُزِعَت تارة، وأُدخِلَت أخرى لأوهَمَ كونَهَا للتعريف، كما في الرجل ورجل .

(إليه يصعد): يعلو، (الكلم الطيب[3]) ، بعمله وهو لا إله إلا الله ونحوها،

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري الطبرستاني الأصل الرازي المولد، فقيه شافعي، لـه مصنفات مفيدة منها: تفسير القرآن الكريم، والمحصول في أصول الفقه، ويقال إنه شرح المفصل للزمخشري، وشرح أسماء الله الحسنى، إلى غير ذلك من التصانيف، توفي سنة ٦٦٦ هـ. انظر: وفيات الأعيان ٢٤٨/٤، والشذرات د/٢١ .
انظر: شرح أسماء الله الحسنى ص: ٣٨ .

(٢) انظر الإنصاف ٦٦٩/٢، ، وأسرار العربية: ٣٨٩ . وشرح الرضي٣٩/٢، ٤٠، ٤٤، وائتلاف النصرة: ٦٥ .

(٣) في النسختين بعدها كلمة غير واضحة، والكلام مستقيم دونها.

مقتَبَسٌ من قوله تعالى: ﴿ إِلَيهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾[١]، وبعضُ علماء البديع يسمِّيه التَّلميحَ[٢]، وضابط الاقتباس[٣]: أن يأتيَ المتكلمُ في كلامه المنثور أو المنظوم بشيء من ألفاظ القرآن أو الحديث، مع قطعِ النَّظرِ عن كونه لفظَ المقتَبَسِ منه .

(وبأمره): أي: بقدرته .

(ينزل من جو السماء الصَّيِّبُ): الجوُّ[٤]: اسمٌ لمهابِّ الرِّيحِ بين السماء والأرض، وهو اللوح والهوى، إلا أن حقيقةَ / اللوح أنه عَرْضُ الجوِّ. [٦]
و(الصَّيِّبُ): المطر .

ولما كان ابتداءُ كل كتاب ينبغي أن يكون مُوَشَّحاً بالحمد، لم يُخلِ المؤلفُ تأليفه من ذلك، كما تقرَّرَ وقدَّمَ بين يدي (الحمد) لإفادة الحصر، على نمط ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[٥] والتضرُّعِ إلى الله تعالى والاستلذاذِ بندائه سبحانه على سبيل المسكنةِ والخضوعِ لرفعَتِهِ، ذاكراً ما يدل على عظيم قدرته وكبريائه، فقال:(أحمدك)، وهو ابتداءٌ إضافيٌّ كما تقدَّم بيانه، وما تقدَّمه بعد البسملة تقديمٌ مِن تأخيرٍ، ونكتته ما تقدَّم، وعدَلَ عن صيغة الحمد القرآني إلى هذه الصيغة للتجدُّدِ والحدوث، وتلذُّذاً بخطابه تعالى، ورعايةً للاختصار .

ومعنى(أحمدك):أصِفُكَ بجميع صفاتك، إذ الجميعُ[٦] كما قال الزمخشري في «الفائق[٧]» الحمد:الوصفُ بالجميل،وكلٌّ من صفاته تعالى جميلٌ،ورعايةُ جميعها — أبلغ في التعظيم المراد بما ذُكِر، إذ المرادُ به إيجادُ الحمد لا الإخبارُ بأنه سيُوجَدُ.

---

(١) سورة فاطر: آية: ١٠ .
(٢) التلميح هو: أن يشير المتكلم في أثناء كلامه إلى مثل ، أو بيت، أو آية فيوردها لتكون علامة في كلامه . انظر: الطراز: ٣/١٧٠، والتعريفات ص: ٦٦ .
(٣) انظر التعريفات:٣٣ .
(٤) انظر: اللسان: (جوى) .
(٥) سورة الفاتحة: آية: ٤. وتقديم المفعول فيها على سبيل الحصر والاختصاص .
(٦) بعده في النسختين: (إذ الجميع) ، ولا موضع لها في نظري.
(٧) انظر: الفائق ١/٣١٤ .

وكذا قوله: (وأُصلّي) المراد به إيجاد الصلاة .

وقال: (أحمدُك) دون (أحمدُ الله) رعاية للاختصار، وتلذُّذاً بخطابه كما سلف.

والحمد والمدح قال الزمخشريُّ[1]: «أخوان بمعنى واحد» .

وفرق السُّهَيليُّ[2] بينهما بأنَّ الحمد يُشتَرَطُ فيه أن يكون صادراً عن علم، وأن تكون تلك الصفةُ المحمودُ بها صفةَ كمال، والمدح قد يكون عن ظن أو بصفة مستحسنة إن كان فيها نقص»[3] .

وفرَّقَ الرضيُّ القزوينيُّ[4] صاحبُ «العروة الوثقى» بأن المدح يكون للحي وغيره، بخلاف الحمد، تقول: مدحتُ اللؤلؤةَ، ولا تقل: حمِدتُها .

(على أن رفعت) أي: شهرت، و(على) صلةُ (أحمد) .

(بناءَ عِلمِ الإعراب) وهو لغةً: البيان، واصطلاحاً: علمُ النحو .

(ونصبت لواء المتفرِّسين) جمعُ متفرِّس، وهو الذي يتثبَّتُ وينظُر، وفي الحديث: «اتَّقوا فِرَاسَةَ المؤمِن[5]» وشبَّهَ المتفرِّسين في إظهار الله تعالى لهم بما ميَّزهم به عن غيرهم من ذلك بذي لواءٍ يتميَّزُ به، فهي استعارةٌ بالكناية .

(من أولي الألباب) ذوي العقول .

(حتى جرُّوا أذيال فضائلهم على جِبَاهِ السَّموات): فيه الاستعارة

---

(١) انظر: الكشاف ١/٤٦ .

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، إمام في اللغة والنحو والحديث، أخذ عن ابن الطراوة وابن العربي، له مصنفات منها: الروض الأنف، ونتائج الفكر، وغيرهما، توفي سنة ٥٨١ هـ. انظر وفيات الأعيان ١/٣٥١، وبغية الوعاة ٢/٨١ .

(٣) انظر نتائج الفكر: ٣٧٠-٣٧١ .

(٤) لعله محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد القزويني الشافعي، المولود سنة: ٦٦٦هـ، والمتوفى سنة: ٧٣٩. له من المصنفات: تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وإيضاح التلخيص. انظر: بغية الوعاة: ١/١٥٧ .
أما كتابه هذا فلم أعثر عليه.

(٥) انظر فتح الباري ١٢/٣٨٨، ومعجم الطبراني ٨/١٢١ .

بالكناية، والسموات جمع سماء على غير قياس[1] .

(**وأعرَبُوا**): بيِّنُوا .

(**عن ضمائرهم**): جمع ضمير .

(**وأفعال قلوبهم**): جمع قلب، وسُمِّيَ به؛ لتقلُّبه بالخواطر .

(**بأحسن عبارات**): جمع عبارة، و «أحسن» متعلق بـ «أعرَبوا» .

(**وأصلّي على نبيك سيدنا محمد**): من الصلاة عليه المأمور بها، وهي الدعاءُ بالصلاة؛ أي: الرحمةِ عليه أخذاً من حديث: «أَمَرَنَا أَنْ نُصَلِّي عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ...الخ» رواه الشيخان إلا صدرَه فمُسلِمٌ[2] .

والنبي: إنسانٌ أُوحِيَ[3] إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أُمِرَ بذلك فرسولٌ أيضاً، فالنبي أعمُّ من الرسول، وهو أخص منه، وقال: (نبيِّكَ) دون (رسولِكَ)؛ لأن النبيَّ أكثَرُ استعمالاً، ولفظُهُ بالهمز من «النبأ[4]» ؛ أي: الخبر؛ لأن النبي مخبِرٌ عن الله، وبلا همزٍ، وهو الأكثَرُ؛ قيل: إنه تخفيفُ المهموز بقلب همزته ياءً، وقيل: إنه الأصلُ من النَّبْوة بفتح النون وسكون الباء؛ أي: الرِّفْعَة؛ لأنَّ النبي مرفوعُ الرتبة على غيره من الخلق .

و «السَّيِّد» وزنه (فيعل)، وأصله: سَيْوِد، قُلِبت واوُه ياءً، وأُدغِمَت في

---

(١) القياس في جمعها: سماءات .

(٢) انظر صحيح البخاري: ٢/١٠٤٠ ، كتاب أحاديث الأنبياء، وصحيح مسلم: ٢/١٤٤، باب التشهد .

(٣) في (د): يوحى .

(٤) انظر اللسان (نبأ) . وفي الحديث «أن رجلاً قال للنبي ﷺ: يا نبيء الله، فقال: لا تنبروا اسمي،أنا نبي الله» .وانظر المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٣/٢١٧.

الياء[1]، ويطلق على من يفوقُ قومَه، ويرتفع قَدرُهُ / عليهم، وعلى الحليم، [٧] والكريم، والمالك، قاله النووي[2] في أذكاره .

و «محمد» علَمٌ منقولٌ من اسمِ مفعولِ حَمَّدَ بالتشديد، وهو المضعَّف، سُمِّيَ به ﷺ تفاؤلاً بأنه يَكثُرُ حَمْدُ الخلق له بكثرة خصاله المحمودة، كما رُوِيَ في السير أنه قيل لجده عبد المطلب ـ وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه قبلها: لِمَ سَمَّيتَ ابنَكَ محمَّداً وليس من أسماء آبائك ولا قومك؟ قال: رَجَوتُ أن يُحمَدَ في السماء والأرض[3]، وقد حقَّقَ الله رجاءه كما سبق في علمه تعالى .

(**الذي اتَّصَفَ**): تحلَّى .

(**بأعاظم الأخلاق**) جمع خُلُق بضم الخاء واللام، ويجوز إسكانُ اللام؛ وهي السجايا والطبائع، ويطلق على الدين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[4] .

(**وأكارم الخصال**) جمع خَصْلَة؛ وهي الفضائل .

(**تميَّزَ**) انفرد عن غيره (**بلطائف الأسماء**) السامية، (**ونظائف الأفعال**) التي لا يشوبها دنَسٌ معنويٌّ ولا حِسِّيٌّ، وأضاف إليها صفتَهَا كالخصال رعايةً للسجع .

(**فَسَمَا**) أي: ارتفَعَ على كل الأنبياء والمرسلين، قال عليه السَّلامُ: «أَنَا سَيِّدُ

---

(١) هذا على رأي البصريين، وأما الكوفيون فيرون أن وزن «سيد» في الأصل على فعيل نحو: سويد . وانظر الإنصاف ٢/٧٥٥، وائتلاف النصرة: ٨٤، وقد نقله المؤلف بتصرف .

(٢) انظر: أذكار النووي: ٥١٨، ونقله المؤلف بتصرف .

(٣) انظر فتح الباري ١٥/٣، والسير الشامية ٥١٢/١، ودلائل النبوة ١/١١١-١١٢ .

(٤) سورة القلم: آية: ٥ .

النَّاسِ يَومَ القِيَامَةِ[١]» وفي رواية[٢]: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَومَ القِيَامَةِ وَلا فَخْرُ، وَبِيَدِي لِوَاءُ الحَمْدِ وَلا فَخْرُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ آدَمُ يَومَئِذٍ فَمَنْ سِوَاهُ إِلاَّ تَحْتَ لِوَائِي، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ وَلا فَخْرُ...» إلى آخر الحديث، وهو حديث الشفاعة العظمى المختص بها دون سائر الأنبياء والمرسلين، رواه الترمذي[٣] وابن خُزَيمَةَ[٤]، ورواه بغير هذا اللفظ البخاريُّ[٥] ومسلمٌ[٦] وغيرُهما[٧].

(فلم يضارعوه) يُشَابِهُوهُ **(بحال)** بطريقٍ من الطُّرُق **(في فضله المبين)** الواضح.

(وعلى آله) أصلُ آل: أهل؛ لتصغيره على: «أُهَيل»، قُلبت الهاء همزة، والهمزةُ ألفاً، وقيل: أصله: أَوْل، فقُلِبت الواوُ ألفاً، واستعماله مخصوص بالأشراف أولي الخَطَر[٨]، فلا يقال: آل الإسكاف أو الحائك، بخلاف «أهل» فإنه لأعم من ذلك، وإنما قيل: آل فرعون، لتصوُّره بصورة الأشراف، واختلفوا في إضافته إلى البلدان كـ«آل المدينة» مثلاً، فعن الكسائي[٩] إنكارُهُ، وعن الأخفش[١٠] إجازته سماعاً، والأصح جواز إضافته إلى الضمير كما استعمله

---

(١) رواية مسلم ١٥/٣٩ من كتاب الفضائل .
(٢) هذه رواية البخاري ٦/٤٦٤-٤٦٥، من باب الأنبياء .
(٣) سنن الترمذي ٨/٣٦ .
(٤) لم أقف عليه في سننه المطبوعة .
(٥) انظر:صحيح البخاري ٦/٤٦٤،٤٦٥، باب الأنبياء .
(٦) انظر: صحيح مسلم ٣/١٩٤، باب أدنى أهل الجنة .
(٧) انظر مسند الإمام أحمد ٢/٤٣٥ .
(٨) الخطر: هو ارتفاع القدر والشرف. انظر:اللسان (خطر) .
(٩) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٢٢٣: والقاموس المحيط (آل)، والتصريح ١/١١١، والهمع ٤/٢٨٧ .
(١٠) انظر معاني القرآن للأخفش ١/٩٢ .

المصنف .

وآل النبي ﷺ بنو هاشم وبنو المطَّلِب من المؤمنين على الأصح المنصوص؛ لِمَا روى مسلم[١] من قوله ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لاَ تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلاَ آلِ مُحَمَّدٍ» والذين حَرُمَت الصَّدقةُ الواجبة عليهم من أقاربه ﷺ هم بنو هاشم وبنو المطلب دون من سواهم، وقيل غيرُ ذلك .

(وصحبه) هو اسمُ جمعٍ لصاحِب بمعنى الصحابي؛ وهو مَن اجتَمَعَ مؤمناً بمحمَّد رسول الله عليه السَّلام، وعطَفَ الصحبَ على الآل الشامل لبعضهم لتشمَلَ الصلاةُ باقيهم .

(التابعين) المقتَفِين **(له في الأوامر)** جمعُ أمر؛ وهو القولُ الطالبُ للفعل على سبيل الاستعلاء **(والنواهي)** وهو ما يقتضي الكفَّ عن المنهيِّ عنه **(العاطفين)** المائِلين **(على كسر الأعادي)** جمعُ الأعداء، هم خلاف الأصدقاء **(وفتح البلاد)** جمع بلد **(وضم النواحي)** جمع ناحية، وهي الجهة **(ما)** مصدرية ظرفية [**(جعل الإسلام**[٢]**)** يعني السَّلامة من الآفات، وهو الدينُ المبنيُّ على التوحيد الذي جاء نا به محمَّدٌ ﷺ **(مصدراً)** محلاًّ للسَّلام، **(وأبدل الضياء من / الظلام)**، [٨] والضياء: النور، والظلام: ذَهَابُهُ، وإبدالُ ذلك حاصل بتعاقب الليل والنهار، والمعنى: أُصَلِّي مدَّةَ جَعلِ الإسلام مصدراً للسَّلام، ومدة إبدال الضياء من الظلام وذلك إلى قيام السَّاعة .

(وبعد فدونك) يجوز أن تكون الواوُ عاطفةً لاسم الفعل الذي بمعنى «خُذْ» على متعلِّقِ البسملة وهو (ابتدائِي)، فعلى هذا يكون قوله: «فدونَكَ» متصلاً بما

---

(١) انظر صحيح مسلم ١/١٨١ باب التشهد .

(٢) سقط من (د) قوله: «جعل الإسلام يعني السلامة» .

قبله، والجامع بينهما كونُ الكلام الأولِ لتمهيد التأليف، والثاني بيانٌ لسببه، وعلى هذا فـ «أما» ليست مقدَّرةً بعد الواو، وإنما دخلت الفاءُ على توهُّم وُقُوع «أما»، ويحتمل أن يكون قولَه: «فدونَكَ» كلامٌ مستأنفٌ، بمعنى أنه مفصولٌ عما قبله، فتكون «أما» مقدرةً بعد الواو، وتكون الواو عِوَضاً منها، أو غيرَ عوض .

فعلى الأول لا يُجْمَعُ بينهما، وعلى الثاني يُجْمَعُ، وقد كان ﷺ يأتي بأصلها في خُطَبِهِ، وهو: أما بعد، بدليل لُزُوم الفاء في خبرها غالباً لتضمن «أما» معنى الشرط، والعامل فيها «أما» عند سيبويه؛ لنيابتها عن الفعل[1]، والفعل نفسه عند غيره، وأصل التركيب: مهما يكُن من شيء بعد البسملةِ والحمدِ والصلاةِ فدُونَكَ (رسالةَ الوظائف)، جمع وظيفة وهي الدُّولة[2]، ويُسمَّى ما يقام للإنسان من النُّزل وظيفةً[3]، ووظَّفتُ الشيء على نفسي إذا قَدَّرتُ له أوقاتاً .

(الوافية) صفة لرسالة الوظائف .

(التي) اسم موصول محلُّهُ النصبُ، نعتٌ ثان إن قلنا: الموضعُ للموصول فقط، والصلة تتمَّةٌ[4]، وإلا فموضعُ الموصول مع[5] صلته النصبُ .

(من كتب الأعاريب كافية) فلا تحتاج أيها الطالب لهذا العلم مع وجودها إلى غيرها من كتب الفن. وفي قوله: (كافية) من أنواع البديع الجناسُ

---

(١) انظر الكتاب ٤/٢٥٣ .

(٢) في اللسان (دول): الدولة: «اسم الشيء الذي يتداول» ولعلها تتفق مع الوظيفة في هذا المعنى؛ لأن كلاً منهما يتداول، وينتقل من حال إلى حال .

(٣) انظر الصحاح (وظف)، ولم يوردها بهذا المعنى، وإنما قال: «ما يقدر للإنسان في كل يوم من طعام أو شراب» .

(٤) في (د) تتمه .

(٥) هذا تناقض من المؤلف، وإلا فإن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

اللفظيُّ .

[(نظمت فيها)][(١)] الضميرُ عائدٌ على الرسالة، والنظم: التأليف وضم شيء إلى آخَرَ .

(بعون الله) العَونُ: الظَّهِيرُ، يقال: عاونه إذا ظاهَرَهُ على الأمر حتى صار له قدرةً عليه، والقدرة: هي الصفةُ التي يَتَيَسَّرُ بها فعلُ الشيء، وهي المتعلقةُ بإيجاد المعدوم[(٢)]، فسُمِّيَ ما كان في العادة سبباً للشيء مقترناً بوجوده وميسِّراً له عوناً كالسِّكِّين للبَرْيِ[(٣)]، والقلمِ للكتابة .

(سبحانه): هو اسمُ مصدر، وهو التسبيح، منصوب بفعلٍ من معناه غيرَ منصرفٍ ولا متصرِّفٍ، ومعناه براءةُ الله سبحانه وتعالى وتنزيهُهُ من النقص والسوء، وقال سيبويه[(٤)]: معنى كونه لا يتصرف: أنه لا يقَعُ فاعلاً ولا مفعولاً، وعدمُ صرفه للعلميَّة وزيادةِ الألف والنون .

(فرائد الحاجبية) هو الكتاب المسمَّى بـ(الكافية) المنسوبُ لصدر الأفاضل أبي عمروٍ عثمانَ بن عُمَرَ بنِ الحاجبِ المالكيِّ[(٥)]، المدفونِ بجزيرة الأسكندرية، قربَ مقام العارف بالله تعالى أبي العباس المرسيِّ[(٦)]، وقبرُهُ شهيرٌ يُزَارُ في غالب الأوقات والأحيان، سقى الله عهدَه صَوبَ الرضوان .

والفرائد: جمعُ فَرِيدَة، وهي الدُّرُّ إذا انتَظَمَ، سُمِّيَت به المسائلُ العِلميَّةُ؛ لإحكامها في الوضع والتأليف، فهي كالدر المنتظم .

---

(١) سقط من (د) .

(٢) هذه من قدرة الله سبحانه وتعالى لامن قدرة غيره عز وجل.

(٣) ليس السكين عوناً، ولا توصف بذلك وهذه فجاجة لغوية من الشارح.

(٤) انظر الكتاب ١/٣٢٢-٣٢٤، وما نقله الشارح هو معنى كلام سيبويه .

(٥) هو عثمان بن عمر بن الحاجب المقرئ النحوي الفقيه، له مصنفات منها: الكافية، وشرحها، والوافية، وشرحها، والإيضاح في شرح المفصل وغيرها، توفي سنة: ٦٤٦هـ. انظر بغية الوعاة: ١/٣١٤ ، ٢/١٣٥، وطبقات القراء: ١/٥٠٨ .

(٦) هو أحمد بن عمر المرسي، أبو العباس شهاب الدين، فقيه متصوف من أهل الإسكندرية لأهلها فيه اعتقاد كبير أصله من مرسية بالأندلس. النجوم الزاهرة: ٧/٣٧١، والأعلام: ١/١٨٦.

(وفوائد لب الألباب) جمع فائدة، وهو ما يكون الشيء به أحسنَ حالاً من غيره دونه، و « لب الألباب » الكتابُ المنسوبُ إلى صاحب التصانيف المفيدة، والأبحاث السديدة، السيدُ / ركنُ الدين[1]، نفع الله بعلومه إلى يوم الدين، وكلاهما في علم النحو. ولبُّ كلِّ شيء خالصُهُ .

(بزوائد الأبحاث) جمع بحث وهو لغةً: الدليل والتفتيش، واصطلاحاً: إثبات النسبة الإيجابيةِ أو السلبيةِ بين الشيئين بطريق الاستدلال[2] .

(وأمثلة) جمع مِثال، وهو جزئيٌ من جزئيات قاعدةٍ تُذكَرُ إيضاحاً لتلك القاعدة .

(خلا عنها) أي: عن الزوائد والأمثلة، **(كتابٌ)** مفرد الكُتُب، **(وكتاب)** فلا تُوجد في ذلك لعِزَّتِهَا، **(متحفاً)** حال من ضمير الفاعل في «نَظَمتُ» .

(لكل طالب) وهو المشتغل بعلم العربية، **(عُصِمَ)** مُنِعَ، **(عن وصمة التعسُّفِ)** الوصمُ العَيبُ، والتعسف: الميلُ والعدولُ عن الطريق، أوالخبطُ على غير هداية، **(وراغب فيها)** أي: الرسالة، ويحتمل عود الضمير على «الأبحاث» و«الأمثلة» .

(ما كاد) ما قارب، **(يعتريه)** يغشاه **(طَيشُ)** غَضَبٌ **(التصلُّفِ)** وهو التكلُّمُ بما يكرهُهُ الإنسان .

(والمسئول من جنابه تعالى) الذي ما خاب مَن سَألَه **(أن يتقبَّلَه)** خبرُ المسئول، **(ويُوصِل)** يُبلغُ **(نفعَه إلى القواصي)** جمع قَاصٍ؛ وهو البعيد،

---

(١) لعله يقصد الحسن بن محمد بن شرفشاه العلوي الإستراباذي، أبو الفضائل، السيد ركن الدين، المتوفى سنة: ٧١٥هـ، له من المصنفات: شرح مقدمة ابن الحاجب ، وهي ثلاثة، وقد رجعت إلى هذا الكتاب، وهو: لب الألباب، وهو ميكروفيلم بمركز البحث العلمي، فرأيت أنه نسب في فهرس المخطوطات إلى: ابن هشام الأنصاري، وكذلك في ورقة بيضاء في أول المخطوط، وهذا خطأ إذ لم يعرف لابن هشام كتاب بهذا المسمى، والأقرب إلى الصواب أنه: للسيد ركن الدين كما نسبه المؤلف، والله أعلم . بغية الوعاة ١/ ٢٤٠ .

(٢) انظر التعريفات: ٤٢ .

(والدواني) جمع دَانٍ؛ وهو القريب، **(ويجعل ذيلَه الطاهرَ)** النظيفَ الخالصَ من الدنس المعنوي بإخلاصِ نية المؤلف في تأليفه **(مقصوراً)** ممنوعاً **(عن أيدي الأعادي)** جمع عَدُوٍّ، وتقدَّمَ نظيرُه في كلام المؤلف، **(والأداني)** جمع أدني؛ وهو الساقطُ الضعيف[1]، ويقال للخسيس الحقير .

(وما توفيقي إلا بالله) [2] وما قُدرَتي على شيء من ذلك وغيرِه من الطاعات إلا بتوفيقه تعالى .

والتوفيق: خَلقُ القدرةِ على الطاعة، ويُرادِفُ التوفيقَ باعتبار المآل اللُّطفُ، وهو صلاح مآبه العبدُ عند خاتمة عُمُره، فمآلُهما واحدٌ وإن اختلف مفهومُهُما كما تقرَّرَ .

(وإليه التفويض ومنه العون) على ذلك وغيره، فإنه لا يُخيِّبُ مَن قَصَدَه واستَنَدَ إليه .

(وبه الاعتضاد) الاستعانةُ والتقوي على الأمر .

(وهو وليُّ الرشاد) الهدى **(إنه رؤوفٌ بالعباد)** من إنسٍ وملائكةٍ وجنٍ **(ومُفيضُ الخير)** نقيضُ الشر **(والسدادِ)** الصوابُ من القول والعمل .

* * *

---

(١) انظر اللسان (دنا) .

(٢) سورة هود: آية: ٨٨ .

[تعريف النحو]

(النَّحْوُ) في اللغة: القصدُ. تقول نَحَوتُ نَحْوَكَ، أي: قصدتُ قَصدَكَ، ونَحَوتُ بيتَ الله، أي: قصدتُه، ويُطلَقُ في اللغة أيضاً على الطريق والمِثْلِ والنَّوع والناحية والمقدار، ويحتملُ اشتقاقُهُ من كل واحد من هذه المعاني .

وفي الاصطلاح: (**معرفةُ أحوال أواخر الكَلِم، إعراباً وبناءً**) والمراد بأحوال أواخر الكَلِمِ، هو (ما يَعْتَورُ)[1] أواخِرَ الكَلِمِ، ويُتَداوَلُ عليها، ويَتَحوَّلُ إليها . ولمَّا كان (النظر)[2] في أواخِرِ الكَلِمِ ينقسم إلى قسمين، نظر فيها إلى حالة الإعراب كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة وغير ذلك، ونظر فيها إلى حالة البناء، نَوَّع ذلك إلى الإعراب والبناء وذلك تتميمٌ للحدِّ، لا أنه مِن فُصُوله .

[واضع علم النحو]:

وواضع علم النحو هو أميرُ المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، رُوِيَ أن أبا الأسود الدؤليَّ قال: دخلتُ يوماً على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كَرَّمَ الله وجهه، فرأيته مطرقاً مفكِّراً، فقلتُ: فيمَ تفكرُ يا أمير المؤمنين؟ قال: سمعتُ ببلدكم لَحْناً، فأردتُ أن أصنع فيه كتاباً في أصول اللغة العربية /، فقلتُ: إن فعلتَ هذا أحيَيْتَهَا، وأبقيتَ فينا هذه اللغةَ. ثم أتيتُهُ بعد ثلاثة أيام فألْقَى إليَّ صحيفة فيها:

«بسم الله الرحمن الرحيم. الكلامُ كلُّهُ اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، فالاسم: ما

---

(١) في (د): ما يغير .

(٢) في (د): النظم تحريفاً.

أنبأ عن المسمَّى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمَّى، والحرف ما أنبأ عن معنىً ليس باسم ولا فعل» .

ثم قال: « تتَبَّعْهُ وزِدْ ما وقع لك، واعلَمْ يـا أبـا الأسـود أن الأشـياء ثلاثـة: ظاهرٌ، ومضمَرٌ، وشيءٌ ليس بظاهر ولا مضمَر، قال أبو الأسود: فجَمَعتُ منـه أشياءَ وعرضتُهَا عليه، وكانَ من ذلك حروفُ النصب، فذكرتُ إنَّ وأنَّ وليـت ولعل وكأنَّ، ولم أذكر لكنَّ، فقال لي: لِـمَ تَرَكْتَهَـا ؟ فقلـتُ لم أحسَبْهَا منهـا، قال: بلى هي منها فزِدْها فيها » .

هذا هو الأشهر من أمر ابتداء النحو .

وقيل: أول من وضعهُ أبو الأسودُ، والصحيحُ الأول[1].

وفي تقديمه لحدِّ النَّحْوِ على غيره ـ اقتداءً بالسلف ـ مناسبةٌ حسنةٌ؛ وهـو أن الناظرَ في علمٍ مـن العلـوم، لا بـدَّ لـه أوَّلاً مـن معرفـة ذلـك العلم على سبيل الإجمال، ثم بعد ذلك يَعرفُ ما احتوى عليه ذلك الفنُّ على سبيل التفصيل .

[الكلمة]:

(والكلمة) في اللغة: الإبانةُ، ومنه سمي الكَلْمُ كَلْماً؛ لإبانته بالجرح لما تحته، وتُطلَقُ في اللغة أيضاً على الجملِ المفيدةِ؛ قال ا لله تعالى: ﴿ كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُـوَ قَائِلُهَـا ﴾[2] إشـارةً إلى قولـه ﴿ رَبِّ ارْجِعُـونِ[3] لَعَلِّـي أَعْمَـلُ صَالِحـاً فِيمَـا

(١) انظر إنباه الرواة ٣٩/١،ونزهة الألباء :٥-٦-١٨-١٩، وطبقات النحويين:٢١-٢٣.

(٢) سورة المؤمنون: آية: ١٠٠ .

(٣) من قوله: « وتطلق في اللغة » إلى قوله: « رب ارجعون » أفاده من شرح قطر الندى: ٢١ .

تَرَكْتُ﴾[١] وفي حديث الصحيحين[٢]: « .. الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ » ، وَ« أصدق كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كلمة لَبِيدٌ[٣]:

* أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ[٤]»*

وهذا الإطلاقُ منكَرٌ في اصطلاح النحويين، ولذا لا يُتَعرَّضُ لذكره في كُتُبِهم بوجهٍ، كما قال ابنُ مالك[٥] ، وإن ذكَرَه في ألفيته[٦]، فقد قيل: إنه من أمراضها التي لا دواء لها[٧].

وقد اختَلَفَت عباراتُهم في حدِّ الكلمة في الاصطلاح، وأحسنُ حدودها وأخصرُهَا موضوعٌ مفرَدٌ، والمرادُ بالوضع جعلُ اللفظ أوَّلاً لمعنىً من المعاني مع قصد أن يصيرَ متواطئاً عليه .

---

(١) سورة المؤمنون: آية: ٩٩، ١٠٠ .

(٢) انظر صحيح البخاري ٩١٩/٣ باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف .

(٣) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أبو عقيل، أحد أصحاب المعلقات، عاش في الجاهلية، وترك الشعر في الإسلام، مات سنة ٤١ هـ، انظر: الشعر والشعراء: ٢٣١، ٢٤٣، والأعلام ٢٤٠/٥ .

(٤) انظر: البيت في ديوانه: ٢٥٦، وهو عجز بيت صدره:

وكل نعيم لا محالة زائل

وانظر الحديث في صحيح البخاري (كتاب الأدب ، باب ما يجوز في الشعر) ١٠٧/٧ ، وصحيح مسلم (كتاب الشعر) ١٧٦٨/٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل ٥/١ .

(٦) انظر الألفية بشرح ابن عقيل ٧/١، وهو قوله:

وكلمة بها كلام قد يؤم

(٧) انظر المسألة في الهمع ٤/١ ، وهذا نص السيوطي في الهمع .

والمراد بالمفرد: ما لا يكونُ لجزءِ لفظِه المترتِّبِ المسموعِ دلالةٌ على جزء المعنى، سواءٌ كان لذلك المعنى جزءٌ، كمعنى (ضَرَبَ) الدال على الحدث والزمان، أو لا كمعنى (الضرب) واحترزَ عن المركَّب، فإن الموضوع له لا يُسمَّى كلمة، ولا يحتاج هنا إلى ذكر المعنى؛ لأن ذكرَ الموضوعِ يدلُّ عليه، فاستغنى به عنه، وقدَّمَ (المعرَّف على المعرِّف)[1] كصُنْعِ الجمهور؛ لأنه الأصلُ في الإخبار عنه .

وعكَسَ صَاحِبَ « اللب » ، لتقدُّمِ المعرِّف على المعرَّف عقلاً ووضعاً[2].

واللام في « الكلمة » للجنس، والتاء للوحدة، كما في الرضي[3]، وتابعه الجامي[4]، ولا يلزم المنافاةُ؛ لصدقِ الجنسِ على الكثير، إذ الكلمةُ مفهومٌ كليٌّ وإن كانت جزئيةً باعتبار ما صَدُقَت عليه، كما أفاد الشهاب الهندي[5]

(١) في (د) المعرفة على المعرف، والصحيح ما أثبته .

(٢) انظر لباب الإعراب: ١٢٤.

(٣) انظر شرح الرضي ٤/١ .

(٤) ينظر الفوائد الضيائية ٣/١ .

والجامي: هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، ولد في الثالث والعشرين من شعبان سنة ٨١٧ هـ، اشتغل بالعلوم العربية والشرعية، وتأثر بأهل التصوف، له الفوائد الضيائية، والدرر الفاخرة، وتاريخ هراة، وغيرها، توفي سنة ٨٩٨ هـ، في مدينة هراه. انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٣٦٠/٧، ٣٦١، وهدية العارفين ٥٣٤/١، ومعجم المؤلفين ١٢٢/٥، وكشف الظنون ٥٦٣/٢ .

(٥) هو العلامة شهاب الدين أحمد بن شمس الدين بن عمر الروالي الدولتا بادي الهندي، الحفيدي الحنفي، مفسر نحوي، عارف بالبلاغة، توفي سنة ٨٤٦ هـ، له مصنفات منها: البحر المواج ، والسراج الوضاح في تفسير القرآن، وبديع الميزان في =

في « شرح الكافية » وتبعه غيرُه[١]، ومَن زَعَمَ خلافَه فقد فاته التحقيقُ .

ولامانع من كون اللامِ لبيان الحقيقـة والماهيـةِ هنـا، غـيرَ أنـه لم تقـم قرينـةٌ لتعيينها لذلك، كاتّصاف الشيء بالحياة في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾[٢] إذا حُمِلَت الحيـاةُ على الحقيقـة، وإلا فـلا بِـدْعَ في جوازهـا للجنس، فتأَمَّلْ.

(فإن أسند) أي: المفردُ الموضوعُ **(فكلام)** أي: فهـو كـلامٌ، / والإسـناد: ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على طريق الإيجاب، أوالسـلب، كمـا ذكَـرَه ركنُ الدين الشريف[٣] رحمه الله، وهو قريبٌ من مفهوم الحُكْم، ولا حاجةَ إلى تقييد الحكم بالمفيد؛ لاستلزامه الإفادةَ من حيث هو الحكم، إلا إن قُصِدَ أوَّلاً[٤] الإيضاح، فيُقيَّدُ بالمفيد فائدةً تامَّةً، والمفيـدُ أحـدُ جُـزأي المركَّـب، سـواءٌ كـان الجزءُ الذي حُكِمَ به على الجزء الآخـر[٥] جـزءاً أوَّلاً، كمـا في الجملـة الفعليـة، أوثانياً كما في الجملة الاسمية.

البلاغة والبيان، وإرشاد الطالبين في النحو، وشـرح الكافيـة لابـن الحـاجب. انظـر معجم المؤلفين ١/٢٤٥، وكشف الظنون ٢/١٣٧١، وهدية العارفين ١/١٣٧ . وانظر شرحه على الكافية ص:٣/أ .

(١) انظر الفوائد الضيائية ١/١٧٧ .

(٢) سورة الأنبياء: آية: ٣٠ .

(٣) انظر التعريفات ص: ٢٣ .

(٤) ساقط من : (د) .

(٥) أي: في الجملة الاسمية نحو: زيد قائم، فالخبر هو الجزء المتمم الفائدة .

والكلام: في اللغة: يُطلَقُ على الخطِّ، والإشارة، وما يُفهَمُ من حال الشيء، وإطلاقُهُ على هذه الثلاثة مَجازٌ، وعلى التكليم الذي هو المصدرُ. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقةٌ[1]، وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبَّرُ عنها بالكلام الصناعي، وعلى اللفظ المركَّبِ أفادَ أم لم يُفد. وهل هو حقيقةٌ فيهما أم في الأول فقط، أو في الثاني فقط ؟ فيه ثلاثةُ مذاهبَ للنحويين[2]. وعلى الكلمةِ الواحدة كما في الصحاح[3].

وفي اصطلاح النحويين: ما تضمن من الكَلِمِ إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته، وهذا الحدُّ لابن مالك[4]، وهو أحسنُ ما قيل في حدِّ الكلام، وفي بعض النسخ بدلَ قوله هنا: فإن أُسنِدَ فَكَلَامٌ، و « الكلامُ مفيدٌ مُسنَدٌ » ، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنىً تامٍّ يحسُنُ السُّكوتُ عليه، لا ما دل دلالةً مَا، وإن كانت ناقصةً.

والمراد بالمسند: المحكومُ به .

(فهي) أي: الكلمةُ **(اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ)**[5] أي: محصورةٌ في هذه الأقسام الثلاثة، ودليلُ حصرها: أنَّ الكلمة إن لم تكن رُكناً للإسناد فهي الحرفُ، وإن كانت رُكناً؛ فإن قَبِلَت الإسنادَ بطرَفَيه فهي اسمٌ، وإلا فهي فعلٌ، وقد عُلِمَ

---

(١) يعني بذلك ابن هشام .
وانظر: شرح شذور الذهب: ٢٧، وحاشية الخضري ١/١٦ .

(٢) انظر شرح شذور الذهب: ٢٧، والهمع ١/٢٩ .

(٣) انظر الصحاح ٥/٢٠٢٣ (كلم) .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١/١٥٧، وقوله في الألفية:
كلامنا لفظ مفيد كاستقم

(٥) انظر الكتاب ١/١٢، والمقتضب ١/٣ .

بذلك وجهُ تقديم الاسم، وتأخيرِ الحرف، وتوسيطِ الفعل .

وقيل في دليل الحصر غيرُ هذا مما لا حاجة إلى ذكره هنا .

وقد أجمع النحويون على ذلك، ومَن أثبتَ رابعاً كأبي جعفر بنِ صابر وسمَّاه خالِفَةً، فقد خالف إجماعَهُم[1].

وإنما لم يَذكُر المؤلفُ بيانَ حصر الكلمة كما فعلَ ابنُ الحاجب في «كافيته»[2]، وابنُ مُعطٍ في « فصوله »[3] لئلا يكونَ تعريفُهَا بعد ذلك مكرَّراً غيرَ مفيد .

(وهو) أي: الكلامُ **(اسمٌ بمثله)** مركَّبان بينهما إسنادٌ نحو: زيد قائم، وأقائمٌ الزيدان، وما مضروبٌ العَمْران، **(أو اسمٌ مع فعله)** كذلك نحو: قام زيد، وضُرِبَ عمرو، وذلك لأن مجرَّدَ الاسمين، والاسمَ والفعلَ دون التركيب، لا يكونان نوعَين للكلام؛ لأنَّ من خواصِّ الجنسِ أن يَحمِلَ النوعَ، ولا يصحُّ حملُ الكلام على الاسمين بدون التركيب، وكذلك حملُهُ على الاسم والفعل بدونه لا يصحُّ .

وزعم[4] شذوذاً أنَّ الفعلَ مع الحرف يكون كلاماً في نحو: ما قام، بناءً

---

(١) انظر الأشباه والنظائر ٣/٣، ويقصد بالخالفة: اسم الفعل، قال أبو حيان: زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة، وهو اسم الفعل .
وأبو جعفر هو أحمد بن صابر، قال السيوطي: الذاهب إلى أن للكلمة قسماً رابعاً وسماه الخالفة قرأ عليه أبو جعفر الزبير. انظر بغية الوعاة ٣١١/١ .

(٢) انظر: الكافية: ٥٩ .

(٣) انظر: الفصول: ١٤٩ .

(٤) ذكر السيوطي في: الهمع: ٦/١، أن الذي زعم ذلك هو ابن الخباز في النهاية شرح الكفاية، وأشار إلى ذلك أيضاً الشيخ يس العليمي في هامش التصريح: ٢٣/١ ، والذي وقفت عليه في النهاية : ٩١ خلاف ذلك .

على أنَّ الضميرَ المستترَ لا يُعَدُّ كلمة، وليس بشيء .

(فالمقصود) مبتدأ، وقُرِنَ بالفاء لما في الكلام السابق من معنى الشرط .

(ثلاث) خبرُه (وظائف) جمع وظيفة وهي المرتَبَةُ، وتُجمَعُ الوظيفة أيضاً على وظيفات .

(الأولى) من ثلاث وظائف (الاسم) .

[تعريف الاسم]:

وهو في اللغة: سِمَةُ الشيء أي: علامتُه[1]، وهو بهذا الاعتبار يشمَلُ الاسمَ والفعلَ والحرفَ، فإن كلاً منها علامةٌ على معناه .

وفي اصطلاح النحويين: (ما له في نفسه معنى بلا زمان) فقوله: (ما له في نفسه / معنى) جنسٌ يشمل الاسمَ والفعلَ، فإنَّ كلاً منهما له معنى في نفسه، وقوله: (بلازمان) أخرَجَ الفعلَ، والمرادُ بالزمان حيث أُطلِقَ المعَيَّنُ المعبَّرُ عنه بالماضي والحال والاستقبال؛ لشهرتها في هذا الفن، وليس المرادُ بالحال المختَلَفَ في كونه موجوداً، بل المراد طرفاً « الآن » معه، أو القدْرُ المشترَكُ بين الزمانين، ولأجل ذلك يقال: «زيدٌ يُصلِّي الآن » مع أن بعضَ صلاته ماضٍ، وبعضُها مستقبَلٌ .

فالحال هو المقارَنُ وُجُودُ لفظِهِ ووُجُودُ معناه نحو: «زيدٌ يكتُبُ الآن» فـ(يكتب) مضارعٌ بمعنى الحال، أو وُجُودُ لفظِه مقارنٌ؛ لوجود بعض الكتابة،

---

(١) وافق في تعريفه للاسم ما عليه الكوفيون حيث يقولون: الاسم مشتق من السمة وهي العلامة، وذلك لكونه علامة يعرف بها المسمى، وعند البصريين من السمو وهو العلو. انظر: وشرح الكتاب للسيرافي: ٣٢/١، والإنصاف ص: ٦، وائتلاف النصرة: ٢٧ .

لا لوجود جميعها.

ودخل في تعريف الاسم نحو «الضرب» فإنه وإن تعيَّنَ وقوعُهُ في زمنٍ معيَّنٍ من الأزمنة الثلاثة، إلا أنَّ ذلك الزمانِ لا يدل عليه لفظُ المصدر بالوضع، وإنما يدلُّ عليه بالالتزام .

فالعبرة بالدلالة في قولهم: «الاسمُ ما دلَّ على معنىً في نفسِهِ على معنى[1] بلا زمان بأصل الوضع» فنحو: «مضرِبُ الشُّوَّل[2]» اسمٌ؛ لأنه دل على مجرد الزمان، وكذلك «الصَّبُوح[3]» للشُّربِ في أول النهار، فإنه وإنْ فَهِّمَ معنىً مقترناً بزمانٍ لكنه غيرُ معيَّنٍ .

وكذا اسمُ الفاعل واسمُ المفعول ؛ لأنهما وإن دلاَّ على الزمان المعيَّن هنا، فدلالَتُهُمَا عمليةٌ عارضةٌ، وإنما وُضِعَا لذاتٍ قائمٍ بها الفعلُ، وكذا أسماءُ الأفعال نحو: هيهات، وشتّان، ورُوَيد .

ونحو: نعم، وبئس، وعسى أفعالٌ؛ لوضعها في الأصل للزمان، وعَرَضِ تجرُّدُهَا منه.

[علامات الاسم] :

ولما أنهى الكلامَ على تعريف الاسم، شرع يتكلمُ على ما يميزُه من قَسِيمَيهِ؛ لتتمَّ فائدةُ ما ذَكَرَه، وإلا فلا فائدةَ - إذاً - في القِسمة، فقال:

(ويختص) أي: الاسم (بلامِ) للتعريف حرفيَّةٍ، وما يقومُ مقامَهَا كـ « أَمْ »

---

(١) سقط من النسختين .

(٢) انظر اللسان (شول) قال: « الشائل: الناقة التي تشول بذنبها للفحل ، أي: ترفعه ، فذلك آية لقاحها ، وترفع مع ذلك رأسها ، وتشمخ بأنفها » . وفي الأصل: (الشوك)، وفي د: (الشكوك)، وهما تحريف من الناسخين.

(٣) انظر اللسان (صبح) .

في لغة حِمْيَر، وقد تكلَّمَ النبي ﷺ بها إذ قال: «لَيسَ مِنَ امْبِر امْصِيَام في امْسَفَر» روى ذلك الإمام أحمدُ في المسند[١]، والنَّسَائيُّ وغيرُهما بهذا اللفظ. ومنه قول الشاعر:

ذَاكَ خَلِيـلي وَذُو يُوَاصِلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهمِ وَامْسَلِمَة[٢]

يريد: يرمي ورائي بالسَّهم والسَّلَمَة، وهي بفتح السين واللام واحدة السَّلَم؛ وهي الشَّجرةُ من شجر الغَضَا .

واعلم أن المعرِّف عند الخليل[٣] وجماعةٍ منهم الزمخشري (أل) بجملتها[٤] ورمتها بمنزلة: « قد » ، والهمزة همزةُ قَطعٍ، حُذِفَت في الدَّرْج تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولم يكن التخفيفُ في الابتداء، إذ لا يُبتَدَأُ بالساكن .

وعند سيبويه هو اللامُ وحدَها، والهمزةُ همزةُ وَصْلٍ، فُتِحَت مع أنَّ أصلَهَا الكسرُ؛ لكثرة الاستعمال[٥].

---

(١) في الأصل: « المستدرك » وهو خطأ، وانظر مسند الإمام أحمد ٤٣٤/٥ ، ولم أجده بهذا اللفظ للنسائي، والذي فيه بلفظ: « ليس من البر الصيام في السفر » .

(٢) هذا البيت من المنسرح، ونسبه ابن بري إلى بجير بن غنمة الطائي، قال العيني في المقاصد النحوية ٤٦٥/١: وقد ركب ابن الناظم وأبوه صدر البيت على عجز بيت آخر، فإن الرواية:

وإن مولاي ذا يعيرني لا إحنة بيننا ولا جرمة

ينصرني منك غير معتذر يرمي ورائي بأمسهم وامسلمة

وهو في شرح ابن يعيش ١٧/١، ٢٠، وشرح عمدة الحافظ: ٩٧، وشرح الرضي ١٣١/٢، والمغني: ٧١ . والسلمة: واحدة الحجار، كما ذكره الجوهري في (سلم)، واحتج بالبيت .

(٣) انظر الكتاب ٣٢٤/٣ .

(٤) انظر المفصل ص: ٣٤٦ .

(٥) انظر الكتاب ٣٢٤/٣، ومع هذا فقد عبر سيبويه بالألف واللام في مواضع =

وعند أبي العباس محمد بن يزيد المبرِّد الهمزةُ وحدَها، واللامُ زائدةٌ؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام[1]، وعند بعض المتأخرين[2] اللامُ وحدَها .

فقول المؤلف: « وتختص اللام » إشارةٌ إلى مذهب سيبويه[3]، فإنه يرى أيضاً أن المعرِّفَ هو اللامُ وحدَها، والهمزةُ همزةُ وَصْلٍ، وإنما اختَصَّت اللامُ بالاسم ؛ لأنه يعرضه أن يُخبَر عنه، واللامُ تُفيدُ « التَّعيين » ، والمخبَر عنه ينبغي أن يكون متعيِّناً؛ ليُفيدَ الإخبار عنه، والأفعالُ / والحروفُ لا يُخبَرُ عنها، فلم تحتَج إلى التعيين، فلم تدخل اللامُ عليها.

فإن أُورِدَ على ذلك قولُ أبي الدُّقَيْش: « أشدُّ الهَل » في جواب مَن قال له: هَل لكَ رغبة في ثَرِيدَةٍ كأنَّ وَدَكَهَا عُيُونُ الضَّيَاوِن[4]؟، حيث أدخلَ لامَ التعريف على « هل » ، وهو حرف استفهام .

فالجواب: أنَّ هذا الكلامَ محمولٌ على جعله اسماً، ولذا شدَّدَ لامَه[5]؛ وذلك

متعددة، ففي ص: ٢٤/١ يقول: وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر. وفي ص: ٣٧٥/١ يقول: « وهذا ما جاء منه في الألف واللام وذلك قولك: أرسلها العراك، وغير ذلك. وانظر ص: ٣٧٥، وص: ٣٩٧، و٥٠٤/٤ .

(١) انظر المقتضب ٢٢٢/١، ٢٢٣ .

(٢) في (د): وعند بعض المتأخرين فإنه يروى أن المعرف هو اللام وحدها، ويحتمل أن يكون إشارة إلى مذهب سيبويه .

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٥٣/١: « وقد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هي اللام وحدها » واختاره ابن مالك، ومع ذلك عبر عنها بالألف واللام. انظر: شرح التسهيل ٤٣/١، وانظر الارتشاف ٥١٣/١ .

(٤) انظر الاشتقاق لابن دريد ٤، ٦٠. وتهذيب اللغة ٣٦٣/٥، والضياون: جمع ضيون وهو السنور الذكر، وانظر اللسان (ضون) .

(٥) ومنهم من رواه بسكون اللام .

لأن الكلمة الثنائية إذا جُعِلَت عَلَماً للفظٍ وقُصِدَ إعرابُهَا، شُدِّدَ الحرفُ الثاني منها.

(وجرٌ) أي: ويختصُّ الاسمُ بجرٍّ، وليس المرادُ به حرفَ جرٍ، أي: دخولُ حرفِ جرٍّ، كما قدَّره صاحب « المكمَّل في عبارة المفصل »[1] ، لأن قد يَدخُلُ على غير الاسم في اللفظ نحو: «عجبتُ من أن تفعل » ، بل المراد الكسرةُ التي يُحدِثُهَا عاملُ الجر أو نائبُهَا، سواءٌ كان عاملُ الجر حرفاً نحو: «بزيدٍ» أم اسماً نحو: «غلامُ زيدٍ» ولا جرَّ بغيرهما، خلافاً لمن زاد التبعيَّةَ[2] .

وقد ظهر أن ذِكْرَ الجر أولى من قول صاحب « لبِّ الألباب[3]» (حرفُ الجر). وإنما اختصَّ دخولُه بالاسم؛ لأنه إنما دخَّلَ الكلام[4] ليُعدِّيَ إلى الأسماء معنى الأفعال التي لا تتعدَّى بنفسها إليها، لاقتضائها معنى ذلك الحرف، فامتنع دخولُها إلا على الاسم بعد فعلٍ لفظاً أو تقديراً، وإذا امتنع دخولُ عامل الجر على كلمة، امتنع الجرُّ الذي هو أثرُهُ .

فإنْ أُورِدَ على ذلك نحو قولهم: «نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العَيرُ» حيثُ أَدخَلَ حرفَ الجر على « بئس » ، وهو فعلٌ ماضٍ .

فالجواب: أنه على حذف مضافِ الموصوف؛ أي: على عَيرٍ مَقُولٍ فيه:

---

(١) ذكره د. عبد الرحمن العثيمين عند حديثه عن شروح المفصل، قال: شرح مظهر الدين محمد، من علماء القرن السابع، لم أقف على ترجمته، أتم تأليف شرحه سنة ٦٥٩ هـ، نسخه كثيرة وأغلبها عليه تعليقات مما يدل على أنه كان يدرس للطلبة في عصر من العصور. انظر التخمير ١/٥٢ .

(٢) يحكى عن الأخفش . انظر: التذييل والتكميل ١/١٦ .

(٣) انظر لب الألباب: ٩/أ قال: «ومن خواصه: حرف الجر، وإنما اختص دخوله بالاسم، لأنه إنما دخل الكلام لتعديه معنى الأفعال التي تتعدى بنفسها إلى الأسماء .. الخ» .

(٤) في الأصل: (اللام)، وهي تحريف.

بئسَ العَيرُ، فحرفُ الجر في الحقيقة إنما دخلَ على اسم .

(وتنوين) أي: ويختص بتنوين، وسيأتي حدُّهُ وأقسامُهُ الستة في آخِر الكتاب، والذي يختصُّ به الاسمُ منه ما عدا «الترنُّم والغالي» اللاحِقَين لِرَويِّ البيت؛ وهو الحرفُ الذي تُعزَى إليه القصيدة، فإنهما لا يختصَّان به كما سيأتي، وإنما اختَصَّ الباقي به؛ لأن التمكينَ فيه للفرقُ بين المنصرف[1] وغيره، والتنكيرَ للفرق بين المعرفة وغيرها، والمقابَلَةُ إنما تدخُلُ جمعَ المؤنث السالم، والعِوَضُ إنما يدخل المضافَ عِوَضاً من المضاف إليه، ولا حظَّ لغير الاسم في الصرف، ولا التعريف والتنكير والجمع، ولا الإضافة، فإن أُورِدَ على هذا نحو قول الشاعر:

أُلَامُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ[2]

فالجواب: أن « لو » هنا اسمٌ عَلَمٌ للفظَةِ « لو » ، لا حَرفٌ، ولذلك شُدِّدَ آخرُهَا وأُعرِبَت، ودخلها الجرُّ والإضافة، كما سبق الإيماءُ إليه قريباً .

(وإضافةٍ) أي: ويختصُّ الاسم بإضافةٍ، وهو كونُهُ مضافاً أو مضافاً إليه، وأما نحو: ﴿ هذا يَوم يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾[3]، فإن الفعلَ فيه مَوضعُ المصدر .

وإنما كانت الإضافة من خواص الاسم؛ لأنها إما للتعريف نحو: «غلامُ زيد» أو للتخصيص نحو: «غلامُ امرأة» وهما من خواص الاسم، وإما للتخفيف كما

---

(١) في الأصل: (المتصرف) .

(٢) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في: الكتاب ٢٦٢/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٦، وشرح عمدة الحافظ: ٦٠٩، والهمع ٥/١، والخزانة ٣٢٠/٧ .

والمعنى: قد تصدق الأماني ، إلا أني تركت منها لمكان اللوم ما لو طلبته لأدركته، ولكني لم أعرف عاقبته فضيعت أوله .

(٣) سورة المائدة: آية: ١١٩ .

في الإضافة اللفظية، وهي فرعٌ عن الإضافة المعنوية، فلا يكون المضاف في مثلها إلا الاسمُ .

(وإسنادٍ إليه) أي: ويختصُّ الاسم بإسنادٍ إليه، وهو كونُهُ مسنَداً إليه، بمعنى أنه إذا ذُكِرَ لفظٌ وأُريدَ مجردُ معناه الذي وُضِعَ اللفظُ بإزائه، وجُعِلَ ذلك اللفظُ مسنداً إليه، لايكونُ ذلك اللفظ إلا اسماً لفظاً أوتقديراً، لا كونُهُ مسنَداً، ولذا ذَكَرَ لفظة « إليه » / لِيُفِيدَ[1] أن أحدَ طَرَفي الإسنادِ مخصوصٌ به، وهو كونُهُ مسنداً إليه، لا الطرف الآخَرُ وهو كونُهُ مسنداً، وهذه الخاصةُ أنفعُ خواصِّ الاسم، وبها استُدِلَّ على اسمية التاء في «ضَرَبتُ»[2]، واسميةِ (ما) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَا عِندَ ا للهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ﴾[3].

والإسنادُ: تعليقُ خبرٍ بمخبَرٍ عنه، أو طلبٍ بمطلوب. ولشموله القسمَ الثاني دون الإخبار، عبَّرَ به دونه، وسواءٌ في ذلك الإسنادُ المعنويُّ واللفظي، كما حققه الشيخ جمال الدين بنُ هشام الأنصاري[4]، وغلَّط فيه ابن مالك في «شرح التسهيل[5]» حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف، كقولك: ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ، ومِن حرفُ جرٍّ، ورُدَّ بأنهما اسمان مجرَّدان عن معناهما المعروفِ لإرادة لفظهما، ولهذا يُحكَمُ على موضعهما بالرفع على الابتداء، و«ضَرَبَ» هنا اسمٌ مسمَّاه «ضَرَبَ» الدالُّ على الحدث والزمان، وقد صرح ابن مالك في « الكافية » باسميَّةِ ما أُخبِرَ عن لفظه حيث قال:

وإنْ نَسَبْتَ لأَدَاةٍ حُكْمَا فَابْنِ أو اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا إِسْمَا[6]

---

(١) بدايات هذه الصفحة مطموسة في الأصل عدا بعض الحروف .

(٢) انظر شرح قطر الندى: ٣، وأوضح المسالك ١/٢٢ .

(٣) سورة الجمعة: آية: ١١ .

(٤) انظر شرح شذور الذهب: ١٩ .

(٥) انظر شرح التسهيل ١/٨ .

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ٤/١٧١٦ .

فعلى الحكاية تُبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون بالاسم؛ لأنَّ المسندَ إليه لا يكون إلا لفظاً دالاً على ذاتٍ في نفسِهِ مطابقَةٍ، وهو الاسمُ بخلاف الفعل، فإنه دائماً مسنَدٌ، فلا يَستطيع أن يكون مسنداً إليه .

فإن قلت: فما تصنع بقوله: «تَسمَعُ بالمُعَيدِي خَيرٌ مِن أن تَراهُ[١]» فإن الإسنادَ وقعَ فيه إلى « تَسمَعُ » وهو فعل بالاتفاق ؟

فالجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنه محمول على حذف « أنْ » أي: أن تَسمَعَ، فيكون الإسنادُ في الحقيقة إلى المصدر دون الفعل، لأن « أنْ » مع الفعل في تقدير المصدر، فلما حَذَفَ « أنْ » بقرينة قوله «خَيرٌ مِن أن تَرَاه» عُدِلَ الفعلُ من النصب إلى الرفع الذي هو أولُ أحواله؛ لفقد عامله لفظاً .

وَلَولاَ تَحْسَبُونَ الحِلمَ عَجْزاً ... لَمَا عَدِمَ المُسِيئُونَ احْتِمَالي[٢]

فحَذَفَ « أن » ورفع الفعل .

والثاني: أنه محمول على تنزيل الفعل منزلةَ المصدر من غير تقدير « أن » معه، أي: سماعُكَ بالمُعَيدِي خيرٌ؛ وذلك لأن الفعل يدل على المصدر والزمان، فَجرَّدُ في بعض المواضع لأحد مدلُولَيه كما في قوله :

وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو[٣]

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٤، ومجمع الأمثال ١/٦٥٥، ولباب الإعراب: ١٢٤ .

(٢) البيت من الوافر، ولم أعرف قائله، ولم أجده إلا في شرح التسهيل ١/٢٨٤ .

(٣) البيت من الوافر، وهو لعروة بن الورد، انظر ديوانه: ٥٧، وقد ورد الاستشهاد به في الخصائص ٢/٤٣٣، والمحتسب ٢/٣٢، واللسان (أثر)، والهمع ١/١٣، والدرر ١/٧٥، وتكملته:

إلى الإصباح آثر ذي أثير

وسيذكره الشارح .

فإنه نزَّلَ فيه « ألهو » منزلة: « اللهو » فيكونُ مفرَداً مطابقاً للمسئول عنه المفرَد، وهو (ما) في (ما تشاء)، ولم يُحمَل على حذف (أن)، كما في البيت السابق؛ لأن قولَه: (ما تشاء) سؤالٌ عما يشاء في الحال ظاهراً، فينبغي أن يكونَ الجواب أيضاً مطابقاً بما يشاءُ في الحال لا في الاستقبال، ولو كان محمولاً على حذف (أنْ) لكان مستقبَلاً؛ لأن « أنْ » علَمُ الاستقبال [فلا يطابق السؤال][1] .

واعتُرِضَ بجواز أن يراد أشاء في الحال اللهو في الاستقبال، ودُفع بأنَّ قولَه في تمامه :

إلى الإصْبَاحِ آثَرَ ذي أَثِيرِ[2]

يمنع ذلك .

وحاصل ماذكَرَه المؤلف للاسم من الخواص خمسةٌ، ثلاثةٌ لفظية، واثنان معنوية، فاللفظية: اللامُ، والجر، والتنوين، والمعنوية: إضافته، والإسناد إليه، وللاسم خواصٌّ كثيرة بَلَغَهَا بعضُهُم مائةً، وهذه الخمسةُ أكثرُها دَوَراناً، ويكفي في تمييزه قبولُ أحدها .

ومُيِّزَ الاسمُ عن قَسيمَيهِ بالخواص؛ لأنها أقربُ إلى فَهمِ المبتدئ / من التعريف بالحدِّ، والخاصةُ عند النحاة شرطُهَا الاطرادُ فقط، بخلاف الحدِّ فإن شرطَه الاطرادُ والانعكاسُ[3].

(وفيها) أي: الوظيفةُ الأُولى (فصولٌ) جمعُ فَصل، وهو الحجزُ بين الشيئين، ومنه فصل الربيع؛ لأنه يحجُزُ بين الشتاء والصيف، وهو في الكتب المصنفة في

---

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر الهمع ١/١٣ .

(٢) هذا تكملة البيت السابق ، وقد أفاده المؤلف من الهمع ١/١٢، ١٣ .

(٣) انظر التعريفات: ٩٥ .

أنواع العلوم كذلك؛ لأنه يحجُزُ بين أنواع المسائل وأجناسها .

(الأول) من الفصول **(فيــه مقدِّمـةٌ)** تُقـرأُ بفتـح الـدال أخـذاً مـن (مقدَّمـة الرجل) فإنها بفتح الدال، اسمُ مفعول من (قدَّمتُه) فهـو مقـدَّم، وبكسـر الـدال أخذاً من (مقدِّمة الجيش) ومقدِّمة الناصية، ومقدِّمة العين، الثلاثةُ بكسر الـدال، ذكرَها صاحب [القاموس] [1] المحيط، فيكون على هـذا مقدِّمـة بمعنـى متقدِّمـة، اسمُ فاعل من قدَّم بمعنى تقدَّم. قال صاحب الصحاح[2]: وقـدَّم بـين يديـه أي: تقـدَّم، قـال الله تعـالى: ﴿ لاَ تُقَدِّمُــوا بَـيـنَ يَـدَي الله وَرَسُــولِهِ ﴾[3] أي: لا تتقدَّموا[4].

(وأصول) جمع أصل، وأصلُ كـلِّ شـيء مـا هـو متفـرِّعٌ منـه، وفي النحـو أصولٌ وفروع، فالأصول نحو كونِ الأصل في الرفع للفاعل، والنصبِ للمفعول، والجرِّ للمضاف إليه، ونحو ذلك .

(المقدمة) أي: هـذا بيـانُ الشـروع في المقدمــة، والألــف والــلام للعهــد الذِّكْريِّ؛ لكون مصحوبها تقدَّمَ له ذِكرٌ.

(المعرب) اسم مفعولٍ مشتقٌّ من الإعراب، وهو من أصناف الاسم، وسمـي به؛ لأن فيه تبيينُ المعاني الطارئة على الاسم عند الـتركيب مـن قولهـم: أعـرَبَ الرجلُ عن حاجته إذا بيَّنَهَا، ولأنَّ فيه إزالةُ الفساد للالتباس من قولهـم: أعـرَبَ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وانظر القاموس المحيط: (قدم): ١٦٣/٤، وصاحبه هو: مجد الدين بن محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، ولد سنة: ٧٢٩هـ، لـه مؤلفـات كثيرة من التفسير، والحديث، والتاريخ، واللغة، توفي سنة: ٨١٧ .
انظر ترجمته في: إيضاح المكنون: ٨٠/١، ٨٥، ١٠٦، والأعلام: ١٩/٨ .

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٨، وقيل: في حـدود أربعمائـة . وينظـر ترجمته في: إنباه الرواة ٢٩٩/١، وبغية الوعاة ٤٤٦/١، ٤٤٧، وشـذرات الذهـب ١٤٢/٣، ١٤٣ .

(٣) سورة الحجرات: آية: ١ .

(٤) الصحاح (قدم) .

إذا أزال العَرَبَ؛ وهو الفسادُ، والهمزة للسَّلب، وعلى هذا حَمَلَ أبو علي[١] قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[٢] على أنه أسلبَ عنها خفاءها و(أُخفِيها) مستقبلُ (أخفيتُه) وأخفيتُ أي: سلَبْتُ[٣] عنها [الخفاءَ][٤]، وإذا سُلِبَ الخفاءُ ظَهَرَ . فمعنى ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ أُظهِرُهَا بهذا الطريق بمعنى أُزيلُ خَفَاءهَا لا أن أُخفِي بمعنى (خَفِيَ)؛[لأن خَفِيَ][٥] بمعنى ظَهَرَ .

[تعريف المعرَب]:

المعرَب في اصطلاح النحاة: **(ما يختلف آخرُهُ بعامل)** أي: بسبب عامل اختلافاً مثلَ اختلافِ زيدٍ، **(ولو تقديراً)** أي: ولو كان يختلفُ آخرُه تقديراً من غير أن يَظهَر الإعرابُ علىجزئه الأخير، وذلك إما لتعذُّرٍ كما في المقصور، أو للاستثقال كما في المنقوص .

واحترز بقوله: (يختلفُ آخرُهُ) مما لا يختلفُ آخرُهُ، مما بُني على حركة أو سكونٍ من الكلمات الثلاث .

وقوله: (بعامل) مُخرِجٌ لِمَا يختلفُ من غير عامل مما حُرِّكَ لالتقاء الساكنين، أو لإلقاء حركةِ غيره عليه، فالأول نحو: شُدُّ، وشُدَّ، وشُدِّ، فهذا وشبهه يجوز فيه الضم للإتباع، والفتح للتخفيف، والكسر لالتقاء الساكنين .

والثاني: نحو قولك: «كَمَ خَذْتَ ؟ وكَمَ بَاً لَكَ ؟، وكَمَ خَاً لَكَ؟» أصله

---

(١) انظر المحتسب ٤٧/٢ «قال ابن جني: قال أبو علي: الغرض منه أزيل عنها خفاءها»، ولم أجد قول أبي علي هذا في كتبه المطبوعة .

(٢) سورة طه: آية: ١٥ .

(٣) في الأصل: (سلب) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) ساقط من (د) .

«كم أخذتَ؟ وكم أباً لك؟ وكم أخاً لك؟» أُلقِيت حركاتُ الهمزة على الميم تخفيفاً.

والمراد بقوله: (ما يختلف آخره)، أي: تختلفَ حركة آخر المعرَبِ، لا أنَّ الحرف في نفسِه يختلف، لكن نسَبَ الاختلاف إليه لكونه محلاً له .

و(ما) من قوله: (المعرَب ما) اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي محلُّهُ رفعٌ على أنه خبرٌ للمعرَبِ، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ، وجملة (يختلفُ آخرُه) لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلةُ الموصول .

والباء من قوله: (**بعامل**) للسببية، مثلُها في قوله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا / حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾[1].

و(**تقديراً**) منصوب بـ«كان» المحذوفة بعد (لو) .

(**وهو**) أي: العامل لفظياً كان أو معنوياً، (**ما به مقتضي الإعرابِ**)، وقد علِمْنَا أن المقتضي للإعراب الفاعليةُ والمفعوليةُ والإضافةُ[2] خيفة التباسها، ولا يتقوَّمُ كل واحد منها إلا بأمر ينضمُّ إليه في التركيب، فذلك الذي يتقل به ذلك المعنى يُسمَّى (كلاماً)، مثالُه: أنك إذا قلت: «قام زيدٌ» فالمقتضي للرفع الفاعليةُ، ولم تتقوَّم الفاعليةُ في زيد إلا بقيام المسند إليه؛ لأنك لو قطعت النظر عنه، لم تفهم الفاعلية فـ«قام» هو العامل المقتضي لها، وإن وقع اختلاف في

---

(١) سورة النساء: آية: ١٦٠ .

ومن قوله: « فخرج لما يختلف » إلى قوله: « على الميم تخفيفاً » أفاد المؤلف من شرح المفصل لابن يعيش مع تغيير يسير في العبارات. وانظر شرح المفصل ٥٠/١ .

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو: ٦٩، والمقتصد ١٠١/١-١٠٨، والمفصل: ١٨، والتخمير ١١٩/١ .

العامل في بعض الصور، فليس اختلافاً في هذه القاعدة، وإنما هو اختلاف فيما (تحقق)[1] به المعنى المقتضي .

واعلم أن المراد بالعامل هنا عاملُ الاسم؛ لأنه بصدده، بخلاف عامل الفعل، فإنه ليس مقوِّم له من (قوَّم) إذا استوى، (فكأن)[2] (زيد) قبل دخول الإعراب معوج فاعليته، فإذا دخل (قام) استوت، وخرجت من القوة إلى الفعل.

وكذلك العامل المعنوي، فإن التجرُّدَ للاسناد أمرٌ يَحصُل به كون المسند مسنداً إليه[3] .

(وهو) أي: الإعراب، **(ما)** أي: حركة أو حرف **(به اختلاف)** أي: بطروة الاختلاف في آخرِ المعرَب من حيث هو معرَب، وهو الحركة أو الحرف الذي بواسطة العامل، ويريد بهذا أن الإعراب عنده أمرٌ لفظي، وهو الحركات التي في قولك: «جاء زيدٌ» و «رأيت زيداً» و «مررت بزيدٍ» ، وهو رأي قوم من النحويين منهم الشلوبين[4]، وابن خروف[5]، وابن الحاجب[6]، وابن مالك[7]،

---

(١) في (د): (تتحقق) .

(٢) في الأصل: فكان .

(٣) في (د): (كون المسند له مسنداً) .

(٤) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي المعروف بـ (الشلوبين) إمام في النحو، قيل: كان خاتمة أئمة النحو، له مصنفات منها: شرح المقدمة الجزولية، وكتاب في النحو سماه التوطئة ، توفي سنة ٦٤٥ بإشبيلية. ينظر إنباه الرواة ٣٣٢/٢، ووفيات الأعيان ٤٥١/٣، وشذرات الذهب ٢٣٢/٥ . وينظر التوطئة: ١٢٩-١٣٣ .

(٥) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي المعربو بـ (ابن خروف) الأندلسي الإشبيلي، كان فاضلاً في علم العربية، وله مصنفات منها: شرح الكتاب، وشرح الجمل، توفي سنة ٦١٠ هـ، ينظر: معجم الأدباء ٧٥/١٥، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢، ومعجم المؤلفين ٢٢١/٧ . وانظر الهمع ٤/١ .

(٦) انظر: الكافية ٦١ .

(٧) انظر:تسهيل الفوائد: ٧،٨ .

وأكثر المتأخرين[1].

وعند الفارسي[2]، والجرجاني[3]، ومتأخري المغاربة الإعراب: هو اختلافُ آخر الكلمة لعاملٍ، فجعلوا الإعراب أمراً معنوياً[4].

قيل: ويدل لهم ظاهر قولنا: «حركاتُ الإعراب» ، فتضيف إليه، فدل على أنهما اختلفا[5]، وليس بشيء؛ لأن الحركات أعم من الإعراب، فهو كقولنا «خاتمُ فضة» ، والمراد بالاختلاف هنا نفي حصول حركة الإعراب قبل حصول التركيب مع العامل، فإنه قبل ذلك كان ساكناً[6]، ويحتمِلُ أن يكون المراد بالاختلاف الحركاتِ الثلاثِ، والحروفُ نيابةٌ عنها، وقد أشار إليه بقوله: (وهو)؛ أي: الاختلاف .

(رفع ونصب) أي: في اسم [وجر][7]، نحو: « بزيد » ، وهذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات أو الحروفِ الإعرابية، ولا تُطلَقُ على الحركات البنائية أصلاً، بخلاف الضمةِ والفتحة والكسرة، فإنها مستعمَلةٌ في الحركات البنائية في الأكثر، وفي الحركات الإعرابية في الأقل، وقد ذَكَرَها ابن مالك في تسهيله[8] فقال: «فارفع بضمةٍ، وانصب بفتحةٍ، وجُرَّ بكسرةٍ» .

---

(١) انظر الارتشاف ٤١٣/١، والهمع ٤٠/١ .

(٢) انظر: الإيضاح للعضدي: ٧٣ .

(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني الفارسي الأصل، الجرجاني الدار، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي،إمام في العربية والبيان،له مصنفات عدة منها:المقتصد في شرح الإيضاح،والعوامل المائةوغيرها،مات سنة٤٧١هـ. انظربغية الوعاة ١٠٦/٢. وانظر: المقتصد للجرجاني: ٩٨/١ .

(٤) انظر شرح الرضي، والأشباه والنظائر ١٦٤/١، وهذا هو رأي الصيمري كما في التبصرة ٧٦/١ .

(٥) أي: إن حركات غير الإعراب .

(٦) أفاد ذلك من الهمع ٤٢/١ .

(٧) سقط من النسختين .

(٨) انظر تسهيل الفوائد: ٨ .

والذي يظهر أنهم أطلقوا ذلك على سبيل التوسُّع .

وإنما أسقط الجزمَ هنا، وجعَلَ أنواعَ الإعـراب ثلاثـةً؛ لأن أنـواع الإعـراب إذا كانت أربعةً كما عليه الجمهور، كان الإعرابُ جنْساً، وهي أنواعُهُ .

وإذا تقرر هذا، بطَلَ أن يكون أنواعُه أربعةً[1]؛ لأن ثلاثـةً منهـا ثُبوتيَّـاتٌ، وواحدٌ عَدَميٌّ؛ لأنه عـدمُ تلك الثبوتيَّـات، ومـا يكـون عدميّاً لا يَشـترِكُ في / النوعية مع الوجوديّ .

فإذن ليست أنواعُهُ أربعةً، ولذلك قال الكِسَائيُّ في بعض مؤلفاته: « أواخِرُ الكَلِمِ على ثلاثةٍ: الرفعُ والنصبُ والخفضُ»[2].

وكذلك قال أكثر الكوفيين، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المـازنيُّ مـن البصريين، فإنه رُوِي عنه أنه قال[3]: «إن الجـزم ليـس بـإعراب، وإنمـا هـو عـدمُ الإعراب» .

والذي أراد أنها كانت ثلاثاً؛ لأن المعانيَ التي تدل عليها الحركـاتُ ثـلاثٌ؛ الفاعليةُ وقد خُصَّت بالرفع، والمفعولية وقـد خُصَّـت بـالنصب، والإضافـةُ وقـد خُصَّت[4] بالجر .

(وحروفها) أي: الحروفُ النائبة عن الحركات الثلاث، وهي الواوُ والألفُ والياءُ .

---

(١) يرجح المؤلف ما ذهب إليه الكوفيون والمازني من أن أنواع الإعراب ثلاثة: الرفـع والنصب والجر .

(٢) انظر الارتشاف ٤١٤/١ قال أبو حيان: وقال المازني: الجزم ليس بإعراب، وقـال الكسائي وأكثر الكوفيين: أواخر الكلم على ثلاثـة أحـرف؛ على الرفـع والنصـب والخفض. وانظر الهمع ٦٤/١، وشـرح الأشموني مـع الحاشية ٦٦/١، وقـد علـل الصبان رأي المازني بأن الجزم ليس من الاسم حتى يحمل عليه المضارع .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٤١٤/١ ؛ وشرح الأشموني ٤٦/١، والهمع ٦٤/١ .

(٤) في الأصل: (خصصت) .

واعلَمْ أن علاماتِ الإعراب على ضربين، أصولٌ وفروعٌ:

فالعلاماتُ الأصول ثلاثةٌ: الضمةُ للرفع، والفتحةُ للنصب، والكسرةُ للجر.

والعلاماتُ الفروع: الواوُ، والألفُ، والياءُ؛ لأنها نائبةٌ عن العلامات الأصول، وبقي منها أيضاً النونُ وحذفُها .

فينوب عن الضمة الواوُ والألفُ والنون، وعن الفتحة الكسرةُ والألفُ والياءُ وحذفُ النون، وعن الكسرة الفتحةُ والياءُ، ولما كانت الأسماءُ القابلةُ للإعراب مختلفةً بحسب قبولها أنواعَ الإعراب، مسَّت الحاجةُ إلى بيان ذلك .

(**فالمفرد منصرفاً**) أي: الاسمُ المفرَدُ المنصرِفُ الذي لم يكن مثنى، ولا مجموعاً على حدِّهِ، ولا غير منصرف كـ (زيد ورجل) .

واحترز بالمفرَدِ عن المثنى والجمع، فإن إعرابَهما بخلاف إعراب الاسم المفرَدِ المنصرِفِ.

واحترز بالمنصرف عن غير المنصرف كـ(أحمد ومساجد)، فإن جرَّه ليس بالكسرة، ومرادُهُ بالمنصرف هنا الصحيحُ فقط، لا المنصرفُ صحيحاً كان أو معتلاً، ويدل عليه أنه يَذكُرُ بعد ذلك أنه يُعرَبُ بالحركات، ومعلومٌ أن المنقوصَ لا يَدخُلُه ضمٌّ ولا كسرٌ؛ للثقل الحاصل بحركة الياء وحركة ما قبلها .

(**والجمع كذلك**) أي: الجمعُ (**منصرفاً مكسراً**) وهو ما تغيَّرَ فيه بناءُ واحده كـ (رجال)، واحترز بالمنصرف عن غير المنصرف كـ (جواري، وضوارب)، وبالمكسَّر عن الجمع السالم كـ(زيدون)، فإن إعرابَه بخلافه، فلا بدَّ من تقييده بقوله: « مكسَّراً » .

وإنما بدأ بهذا القسم لاستيفائه الحركاتِ الثلاث، كلٌّ واحد منها في محِلِّه، أعني الضمَّ في حالة الرفع، والفتحَ في حالة النصب، والكسرَ في حالة الجر .

(**والأسماء الستة**) حالَ كونها (**مكسَّرةً**) نحو «جاءني آباؤك وإخوتك»

و«رأيت آباءَك وإخوتَك، ومررت بآبـائك وإخوتـك» **(ومصغـرةً)** نحـو «جـاءني أُخيُّكَ» «ورأيت أُخيَّكَ» «ومررت بأخيِّكَ» أو **(مجموعـه)** غـير مثنّـاة ولا مجموعـة جمعَ تصحيح.

(مقطوعةً) عن الإضافة نحو «هذا أبٌ» «ورأيت أباً» «ومررت بـأب» **(أو بيـاء المتكلم)** نحو «هذا أبي» «ورأيت أبي» «ومررت بأبي» **(الأُولى)** أي: بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالكسرة جراً، مثل إعراب الاسـم المفـرد المنصـرف، والجمـع المنصرف المكسر .

وفي نسـخة [بالحركـات][1] بـدل (بـالأُولى)، وهـي :الضمـة والفتحـة والكسـرة، **(ومكبَّرةً)** احـترز مـن كونهـا مصغَّـرةً، فإنهـا إذا صُغِّـرت أُعرِبَـت بالحركات كما سلَف آنفاً، لأنَّ الياء إذا ما كان قبلها ساكناً تحتمـل الحركـاتِ / الثلاث، وإن كان **(بإفراد)** احترز عنها غيرَ مفـردةٍ، فإنهـا إذا ثُنيـت أُعربـت بالألف رفعاً، وبالياء جراً ونصباً كما يُعرَبُ كل مثنىًّ، تقـول: «جـاءني أبـوان» «ورأيت أبوين» «ومررت بأبوين» .

وإذا جُمِعت جمع تصحيح أُعرِبَـت بـالواو رفعـاً [وباليـاء[2]] جـراً ونصبـاً، تقـول: «جـاءني أَبـونَ» «ورأيـتُ أَبِـينَ» «ومـررتُ بـأبين» وكـذا: أَخُـونَ وهَنُـونَ وذَوُونَ، ولم يُسمَع في بقية الأسماء الستة، وقُرِئَ شاذاً[3] ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ أَبِيْكَ﴾[4] والأصلُ: «أَبِينَ» فحُذِفت النون للإضافة .

---

(١) ساقطة من (د) .

(٢) مطموسة من (د) .

(٣) هذه قراءة ابن عباس والحسن وابن يعمر والجحدري وأبورجاء. وانظر المحتسب ١١٢/١، والتبيان ١١٩/١، والبحر المحيط ٦٤١/١ . ووصف ابن مجاهد هذه القراءة بأنها بالتوحيد وليست جمعاً .

(٤) سورة البقرة: آية: ١٣٣ .

وإذا جُمِعت جمعَ تكسير أُعرِبَت بالحركات على الأصل كما تقدم .

(بإضافةٍ) احترَزَ عنها غيرَ مضافةٍ، فإنها إذا أُضيفَت أُعرِبَت بالحركات لفظاً كما قدمناه (إلى غير ياء المتكلم) احترز عنها مضافةً إلى ياء المتكلم، فإن إعرابَها بالحركات تقديراً على الرأي الأقوى[1]، تقول: «هذا أَبِي ورأيتُ أَبِي ومررتُ بأَبِي» فيكون آخرُهَا مكسوراً في الأحوال الثلاثة، والحركةُ مقدرة فيه كما تقدم في جميع الأسماء المضافة إلى الياء نحو: «غلامي» .

(بالأخرى) أي: بالحروفِ الثلاثة وهي الواوُ في حالة الرفع، والألفُ في حالة النصب، والياءُ في حالة الجر، وفي نسخة (بالأحرف) بدل (بالأخرى) كـ«أبوك قائم» ، و«رأيت أباك» ، و«نظرتُ إلى أبيك» ، فأبوك مرفوعٌ لأنه مبتدأٌ، وعلامة رفعه الواوُ نيابةً عن الضمة، وأباك منصوبٌ لأنه مفعولٌ وعلامةُ نصبه الألف، وأبيك مجرورٌ بـ«إلى» ، وعلامة جره الياءُ (وكذا) القولُ في باقي الأسماء الستة وهي: (أخوك، وحموك وهنوك وفوك وذو مال) والهنُ: الشيءُ المنكَرُ الذي يُستَهجَنُ ذِكْرُهُ مِن العَورَة والفعلِ القبيح، وقيل: هو كنايةٌ عن أسماء الأجناس كـ(رجل وفرس) وغير ذلك .

والحم أقاربُ الزوج مطلَقاً، وقد قالت عائشةُ رضي الله عنها عند منصرفها من البصرة: « إِنَّهُ والله مَا كَانَ بَينِي وَبَينَ عَلِيٍّ إلاَّ مَا يَكُونُ بَينَ المَرْأَةِ وأَحمَائِهَا»[2].

---

(١) انظر الارتشاف ٥٣٦/٢، وشرح شذور الذهب: ٤١، وشرح الأشموني ٧٧/١ . وذهب بعضهم إلى أنها مبنية في هذه الحالة. انظر الارتشاف ٥٣٦/٢ .

(٢) انظر البداية والنهاية ٢٥٧/٧، وتاريخ الطبري ٦٠/٣، ٦١، وأعلام النساء ٩٧/٣.

قال ابن مالك[١]: وربما أُطلِقَ على أقارب الزوجة .

وقال ابنُ مكي: قال أهلُ اللغة: كلُّ مَن كان من أقارب الزوج فهم الأحماء، والزوجةِ فهم الأَخْتان[٢] .

وتقول إذا صَغَّرْتَ هذه الأسماءَ الستة نحو: جاءني أُبَيُّكَ وأُخَيُّك وهُنَيُّكَ وحُمَيَّكَ، فتعربُهَا بالحركات .

وتقول فيها إذا ثُنِّيَتْ: جاءني أبواك، ونظرتُ إلى أبويك .

وتقول فيها إذا كانت غيرَمضافة:هذا أبٌ وأخٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ حالَ كونه (مفتوحاً) أي: مفتوح الفاء رفعاً ونصباً وجراً (في) اللغة (الفصحى) في لغاته، وهي اللغةُ الأُولى، والثانيةُ: أن يكون مضموماً في الأحوال الثلاثة، والثالثةُ: أن يكون تابعاً حركته لحركة الإعراب، وهي أضعفُ اللغات[٣].

وقد جاء بتشديد الميم مع الفتح؛ أنشَدَ صاحب الترقيص[٤] من أرجوزة:

أَلَذُّ مَا ضَمَمْتُ عِنْدِي ضَمَّهْ

كَطَعْـــمِ شَهْدِ رِيقِهِ وَفَمَّهْ[٥]

---

(١) انظر: تسهيل الفوائد: ٤٦ .

(٢) ابن مكي هو:عمر بن خلف الصقلي، صاحب تثقيف اللسان،المتوفى سنة:٥٠١هـ. وانظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٣٢٩/٢، وهدية العارفين: ٧٨٢، ومقدمة كتابه ص: ٤ فما بعدها . ونقل المؤلف عنه فيه شيء من التصرف، وانظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص: ٢٧٥ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٥٠/١، ٥١ .

(٤) هو محمد بن المعلى بن عبد الله الأسدي، ويقال: الأزدي ، النحوي اللغوي، له جامع المرقصات، والمطربات، وشرح ديوان تميم بن عقيل، توفي سنة ٥٥٠ هـ. انظر ترجمته في كشف الظنون ٩٢/٦ .

(٥) لم أقف على هذا الرجز إلا في التذييل والتكميل ٣٢/١، ومنهج السالك:٨/١، وقد استشهد به أبو حيان في نفس هذا الموضع، وما نقله المؤلف هو نص عبارة أبي حيان من منهج السالك. انظر: ٩٧ من الدراسة .

وحكى كُرَاعٌ[1] أنه يقال: «فمٌّ» بالضم والتشديد .

وحكى صاحبُ « اليواقيت »[2] : الفتح والضم والكسر مع التشديد، فقال: والأَوَّلُ / أفصَحُ، يعني الفتحَ .

وقال ابن جني[3]: الوجه أنَّ تشديدَ الميم ليس بلغة .

وحكى صاحبُ « الموعِب »[4] عن أحمد بن يحيى أنه جمع بالواو والنون إذا نقَصَ منه اللامُ فيقال: فُمون وفمِين، قال أبو حيان: وهذا في غاية الغرابة[5].

وحكى بعضُهُم القصرَ فيه فتقول: «هذا فَمَاك، ورأيتُ فَمَاك، ونظرتُ إلى فَمَاك» .

وتقولُ إذا أضفتَ الأب والأخ إلى ياء المتكلم: «أبي وأخي» كما تقول في الإفراد: «أبٌ وأخٌ» (مطلقاً) أي: في الأحوال الثلاثة من الإعراب نحو: هذا أبي وأخي، ورأيت أبي وأخي، ومررت بأبي وأخي .

---

(١) هو: علي بن الحسن الهنائي المعروف بـ(كراع النمل) من نحاة الكوفة، له مصنفات منها: المنضد في اللغة، والمجرد، والمنتخب، وأمثلة غريب اللغة، وغيرها. انظر معجم الأدباء ١٣/١٣، وبغية الوعاة ٢/١٥٨ .

انظر: المنتخب ص: ٥١٧ ، والتذييل والتكميل ١/٣٢ .

(٢) هو أبو عمر محمد بن محمد عبد الواحد المطرز، صاحب ثعلب، المتوفى سنة ٣٤٥هـ، انظر: منهج السالك: ١/٨ .

(٣) سر الصناعة ١/٤١٥، والتذييل والتكميل ١/٣٢ ، ومنهج السالك: ١/٨ .

(٤) هو تمام بن غالب بن عمرو اللغوي المعروف ، إمام في اللغة، له كتاب تلقيح العين، مات سنة ٤٣٦ هـ. انظر إنباه الرواة ١/٢٥٩، ووفيات الأعيان ١/٩٧، وإشارة التعيين: ٦٧ .

(٥) انظر: منهج السالك: ١/٨ .

(الأكثرُ في فمي) أي: أكثرُ مَواردِ استعمالاته **(فيّ)** بالردِّ والقلبِ والإدغام؛ لأنَّ الموجبَ للتعويض من الواو منهما في الإفراد إنما كان لأجل التنوين، ولا تنوينَ في الإضافة، فبَقِيَت الواوُ، وجاءت ياءُ المتكلم، واجتمع الواوُ والياءُ، والأوَّلُ ساكن، فقُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدغِمَت في ياء المتكلم، وكُسِرَ الفاءَ لأجل الياء فصار «فيّ» .

(وجوز أبو العباس محمد بن يزيد المبرد[1]) من نحاة البصرة **(فيما عدا حَمي التشديد)** أي: شدَّ ياءَ المتكلم في الأحوال الثلاثة من الإعراب نحو: «هذا أبيُّ وأخيّ وهنيّ[2] وفميّ» بِرَدِّ اللام في الأحوال الثلاثة، إجراءً لهذه الأسماء مُجراها[3]، مضافةً إلى الظاهر وإلى المضمَر غيرَ الياء نحو: «أبو زيد وأخوه» وتمسَّكَ «بأبي» في قوله:

قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ وَقَدْ أَرَى ... وَأَبِيَّ مَالكِ ذُو المَجَازِ بِدَارِ[4]

---

(١) لم أجد رأيه هذا في كتبه المطبوعة التي وقفت عليها، وقد نص عليه الزمخشري في المفصل: ١٣٤، قال: فقد أجاز المبرد (أبي وأخي) وأنشد:
وأبي مالك ذو المجاز
ونسبه إليه الكيشي في الإرشاد : ٣٤٧، وانظر أمالي ابن الشجري ٢٣٦/١، وشرح المفصل ٣٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٩/٢ .

(٢) ساقط من : (د) .

(٣) ذهب المبرد إلى أنه مفرد، ردت لامه في الإضافة إلى الياء كما ردت في الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله (أبوي) قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها عملاً بالقاعدة حيث اجتمعا وكان أولهما ساكناً، وأبدلت الضمة كسرة لئلا تعود الواو . انظر: شرح المفصل: ٣٦/٣ .

(٤) البيت من الكامل، وهو للمؤرج السلمي، وقد ورد الاستشهاد به في مجالس ثعلب ٤٧٦/٢، وشرح المفصل ٣٦/٣، وأمالي ابن الحاجب ٦٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٩/٢، ومغني اللبيب ٤٦٨/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢ .

وهو لا يقومُ حُجَّةً له، لاحتماله الجمعَ[1] بأن يكـون في الأصـل: « وأبـينَ » جمعَ سـلامة مجروراً بـواو القسـم، أُضيـفَ إلى يـاء المتكلـم، وحُذِفَـت النـون بالإضافة، فأُدغِمَت الياءُ الأُولى في الثانية فصار (أبيَّ)، وقد جاء جمعُهُ هكـذا في قول الشاعر[2]:

فَلَـمَّـا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا [بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِيْنَا][3]

[أي: لما سمعنَ أصواتنا بكينَ[4]] وقلن: جعل الله أباءنا فداء لكم .

وإذا احتمـل أن يكـون أبي جمعاً، وصحَّ مجيء جمعِ أبٍ بـالواو والنـون كالأبينا، كان جارياً على القاعدة المستقرة، فـلا وجهَ لحمله على مـا يخـالف ذلك مما لا يَثبُتُ؛ لأن ما يُستَدلُّ به ويُجعَلُ أصلاً فإنما يَدلُّ علـى المطلـوب، إذا كان غير محتمل لغير ذلك مما جاء على القاعدة المستقرة، وإنما استثنى «الحم» من الأسماء الستة؛ لأنه لم يُنقَلْ عن المبرد فيه في المشهور ما يخالف مذهبَ الجمهور، وإن نقل بعضُهُم عنه ذلك الخلافَ في الأسماء الباقية.

وجاء القصرُ في (حم وأب وأخ) كـ (أبا)[5] [أي] بـدل الواو كـ(عصـا) فتقول «هذا حماك وأباك وأخاك مطلقـاً كـ« عصـاك » ، وهـذا هـو الأصلُ من حيث وزنُها «فَعَل » بتحريك العين .

وقصرُ « حم » مشهورٌ، نصَّ عليه أكثرُ نحاة الأندلس[6]، ومنه قيـل للمـرأة:

---

(١) انظر المفصـل: ١٣٤، وشـرحه لابـن يعيش: ٣/٣٧، وشـرح الكافيـة الشـافية ٢/١٠٠٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٣٦ .

(٢) البيت من المتقارب، وهو لزياد بن واصل السـلمي، وقـد ورد الاستشـهاد بـه في: الكتاب ٣/٤٠٦، والمقتضب ١/١٧٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٤٦، والمحتسـب ١/١١١، وشرح المفصل ٣/٣٧ .

(٣) سقط العجز من الأصل .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) في الأصل: « أباتي » .

(٦) انظر الارتشاف ١/٤١٨، والتذييل والتكميل ١/٣٤ .

حماة[١]. وحكاه أبو عبيدة[٢] عن الأصمعي وغيره .

وأما قصر « أب » فحكاه الفراءُ عن بعض العرب[٣] ، وحكى: هذا أباك بالألف على كل حال، وقال أبو النجم[٤]:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَــا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا[٥]

وزعم الفراء أنه ـ لم يُسمع قصرُ « أخ »[٦]، وأجازه هشامٌ[٧] «جاءني أخاك، ومررت بأخاك» وحُكِيَ: « مُكْرَهٌ أَخَاكَ لاَ بَطَلٌ »[٨] .

وأنشد ابن مالك في « شرح تسهيله »[٩] ـ مستدلاً على قصر الأخ ـ:

أَخَاكَ الذِي إِنْ تَـدْعُـهُ لِـمُلِمَّـةٍ
يُجِبْكَ / بِمَا تَبغِي وَيَكْفِكَ مَـنْ يَبْغِي
وَإِنْ تَحْقِـرَنْ يَوماً فَلَيسَ مُكَافِئاً
فَيَـطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ وَالـوشْيِ أَنْ يُصْغِي[١٠]

---

(١) انظر أوضح المسالك ١/٤٩، وتاج العروس ١٠/٢٨ .

(٢) لم أعثر على ترجمته .

(٣) انظر التوطئة: ١٢٣، ١٢٤، والارتشاف ١/٤١٨، وتوضيح المقاصد ١/٧٤، ولم أجد ذلك في كتب الفراء المطبوعة .

(٤) هو أبو النجم الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيد الله العجلي، من الشعراء الرجاز، توفي سنة ١٣٠ هـ. انظر معجم الشعراء: ٣١٠، ٣١١ .

(٥) في ديوانه: ٢٧٧، وقد ورد الاستشهاد بهما في شرح المفصل ١/٥٣، ٣/١٢٩، وشرح المقدمة الجزولية ١/٣٧٧، والإنصاف ١/١٨ .

(٦) انظر التذييل والتكميل ١/١٦٥ .

(٧) هشام بن معاوية الضرير . انظر معاني القرآن للنحاس ١/٣٩٨ .

(٨) مثل يضرب لمن يحمل على من ليس من شأنه. انظر جمهرة الأمثال للعسكري: ١٨٥، ومجمع الأمثال ٢/٣١٨ .

(٩) شرح التسهيل ١/٤٥ .

(١٠) البيتان من الطويل، ولم أعرف قائلهما، وقد وردا في التذييل والتكميل ١/٣١، وتلخيص الشواهد: ٦٢، وشرح شذور الذهب: ٢٨٩ ، وقد ورد البيت الثاني برواية: « وإن تجفه يوماً » .

واعلَمْ أن المـرادَ بقصـر الحـم والأب والأخ في كلامهـم: أن يَـلزَمَ آخرُهُـنَّ الألفَ المنقلبة عن لامهن الأحوالَ الثلاثة، فيُعرَبْنَ بحركات مقدَّرةٍ عليها .

(وشذ) أي: خَرَجَ عـن قيـاس البصريـين (المنقـوص) أي: النَّقـصُ في حـم كـ(أب وأخ) أي: كما شذَّ النقـصُ في أب وأخ، والمراد بنقصهـن أن تُحـذَفَ لامُهُنَّ كما حُذِفَت لام: « يدٍ » ، و « دم » ، وتُعرِبُهُنَّ حينئـذ بالحركـات، وإنما قال: (وشـذ)؛ لأن البصريـين أنكـروا هـذه اللغـةَ؛ أعـني نقـص «حـم» بالكُلِّيَّـةِ، وقالوا: لا يجوزُ نقصُهُ أصلاً .

قال سيبويه[1] في النسب إلى حَـمٍ: «حمـويّ» قـال: (ولا يجـوز إلا ذا)، ولـو جاز أن تقول: [هذا حَمُكَ، لجاز أن تقول] في النسب: حَمِيّ، كما تقـول [في النسب] إلى يد[2]: يَدِيٌّ ويَدَوِيٌّ .

وقد حكى الفراء[3] نقصَ « حَمٍ » فأجاز أن يقال: هذا «حَمُكَ» .

وحكى أبو زيد[4] نقصَ « أخٍ » نحو: جاءني أَخُكَ .

وحكى بعض النحويين نقصَ « أبٍ » ، واستدل بقول رؤبةَ يمدح عدي بـن حاتم الطائي:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[5]

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٥٩، والتذييل والتكميل ١/٣١ .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) انظر إصلاح المنطق: ٣٤٥ ، وتهذيب اللغة ٥/٢٧٢ ، والتذييل والتكميل ١/١٦٦ ، والتوطئة: ١٢٣، ١٢٤، والارتشاف ١/٤١٧، وتوضيح المقاصد النحوية ١/٧٤، ولم أجد رأيه هذا في كتبه المطبوعة .
(٤) انظر التذييل والتكميل ١/١٦٦ ، والهمع ١/١٢٩ .
(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج، وهو في ديوانه : ١٨٢، وقد ورد الاستشهاد به في: المقاصد النحوية ١/١٢٩، وشرح التصريح ١/٦٤، والهمع ١/١٢٩، وشرح الأشموني ١/٧١، والدرر ١/١٢ .

و « أبِهِ » الأوَّلُ مجرورٌ بالكسرة، و« أبَهُ » الثاني منصوبٌ بالفتحة .

وجاء (أَخْو) بالواو (كدَلْو) أي: بزنَةِ « دلو » كقول رجل من طيىء:

مَا المرْءُ أَخْـوُكَ إِنْ لم تُلْفِهِ وَزَراً عِنْدَ الكَرِيهَةِ مِعْوَاناً عَلَى النُّوَبِ[1]

وجاء (حَمْو) بالواو أي: (مثل دلو) في الزنة، تقول: « هذا حَمْـو » ، كما تقول: «هذا دَلْو» «وهذا حَمْوُك» كما تقول: «هذا دَلْوُك» ، وظهور الواو في حمو دليل على أن أصلَ لامِهَا الواوُ، خلافاً لمن ذهب إلى أن أصلَهَا الياءُ مشتقة من الحماية، لأنَّ أحماء المـــرأة يَحمُونها، ووزنُهُ في هذه اللغة: « فَعْل » بســكون العين.

(و)جاء (حِمَاء) بالهمزة (كخِبَاء ورِشَاء وخِطَاء)، تقول: «هذا حِمَاءٌ وحِمَاؤُك، ورأيتُ حِمَاءً وحِمَاءَكَ، ومررتُ بحِمَاءٍ وحِمَائِكَ» كما تقول: «هذا خِبَاء وخِبَاؤك، ورأيتُ خِبَاءً وخِبَاءَكَ، ومررتُ بخِبَاء وخِبَائِكَ» ووزنُهُ في هذه اللغة أيضاً «فَعْل» بالسكون .

(و) جاء حَمٌ مثل (يَد[2]) أي: مثل حذفِ لامِ (يد)، فإن الأصلَ: يَدَيٌ، لقولهم[3] في التثنية: يَدَيَان .

(مضافاً) نحو: «هذا حَمُكَ» «ورأيتُ حَمَكَ» «ومررتُ بحَمِكَ» ووزنه في هذا اللغة «فَعٌ» .

---

(١) البيت من البسيط، ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في شرح التسهيل ٤٥/١، والتذييل والتكميل ٤٩/١، والهمع ١٢٩/١، والدرر ١٢/١ .

(٢) لأن من العرب من يقول: هذا أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك. انظر شرح المفصل ٥٢/١، ٥٣، وتذكرة النحاة: ١٤٤ .
وفي الأصل كتبت (حم) .

(٣) في النسختين: (كقولهم) ، والصواب ما أثبته .

(ومقطوعاً) عن الإضافة نحو: «هذا حم» و«رأيت حماً» «ومررت بحم»، وهذه اللغات الثلاثة هو معرب فيها، وبقي لغة رابعة لم يتعرض المؤلف لذكرها هنا صريحاً؛ وهي «حماً» بوزن «عصا»، لكنها دخلت في قوله أولاً: (وجاء القصر كـ«أبا»، أي: كـ«عصا»)[1]، وإنما ذكر المؤلف هذه اللغات في الحم؛ لكونها تتناوله مفرداً أو مضافاً.

(و) جاء (هَن) (كـيَد) كذلك أي: مثل (يد) مضافاً أو مقطوعاً عن الإضافة، تقول: «هذا هَنُكَ» «ورأيتُ هَنَكَ» و[«مررتُ بهَنِكَ»[2]] «أونظرتُ إلى هَنِكَ» كما تقول: «هذه يَدُكَ»، و«رأيتُ يَدَكَ» و«مررتُ بيَدِكَ»، وتقول: «هذا هَنٌ» «ورأيتُ هَناً» «ونظرتُ إلى هَنٍ» كما تقول: «هذه[3] يَدٌ» «ورأيتُ يَداً» «ومررتُ بيَدٍ».

* * *

(١) انظر: ص: ٥١، وفي النسختين: (وكأباي كعصى).

(٢) ساقط من (د).

(٣) في النسختين (هذا).

[الممنوع من الصرف]

ولما أنهى القولَ في الأسماء الستة وما فيها من اللغات، أخذ يتكلمُ على غير المنصرف فقال: (**وغيرُ المنصرف**) هو ما شابَهَ الفعلَ كأحمدَ ويزيد، / (**بضمٍّ**) رفعاً (**وفتحٍ**) نصباً وجراً، كـ «جاء أحمدُ»، ورأيتُ أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ، فجرُّهُ واقعٌ على خلاف الأصل؛ وذلك لأن غيرَ المنصرف لما شابَهَ الفعلَ، صار فرعاً على الفعل، فحُذِفَ منه لأجل المشابهة الكسرُ الذي لا يُوجَدُ في الفعل.

واعلَمْ أن المنصرف مأخوذٌ من الصرف وهو اللبن الخالصُ الحارُّ، فالمنصرفُ خالصٌ من شَبَهِ الفعل وشَبَهِ الحرف.

وقيل: من الانصراف؛ لأنه انصَرَفَ في جهاتِ الإعراب كلها.

وقيل: من الصرف وهو الصَّوتُ؛ لأن في آخِرِه تنويناً؛ وهو غنَّةٌ في الخَيشُوم[1].

والأسماء المعربة على قسمين:

قسمٌ أقبَلَ على الفعل فمُنِعَ مما مُنِعَ الفعلُ، وقسمٌ انصرف عنه وهو المنصرِفُ، وجميعُ باب ما لاينصرف يُجَرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة (**إلا بلام**) أي: بدخول لام التعريف عليه نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾[2]، (**أو مضافاً**) نحو: ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[3] (**فينكسر**) في موضع الجر على الأصل،

---

(١) انظر اللسان (صرف).

(٢) سورة البقرة: آية: ١٨٧.

(٣) سورة التين: آية: ٤.

وهو في هذه الحالة محكومٌ له بمنع الصرف أيضاً؛ لأن مانعَ الصرف ـ وهو شَبَهُ الفعل ـ باقٍ فيه حينئذ .

(كأفضلنا): هذا التمثيلُ أَولى من تمثيل ابنِ جني في « اللمع » : «مررتُ بأحمدِكُم وعُمَرِكُم[1]» فإن الأعلامَ لا تُضافُ حتى تُنكَّرَ، فإذا صار نحو أحمد وعُمَرُ نكرةً، زال منه أحدُ العلتين، فدخل في باب ما ينصرفُ، وليس الكلامُ فيه، بخلاف أفضل، فإن مانعَهُ من الصرف وزنُ الفعل والصفةُ، وهما موجودان فيه، أضفتَهُ أم لم تُضِفْهُ .

(وجاز) أي: الصرفُ (في غير المنصرف بدخول التنوين عليه لزحاف[2]) أي: لقبح زحاف يُخرجُه عن السلامة كما يحكُمُ به سلامةُ الطَّبْع، (أو مناسبة) أي: أو حصولُ مناسبة بينه وبين المنصرف؛ لأن[3] رعايةَ المناسبة أمرٍ مهمٌ عندهم وإن لم يصل إلى حد الضرورة،فالأوَّلُ كقوله: «أثوى بنُ جرموز عمير شلوه[4]».

الثاني: نحو قوله تعالى: ﴿ سَلَاسِلاً﴾[5] ، و﴿ وقَوَارِيراً﴾[6] في قراءة نافع

---

(١) لم أجد هذا المثال في اللمع ولا في كتب ابن جني المطبوعة، ولعله ورد في نسخة أخرى من اللمع غير التي بين يدي، وقد نقله ابن إياز في المحصول: ورقة/ ٢ــ٣٢، ولعل المؤلف نقله منه دون أن يرجع إلى: اللمع .

(٢) الزحاف هو: كل ما يتناول ثواني الأسباب بتسكين المتحرك أو حذفه أو حذف الساكن . انظر البارع: ٧١ .

(٣) سقط من : (د) .

(٤) لم أفهم معنى هذه العبارة، وإنما وجدت بيتاً قريباً منها، وهو قول عاتكة ترثي زوجها الزبير الذي قتله ابن جرموز:

غدر ابن جرموز بفارس بهمة يوم اللقاء وكان غير معرد

فلعل المقصود البيت الأول، والله أعلم. وانظر العقد الفريد ٣٢٣/٤، والأغاني ١٢٧/١٦، والخزانة ٣٧٨/١٠ .

(٥) من قوله تعالى في سورة الدهر: آية: ٤: ﴿إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً وسعيراً﴾ .

(٦) السورة السابقة آية:١٦، من قوله تعالى: ﴿قوارير من فضة قدروها تقديراً﴾ . وانظر السبعة: ٦٦٣ ـ ٦٦٤ .

والكسائي، فصرف «سلاسل» لمناسبة المنصرف الذي يليه، أعني أغلالاً وسعيراً[1]، وصرّفَ « قواريراً » لمناسبة رؤوس الآي، فإن مراعاة الفواصل يجري في الآي مَجرَى المحافظة على القوافي في الشعر، ومن ذلك أيضاً قراءةُ الأعمش: ﴿وَلا يَغُوثاً وَيَعُوقاً﴾[2] فإن صرفَهُمَا لمناسبة المنصرف الذي يليهما وهو «وَدّاً وَسُوَاعاً وَنَسْراً» .

(ولزم) أي: الصرف في غير المنصرف **(لضرورة)** أي: لضرورة وزن الشعر، فإنه إذا وقعَ غيرُ المنصرف في الشعر، فكثيراً ما يقع في منع صرفه انكسارٌ يُخرجُه عن الوزن **(كقولها)** وهي فاطمةُ الزهراء بنتُ رسول الله ﷺ رضي الله عنها ترثي والدها ﷺ :

مَاذَا عَلَى مَنْ زَارَ تُرْبَةَ أَحْمَدٍ ... أَنْ لاَ يَشَمَّ مَدَى الزَّمَانِ غَوالِيَا
صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبٌ لَوْ أَنَّهَا ... صُبَّتْ عَلَى الأَيَّامِ عُدْنَ لَيَالِيَا[3]

فإنه ما لم ينصَرِفْ «مصائب» ويتنوَّن، لم يستقم الوزنُ، ولرَجَعَ الجزء الثاني من العجز / مكفوفاً، أي: محذوفاً سابعُه السَّاكن، وهو ليس فيه جائزٌ، ويلزمُ وقوعُ الانكسارِ فيه بحيث يُخرجُ الوزنُ من مساواة بقية الأجزاء الخمسة المبنية من الجزء السُّباعي وهي: « متفاعلن » البحر الكامل، والألفُ بعد الرَّويِّ

(١) السورة السابقة، آية رقم: ٥ من قوله تعالى: ﴿إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالا وسعيراً﴾ .

(٢) سورة نوح: آية: ٢٣، وانظر الكشف ٢/٣٥٤، والإتحاف ٢/٥٧٧، والبحر المحيط ١/٣٦٠ .

(٣) البيتان من الكامل، وقد اختلف فيهما هل هما من إنشاء فاطمة الزهراء رضي الله عنها، أم أنه من غير إنشائها ، والصحيح أنه من إنشاد غيرها رضي الله عنها، انظر: الفوائد الضيائية: ١/١ ، وحل شواهد الفوائد الضيائية: ٥٦٤.
والشاهد فيه قوله: « مصائب » جاءت مصروفة مع أن حكمها المنع، ولو لم يصرفها لدخلها الكف؛ وهو نوع من أنواع الزحاف لا يدخل في الكامل .

للإطلاق، فلا يَلحقُهُ تنوينُ الغالي إلا جَوَازاً، ولا يُوقَفُ على الأول إلا بغير تنوينٍ على الأفصح، فحذفُهُ جائزٌ لا يلزَمُهُ انكسارُ وَزن، ولا يجوزُ الحذف عند العَرُوضيِّين - أعني حذفَ الألف - بخلاف التنوين، فإنه واجبٌ الحذف عندهم؛ لأن البحر المذكورَ من الضرب المذكور تام، وشاهده:

وَإِذَا صَحَوْتُ فَلا أُقَصِّرُ عَنْ نَدىً وَكَمَا عَلِمْتِ شَمَائِلِي وَتَكَرُّمِي[1]

وهو أول ثلاثةِ أعاريضه وتسعِ ضُرُوبه، وتقطيعُهُ: (وإذا صَحَوْ) «متفاعلن» (تُ فَلاَ أُقَصْ) «متفاعلن» (صِرُ عَنْ نَدىً) «متفاعلن» (وَكَمَا عَلِمْ) «متفاعلن» (ت شَمَائِلِي) «متفاعلن» (وَتَكَرُّمِي) «متفاعلن» فهذه زِنَتُهُ.

وتَقطيعُ بيت شاهد الكتاب: (صُبَّتْ عَلَيْ) «متفاعلن» (يَ مَصَائِبُنْ) «متفاعلن» (لَو أنَّهَا) «متفاعلن» (صُبَّتْ عَلَى الْ) «متفاعلن» (أَيَّام عُدْ) «متفاعلن» (نَ لَيَالِيَا) «متفاعلن» بلا تنوين كما ترى، و لم يَدخُله إلا زحافُ الإضمار؛ وهو حذف حركة الثاني من الجزء، و لم يسلم منه إلا العَروضُ والضَّربُ، وشاهدُ الزحاف المذكور عندهم:

إِنِّي امْرُؤٌ مِن خَيرِ عَبْسٍ مَنْصِباً شَطْرِي وَأَحْمِي سَائِرِي بِالمُنصَلِ[2]

وتقطيعه: (إنّي امْرُؤٌ[3]) «مستفعلن» (مِنْ خَيرِ عَبْ) «مستفعلن» (سٍ مَنْصِباً) «مستفعلن» (شَطْرِي وَأَحْ) «مستفعلن» (مِي سَائِرِي) «مستفعلن» (بِالمنصَلِ) «مستفعلن».

---

(١) البيت لعنترة بن شداد العبسي، وهو من معلقته .انظر: القصائد السبع لابن الأنباري ص: ٢٨٩، والعقد: ٤٨١/٥. وقد ورد الاستشهاد به في كتاب البارع في علم العروض لابن أبي قاسم علي بن جعفر: ١٣٠، والوافي للخطيب التبريزي ص: ٧٨.

(٢) البيت من الكامل ، وهو لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه: ١٠٠، والعروض للأخفش ص: ١٣، والكافي: ٦٥ .

(٣) في (د): « أنّي امرو » .

فإن قيلَ: لِمَ لَمْ تَحكُم على البيت بأنه من الرجز؛ لأنـه لم يكـن فيـه جـزءٌ واحدٌ من (متفاعلن) أجزاء الكامل ؟

فالجواب: أنه قد سَبَقَ إلى هذا الاعتراض الزجاجُ مع تلميـذه العَرُوضي[1]، وحَكَى عن الأخفش منعَهُ[2]، وأَورَدَ عليه التلميذُ هذا الشاهد، قال: لم يـدر مـا يقولُ في الجواب؛ لأنه نَسَبَ للأخفش مالم يَقُلْهُ، ثم قال: لو بُنِيت القصيدةُ من أولها إلى آخرها على مستفعلن، وفيها جزءٌ واحد على متَفَاعلن، لقُضِيَ بها مـن الكامل ثـاني دائرة المؤتلف[3]، وشاهدُ الكتـاب فيـه الجـزآن، أعـني العـروضَ والضربَ سالمان من الزحاف، والإضمارُ أحسن زحاف في هذا البحر .

* * *

---

(١) للزجاج تلميذان بهذا الاسم:
الأول: أبو جعفر محمد بن سعيد البصير الموصلي العروضي النحـوي. انظـر ترجمتـه في بغية الوعاة ٦/١ .
والثاني: أبو الحسن أحمد بـن محمـد بـن أحمـد العروضـي. انظـر ترجمتـه في معجـم الأدباء ٢٣٣/٤، ولعل المقصود الأول .

(٢) استشهد الأخفش بالبيت السابق علـى دخـول الإضمـار في أجـزاء الكـامل. انظـر العروض: ١٣ .

(٣) سميت بدائرة المؤتلف؛ لائتلاف أجزائها وتماثلها. انظر البارع: ١٤١ .

[جمع المؤنث السالم]

ولما فَرَغَ من بيان غير المنصرف على سبيل الاختصار هنا أخذ يتكلم على جمع المؤنث السالم فقال:

(وجمع المؤنث سالماً) هو ما لحِقَ بآخِرِه ألفٌ وتاءٌ مزيدتين، سواء كان مسمَّى هذا الجمع مؤنّثاً بالمعنى فقط كـ «هِنْدات ودَعَدَات»[1] أوبالتاء والمعنى جميعاً كـ« مسلمات وفاطمات » أو بالتاء دون المعنى كـ«طَلَحَات وحمَزَات» أو بالألف المقصورة كـ «حُبلَيَات» أو الممدودة كـ«صحراوات» أو يكون مسماه مذكَّراً كـ«اصطبلات» ولا فرق بين أن يكون سَلِمَت فيه بنية واحدة كـ« ضَخْمَة وضَخَمَات » ، أوتغيَّرت كـ« سَجْدَة وسَجَدَات » ، و« حُبلى وحُبلَيات » ، و«صحراء وصحراوات » .

فالأول حُرِّكَ وسطُهُ ، والثاني قُلِبَت[2] ألفُه ياء، والثالث قُلِبَت همزتُهُ[3] واواً .

(وأولات) وهو اسمُ جمعٍ بمعنى ذوات، / لاواحدَ له من لفظه، وله واحدٌ من معناه وهو: ذات بمعنى صاحبة، ومنه ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولاتِ حَمْلٍ ﴾[4]

---

(١) انظر الجمل: ١٤٩ .

(٢) قال الشلوبين: « وإنما قلبت الألف في هذا النوع ياء؛ لأنه لا يمكن الجمع بين ألف حبلى وألف الجمع؛ لأنه لا يمكن النطق بها » انظر شرح المقدمة الجزولية ٢/٥٦٩.

(٣) انظر المصدر السابق، قال: « وإنما قلبت الهمزة في هذا الجمع كراهية الجمع بين علامتي التأنيث » .

(٤) سورة الطلاق: آية: ٩ .

فأولات خبرُ كان، وهو منصوبٌ بالكسرة، واسمها ضميرُ النسوة وهو النون المدغَمَةُ في نونها.

(ومثل أذرعات) وهو ما سُمِّيَ به من هذا الجمع أعني جمعَ المؤنث السالم.
واختلفَ العربُ في كيفية إعراب هذا النوع المسمَّى به على ثلاث فرق:

[فذهب بعضُهم[١] إلى إنه يُعرَبُ على ماكان عليه قبل التسمية]، و لم يُحْذَف التنوينُ منه؛ لأنه في الأصل كان للمقابلة، فاستُصحِبَ بعد التسمية .

وذهب بعضُهُم[٢] إلى أنه يُعرَبُ على ماكان عليه قبل التسمية مراعاةً للجمع، ويترك التنوين مراعاة للعلمية.

وذهب بعضُهُم[٣] إلى أنه يُعرَبُ إعرابَ ما لاينصرف؛ فيُترك تنوينُه ويُجَر بالفتحة مراعاة للتسمية .

فالأول راعى الجمعية فقط، والثاني توسط بين الأمرين فراعى الجمعيةَ بجعْلِ نصبه بالكسرة، وراعَى اجتماعَ العلمية والتأنيث فترك تنوينه، والأخير راعى التسمية فقط، وورد بالأوجه الثلاثة قوله:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتَ وَأَهْلُهَا   بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي[٤]

---

(١) وهو رأي سيبويه والمبرد. انظر الكتاب ٢٣٣/٣، والمقتضب ٣٣١/٣ .

(٢) وهو رأي أيضاً للمبرد . انظر المقتضب ٣٣٣/٣، وانظر ارتشاف الضرب ٤٥٢/١.

(٣) انظر التذييل والتكميل ٤٨/١، وشرح المفصل ٣٤/٩، وشرح التصريح ٨٣/١، والهمع ٦٨/١ .

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه: ٣١، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢٣٣/٣، والمقتضب ٣٣٣/٣، وشرح المفصل ٣٤/٩، والمقاصد النحوية =

وأذرعاتٌ: قَريةٌ من قرى الشام .

(بضمٍّ) رفعاً (وكسرٍ) جراً . تقول: جاء المسلمات، فترفعُهُ بالضمة، ومررتُ بالمسلمات، فتجرُّه بالكسرة . فأما نصبُه فعلى خلاف الأصل، وذلك لأنه لما كان فرعاً على جمع المذكَّر السالم، ونصبُهُ محمولٌ على جره، كما سيجيء بيانه، حُمِلَ نصبُ جمعِ المؤنث على جره أيضاً إجراءً للفرع على وتيرةِ الأصل، [وإن كان الأصلُ معرَباً بالحروف؛ لأن الأصلَ في الإعراب بالحركات، وإنما أعربَ الأصل][1] هنا بالحروف لعلةٍ مفقودة في الفرع .

وزعم المبرد[2] والأخفش[3] أن الكسرةَ في الجمع المؤنث السالم في حالة النصب حركةُ بناء لاحركةَ إعراب، ولا وجهَ له .

وقول المؤلف: (بضمٍّ وكسرٍ) على سبيل التحتُّم في الكسر، وعن الكوفيين إجازة نصبة بالفتحة[4] فتقول: «رأيتُ المسلماتَ» ولا شاهدَ لهم على ذلك .

١٩٦/١، وشرح التصريح ٨٣/١، وشرح الأشموني ٤١/١ . والرواية بجر (أذرعات) بالكسرة مع التنوين وبتركه، وبالفتحة بلا تنوين .

ومعنى تنورتها: نظرت إلى نارها بقلبي. أذرعات: بلد في أطراف الشام، يثرب مدينة الرسول صلى الله علية وسلم. انظر شرح التصريح ٨٣/١ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٢) نسبه ابن جني في سر الصناعة : ٤١٨ إلى المبرد بقوله: « أن جمع المؤنث السالم مبني عنده في حالة النصب، وما ورد في المقتضب ٣٣١/٣ خلاف ما ذكره المؤلف، وابن جني، فإنه قد قال: « التاء دليل التأنيث والضمة على الرفع، واستوى خفضه ونصبه كما استوى في مسلمين » ولعل هذا الرأي للمبرد في أحد كتبه المفقودة .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٥٢/١، ٢٨٨/٢ .

(٤) انظر ائتلاف النصرة: ٩٥، والهمع ٦٧/١ .

وعن هشام[1] أن ذلك جائزٌ فيما حُذِفت لامُهُ في المفرد، ولم تُرَدَّ في الجمع كـ« هَنَاتٍ وبَنَاتٍ »، ويَشهَدُ له ظواهرُ من السماع؛ قرأ بعضُهُم: ﴿ وَيَجعَلُونَ لله البَنَاتَ ﴾[2] بالفتح .

[إعراب المثنى وما يلحق به] :

(والمثنى) وما يُلحَقُ به وهو: **(اثنان)**، واثنتان، وثِنتان، فإن هذه الألفاظَ إعرابُها كإعراب المثنى؛ لكون وصفها وصفَه، إذ هي كقولك: ابنان وابنتان؛ لأنها من المثنى، ومعناها معنى المثنى، ولكنها ليست بمثنًّى حقيقة؛ لأنه لم يثبُت للمفرَد [اثن][3] **(وكِلا)** وكذا كلتا، ولم يذكره المؤلف لكونه فرعاً .

(بمضمَر) أي: إذا أُضِيفَ إلى مضمَرٍ من متكلِّمٍ ومخاطَبٍ وغائب نحو: «كلانا وكلاكما وكلاهما» فإن إعرابَهَا كإعراب المثنى؛ لشدة شبهها[4] به .

وإنما قَيَّدَ بقوله: « بمضمَر » ؛ لأن « كِلا » مفرَدُ اللفظ، مثنَّى المعنى[5]، فلفظه يقتضي الإعرابَ بالحركات، ومعناه [يقتضي الإعراب][6] بالحروف، فرُوعِيَ فيه كلا الاعتبارين، فإذا أُضِيفَ إلى الظاهر الذي هو الأصلُ، رُوعِيَ جانبُ لفظه الذي هو الأصلُ، وأُعرِبَ بالحركات التي هي الأصلُ، لكن تكون

---

(١) أجازه في المعتل نحو: ثبة. وانظر شرح التصريح ٧٤/١، وشرح الأشموني ١٠٣/١، والهمع ٣/١ .

(٢) سورة النحل: آية: ٥٧. وانظر ارتشاف الضرب ٤١٤/١ .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) في الأصل: (شبههما) .

(٥) هذا هو رأي البصريين؛ لأن ألفه كألف عصاً ورحىً؛ لأن الضمير تارة يرد إليهما مفرداً حملاً على اللفظ، وتارة على مثنىً حملاً على المعنى .
وأما الكوفيون فيرون أن التثنية لفظية ومعنوية، فأصل «كلا»: كل، فحققت اللام وزيدت الألف للتثنية.انظر الإنصاف مسألة (٦٢) ٤٣٩/٢،وائتلاف النصرة: ٥٥ .

(٦) ساقط من الأصل .

حركاتٍ تقديرية؛/ لأن آخِرَه ألفٌ تسقط لالتقاء الساكنين نحو: «جاءني كلا الرجلين» [ورأيت كلا الرجلين][١] و « مررت بكلا الرجلين » .

وإن أُضيفَ إلى المضمر الذي هو الفرع، [رُوعِيَ جانبُ معناه الذي هو الفرع، وأُعرِبَ بالحروف التي هي الفرع][٢] نحو: «جاءني كلاهما، ورأيتُ كليهما، ومررتُ بكليهما » ، فلذلك قيّدَ كونَ إعرابه بالحروفِ بكونه مضافاً لمضمَرٍ .

(بألفٍ) رفعاً (وياءٍ) جراً ونصباً، وإنما جُعِلَ رفعُ المثنى بالألف وجرُّهُ ونصبُه بالياء؛ لأن الألفَ زِيدَ فيه قبل الإعراب علامةً له، لمناسبة خفته لقلة عدد المثنى أو لكثرته؛ لاشتراك العقلاء وغيرهم من الحيوان والجماد والنبات في المثنى، فجُعِلَ علامةَ الرفع الذي هو أسبقُ الإعراب؛ لأنه عُمدَةٌ .

ولما جعل للرفع علامة، لم يبق من حروف اللين التي هو أولى بالقيام مَقَامَ الحركات غيرُ الياء للنصب والجر؛ لأن الواوَ اختَصَّ بالجمع كما يجيء، والجرُّ أولى فقُلِبَت الألفُ ياء، وجُعِلَت الياءُ علامةً للجر، فلم [يبق للنصب][٣] حرفٌ، فأُتبِعَ الجرَّ لكونها علامتي الفضلتين، بخلاف الرفع، وتُرِكَ فتحُ ما قبل الياء في المثنى، إبقاءً للحركة الثانية قبل الإعراب مع عدم استقلالها .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقطٌ من الأصل .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

[جمع المذكر السالم]

(**وجمع المذكر السالم**)وهو الجمعُ الذي على هِجَاءَين؛ لأنه يَدُورُ على الواو والياء، وهما من حروف الهجاء، ويُسمَّى الجمعُ على حد التثنية؛ لأنه كما سَلِمَ في التثنية لفظُ الواحد، سَلِمَ فيه .

(**وما أُلحِقَ به**) وهو (**أولو**) فإن وضعَه وضعُ المذكر، وليس به؛ لأنه لم يأت له (أول) في المفرد، فجُعِلَ إعرابُهُ كإعرابه .

(**وباب عشرون**) وهي سائرُ العُقُود إلى التسعين، وكلها في القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾[1] ﴿ وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[2] ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إلاَّ خمسِينَ عَاماً ﴾[3] ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ﴾[4] ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعاً﴾[5] ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[6] ﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾[7] وَهَذه العُقود المذكورةُ ليست بجمعِ المذكر السالم، وليس عشرٌ وثلاثٌ وأربعٌ أحاداً لعشرين وثلاثين وأربعين، وإلا لقيل: « عشرون » لثلاثِ عَشَرَات، مع كل عَقد يزيد عليها؛ لأنَّ أقلَّ الجمع ثلاثة، وكذا قيل

---

(١) سورة الأنفال: آية: ٦٥ .

(٢) سورة الأعراف: آية: ١٤٢ .

(٣) سورة العنكبوت: آية: ١٤ .

(٤) سورة المجادلة: آية: ٤ .

(٥) سورة الحاقة: آية: ٣٢ .

(٦) سورة النور: آية: ٤ .

(٧) سورة ص: آية: ٢٣ .

ثلاثون للتسعة، مع كل عِقد ثلاثة تزيد عليها .

وحَمَلوا على هذا الجمع في إعرابه بالحرفين «عَالَمِين وعِلِّيِّين وأَرَضِين وأَهْلِين وسِنِين وبابَه» .

(بواو) رفعاً مضمومٌ ما قبلها و(ياء) نصباً وجراً مكسورٌ ما قبلها، يليها نونٌ مفتوحة، وقد تُكسَرُ ضرورة[1] كقوله:

وَمَــاذَا يَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ[2]

وإنما جُعِلَ رفعُ المذكَّرِ السالم وما أُلحقَ به بالواو، وجرُّهُ ونصبُهُ بالياء ؛ لأن الواوَ زِيدَ في الجمع قبل الإعراب علامةً له لمناسبة ثِقَلِه[3]، لكثرة عدد الجمع أو لقلة هذا الجمع؛ لأنه يختص بأولي العلم، فجُعِلَ علامةً للرفع، ولما جُعِلَ علامةً للرفع، قُلِبَ في حال الجر، وأُتبعَ النصبَ الجرَّ، وقُلِبَت الضمةُ قبل الياء كسرةً؛ لاستثقالها قبل الياء الساكنة الظاهرة، وفُتِحَ النونُ للفرق بينه وبين المثنى حيث تتحدُ صيغاتُهُما[4] في بعض الأسماء نحو «المَرَامِينَ المصطَفَين»[5] .

(فإن تعذَّرَت) / أي: حركاتُ الإعراب (لفظاً) بأن امتنَعَ ظهورُها في

---

(١) زعم ابن مالك أن كسر نون الجمع وما أُلحق به لغة جماعة. انظر شرح الكافية الشافية ١/٢٠٠، وشرح التسهيل ١/٨٦ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي، وقد ورد الاستشهاد به في المقتضب ٣/٣٣٢، وسر الصناعة ٢/٦٢٧، ورسالة الملائكة: ٢٠، وشرح المفصل ٥/١١، وأوضح المسالك ١/٦١، واللسان (درى) .

(٣) انظر أسرار العربية: ٤٥.

(٤) في الأصل: (صيغتان) .

(٥) انظر أسرار العربية: ٤٥ .

اللفظ وذلك إذا لم يكن الحرف الذي هو محل الإعراب [قابل][1] الحركة الإعرابية، كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ مقصورة، سواءٌ كانت موجودةً في اللفظ [كالعصا والحما][2] بلامَي التعريف، أو محذوفةً لالتقاء الساكنين (**كعصاً وحماً**) بالتنوين فيهما، فإن الألفَ المقصورة في الصورتين غيرُ قابلة للحركة، وذلك لأن الألفَ حرفٌ هوائيٌّ يجري مَجرَى النَّفَس، لا اعتمادَ لها في الفم، والحركةُ تمنع الحرفَ من الجري، وتقطَعُهُ عن استطالته فلم يجتمِعَا، ولهذا إذا حُرِّكَت الألفُ انقلَبَت همزةً .

(و) كذلك (**كِلا**) متصلاً إضافتُهُ (**بمظهر**) نحو: «جاءني كلا الرجلَين، ورأيتُ كلا الرجلَين، ومررتُ بكلا الرجلَين» فإن إعرابه متعذرٌ لفظاً في الأحوال الثلاثة .

(و) كذا (**المحكيُّ**) في: «مَن زيدٌ، ومَن زيداً، ومن زيدٍ» لكونه معرَباً مقدَّرَ الإعراب وجوباً؛ لاشتغال محلِّهِ بحركةِ الحكاية[3] .

(**ولو جملةً**) نحو «شابَ قَرنَاهَا» ،و «تأبَّطَ شرّاً»[4] فإن الجملَ تُحكَى؛ لتعذر الإعراب فيها، وإنما يُستعمَلُ لفظُ المحكيِّ حيث لم تستحقَّ الكلمةُ الإعرابَ

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) في الأصل: « كالعصاة والحماة » وهو سهو .

(٣) هذا على لغة الحجازيين، أما على لغة بني تميم يقولون: مَن زيدٌ، بالرفع في جميع الأحوال. انظر أسرار العربية : ٣٩١ .

(٤) هو لقب أحد الشعراء الجاهليين، واسمه ثابت بن جابر الفهمي، وفي تلقيبه بتأبط شراً أقوال أشهرها أنه تأبط ذات يوم سكيناً، وقيل سيفاً، وخرج فسئلت أمه عنه فقالت لا أدري إنه تأبط شراً، وخرج. ينظر ديوان الحماسة ١٦/٢، والشعر والشعراء: ٢٧١ ، وشواهد المغني ٢/١، والخزانة ١٣٧/١ .

لأجل بناءٍ فيها، على معنى أنها وقعت في محلٍّ لو وقع غيرُها من المعربات فيه لظهر فيه الإعرابُ، فالمانع من الإعراب في المحكيِّ مجموعُ الكلمة لبنائه .

(فتقديريٌّ) أي: فالإعرابُ حينئذ تقديريٌّ؛ لأنه لا يمكن النطق به، ولفظ التقدير إنما يُستعمَلُ حيث استحقَّت الكلمةُ الإعراب، لكن لايَظهَرُ فيها لتعذُّرِه على الحرف الأخير نحوُ ما تقدم في المقصور .

(كما إذا تعسرت) حركاتُ الإعراب في الاسم المعرَب بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم (كأبي الحسن)، فإنَّ إعرابه متعسِّرٌ في جميع الأحوال، لأنَّ محلَّ الإعراب مشتغِلٌ بحركة لازمةٍ لأجل ياء الإضافة، واستحالةِ احتمالِ الواحد لحركتين متماثلتَين أو متخالفتَين .

وباب (مسلموني القوم) كذلك، فإن إعرابه متعسِّرٌ في جميع الأحوال، وهو المشارُ إليه بقوله: (مطلَقاً) أي: في الأحوال الثلاثةِ غيرِ مختصٍّ ببعضها .

(ومسلمي) وهو الجمعُ بالواو والنون المضافِ إلى ياء المتكلم في حالة الرفع، (ومسلما القوم) معطوفٌ على (مسلمي) .

(رفعاً) أي: في حالة الرفع، يُريدُ أن تقديرَ الإعراب في نحو «مسلمي ومسلما القوم» إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب.

فأصلُ مسلِمي«مسلِمُوني» فحُذِفت النونُ للإضافة إلى الياء، فصار «مسلِمُوي» فاجتمَعَ الواوُ والياءُ، السابقُ فيهما ساكن، فقُلِبَت الواوُ ياءً، وأدغمت الياء في ياء المتكلم فصار «مسلمي» بياء مشددة، فصار الإعراب في حالة الرفع تقديراً بخلاف حالة النصب والجر، فإن إعرابه فيهما لفظي؛ لوجود الياء التي هي علامة النصب، والجر فيهما .

(وقاض في غير نصبه) أي: في حالة رفعِهِ وجرِّهِ، لا في حالة نصبه؛ لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة تقول: «جاء القاضي، ومررتُ

بالقاضي» فعلامةُ الرفع ضمةٌ مقدرةٌ في الياء، / منَعَ من ظهورها الثقَلُ، وعلامةُ الجر كسرةٌ مقدَّرةٌ كذلك، بخلاف النصب، فإن الفتحةَ لخفَّتِها تَظهَرُ في الياء، قال الله تعالى: ﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ ﴾[1] .

(وقد تُسَكَّنُ) أي: الياءُ من القاضي ونحوه مما هو اسمٌ معرَبٌ، آخرُهُ ياءٌ مكسورٌ ما قبلها في حال النصب .

(وقد تُحرَّكُ) الياء الساكنةُ (جرّاً) أي: في حالة الجر، (فالأوَّلُ: كأعطِ القوسَ بَارِيهَا)[2] بإسكان الياء، وكقول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ

وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوتَ اهْتَدَى لِيَا[3]

ولم يقل «ولو أنَّ واشياً» ، قال أبو العباس محمدُ بنُ يزيد المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر[4]؛ لأنه حَمَلَ حالةَ النصب على حالتي الرفع والجر .

(والثاني: نحو قوله:

كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحْرَاءِ[5])

---

(١) سورة الأحقاف: آية: ٣١ .

(٢) انظر الأمثال لأبي عبيد: ٢٠٤، وجمهرة الأمثال للعسكري ٧٦/١ .

(٣) البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه: ٢٣٣، وقد ورد الاستشهاد به في شرح المفصل ٥١/٦، وشرح شافية ابن الحاجب ١٧٧/١، والمغني: ٥٣٦، وشرح شواهد المغني ٦٨٩/٢، وشرح الأشموني ١١٥/١ .

(٤) لم أجد هذا البيت ولا عبارة المبرد في كتبه المطبوعة، ونسب هذا القول إلى المبرد في: المحتسب: ٣٤٣/٢، وعبث الوليد: ١٤٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ص: ٩٣، وقد نقل ذلك الأشموني في شرحه على الألفية، وما ذكره المؤلف هو نص عبارة الأشموني، انظر شرح الأشموني ١١٥/١ .

(٥) عجز بيت من الكامل ،وصدره:

ما إن رأيت ولا أري في مدتي

بتحريك « جَواريَ » ، وإنما نونه للضرورة، وهي لغةٌ قليلةٌ أجازها الكِسَائيُّ وأبو زيد وعيسى بن عمر[1] النحوي، ومن شواهده أيضاً قوله:

سَمَاء الإِلَهُ فَوقَ سَبْعِ سَمَائِيَا[2]

وقول الفرزدق:

فَلَو كَانَ عَبْدُ ا للهِ مَولىً هَجَوتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَا للهِ مَــولَى مَوَالِيَا[3]

* * *

ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في أمالي الزجاجي ص: ٥٤، والمفصل: ٣٨٦، وشرح المفصل ١٠٤/١، ١٠١/١٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ص:٤٤، الإيضاح في شرح المفصل ٤٥٧/٢، وشرح الجمل ٥٦٥/٢، وشرح الشافية ١٨٣/٣، والخزانة ٣٤١/٨، ٣٤٣ .

(١) عيسى بن عمر بن إسحاق الثقفي، أبو سليمان . كان إماماً في النحو واللغة والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق، صنف في النحو الإكمال والجامع، وهما مفقودان، مات سنة ١٩٥ هـ. انظر بغية الوعاة ٢٣٧/٢، ٢٣٨ .

ذكر الرضي في شرح الكافية ٥٨/٢ أن هذه اللغة قليلة، واختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر، وانظر الارتشاف ٤٢٤/١ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره:

له ما رأت عين البصير وفوقه

وهو لامية ابن الصلت في ديوانه: ٧٠، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٣١٥/٣، والمقتضب ١٤٤/١، والخصائص ٢١١/١، والمنصف ٨٦٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٠٤/٢، واللسان (سما) ، وأراد بسماء الله: العرش .

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، وليس في ديوانه ، وقد ورد الاستشهاد في الكتاب ٣١٣/٣، ٣١٥، والمقتضب ١٤٣/١، وشرح المفصل ٦٤/١، وأوضح المسالك ١٤٠/٤، والهمع ١١٥/١، وشرح الأشموني ٥٤١/٣ .

[الممنوع من الصرف]

(**وغير المنصرف**) هو ما شابَهَ الفعلَ في علتين فرعيَّتين من عللٍ تسعٍ، أحدُهما من جهة اللفظ، والثانية من جهة المعنى، أو في واحدة تقومُ مَقَامهما.

فما شابَهَ الفعلَ في علةٍ فرعيةٍ تقوم مَقَام إحدى العلتين شيئان:

أحدهما: (**جمعٌ**) واقعٌ على صيغةِ (**منتهاه**)؛ وهو ماكان ثالثُهُ ألفاً بعدها حرفان متحركان، أو ثلاثةٌ واسِطُهَا ساكنٌ على زنةِ (مفاعِل) و(مفاعيل) كمساجِد ومنابِر، ومصابيح وطوَاويس .

والمراد هنا بالزِّنَةِ لا في باب وزن الفعل كما سيأتي، زنةٌ عروضيةٌ لا تصريفيةٌ، كما نبَّهَ عليه الخبيصي[1] رحمه الله .

ومعنى كونه جمعاً على منتهاه: أنه وَقَفَت الجموعُ عنده، وانتهت إليه، فلا تتجاوزُهُ، بخلاف غيره من الجموع، فإنه قد يُجمَعُ، تقول: «كلبٌ وأكلُبٌ»، كـ « فَلْسٍ وأفْلُس » ، ثم تقول: « أَكلُبٌ وأكالِبُ» ولا يجوز في « أكالب » أن يُجمَعَ بعده، أعرُب وأعارِب، ولايجوزُ في: أعارِب أن يُجمَعَ كما في جمع « أَكْلُب » ، و « آصال » على: « أصائل » .

(**ولو أصلاً**) أي: ولو كان الذي على صيغة منتهاه مما لاينصرف جمعاً في أصل اللغة، (أو) لم يكن جمعاً، (**فيُنَزَّلُ تقديراً**) أي: يقدَّرُ؛ لأنه جمعٌ، وإن لم يكن كذلك في الأصل، فيمتنعُ الأَوَّلُ من الصرف لكونه جمعاً في الأصل (**نحو**:

---

(١) هو محمد بن أبي بكر الخبيصي، قال السيوطي: صاحب شرح الحاجبية المشهور، وهو ممزوج مختصر متداول بين الناس، سماه الموشح، ولا أعرف من ترجمته زيادة على هذا. بغية الوعاة ٤٧٥/١ ، ولم أجد رأيه هذا في شرحه على الكافية .

« حضاجر »)[1] في حالة كونه (علماً) منقولاً للضَّبُع عن الجمع الأصلي، إذ هو جمعُ حَضْجَر؛ بمعنى عظيم البطن، سُمِّيَ به الضَّبُعُ مبالغةً في عِظَم بطنها، كأن كل فردٍ منها جماعةٌ من هذا الجنس، فالمعتَبَرُ في منع صرفه عند المحققين من أرباب هذا الفن هو الجمعيةُ الأصلية .

(و) يمتنع الثاني كنحو: (سراويل) من الصرف (غالباً)[2] أي: في غالب الاستعمال؛ لتقديره بالجمع رعايةً للفظه، إذ ليس معناه الجمعَ، لكن اللفظَ اقتضى أنه جمعُ « سِرْوَالة » على قياس العربية فقُدِّرَ، والمقدَّرُ كالمحقق، وقد نبَّهَ عليه المصنفُ / رحمه الله تعالى.

[(وحُمِلَ) أي: سراويل في منع الصرف (على مُوازِنِهِ) أي: على ما يوازنه من الجموع العربية كـ« مصابيح »][3] (للعجمة)، فأُجرِيَ مُجراهُ تشبيهاً له به، ونُقِلَ عن ابن الحاجب[4] أن من العرب مَن يصرفُهُ .

وأنكرَ ابنُ مالك[5] ذلك عليه .

وردَّ بأنه ناقلٌ، ومَن نَقَلَ حُجَّةٌ على مَن لم يَنقُل .

---

(١) انظر الكتاب ٢/٢٢٩، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٥، وشرح الرضي ١/٥٥، واللسان (حضر) .

(٢) المشهور في (سراويل) منع الصرف، وانظر الكتاب ٢/٢٢٩، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٤، والمقتضب ٢/٣٢٦ .
قال أبو حيان في الارتشاف ١/٤٢٧/ ونقل عن الأخفش أن بعض العرب يصرفه في النكرة إذا جعل مفرداً، وذكر الأخفش أنه سمع من العرب: سراولة. وانظر الأشموني ٣/٤٥٠ .

(٣) ما بين القوسين مطموس في الأصل، وهو السطر الأول من بداية الصفحة، وما أثبته من (د) عدا متن المصنف فأثبته من الفوائد الضيائية، وغيره من كتب النحو .

(٤) انظر الكافية ص: ٦٥ .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٥٠١ .

(وشرطه) أي: شرطُ الجمع الذي على منتهاه في منعه من الصرف .

(عدمُ الهاء) أي: أن يكون عارياً من الهاء، والمراد بها تاءُ التأنيث، سُمِّيَت هاءً اعتباراً بحالة الوقف، إما إبدالاً أو قلباً، (فَيُصرَفُ فَرَازِنَة)[1] لأنه بدخول التاء فيه صار في وزن كَرَاهِيَة، وفَرَاهِيَة[2]، وطَوَاعِيَة، فصار له نظيرٌ في الآحاد، فهو منصرفٌ، ولا تحتاجُ هنا إلى ذِكْرِ ياء النسب؛ لأن الاقتصارَ على ذكر الهاء يُغني عنه؛ للمضارَعَةِ التي بينها وبين ياء النسب، ولأنَّ النسبَ إلى الجمع شاذٌّ سيجيء بيانُهُ، وحينئذ لا يَرِدُ الجمعُ الموازنُ لَفَاعِل ومَفَاعِيل في كون أوَّلِهِ حرفاً مفتوحاً، وثالث[3] حروفه ألفٌ غيرُ عِوَضٍ، يليها كسرةٌ أصليةٌ ملفوظٌ بها، أو مقدَّرةٌ على أولِ حرفَين بعد الألف، ولا فرقَ في الحرف الأوَّلِ من الكلمة بين الميم وغيره، كما سبق الإيماءُ إليه آنفاً نحو: « مساجد ومنابر ودراهم » بكسر ما بعد الألف لفظاً، و « دوابُّ وشَوَابُّ » بكسر مابعد الألف تقديراً، إذ أصلُهُ: «دَوَابِبُ وشَوَابِبُ » بالكسر فيهما، أو ثلاثةِ أحرفٍ أوسطُها ساكنٌ غيرُ مَنويٍّ به وبما بعده الانفصالُ، وذلك نحو «مصابيح ودنانير» ، فإن لا ينصرف؛ لوجود تأثير شرطِ الهاء المذكورة، ولأن (هذا الجمعَ متَى كان)[4] بهذه الصفة فإنه فيه فرعيَّةُ اللفظ؛ لخروجه من الآحاد العربية، وفرعيَّةَ المعنى بالدلالة على الجمعية، فاستحقَّ المنعَ من الصرف .

(ومثلُ جوارٍ) كما تقدَّمَت الإشارةُ إليه؛ وهو كلُّ جمعٍ منقوصٍ على وزنِ

(١) قال في اللسان (فرزن): الفرازن من لعب الشطرنج أعجمي معرب، وجمعه فرازين.

(٢) انظر: اللسان (فره) .

(٣) في الأصل: (وتا) ، وفي (د) وثاني، ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) في الأصل: (ولأن هذه الجموع متى كانت) .

«فواعل» يائياً كان أو واوياً كـ« الجواري والدواعي » .

(كقاضٍ) أي: حكمُهُ في حالتَي الرفع والجر حكمُ قاضٍ بحسب الصورة في حذف الياء وإدخالِ التنوين عليه، تقول: «جاءني جَـوَارٍ، ومَرَرتُ بجَـوَارٍ» كما تقول: «جاءني قَاضٍ، ومـررتُ بقـاضٍ» في حـالتَي الرفـع والجـر، وأما في حالـة النصب فاليـاءُ متحركـةٌ مفتوحـةٌ نحـو: «رأيـتُ جَـوَارِيَ» فـلا إشـكالَ في حالـة النصب[1]؛ لأن الاسمَ غيرَ منصرف للجمعية مع صيغة الجمع المتنـاهي، بخـلاف حـالتي الرفـع والجـر، فإنه قـد اختُلِفَ فيـه؛ فذهـبَ بعضُهُـم[2] إلى أن الاسـمَ منصرفٌ، والتنوينٌ فيه تنوينٌ الصرف؛ لأن الإعلالَ المتعلق بجوهر الكلمة مقـدَّمٌ على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعـد تمامهـا، فـأصلُ « جَـوَارٍ » في قولك: «هؤلاء جَوارِي» بالضم والتنوين بناءً على أن الأصلَ في الاسم الصـرفُ، فبَنَى الإعلالَ على ماهو الأصل، ثـم أُسقِطَت الضمةُ[3] للثقـل، واليـاءُ لالتقـاء السـاكنين، فصار «جَوَارٍ» على وزن كَلَامٍ، فلم يبقَ على صيغـة الجمـع المتنـاهي، فهو بعـد الإعـلال أيضـاً منصـرفٌ، / والتنويـن فيـه للصـرف كمـا كـان قبـلَ

---

(١) هذا نص عبارة الجامي في الفوائد الضيائية ١/٢٣٥ .

(٢) نقل الرضي عن الزجاج قوله: « إن التنوين في (جوار) للصرف، وذلك أن الإعـلال مقدم على منع الصرف؛ لأن الإعلال سببه قوي وهو الاسـتثقال الظـاهر المحسـوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسببه ضعيف؛ إذ هو مشابهة غير ظاهرة بـين الاسـم والفعل، فسقط الاسم بعد الإعلال عن وزن أقصى الجموع فصار منصرفاً .
قال الرضي: والاعتراض عليه أن الياء الساقطة في حكم التأنيث بدليـل كسـر الـراء وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف باعتبار أحدهما دون الآخر. انظـر شـرح الكافية ١/٥٨ .

(٣) في النسختين « الهمزة » وهو تحريف أو سهو .

الإعلال كذلك .

وذهب بعضُهم[1] إلى أنه بعد الإعلال غيرُ منصرف؛ لأن فيه الجمعيةَ مع صيغة الجمعِ المتناهي؛ لأن المحذوفَ بمنزلة المقدَّرِ، ولهذا لا يجري الإعرابُ على الراء، والتنوينُ فيه تنوينُ العِوَضِ، فإنه لما أُسقط تنوينَ الصرفِ، عَوَّضَ عن الياء المحذوفة أو عن حركتها هذا التنوينَ، وعلى هذا قياسُ حالة الجر بلا تفاوُتٍ .

قلت: والصحيحُ ماذهب إليه الثاني؛ لأن مبنَى القول الأول على الاستصحاب فقط، والعملُ به إنما يكون عند عدم المعارِضِ، وقد عارَضَهُ الزِّنَةُ والجمعيَّةُ لفظاً ومعنىً، وعلى فَرْضِ العَمَلِ به مع المانع، فالحكمُ به ضَربٌ من المَجَازِ؛ لأنه على لفظٍ باعتبارِ ما كان دون الثاني، إذ هو الحكمُ عليه بالحالة الراهنة، والحقيقةُ أولى، ولا يقال: إنما صَحَّتْ زِنَةُ الجمعيةِ باعتبار المحذوف، فيكون من المجاز أيضاً ؛ لأنا لا نُسلِّمُ ذلك؛ لأن زِنَتَهُ مع الحذف «مَفَاعٍ» دالٌّ على المحذوف، فحينئذ لا مجازَ، وكذلك اعتبارُهُ في الزنة التصريفيةِ دون العَرُوضية، فإن زِنَةَ الجمعِ المتناهي هذه الصيغة، سواءٌ اعتَبَرَ أصليَّةَ فائِهِ أم زيادَتَهَا، وسواءٌ كانت ميماً أوغيرَها من الزوائد، لا يتغيَّرُ الحالُ، ولا يُقابِلُ الغيرَ بجنسه، كما هو واجبٌ في الزِّنَةِ التَّصريفيَّةِ؛ لأن «قناديل» «ودنانير» «وطواويس» «وربائب» «وحبائِب» «وهبائب» ونحوَها معدومةُ الصرف اتفاقاً، على أن زِنَتَها بالقول الأول: «فعاليل» «وفعاعيل» «وفعائل» ، لا «مفاعيل» «ومفاعل» ، فإذن يَبطُلُ المنعُ بقوله: (ولا قائلَ به)، ولهذا نبَّهَ الخبيصي[2] وغيرُهُ على أن المعتَبَرَ الزِّنَةُ

---

(١) وهم سيبويه والخليل والمبرد ومن تابعهم. ينظر الكتاب:٣/٣١٠، والمقتضب ١/١٤٣، وشرح الكافية ١/٥٨ .

(٢) سبق التعريف به ص: ٧٢ .

العَروضيَّةُ دون التَّصريفيَّةِ، وله في العربية نظائرُ منها: أنَّ البيتَ إذا تغيَّرَ جميعُ أجزائه بزحافِ الأجزاء إلا جزء واحد، فيُحكَمُ عليه بأنه من بحر الجزء، كما وقعَ هنا في الحكم على باقي المحذوف وغيره، فتأمَّلْ فإني لم أجدْهُ لِغَيري .

(وقلَّ) في لغةٍ لبعض العرب إثباتُ الياء في حالة الجر[1] كما في حالة النصب، تقول: مررتُ بجواريَ (بفتح) أي: بفتح الياء في موضع الجر، كما تقولُ: «رأيتُ جَواريَ» ، وبناءُ هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الإعلال، فإنه حينئذ تكون الياءُ مفتوحةً في حالة الجر والفتحة، خفيفةً فما وقع فيه إعلالٌ، وأما في حالة الرفع فأصلُ «جوارٍ» : «جَوَاريُ» بالضم بلا تنوين، حُذِفَت الضمةُ للثِّقَلِ، وعُوِّضَ عنها التنوينُ، فَسَقَطَت الياءُ لالتقاء الساكنين، فصار «جوارٍ» وعلى هذه اللغةِ القليلة لا إعلالَ إلا في الحالة الواحدة، بخلاف اللغة المشهورة، فإن فيها الإعلالُ في حالتين كما تقدَّمَ بيانُهُ .

والشيء الثاني (ما أُنِّثَ بألفٍ مقصورةٍ) كانت (أو ممدودةٍ) فالأولى (كبُشرَى) والثانية نحو: (صحراء) ،وإنما قامت كل واحدة منهما مقام علّتين؛ للزُوم كلٍّ للاسم لُزُوماً لا يَنْفَكُّ عنه، فجُعِلَ اللُّزُومُ علَّةً ثانيةً، فكأنه جمعان وتأنيثان، / وهو الذي عبَّر عنه الزمخشريُّ بتكرير السبب الواحد[2] ، وإنما مثَّلَ للمقصورة ببُشرَى دون حُبلَى، وللممدودة بـ « صحراء » دون حمراء؛ لئلا يُتوَهَّمَ أن المانعَ الصِّفةُ وألفُ التأنيث، كما توهَّمَ بعضُهم[3].

---

(١) انظر الكتاب:٣/٣١١،٣١٢ ، وهو ظاهر كلامه، والمقتضب ١/١٤٣، وارتشاف الضرب ١/٤٤٧ .

(٢) انظر المفصل: ٢٨، وشرحه لابن يعيش: ١/٧١، وشرح التصريح ٢/٢١٠ .

(٣) يعني بذلك ملا جامي في الفوائد الضيائية ١/٢١٣ .

(وما فيه علتان) فرعيَّتان من علل تسعٍ مؤثِّرَتان باجتماعهما، واستجماع شرائِطِهما أثراً سيجيءُ ذِكرُهُ، وتسمية كلٍّ واحدٍ منها علةً مجازٌ؛ لأنه جزءُ العلة، وليس بعلةٍ تامةٍ، إذ لا يصير الاسمُ غيرَ منصرفٍ إلا باجتماع علّتين منها، أو بوجود واحدةٍ تقومُ مَقَامَهُمَا، كما مر بيانُهُ في الجمع المتناهي، وألفي التأنيث .

ثم أخذَ في بيان مافيه العلّتان الفرعيَّتان لتتمَّ فائدةُ ما ذكره فقال:

(مِن وَصفٍ) كـ « أحمَرَ » ، **(وعَدلٍ)** كـ « عُمَرَ »، **(وتأنيث)** كـ « طَلحَةَ »، **(ومعرَفةٍ)** كـ « زَينَبَ » ، **(وعُجمَةٍ)** كـ « إبراهيمَ » ، **(وتَركِيبٍ)** كـ « مَعْدِ يكَرِب » ، **(وألفٌ تُشبهُ المؤنَّثة)** ، كـ « أَرطى »[1] مُسمّىً به ، **(وما بنونٍ وألفٍ زائدَتَين)** كـ « عِمرَان » ، **(ووزنِ الفعل)** كـ « أحمدَ » ، فهذه العللُ المانعةُ من الصرف، وما عداها غيرُ معتَبَرٍ في منع الصرف، **(فشرَطَ الوصفَ)** وهو كونُ الاسم موضوعاً لذاتٍ باعتبارِ معنىً هو المقصود، وهو متفرعٌ عن الموصوف؛ لأنَّ معرفة الشيء متأخِّرَةٌ عن معرفة ذاته **(الأصل)** أي: أن يكونَ في أصل الوضع وصفاً، سواءٌ غَلَبَت عليه الاسميَّةُ، بمعنى أن يكونَ في أصل الوضع عامّاً في أشياء، ثم يصيرُ بكثرة الاستعمال في أحدها أشهَرُ، بحيث لا يحتاجُ في وقوعه عليه إلى قرينة[2].

(ولا صرف لغلبة الاسمية) على الوصفية، ومعنى الغلبة: اختصاصُه ببعض أفراده، بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة، كما أن أسودَ كان موضوعاً لكل ما فيه سوادٌ، ثمَّ كَثُرَ استعمالُهُ في الحيَّةِ السَّوداء، بحيث لايحتاج في الفهم

(١) قال في اللسان (أرط): « الأرطى شجر ينبت بالرمل... قال ذوالرمة:

ومثل الحمام الورق مما توندك … به من أرطى خيل حزوى أرمتها

(٢) انظر شرح الرضي ٤٧/١، والفوائد الضيائية ٢٢٣/١ .

عنه إلى قرينة، أو لم يَغلِب عليه نحو «أحمر» (فصُرِفَ) لما ذكرَ من اشتراط أصالة الوصفية، وعدمُ صرفه لغلبة الاسمية (أربعٌ) في نحو قولهم: «جاءني نسوةٌ أربَعٌ» مع كونه وصفاً لنسوة، وفيه وزنُ الفعل (لا أسوَدُ)[1] اسمٌ للحية السوداء (ولا أرقَمُ) اسمٌ للحية الرَّقْطَاء (كأدْهَمَ) أي: كبابٍ أدهَمَ، اسمٌ للقَيد من الحديد لِمَا فيه من الدُّهمَةِ؛ وهي السَّوادُ، فإن هذه الأسماءَ وإن خرَجَت على الوصفية لغلبة الاسمية، لكنها بحسب أصل الوضع أوصافٌ لم يُهجر استعمالُها في معانيها الأصيلة أيضاً بالكلِّيَّة، فالمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفةُ الأصليةُ ووزنُ الفعل[2].

وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا إشكالَ في عدم صرفها لوزن الفعل والوصف في الأصل والحال، وربما اعتدَّ بعضُهُم[3] باسميتها الطارئة فصرَفَها[4] .

(و) مَنْعُ صرفِ (أفعى) اسمٌ للحيَّة (ضعيفٌ) على زعمِ وصفيَّتِهِ؛ لتوهُّمِ اشتقاقه من الفَعْوَة التي هي الحدة[5] (كأجدَلَ)[6] للصَّقرِ على زعم وصفيَّتِهِ / لتوهُّمِ اشتقاقه من الجَدَلِ [بمعنى القوة][7] ، (وأخيَلَ) لطائرٍ ذي خيلان على

---

(١) انظر الكتاب: ٣/٢٠١، والمقتضب ٣/٣٤٠، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١١ .

(٢) قال سيبويه: وأما أدهم: إذا عنيت القيد، والأسود: إذا عنيت به الحية، والأرقم: إذا عنيت به الحية فإنك لا تصرفه من معرفة، ولا نكرة لم تختلف في ذلك العرب. انظر الكتاب ٣/٢٠١، وارتشاف الضرب ١/٤٣٠، وشرح الكافية للرضي: ١/٤٨ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ١/٤٣٠ : « وصرح ابن جني بأن هذه الأسماء كلها تصرف .

(٤) وهو قول ابن جني. انظر: المنصف ٣/٦٩ .

(٥) في الأصل: (الحية) ، وانظر: الفوائد الضيائية: ١/٢٢٤ .

(٦) انظر الكتاب: ٣/٢٠١، والمقتضب ٣/٣٢٩ .

(٧) سقط من الأصل .

زعم وصفيَّتِهِ؛ لتوهم اشتقاقه من الخَيَال، ووجهُ ضعفِ منعِ الصرف في هذه الأسماء عدمُ الجزم بكونها أوصافاً في الأصل[1]، فإنها لم يُقصَد بها المعاني الوصفية مطلقاً لا في الأصل و لا في الحال، مع أن الأصل في الاسم الصرفُ.

(والعدلُ) وهو فرعٌ عن المعدول عنه لتوقفه عليه **(شرطُهُ)** في سبب منع الصرف **(العلميةُ)** **(و)** هو أي: العدلُ **(مخالفةُ صيغتِهِ الأصليَّةِ)** أي: صورتُهُ التي تقتضي الأصلَ، **(بلا اشتقاق)** أي: بغير اشتقاق .

والفرق بين العدل والاشتقاق عمومُ [الاشتقاق][2] وخصوصُ العدل، فإن كلَّ معدولٍ مشتقٌّ، وليس كلُّ مشتقٍّ معدولٌ .

واعلَمْ أن العدلَ لا يكون إلا في اللفظ، ولايكون في المعنى أصلاً[3]؛ لأنه لو كان في المعنى لأدَّى إلى اللَّبس، إذ لو عُدِلَ من معنى إلى آخَرَ، وأنت تُريدُ الأوَّلَ لم يكن في المعدول إليه ما يَدلُّ على المعدول عنه، بخلاف العدل، فإنه مخالفةُ صيغتِهِ الأصلية .

قلت: وهذا الحدُّ منطبقٌ على سائر المشتقات من سائر المواد على اختلاف صِيَغِهَا، فلا يمنع، بخلاف حدِّ الاشتقاق، فإنه ردُّ لفظٍ إلى آخَرَ لمناسَبَةٍ بينهما في اللفظ والمعنى، فبالقيد الأخيرِ اطَّرَدَ وانعَكَسَ، فجَمَعَ ومَنَعَ، ولهذا قال ابنُ إياز[4] في «المحصول» شرحِ فصول ابن مُعطٍ: إن العدلَ ضربٌ من الاشتقاق،

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٤٣٠/١: واختلف العرب في أجدل وأخيل وأفعى؛ فجعلها أكثرهم أسماء، فصرفها كأفكك وأيدع، ولوحظ فيها معنى الصفة في بعض اللغات فمنعت. وانظر الصحاح (خيل) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) انظر شرح المفصل ٦١/١، ٦٢، وهامش الفوائد الضيائية ٢١٦/١، وقد أفاض محقق الكتاب في مناقشة هذه المسألة بما لا مزيد عليه .

(٤) هو الحسين بن إياز النحوي البغدادي المنعوت بالجمال، إمام في العربية، أخذ =

ذلك لصدق حدِّ العدل على الاشتقاق[1]، طبقاً كما قدمتُهُ لك، وهذا خطأ، نَعَم لو عَكَسَ لأصَابَ؛ لِمَا قدَّمتُهُ لك أيضاً من قيد المعنى، فيمنَعُ الاشتقاقُ دخولَ العدل في حدِّهِ، دون العكس، ولذلك قال في كتابه المذكور أيضاً: ومعلومٌ أن الاشتقاقَ من خصائص الألفاظ لا من خصائص المعاني. انتهى .

والصوابَ أن يُزادَ في حدِّه « لا لمناسبة » وسيأتي له مزيدُ بَيَان، أعني للقيد المزيد، واحترزَ عن هذا الإيراد المؤلفُ بقوله: بلا اشتقاق، يُريدُ اللغويَّ، فتَأمَّل.

وقد علمتَ أنه مخالفٌ لابن إياز (تحقيقاً) معناه مخالفةٌ كائنةٌ عن أصلٍ محقَّقٍ، يدلُّ عليه دليلٌ غيرُ منع الصرف (كثلاث ومَثْلَث)، والدليل على أصلها: أن في معناهما تكراراً دون لفظهما، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرَّراً، يكون اللفظُ أيضاً مكرَّراً، فمعنى قولُ القائل: «جاء القوم ثلاث[2]» : أنهم انفرَقُوا في المجيء فِرَقاً، كلُّ فِرقَةٍ عدَدُهَا ثلاثةٌ، فعُلِمَ أن أصلهما لفظٌ مكرَّرٌ، وهو ثلاثة ثلاثة، وكذا الحكم في آحاد ومَوحَد إلى رُبَاعَ ومَربَع بلا خلاف .

أقول: وفيما ذُكِرَ من تكرر للفظ بتكرر المعنى نظرٌ يَظهَرُ بالتَّأمُّلِ، وفيما فوق رُبَاعِ إلى عشَار ومَعْشَر خلافٌ؛ فأجازه قومٌ بالقياس، واختاره ابنُ معطٍ[3]، واستدلوا بقول الشاعر / :

العربية عن أبي عثمان البياني نزيل بغداد، له مصنفات منها: شرح الفصول، وقواعد المطارحة، وشرح ضروري التصريف لابن مالك، وكتاب في المسائل الخلافية، توفي سنة ٦٤٦ هـ. ينظر بغية الوعاة ١/٥٣٢، ومعجم المؤلفين ٣/٢١٦، وإشارة التعيين: ١٠٣ .

(١) انظر المحصول ورقة: ٨١ .

(٢) في النسختين (ثلاثاً) وهو سهو .

(٣) انظر الفصول: ١٥٨ .

... ... بُيُوتُهُمْ وَلِلآئِكِينَ التَّمْرَ مَخْمَسَ مخمَساً [١]

وبقول الكميت[٢]:

وَلَمْ يَستَريثُوكَ حَتَّى رَمَيْـ ـتَ فَوقَ الرِّجَالِ خِصَالاً عُشَاراً[٣]

وأنشد خلفُ الأحمر[٤]:

وَمَشَى القَومُ إلى القَوْ مِ أُحَـادَاً وأُثَنَـا[٥]
وَثُـلاَثـاً فَرُبَاعـاً وَخُمَاساً فَأَطَعْتَـا
وَسُدَاساً وَسُبَـاعـاً وَثُمَاناً فَاجْتَلَدْنَـا
وَتُسَاعاً وَعُشَـاراً فَأَصَبْنَا وَأُصِبْنَـا

---

(١) هذا بعض بيت من الطويل ووهو بتمامه:

هنيئاً لأرباب البيوت بيوتهم وللائكين التمر مخمس مخمسا

وقائله هو أبو الغطريف الهدادي كما نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ١٩٢/١، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣١٨/١، وعجزه برواية:

وللعزب المسكين ما يتلمس

وانظر: الهمع ٨٣/١، والدرر ١٩١/١، وفيهما: وللآئكين .

(٢) هو الكميت بن زيد الأسدي رافضي متعصب لأهل الكوفة، ويقال إنه أشعر الأولين والآخرين، مات سنة ١٢٦ هـ. انظر الشعر والشعراء ٤٨٦/٢، والخزانة ١٤٤/١ .

(٣) ديوان الكميت ١٩١/١، وقد ورد الاستشهاد به في الخصائص ١٨١/٣، والهمع ٢٦/١ ، والخزانة ١٤٢/١، ٥٧٢/٤، والدرر ٩١/١.

(٤) هو خلف بن حيان بن محرز الأحمر، أحد رواة الغريب والشعر واللغة، له تآليف حسان، مات سنة ١٨٠، انظر البلغة: ٩٨، وإشارة التعيين: ١١٣، وبغية الوعاة ٥٥٤/٢، ومعجم المؤلفين ١٠٤/٤ .

(٥) انظر: الهمع ٨٥/١، والمزهر ١٧٩/١، والخزانة ١٧٠/١، والدرر ٩٣/١.
والشاهد فيه صوغ (فعال) من واحد إلى عشرة .

ومنعه قومٌ، وزعموا أن الأبيات التي أنشدها خلفٌ موضوعةٌ[١] ، قال المولى عبد الرحمن الجامي[٢]: والصواب مجيئُهَا، ومثَّلَ بثَلاث ومَثلَث؛ لِيُعلَمَ أن المعدول عن العدد له لفظان: فُعَال ومَفْعَل .

(وأُخَر) جمعُ أُخرَى تـأنيثُ « آخَـر » بفتـح الهمـزة والخـاء، وبينهمـا ألـف، وآخَرُ أفعلُ تفضيلٍ، وكأنَّ معنى « جاءَني زيدٌ ورجـلٌ آخَـرُ » في الأصـل: أشـدُّ تأخراً من زيد في معنىً من المعاني، ثم نُقِلَ إلى معنى غير، وقياس أفعلِ التفضيل أن يُستَعمَلَ بالألف واللام، أو بالإضافـة وكلمـة « مِـن » ، وحيـثُ لم يُسـتعمَل بواحد منهما، عُلِمَ أنه معدول عن أحدهما، فقال بعضهم[٣]: [إنه معدول عما فيه الألف واللام والتقدير الآخَرِ .

---

(١) منعـه البصريـون لأنهـم لا يقيسـون علـى المسـموع منهـا. وفي ارتشـاف الضـرب ٤٣٧/١ قال أبو حيان: « ويمنع أيضاً القول مع الصفة فيما وازن مفعَل وفعـال، في العدد ، وفي ذلك ثلاثة مذاهب:
أحدها: وهو مذهب الكوفيين وهو القياس فيما لم يسمع على ما سمع، والمسـموع عند الكوفيين والبصريين عشار ومعشر، وخماس ومخمس، ورباع ومربـع، وثـلاث ومثلث، وثناء ومثنى، وأحاد وموحد، فقاس على هذا الكوفيون، وترك البصريـون القياس، واقتصروا على مورد السماع » . انظر شرح الأشموني ٥١٧/٢.

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٢١٧/١ ، وقد وافق الجـامي في ذلـك المـبرد والزجـاج وابـن مالك والرضي، وانظر المقتضب ٢٨/٣، والخصائص ١٨١/٢، والتسهيل : ٢٢٢، وشرح الكافية للرضي: ٤١/١ .

(٣) وهـو سـيبويه ومـن تابعـه مـن النحويـين. انظـر الكتـاب: ٢٢٥/٣، والمقتضـب ٣٨٦/٣، ٣٧٧، وشرح االكافية للرضي ٤٢/١ .

وقال بعضهم[1]: [[2]] هو معدولٌ عمَّا ذُكِرَ معه « مِنْ » ، أي: عن آخَر مِـنْ، وإنما لم يذهـب إلى تقدير الإضافة؛ لأنها تُوجِبُ التنوينَ أو البناء أو إضافةً أخرى مثلَها كـ « حينئذ وساعتئذ وقبلَ وبعدَ » ، و:

يَا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ ... ...[3]

وليس في آخَرَ شيءٌ من ذلك، فتعيَّنَ أن يكون معدولاً عن أحد الأمرين .

(وجُمَع) فإنه معدول عن جُمْع بسكون العين على رأي جماعة مـن قدماء النحويين[4]؛ لأنه جَمْعُ جَمْعاء .

وقياسُ جمع فَعْلاء أن يُجمَعَ على: فُعْل، كـ « حمْرَاء وحُمْر » ، فعُدِلَ عن لفظ الساكن العَين إلى لفظ جُمَعَ المتحرِّكِ العَين، ففيه العدلُ والتعريفُ، فلم ينصرف لذلك، أو معدولٌ عن « جَمَاعَى » على رأي الفارسي وجماعة[5]؛ لأن جمعاء ليس وصفاً بل اسماً، فهو كـ (صحراء) و (صحارى)، وجعله صاحب

---

(١) وهو ابن جني. وانظر شرح الرضي على الكافية ٤٢/١، ٤٣، والهمع ٢٦/١ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) هذا جزء من صدر بيت من البسيط لجرير في ديوانه: ١٣١/١ ، وتمامه:

... ... لا أبا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر

وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢٠٥/١، ٢٣٥، والمقتضب ٣٢٩/٤، وشرح ابن يعيش ١٠/٢ . وسيأتي البيت بتمامه في باب المنادى .

(٤) كالخليل وسيبويه؛ قال سيبويه: وسألته - يعني الخليل - عن جمع وكتع فقال: هما معرفة بمنزلة « كلهم » وهما معدولتان عن جمع جمعاء، وجمع كتعاء، وهما منصرفان في النكرة. انظر الكتاب ٢٢٤/٣ .

(٥) انظر المتقدمة المحسبة ٤٠٩/٢، واللسان (جمع)، وحاشية اللباب: ٤١٧، وهو رأي الأخفش والسيرافي. انظر الارتشاف ٤٣٧/١.

ولم أجد هذا الرأي في كتب الفارسي المطبوعة .

«لب الألباب[1]» أنه الرأي الأصحُّ .

قلت: إن نَظَرَ إلى المعنى فلا شبهةَ في أصحِّيَّتِهِ حينئذ؛ لأنه قادحٌ في القياس الأول، إذ جعلَهُ طَرديًا، لكنه قد سبقَ أن العدلَ دون مناسبة فلا أصحِّيَّة حينئذ، ويَرجِعُ إلى الأوَّلِ .

ومثل جُمَع في منع الصرف ما يتبعُهُ من كُتَع، وبُتَع، وبُصَع، (أو) مخالفة صيغته بلا اشتقاق (تقديراً) إن توقَّفت عدليَّتُهُ على منع صرفه (كـ« عُمَر وزُفَر »، فإنهما لمَّا وُجِدَا غيرَ مصروفَين، ولم يُوجَد فيهما سببٌ ظاهرٌ إلا العلميَّة، اعتُبِرَ فيه العدلُ؛ لئلاَّ يَلزَمَ خرمُ قاعدةٍ نحويةٍ من كون كلِّ اسم منهما غيرَ منصرف بسببٍ واحد، فقيل: إنهما عُدِلا عن عامر وزافر علَمَين، فالعدل في عُمَر وزُفَر تقديريٌّ إذ لم يُقم عليه دليلٌ خاصٌّ، وإنما دَعَا إليه ما ذكرناه[2] .

وفائدةُ العدل الذي لأجله تكلُّفُ المشقة أمران:

إحداهما: لفظيٌّ، وهو التخفيف، ألا ترى أن عُمَر ثلاثيٌّ، وعامرٌ رباعي، والأوَّلُ أخفُّ من الثاني .

والثاني: معنويٌّ، وهو تمحُّضُ العلميةِ ونفيُ الوصفيـة، إذ العلَمُ والمعدولُ عنه يكونان منقولين / عن صيغةٍ[3] حسِّيَّةٍ في الأصل كـ« عامر وزافر »، وكل ما كان وزن « فُعل » علماً للعدل والتعريف .

---

(١) انظر لب الألباب: ٢٧/أ . قال: « ومعدول عن جماعي على الرأي الأصح، وهو رأي الفارسي » .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٣/٣: « وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل، تركوا صرفهما وذلك نحو: عامر وزافر » .

(٣) في (د): صفة .

تنبيهات:

الأول: قولهم: إن توقَّفَت عدليَّتُهُ على منع صرفه باطلٌ؛ للزومه الدَّورَ[1].

الثاني: ما وعدناكَ به من مزيدِ الإيضاح للقيد المزادِ في الحدِّ، هو قولهم: «إنَّ عُمَرَ وزُفَرَ معدولان عن عَامر، وزَافر ، وليس هنالك مناسبةٌ أصلاً سوى وُجدان الحروف .

الثالث: الحكمُ بأنَّ الصيغةَ الأصليةَ عامِرٌ وزافِرٌ وَصفَين تَحَكُّمٌ؛ لأن الفعل أو المصدر أَولى، إذ كلٌّ منهما قيل: إنه الأصل الواحد[2] في تصريف الكَلِم، فإن ادَّعَى تمحيضَ الاسمية أو العلمية، فأمَّا عُمَر، فجاء علماً، وأما زُفَر، فيجوزُ أن يُسَمَّى به مع الخروج المذكورِ بتغُّيرِ الحركات كـ«ثُلاث» بضمِّ الثاء الأُولى عن ثَلاث مفتوحها .

الرابع: دعواهم أنَّ الثلاثيَّ المعيَّنَ هنا أخفُّ من الرباعي كذلك غيرُ مسَلَّمٍ؛ لأنَّ الحرف الزائد ساكنٌ ميتٌ بنصف حرف، وفي مقابلته ضمُّ الفاء الذي هو أول الاسم وتوالي ثلاث حركات .

الخامس: أنهم جعلوا المدَّعِي برهاناً؛ لأنهم قالوا: الدليلُ على وُجُودِ العدل فيه وُرُودُه غيرَ منصرف، و لم ينصرف؛ لأن فيه العدلَ والعلميةَ مع ما لزمهم من الدور الحكميِّ، وهو باطلٌ، فتدبَّرْ فإني لم أجدْهُ لِغَيري .

---

(١) الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى الدور المصرح كما يتوقف (أ) على (ب) أو بالعكس أو بمراتب ... الخ. انظر التعريفات للجرجاني: ١٠٥ .

(٢) اختلف في أيهما الأصل: فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، وفرع عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر، وفرع عليه.
انظر: الإنصاف، المسألة: (٢٨)، ١/٢٣٥، وائتلاف النصرة: ١١١، ومسائل خلافية: ٦٨ .

[باب فَعالِ] :

(و)مثل (باب قَطَامِ)[١] المعدولِ عن قاطمة، والمرادُ ببابها: كلُّ ما كان على وزن فَعَالِ علماً للأعيان المؤنثة .

(تميمياً) أي: منسوباً إلى بني تميم[٢]، فإنَّ باب قطام عندهم غيرُ منصرف؛ لأنهم يعتبرون العدل في هذا الباب حملاً على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل: «حَضَارِ[٣]» اسمُ كوكب «وسَفَارِ[٤]» اسمُ ماء، و«وَبَارِ» اسمُ قبيلة[٥]، فإنها مبنيةٌ على الكسر، وليس فيها إلا سببان: العلميةُ والتأنيثُ، والسببان لا يُوجبَان البناء، فاعتُبرَ فيها العدلُ؛ ليحصلَ سبب البناء، [ولما اعتُبر فيها العدلُ لتحصل سبب البناء[٦]][٧]، واعتُبر فيما عداها مما جعلوه معرَباً غيرَ منصرف أيضاً حملاً

(١) انظر شرح المفصل ٦٢/٤، واللسان (قطم) .

(٢) انظر: الكتاب ٢٧٧/٣، ٢٧٨ ، والمفصل: ٧٥، وشرح الكافية ٤٠/١، ٢، ٧٤ .

(٣) في اللسان (حضر): حضار بمعنى احضر مبنية مؤنثة مجرورة أبداً: اسم كوكب، قال ابن سيدة: هو نجم يطلع قبل سهيل فتظن الناس أنه سهيل، وهو أحد المحلفين .

(٤) في اللسان (سفر): وسفار اسم ماء مؤنثة معرفة مبنية على الكسر . وانظر الصحاح (سفر) .

(٥) وبار اسم قبيلة، نص عليه ابن هشام في شرح قطر الندى: ٤٤٨. وقيل: أرض لعاد غلبت عليها الجن، وقيل: أرض كانت من محال عاد بين اليمن ورمال يبريه، فلما هلكت عاد أورث الله ديارهم الجن، وقيل: بلدة يسكنها النسناس. انظر الصحاح واللسان (وبر) .

(٦) القائل بأن توالي العلل يوجب البناء هو المبرد، وقد رد عليه كل من ابن الشجري وابن جني والرضي .
وانظر المقتضب ٣٧٤/٣، وأمالي ابن الشجري ١١٥/٢، ١١٦، وشرح الرضي ٧٣/٢، وشرح الأشموني ٢٦٨/٣ .

(٧) سقط من (د) .

على نظائره مع عدم الاحتياج إليه؛ لتحقّق السببُ في منع الصرف .

فالمانع لـ « قطَامِ » ونحوها العلمية والعدل، وإنما نُسِبَ الباب إلى تميم؛ لأن الحجازيين يبنونه على الكسر[١]، فلا يكون مما نحن بصدده، والمراد بتميم هنا أكثرُهُم لا جميعُهُم، فإن الأقلّينَ منهم لم يجعلوا ذواتَ الراء مبنيةً على الكسر، بل يلتزمون إعرابَهَا ومنعَهَا من الصرف .

(ولا يثني) أي: باب قطَامِ؛ لأنه علَمٌ على الأعيان المؤنثة، ولا يُثنى العلمُ باقياً على علميته، بل يُنكَّرُ ثم يُثَنَّى .

(ولا يُجمَعُ) الجمعَ الذي على حدِّ المثنى، ولا الجمعَ الذي لا نظير له في الآحاد، **(وأما)** تثنيةُ العلَمَين في قولهم: **(عُمَرَان)** لعمر بنِ الخطاب وأبي بكر الصديق رضي الله عنهما، فهو **(تغليبٌ)** أي: من باب التغليب، غلَّبُوا عُمَرَ على أبي بكر؛ لأن أيامَ عُمَرَ امتدت فاشتَهَرَت، ومَن زَعَمَ أنهم أرادوا بالعُمَرَين / عمرَ بنَ الخطاب وعمرَ بنَ عبد العزيز فقد أخطأ[٢]؛ لأنهم[٣] نطقوا بالعُمَرَين قبل أن يَرَوا عمرَ بنَ العزيز .

والذي أراه أن النحاة[٤] يُسَمُّونَ هذا النوع مثنىً؛ لعدم ذكرِهم له فيما

---

(١) انظر الكتاب ٢٧٨/٣، والمفصل: ٧٥، ولباب الإعراب: ٢١٠، وشرح الرضي ٢٤٠/١ .

(٢) جاء في الصحاح (عمر): قال الفراء: العمران أبو بكر وعمر رَضي الله عنهما ، وقال معاذ الهراء: لقد قيل: سيرة العمرين قبل: عمر بن عبد العزيز؛ لأنهم قالوا لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : نسألك سيرة العمرين .

(٣) زعم ذلك قتادة، وانظر الصحاح ٧٥٨/٢ .

(٤) نسب الدماميني هذا القول إلى المازني. انظر تعليق الفرائد ٢٣٤/١ .

حمل على المثنى[١]، وإنما غايته أن هذا مثنى في أصله تجوُّزٌ .

(كذا التأنيث) والمراد به التأنيثُ اللفظي الحاصلُ بالتاء لا بـالألف، شـرطُهُ في منع الصرف العلميةُ كما تقدم في العدل، وإنما كـانت العلميـةُ شـرطاً في أن التأنيث بالتاء مؤثِّراً[٢] في منع الصرف؛ لأنَّ بها يَستحكِمُ ويَصيرُ لازماً، فما دام علَماً، لا يجـوز إسقاطُ التـاء؛ لأنهـا صـارت كـالجزء منـه؛ لأن إسـقاطها بعـد التسمية يُخِلُّ بِفَهْمِ المعنى من ذلك اللفظ الذي صار علَماً على ذلـك المعنـى، ولذلك لم يؤثِّر التأنيثُ بالتاء مع غير العلمية في قولهم: «مـررتُ بـامرأةٍ قائمـةٍ»، ألا ترى أن «قائمةٍ» فيها الصفةُ والتأنيثُ، وهما فرعان على الجمود والتذكـير، وهي منصرفةٌ مع وجودهما، إلا أنَّ[٣] الواضعَ لم يعتبر التأنيثَ الذي بغير الألف إلا مع العلمية؛ لأنه لا يكونُ لازماً إلا معها .

(وإيجاب معنوية) أي: أنَّ التأنيثَ المعنويَّ حكمُهُ حكمُ[٤] التـأنيث اللفظي [بالتاء في كون تأثيره في منع الصرف مشروطاً بالعلمية][٥] ، إلا أن بينهما فرقاً؛ فالتـاءُ في التـأنيث اللفظـي شـرطٌ لوجـوب منـع الصـرف، وفي المعنـوي شـرطٌ لجوازه[٦]، فلا بدَّ في إيجابه من شرطٍ آخَرَ، كما أشار إليـه بقولـه: (بكـثرة مـن ثلاث) أي: بزيادة من أحرف ثلاثة .

(أو حركة وسط) أي: أو تحرُّكُ حرفٍ وسطٍ[٧] من الأحرف الثلاثـة لفظاً

---

(١) بعده في (د): وإلا لذكروه فيما حمل على المثنى .

(٢) في النسختين (مؤثراً) بالنصب .

(٣) في (د): لأن .

(٤) انظر شرح الرضي ١/٤٩ .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٦) انظر شرح الرضي ١/٥٠ .

(٧) انظر الكتاب ٣/٢٤٠، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٩، وشـرح الرضـي ١/٥٠، ٥١ .

أو تقديراً (**أو عجمة**) وإنما اشترَطَ في إيجاب تأثيرِ التأنيث المعنوي أحـدَ الأمـور الثلاثة؛ لتخرجَ الكلمة بثقلِ أحد الأمور عن الخفة الـتي مـن شـأنها أن تعـارض ثِقَلَ أحد السببين، فتزاحُمُ تأثيرِهِ وثِقَلِ الأوَّلَين ظاهرٌ، وكذا العجمة؛ لأن لسانَ العجم ثقيلٌ على العرب .

(**فصُرِفَ هندٌ**)[1] نظراً إلى عدم شرطِ إيجاب التـأنيث المعنـوي؛ أعـني أحـدَ الأمور الثلاثة، ويجوزُ عدمُ صرفه نظراً إلى وجـودِ شـرطِ جـواز منـع الصـرف، وهو التأنيثُ مع العلمية، (**لا زينبُ**) عَلَماً على امـرأةٍ (**ولا سَقَرَ**) عَلَمـاً لطبقـةٍ من طبقات النار[2]، (**ولا مَـاهُ**[3] **وجُـورُ**[4]) بضـم الجيـم علَمَـين لبَلَدَيـن، فإنهـا ممتنعة من الصرف .

أما «زينبُ» فللعلميَّةِ والتأنيث المعنوي مع شرط إيجاب تأثيره؛ وهوالزيـادةُ على ثلاثة أحرف، وأما « سقر » فللعلميـة والتـأنيث المعنـوي مـع شـرط إيجـاب تأثيره؛ وهو تحرُّكُ الوسـط، وأمـا « مـاه وجُـور » فللعلميَّـة والتـأنيث مـع شـرط إيجاب تأثيره؛ وهو العجمة؛ لأنها لما انضمَّت إلى العلمية والتأنيث تَحتَّمَ المنعُ .

وقوله: (**وفي اسم مذكَّرٍ بكثرة**) معنـاه: أنَّ المؤنـثَ المعنـويَّ إذا سُـمِّيَ بـه مذكَّرٌ، يُشتَرَطُ في منع صرفه أن يكونَ أكثرَ من ثلاثـة أحـرف[5]؛ لأن الحـرفَ

---

(١) خالف الزجاج البصريين ولم يجز صرف هند. ينظر مـا ينصـرف ومـا لا ينصـرف: ٤٩، ٥٠ .

(٢) انظر الصحاح (سقر) .

(٣) انظر مراصد الاطلاع ١٢٢٣/٣ .

(٤) انظر معجم البلدان ١٨١/٢، ومراصد الاطلاع ٣٥٦/١، وهي مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً .

(٥) هذا معنى كلام سيبويه، قال في الكتاب ٢٣٥/٣: اعلم أن كل مذكر سميته على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف .

الرابعَ في حكم تاء التأنيث قائمٌ مَقَامَهَا .

(فصرف قدم) اسمُ امرأةٍ إذا سُمِّيَ به رجلٌ، وإن كان مؤنثاً / معنوياً سماعياً باعتبار معناه الجنسي؛ لأن التأنيثَ المعنويَّ الأصليَّ زال بالعلمية للمذكَّر، من غير أن يقومَ شيءٌ مَقَامَه، والعلميةُ وحدها لا تمنع الصرف، وأما إذا لم يكن يُسمَّى به، فإن جميع النَّحويِّين أجمعوا على منع [صرفه][1] .

(لا عقربُ) وهو مؤنثٌ معنويٌّ سماعيٌّ باعتبار معناه الجنسي، إذا سُمِّيَ به رجلٌ فإنه يُمنَعُ من الصرف؛ لأنه وإن زال التأنيثُ بالعلمية للمذكَّر فالحرفُ الرابع قائم مَقَامَهُ، بدليل أنه إذا صُغِّرَ « قدم » ظهرت التاءُ المقدَّرة كما تقتضيه القاعدة التصريفية يقال: (قُدَيمة) بخلاف عقرب، فإنه إذا صُغِّرَ يُقال: (عُقَيرب) من غير إظهار التاء ؛ لأن الحرفَ الرابع قائمٌ مَقَامَه، فعقربُ إذا سُمِّيَ به رجلٌ امتنع صرفُهُ للعلمية والتأنيث المعنوي .

(ولو سَمَّيتَ) أي: المؤنث (باسمِ مذكر) ثلاثيٍّ (كزيد ورجل مُنِع صرفُه) عند الخليل وسيبويه[2] وأبي عمرو (مطلقاً)، وعند الجرمي، وعيسى، وأبي زيد[3] يجعلونه مثل (هند) في جواز الأمرين، ويرجحون صرفه على صرف (هند) نظراً إلى أصله .

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

(٢) انظر: الكتاب ٣/٢٣٦ .

(٣) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٥، وشرح الرضي ١/٥، وارتشاف الضرب ١/٤٤٢، قال: « وإذا سميت بثلاثي ساكن الوسط نحو: زيد ونعم وبئس مؤنثاً فأبو إسحاق وأبو عمرو والخليل ويونس وسيبويه والأخفش والفراء والمازني لا يجيزون فيه إلا منع الصرف، وعيسى بن عمر وأبو زيد والجرمي، ويونس في نقل خطاب يصرفونه » .

(**والمعرفة**) أي: التعريف؛ لأن سببَ منعِ الصرف هو وصفُ التعريف، لا ذاتُ المعرفة (**كذلك**) أي شرطُها في منع الصرف العلميَّةُ، كما أنها شرطٌ في العدل والتأنيث المتقدِّمِ ذكرُهُما، وإنما جُعِلَت مشروطةً بالعلمية دون غيرها من باقي التعريفات؛ لأن المضمرات، والإشارات، والموصولات لا سبيلَ لدخول تعريفها في هذا الباب، لأنها كلَّهَا مبنياتٌ، وهذا بابُ إعرابٍ .

وأما اللامُ والإضافة فإن الاسمَ إذا كان غيرَ منصرف، ثم دخلَتْهُ اللام أو أُضيفَ، انجرَّ بالكسرة، فاستحالَ اقتضاؤُهُمَا للجر بالفتحة، وحينئذٍ فلم يبقَ إلا تعريفُ العلمية .

(**كذا العجمة**) شرطُهَا في منع الصرف العلميةُ، والمراد بالعجمة هنا: أن تكون الكلمةُ من غير أوزان العرب، وهي (**متفرعةٌ**) على العربية؛ لأن لغةَ كل قوم عندهم متقدمةٌ على ما يأخذونه من غيرهم، (**لكنها**) أي: العجمةُ يُشتَرَطُ لاعتبارها شروطٌ:

أن تكون علماً (**في**) لغة (**العجم**) كما هو ظاهرُ مذهب سيبويه[1] .

وزعم الشَّلَوبينُ[2] وابنُ عصفور[3] أنه لا يُشتَرَطُ، ويَظهَرُ أثر الخلاف في نحو «قالون[4]» فيُصرَفُ على الأول؛ لأنهم لم يستعملوه علماً، وإنما استعملوه

---

(١) انظر الكتاب ٢٣٥/٣، وعبارة سيبويه: وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وفرعون وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم» .

(٢) انظر شرح المقدمة الجزولية ٩٧٩/٣ .

(٣) انظر المقرب: ٣١٣، وشرح الجمل ٢١٢/٢، وشرح التصريح ٢١٩/٢ .

(٤) هو عيسى بن ميناء بن وردان بن عيسى المدني، يكنى أبا موسى، اخذ القراءة عن نافع، وهو الذي أطلق عليه لقب قالون، وهو بلسان الروم جيد، ولد سنة ١٢٠ هـ، وتوفي سنة ٢٢٠ هـ. ينظر معرفة القراء الكبار ٢٨/١، ٢٩، والنجوم الزاهرة ٢٣٥/٢، والأعلام ١٩٧/٥ .

صفةً لأحد رواة نافع من أئمة السبعةِ أوجُـهٍ، مـن السبعة أحـرفٍ مـن أحـرف القرآن العظيم، ويُمنَعُ الصرف على الثاني؛ لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يُسمَّى به[1]، ومعناه بالتركية: الشيءُ الثقيل الغليظ المعبَّرُ عنه بالفارسـي بلفـظ: « فَرمُودَه » ، وإنما جُعِلَت العلمية شرطاً؛ لئـلا يُتَصَرَّفَ فيهـا بمثـل تصرفهـم في كلامهم، فتضعفُ فيه العجمةُ، ولا يصلُحُ سبباً لمنع الصـرف، فعلـى هـذا لـو سُمِّيَ بديباج، لا يمنع صرفه؛ لعدم علميتِهِ في اللغة العجمية .

أو تكون الكلمةُ حروفها **(بكثرة)** أي: بزيادة من ثلاثة أحرف، **(أو تحرُّكٌ)** يكـون في وسـطها **(فصُـرِفَ نُـوحٌ)** هـذا تفريـعٌ / بـالنظر إلى الشـرط الثـالث، فانصراف (نوح) إنما هو لانتفـاء الشرط الثـالث، وهـو تحـرُّكُ الوسـط، وهـذا اختيارُ المؤلف رحمه الله تعالى؛ لأن العجمة سببٌ ضعيـفٌ؛ لأنـه أمرٌ معنـويٌّ، فلا يجوز اعتبارها مع سكون الوسط، وأما التأنيث فإن له علامةً مقـدَّرةً تَظهَـرُ في بعض التصرفات، فله نوعُ قوة، فجاز أن يُعتَبَرَ مـع سـكون الوسـط، وأن لا يُعتَبَرَ.

وأجـــاز عيســـى بـــن عمـــر[2] ، وابـــنُ قـتيبـــة[3] ، والجرجـــاني ،

---

(١) قال السيوطي في الهمع ١/١٠٤: « وهل يشترط أن يكـون علمـاً في لسـان العجـم قولان؛ المشهور لا، وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيان .
الثاني: نعم وعليـه أبـو الحسـن الدبـاج وابـن الحـاجب. وانظـر ارتشـاف الضـرب ٢/٤٣٨ .

(٢) في النسختين: عيسى بن محمد، ولعله: عيسى بـن عمـر بـن إسـحاق الثقفـي، أبـو سليمان . وقد سبقت ترجمته ص: ٧١ .

(٣) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبـة الدينـوري، إمـام في العربيـة واللغـة والأخبـار وأيام الناس، ثقة دين فاضل، لـه مصنفـات منهـا: أدب الكـاتب، وتـأويل مشـكل القرآن وجامع النحو وغيرها، مات سنة ٢٧٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٦٣ .

والزمخشريُّ[١] في (نوح) الصرفَ وعدَمَه،وهم محجوجون بأنه لم يُسمَع نوحٌ إلا منصرفاً .

(لا إبراهيم) فإنه غيرُ منصرفٍ للعلمية والعجمة، وفيه ردٌّ على من اعتقد (إبراهيم) منصرفاً .

(ولا شتر)[٢] اسمُ حصن بديارِ بكر، وهو مثل إبراهيم [لاينصرف، فهما غير منصرِفَين لوجود الشرط الثاني في إبراهيم][٣] والثالثِ في (شتر)، فإن في إبراهيم الزيادةَ على ثلاثة أحرف، وفي شتر تحرُّكَ الوسط .

وإنما اختُصَّ التفريعُ بالشرط الثالث؛ لأن مرادَه التنبيه[٤] على ما هو الحقُّ عنده من انصراف نحو: «نوح» [ولهذا قدَّمَ انصرافه][٥] ، مع أنه متفرع على

---

(١) المفصل: ١٧، وانظر شرحه لابن يعيش: ٥٨/١، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٤٣٩/١: «فإن كان ساكن الوسط نحو نوح، فأكثر النحاة على على الصرف تحرك الوسط، أو سكن، صرح بذلك السيرافي وابن برهان، وابن خروف، وأجاز عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجاني فيه الصرف والمنع» وانظر شرح الكافية للرضي ٥٤/١ د .

(٢) انظر مراصد الاطلاع ٧٨٣/٢، قال الرضي في شرح الكافية ٥٤/١: ويجوز أن يقال: إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبقعة أو القلعة، إلا أن تقول: إنه لا يستعمل إلا مذكراً، فلا يرجع إليه الضمير المذكر، لكن إذا لم يثبت » .

(٣) ما بين المقوفين ساقط من: (د) .

(٤) في الأصل: (التفريع) .

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

انتفاء الشرط [الثالث][1] ، والأولى تقديم ما هو متنوع على وجوده كما لا يخفى على ذي لُبٍّ وبصيرةٍ .

(**كذا التركيب**)، شرطُه في منع الصرف العلميةُ أيضاً «والمراد بالتركيب» في هذا الباب: جعلُ الاسمين اسماً دالاً على مسمًّى واحدٍ لا على جهةِ الإضافة .

وقال ابنُ الحاجب في « كافيته » [2] مُعَرِّفاً له: « هو التركيبُ الذي ليس بإضافةٍ ولا إسنادٍ » ، وقد احتَرَزَ عن التركيب الإضافي والتركيب الإسنادي، ويرِدُ عليه «سيبويهِ» «وخمسةَ عَشَرَ» ، فإنَّ كلَّ واحد منهما مركَّبٌ، وليس تركيباً بإضافة ولا إسناد، وهو مبنيٌّ، وكلامُهُ يقتضي أن ما ليس تركيبُهُ على أحد الوجهين يكون منصرفاً، والجيدُ ما ذكرناه في حدِّه[3] .

وظاهرُ عبارة المؤلف هنا أنه موافقٌ لابن الحاجب في مقدمته، فإنه قال: التركيبُ (**غيرُ مضافٍ ولا مسندٍ**) واحترز بقوله: « غيرُ مضاف » عن التركيب الإضافي نحو «عبدا لله» ؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما منفردٌ بإعرابه الخاصِّ به .

واحترز بقوله: « ولا مسندٍ » من مثل « شابَ قَرناها »[4]، و « تأبَّطَ شراً »[5]؛

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر الكافية: ٦٥ .

(٣) قال الجامي: فإن قلت: كان على المصنف أن يقول: وألا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً، ولا متضمناً لحرف العطف ليخرج مثل: سيبويه ونفطويه، ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين، قلنا: كأنه اكتفى بما ذكره فيما بعد أنهما من قبيل المبنيات، وأما الأعلام المشتملة على الإسناد، فلم يذكر بناءها أصلاً، فلذلك احتاج إلى إخراجها مثل بعلبك. انظر الفوائد الضيائية ٢٣٨/١ .

(٤) اسم علم. انظر الخزانة ٣٨٩/٩ .

(٥) سبق الإشارة إليه ص: ٦٨ .

لأنه جملةٌ، والجملةُ تُحكَى لتعذُّرِ الإعراب فيها، ومَنْعُ الصرف يتوقَّفُ على الإعراب، وما يتوقف على الشيء فهو عدمٌ عند عَدَمِه.

وإنما كان هذا النوعُ من التركيب معتبراً في منع الصرف دون باقي التراكيب؛ لأنه أشبَهَ ما فيه تاءُ التأنيث [نحو: « طلحة وحمزة » من حيث إنهم أجرَوا الاسمَ الثاني مُجرى تاء التأنيث][1] ، ولذلك فتَحُوا ما قبله، كما فتحوا ما قبل تاء التأنيث، وصغَّرُوا لفظ الأول منهما، وسَلَّمُوا لفظ الثاني فقالوا: حُضَيرمَوت كما قالوا: طُلَيحَة .

وحذفوا الثاني في الترخيم والنسب، كما حذفوا تاءَ التأنيث فيهما، فلما كان هذا النوعُ مشابهاً لتاء التأنيث، والتاءُ مؤثِّرةٌ في منع الصرف، أثَّرَ هو أيضاً / (**كبعلبك**[2]) فإنه علَمٌ لِبَلْدَةٍ، ومركَّبٌ من « بَعْل » اسمُ صنمٍ كان لقوم إلياس النبي ﷺ، و « بَكّ » اسمُ مَلِكٍ كان يَعبُدُهُ، ثم جُرِّدَا من الإضافة، وصارا علَماً على هذا البلد المعروف، وجُعِلاَ اسماً واحداً من غير أن يُقصَدَ بهما نسبةٌ إضافيةٌ، أوإسناديةٌ أو غيرهما، فلا يُصرَفُ للعلمية والتركيب .

(**ومعدي كرب**) فإنه عَلَمٌ مركَّبٌ من « مَعْدِي » اسمُ رجلٍ، ومن « كَرِب » اسمُ مَلِكٍ من مُلُوكِ حِمْيَر، ثم جُرِّدَا عن الإضافة، وصارَا عَلَماً على هذا الرجل المعروف .

واعلَمْ أن مَنعَ «بَعْلَبَك» «ومَعْدِي كَرِب» الصرفَ ليس عند جميع العرب، بل على اللغةِ الفُصحى، وهي أن تجعل الاسمَ الثاني بمنزلة تاء التأنيث،فيُفتَحُ الأول إلا أن يكونَ بآخره ياءٌ قبلها كسرةٌ، فيُسَكَّنُ للاستثقال نحو:مَعْدِي كَرِب ؛

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٢) انظر معجم البلدان ٤٥٤/١، ٤٥٥، ومراصد الاطلاع ٢٠٧/١، ٢٠٨، واللسان (بعل) .

لأنَّ ما قبل تاء التأنيث لا يكونُ إلا مفتوحاً، ويُعرَبُ الثاني، كما تجري حركاتُ الإعرابِ على تاء التأنيث في الأسماء، ويمنعه الصرفُ العلمية والتركيب، ووراءَ ذلك ثلاثُ لغاتٍ أُخَر[1] :

إحداها: أن تُبنيَ الاسمين على الفتح كخمسةَ عَشَرَ ؛ لأن كل واحد منهما كالجزء من الكلمة، وجزءُ الكلمة لا يستحقُّ إعراباً .

الثانية: أن تُضيفَ الأوَّلَ إلى الثاني، وتمنعَ الثاني الصرفَ على كل حال للعلمية والتأنيث[2] .

والثالثة: أن يضيفَ الأوَّلَ، وأما الثاني فإن كان فيه ما يمنع الصرفَ مع العلمية منعَهُ الصرفَ، وإلا صَرَفَهُ .

وقد تحصَّلَ من ذلك أن في « بَعلَبَكَّ » وشبهِهِ أربعَ لغاتٍ: فتحَ الأوَّل مع ضم الثَّاني في حال الرفع من غير تنوين، وفتحَهَما معاً، وضمَّ الأول مع فتح الثاني بغير تنوين، عكسُ الأوَّلِ، وضمَّ الأوَّل مع كسر الثاني وتنوينِهِ، وإنما مثَّلَ المؤلف بـ«بعلبَكَّ ومَعْدِي كَرِب» إشارةً إلى ما ذكَرْناه من أن الاسم إنما يُفتَحُ إذا لم يكن منقوصاً، فإن كان منقوصاً، نحو: مَعدِي كَرِب سُكِّنَ كما يُسَكَّنُ المنقوص في الرفع والجر .

(وشرطُ شبيهةِ الألف) أي: ألفُ التأنيث الممدودةُ والمقصورةُ، ولفظُ «شرط» واقعٌ مبتدأً مضافاً إلى « شبيهةِ » ، يأتي خبرُهُ، والمرادُ الألفُ الواقعةُ في الأسماء التي ليست للتأنيث، حيث لم تخلُفْهَا تاؤُهُ في منع مدخولها من الصرف

(العلميةُ) خبرُ المبتدأ المتقدم، والمراد العلميةُ في الأصل محقَّقةً فيه حالةَ كون تلك العلميةِ **(بالتفرُّدِ)** أي: منفردةً وحدَها فقط، فلا تمنَعُ الوصفيةُ الأصليةُ ولا العلميةُ الطارئةُ، بخلاف ألف التأنيث، فإنها تمنَعُ بتوحيدها دون ضميمَةٍ، ومع الوصف أولى، كما مضى في « حمراء » و « صحراء » ونحوهما .

---

(١) انظر: الكتاب: ٢٩٦/٣، والارتشاف: ٤٣٣/١، والتصريح: ٢١٦/٢ .
(٢) انظر: الكتاب: ٢٩٦/٣، والإيضاح العضدي ص: ٢٣٩، والتصريح: ٢١٦/٢ .

وسواءٌ كانت الشبيهةُ ممدودةً للإلحاق أو غيره وغيرها[١]،فهي شِبهُ المؤنثةِ.

(فلذلك) تفريعٌ على ما مرَّ من وجودِ الشرط دونَ عدمه **(صُـرِفَ عَيشـاً)** مثالٌ للعـدم[٢]،ومثـلُ عَيشـاً: دَرْجـاً[٣]، والعَيْـشُ والـدَّرْجُ صفتـان مشـبَّهَتَان في الأصل، فلو سُمِّيَ بهما لا يقدحُ العلميةُ في الصرف مع الألف لكونهـا طارئـةً، فلا تأثير لها./

(لا أرطى[٤]) أي: لا يكـونُ أرطَـى كذلـك ونحـوُه، فإنه غـيرُ منصـرف؛ لوجود الشَّرط وهـو تفريـعُ علميـة، وإنمـا أشـبَهَت هـذه الألـفُ ألـفَ التـأنيث لشيئين:

أحدهما: وقوعها غير منقلبة عن ياء .

والثاني: زيادتها .

قلتُ: وينبغي أن يكون وجهُ غيرُ القلب مبعِداً لا مقرِّباً؛ ألا تـرى أن ألـفَ (صحراء) منقلبٌ عن واوٍ؛ بدليل جمعِهَا على صحراوات .

وظاهرُ عبارة المصنِّف رحمه الله تعالى يُومِئُ أنه لا فرق بين الألف الشـبيهة في كونها للإلحاق أو غـيره، وزعـمَ بعضُهُـم بأنهـا مخالفـةٌ للشـبيهة، ومـا قـرَّره المصنفُ الحقُّ .

ومثلُ (أرطى) في منع الصرف (قَبَعْـثَرَى)[٥] ومثَّـل بهمـا المؤلـفُ ليُفيـدَ أن ألفَ الإلحاق حكمُهَا حكمُ ألف التأنيث في المنع، وأن حكـمَ الأخـيرة كحكـم الشبيهة تمنع من العلمية أيضـاً، كمـا هـو رأي البعض، وهـو الحـقُّ؛ لأن ألـفَ

---

(١) ساقط من: (د) .

(٢) في (د): للمعدم .

(٣) في الأصل غير واضحة، وفي (د) : من ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) الأرطى: شجر نوره كنور الخلاق، وثمره كالعنـاب مـر، الواحـدة أرطـاة. اللسـان (أرط) .

(٥) قبعثرى: اسم للجمل العظيم، وتطلق أيضاً على العظم الشديد. اللسان (قبعثر) .

التأنيث إذا مَنَعَتْ[1] وحدَها، فلأنْ تَمنَعَ مع العلميَّةِ[2] بالأولى .

(كذلك النون) تَمنَعُ دخولها الصرفَ حالةَ كونها زائدةً ومشروطةً بسبقِهَا ألفٌ مثلُهَا، وكلاهما من الحروف العشَرَةِ المزيدة في الكَلِم، وإنما لم يَذكُرِ المؤلفُ الألفَ؛ لأنها شرطٌ فيها، وذِكْرُ المشروطِ يَستَلزِمُ (الشَّرطَ)[3] أو تركَهَا لشُهرتِهَا؛ أو لأنَّ النُّونَ حرفُ الإعرابِ، والألفُ ساكنٌ، فهو كالميت، فلذا لم يكن شيئاً مذكوراً، ولا تَمنَعُ إلا بضميمةِ العلمية إليها؛ وذلك لأنَّ العلميَّةَ تمنعُ زيادة التاء كما تَمنَعُ من لحاقها، وهو على نوعين ــ أعني مدخولَهُمَا ــ اسمٌ وصفةٌ .

فإن كان (اسماً) فشرطُهُ العلميَّةُ؛ للزُومِ زيادتِهِمَا، ولا يختلف حكمُ الأسماء باختلاف صيغته بتثليث فائِهِ، وسكونِ وتحريكِ عينِهِ (كعِمْرَان) وعَفَّانَ وعُثمَانَ وغَطَفَانَ ونحوِهَا، وتمثيلُ المصنفُ بفِعْلاَنَ[4] بكسر العين مثالٌ لا يُخصِّصُ، والمراد بزيادة الحرفين كونُهُمَا مزيدَين على أصلِ مادة الاسم عند الاشتقاق، فعثمان من العُثْمِ وهو « الفساد » ، وعَفَّان من « العِفَّة »، وعِمْرَان من العُمر، وهو « الأجَل » لبني آدم، وغَطَفَان من « الغَطَف » ، وهو السَّعَةُ في العيش .

وإن كان صفةً فشرطُهُ: (عدمُ فَعلاَنَة) أي: امتناعُ دخولِ تاءِ التأنيث على صيغته؛ لتبقَى مشابهَتُهُمَا لألِفَي التأنيث على حالها، ولهذا انصَرَفَ (نَدمَان) مع أنه صفةٌ؛ لأن مؤنَّثه: نَدْمَانَة، فلا امتناعَ من الدخول، والمرادُ بالامتناع والجواز هنا هو السَّماعي، (وقيل) شرطُهُ: (وجودُ فَعْلَى)؛ لأنه متى كان مؤنَّثُهُ فَعْلَى لا

(١) انظر المقرب: ٣١١، وشرح التصريح ٢٢٢/٢، والهمع ١٠٢/١ .
(٢) في (د): الكلمية .
(٣) سقط من (د) .
(٤) في النسختين (بفعلا) ولعل الصواب ما أثبته .

يكونُ فَعلانَة، فتبقى المشابهةُ المذكورة [أيضاً على حالها][1]، [والوجودُ المذكور أيضاً سماعيٌّ][2] **(ففي)** تفريعٍ على الشَّرطَين **(رحمان)** من أجل المخالفة في الشرط **(وجهان)**: منعُ الصرف وعدمُهُ، فمَن جَعَلَ الشَّرطَ « عدمَ فَعْلانَة » ، منَعَهُ الصرفَ إذ لا يُقَالُ: رحمانة[3]، ومَن جَعَل الشَّرطَ « وُجُودَ فَعْلَى » صَرَفَه[4] ؛ لانتفاء الشَّرط، فإنَّ « رحمان » لا « فَعْلَى » له، واعتبارُ الشَّرط الأوَّل أَولى؛ لأنَّ عدمَ « فَعْلانَة » يُقَوِّي مشابهةَ الألف والنون لأَلِفَي التأنيث؛ لامتناع دخول تاء التأنيث في الموضعَين، فلا يحتاج مع ذلك إلى وجود فَعْلَى، [كما][5] **(باحتمال الأصالة)** / أي: أصالةُ النون **(كحسَّان)**، فإنه[6] فيه وجهان كرَحمان، فمَن مَنَعَه من الصرف، قدَّرَ السببين غيرَ أصليَّين، فالألفُ والنونُ زائدتان، ومَن صرَفَه قدَّر أحدَ السببين زائداً، وجعله مشتقاً من الحُسْنِ، فالنون أصليةٌ، **(و)** كذا **(قبَّان)** ورُمَّان وحيَّان، حكمُهُ كحكم حسَّان المذكور .

(لا في سكران) فإنه لا خلافَ في منع صرفِهِ؛ لوجودِ الشرط على المذهَبَين، فإن مؤنَّثه سَكْرَى لا سَكْرَانَة، وأما قولُ بعضِ بني أَسَد: (سَكْرَانَة) بالتاء فلُغَةٌ رَدِيئَةٌ[7] .

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (د) .

(٣) انظر شرح الرضي ١/١٧، والفوائد الضيائية ١/٢٤٠، ٢٤١ .

(٤) انظر الهمع ١/٩٥-٩٦، وأورد قول أبي حيان: والصحيح فيه الصرف؛ لأنا جهلنا فيه النقل عن كلام العرب، والأصل في الاسم الصرف، وانظر شرح الأشموني ٣/٢٣٢.

(٥) سقط من: (د) .

(٦) في الأصل: (فإن) .

(٧) ينظر شرح المفصل ١/٦٧، وشرح التصريح ٢/٢١٣ قال الأزهري: وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون: سكرانة ويصرفون سكران، فقال الزبيدي: ذكر يعقوب أنه ضعيف رديء، وقال أبو حاتم : لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها . ينظر اللسان والتاج (سكر) .

(و) لا في (ندمان) فإنه لا خلافَ في صرفه؛ لانتفاء الشَّرط على المذهَبين؛ لأن مؤنَّثه نَدمَانَة، لأنه في هذا إذا كان نَدمَان بمعنى النَّديم، وإذا كان بمعنى النَّدم فهو غير منصرف بالإتفاق؛ لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة .

(وكذا الوزن) أي: وزن الفعل، وهو في كلام العرب على أربعة أضرُبٍ:

ضربٌ يَكثُرُ في الأسماء ويَقِلُّ في الأفعال .

وضربٌ يتساويان فيه، وهذان الضَّربان لا مدخَلَ لهما في هذا الباب، وهما مشهوران .

وضَربٌ يَكثُرُ في الفعل ويَقِلُّ في الاسم .

وضَربٌ يختصُّ بالفعل، وهذان الضربان هما المعتَبَرَان هنا، وسيأتي ذكرُهُما في كلامه .

واعلَمْ أنَّ وزنَ الفعل فرعٌ على وزن الاسم؛ لأن أوزانَ الأسماء مخالفةٌ لأوزان الأفعال، فإذا وُجدَ فيها وزنُ الفعل كان ذلك فرعاً بالنسبة إلى أوزانها؛ لأن الأصلَ في وزن كل نوع أن لا يُوجَدَ فيه وزنُ نَوعٍ آخرَ .

واعلَمْ أيضاً أنَّ الوزن يكون اسماً وصفة، فإذا كان (اسماً) فهو (مخصوصٌ بفعل) بمعنى أنه لا يُوجَدُ في الأسماء إلا منقولاً من الفعل، أو مرتَجَلاً للعلمية، أو أعجمياً، فإن الوزنَ إذا كان مختصاً بالفعل، لا يُوجَد في الاسم إلا على أحدِ هذه الوجوه (كشَمَّرَ)[1] على صيغة الفعل الماضي من التَّشمير، فإنه نُقِلَ من هذه الصيغة، وجُعِلَ عَلَماً على فرس، قال الشاعر:

أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيفِ بُرْدَهُ وَجَدِّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا [2]

---

(١) وقيل: شمر اسم ناقة. اللسان (شمر) .

(٢) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه: ٨٠، وهو في: العقد الفريد ٥/٢٩٩، وشرح الحماسة: ١/٣١٥، وشرح الأشموني ١/٦٠، واللسان (شمر- بقم) .

(وضُرِبَ) بضم الضاد وكسر الراء بالتخفيف والتشديد، فإنه أيضاً مختصٌّ بالفعل وكـ «انْفَعَلَ» «وافتَعَلَ» «واستَفْعَلَ» ؛ فإنها من أبنية الأفعال (وكشلم)[1] اسم مدينة ببيت المقدس، فإنه مرتَجَلٌ منقولٌ (وبَقْم)[2]اسم صبغ معروف، فهو من الأسماء العجمية المنقولة، إذا سُمِّيَ به كان غيرَ منصرف للعلمية ووزن الفعل، لا للعجمة؛ لأنه اسمُ جنس .

وإذا كان (صفةً) فهو غيرُ مخصوص، لكن يكونُ (بزيادة) أي: زيادةِ حرفٍ، أو حرفٍ زائد من حروف أتين (في أوله) [أي: في أول وزن الفعل، أو ماكان على وزن الفعل][3] ، (كزيادته) أي: مثلُ زيادةِ حرفٍ، أو حرفٍ زائدٍ في أول الفعل (بامتناع التاء) أي: تاءُ التأنيث؛ لأنَّ هذه التاءَ يخرُجُ الوزنُ بها؛ لاختصاصها بالاسم عن وزن الفعل، ولذلك (صُرِفَ) (يَعْمَل)؛ لجواز / لحوقِ التاء به نحو «يَعْمُلَة» للناقة القوية على العمل[4] والسير، (لا أحمر) فإنه ممتنعٌ من الصرف لوجود الزيادة المذكورةِ مع عدم قبول التاء. ومثَّلَ بأحمر لأنه صفةٌ، فامتناعُهُ من تاء التأنيث لقوَّةِ شبهة بالفعل، فكما أن الفعل المضارعَ ممتنعٌ من التاء في آخره، كذلك أحمرُ، ولم يمثِّل بأحمدَ ويَزيدَ وثَعلبَ؛ لأنه احتمى بالعلمية من دخول التاء .

ولِقَائِلٍ أن يقولَ: فيه نَظَرٌ، إلا إذا قُيِّدَت التاءُ التأنيثيَّةُ بالساكنة، لجواز أن

---

(١) شلم: اسم مدينة القدس بالعبرانية. انظر: الكتاب: ٢٠٨/٣ ، ومراصد الاطلاع ٨٠٩/٢، ومعجم البلدان ٣٥٩/١ .

(٢) بقم: فارسي معرب وهو صبغ أحمر. انظر المعرب: ١٠٧، ومعجم البلدان ٣٥٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٢١ .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٤) انظر: اللسان: (عمل) .

يُقالَ في تأنيث ثعلب: ثعلبَة لامرأةٍ مَثَلاً، وإذا قيِّدَ بالساكنة حينئذ أدنى من الفعل، وأقصى عن حيِّزِ الاسم، فتدبَّرْ فهو غيرُ خَالٍ عن نَظَرٍ .

(**ولا يجتمع**) أي: الوزنُ (**بعدل**) في اسمٍ غيرِ منصرفٍ؛ لأنهما متضادان، ولايكون إلا أحدُهما، ووجه التَّضَادِّ: أن العدلَ هو أن يُعدَلَ عن صيغة إلى صيغةٍ أخرى في الجملة، فلا يُوجَدُ العدل مع بقاء وزن الفعل، ولا يبقى وزنُ الفعل مع وجود العدل، فلا يكونُ إلا أحدُهما، لا مجموعُهُمَا، هكذا ذكر[1]، وأنت خبيرٌ بما مر من حقيقة العدل، وما أوردنا عليه ثمَّةَ، وقد شُرِطَ في المعدول عنه الاسميَّةُ، فلو وُجِدَ حروفُهُ في المعدول إليه، وكان المعدولُ عنه اسماً بزنَةِ فِعلٍ آخَرَ، لتَغَيَّرَ الحركاتُ فقط، كما إذا سَمَّيتَ شَمَرَ - بتخفيف وسطه - وعدَلْتَهُ عن شَمَّر - بتشديده - فلا أظن أن أحداً يقول بجواز صرفه، وإن شئت اعتبرتَ العدل، وإن شئتَ اعتَبَرْتَ الوزن، إذ لا مانعَ منه، لا يُقالُ المراد بالوزن وزن واحد في كلا المعدولَين.

فالجوابُ: لا نُسَلِّمُ ذلك؛ لأنه لا قائلَ به، ولا يرد بأنه إنما قَوَّى العدلَ سماعُهُ غيرَ منصرِفٍ، فيَؤُولُ إلى أنَّ مَنَاطَهُ السَّماعُ .

فالجوابُ المنعُ أيضاً، إذ المسألةُ قياسيَّةٌ، ولَئِنْ سَلَّمْنَا فنقولُ بالموجب، فتدَبَّرْ فإنه بحثٌ شريفٌ، يَرِدُ على قَاطِبَةِ النُّحاةِ، ولم أرَهُ لِغَيري .

(**ثم ما فيه**)، أي: ثمَّ الذي فيه (**علميةٌ تؤثر**) في منع الصرف، وهو العجمةُ والتركيبُ ونحوُهُما من الأسباب التي لا تأثيرَ لها في منع الصرف بدون العلمية (**يُصرَفُ لو نُكِّرَ**) نحو «رُبَّ إبراهيمٍ مَرَرْتُ به» ، واحترز بقوله: «تؤثِّر» عن الجمع المتناهي نحو: مساجد، وعن أَلِفَي التأنيث المقصورةِ نحو: بُشرَى، والممدودةِ نحو: صحراء إذا عَلَّقتَ شيئاً من ذلك علَماً على شيءٍ، فلا تأثيرَ

---

(١) انظر: كافية ابن الحاجب ص: ١٠٣، والفوائد الضيائية: ١/٢٥٤، ٢٤٦ .

للعلمية فيه؛ لأن هذه الأسبابَ مستقلةً تَمنَعُ الصرف بدون العلمية **(إلا في مثل أحمَرَ)** حالَ كونه **(عَلَماً)** اعتباراً **(للصفة الأصليَّةِ)**، **(خلافاً للأخفش)**[1] أبي الحسن سعيدِ بنِ مَسعَدَةَ تلميذِ سيبويهِ.

(للزوال) أي: زوالُ التعريف العَلَمِيِّ بالتنكير، وإنما استَثنَى مثل أحمرَ عَلَماً إذا نُكِّرَ؛ لأنه لما قال « ثمَّ ما فيهِ علميةٌ تُؤثِّرُ يُصرَفُ لو نُكِّرَ » ، قال ها هنا: إلا في مثل أحمرَ علَماً للصفة، خلافاً للأخفش للزَّوَال، فإنه لا ينصرفُ عند سيبويه[2]، وفيه علميةٌ تُؤثِّرُ قبل التنكير اعتباراً بالصفة الأصلية حين زال التعريفُ العَلَميُّ، والمراد بمثل أحمَرَ ما كان فيه معنى الوصفية / قبل[3] العلميَّةِ ظاهراً غيرَ خَفيٍّ، فيَدخُلُ فيه نحو «سكران» وأمثالُهُ، ويَخرُجُ عنه (أفعلُ) التأكيد نحو «أجمَعَ» فإنه منصرفٌ عند التنكير باتِّفَاق علماء البَلَدَين؛ لضعف معنى الوصفية فيه قبلَ العلمية؛ لكونه بمعنى كل، وكذلك أفعلُ التفضيل المجرَّدِ عن «مِن» تفضيليَّةٍ، فإنه بعد التنكير منصرفٌ بالإجماع؛ لضعف معنى الوصفية فيه، حتى صار أفعلُ اسماً، وإن كان معه « مِن » فلا يُصرَفُ بلا خلافٍ؛ لظهور معنى الوصفية بسبب « مِن » التفضيليَّةِ .

واعلم أن للنحاة في أفعلَ إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ أربعةُ مَذَاهِبَ:

فمذهبُ سيبويه أنه لا ينصرفُ مطلَقاً[4].

والثاني: مذهبُ الأخفشِ والمبرد[5] أنه ينصرفُ مطلَقاً .

---

(١) انظر معاني القرآن له ٢/٣٤٦ ، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٧-٨، وقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٩ أن الأخفش رجع عن مخالفة سيبويه، ووافقه في كتابه الأوسط، وأما أكثر المصنفين فلا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه. وانظر شرح التصريح ٢/٢٧٧، وشرح الأشموني ٣/٤٨٢ .

(٢) هذا مذهب سيبويه ومن تابعه. انظر الكتاب ٣/١٩٣، ٣/١٩٨.

(٣) بداية السطر من الأصل مطموس عدا بعض الحروف .

(٤) انظر: الكتاب: ٣/١٩٣ .

(٥) قال المبرد في المقتضب ٣/٣١٢: « أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه، ثم نكر =

والثالث: مذهبُ الفرَّاءِ وابنِ الأنباري[1] أنـه ينصرفُ إذا سُمِّيَ بـه رجـلٌ أسودُ، وإذا سُمِّيَ به رجلٌ أحمرُ، لم ينصرف بعد التنكير .

والرابع: مذهـبُ أبي عليٍّ الفارسيِّ[2]، واختيـارُ أبي محمد الخشَّـابِ[3]، التفصيلُ، قال: إذا سُمِّيَ الشخص بوصف كمَـن يكـون أشـقَرَ، ثـم عُلِّـقَ هـذا الوصفُ عَلَماً عليه، أو غَلَبَ هذا الوصفُ فصـار عَلَماً عليـه، لا يُعـرَفُ باسـمٍ غيرِهِ ثمَّ نُكِّرَ، فالمذهبُ مذهبُ سيبويه؛ لملاحظةِ معنـى الصفـة بعـد التسـمية، ولذلك سَمُّوا الغرابَ حَاتِماً[4]؛ لأنه يحتِمُ بالفراق إذا نَعَـقَ، فمعنـى الصفـة فيـه ملحوظٌ، ولذلك قالوا «الحارث، والعبـاس، والحسـن» فـأدخلوا الألـفَ في الـلام على العَلَمِ مراعاةً لجانب الصفة .

ينصرف؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة، فإذا سمي به فقد أزيل عن بـاب النعت فصار بمنزلة أفعل، لذا لا يكون نعتـاً، وهـذا قـول أبي الحسـن الأخفـش، ولا أراه يجوز في القياس غيره» .

(١) انظر أسرار العربية: ٣١٠-٣١١، والهمع ١/١٦٦، قال السيوطي: وإن تسمى بـه أسود ونحوه صرف؛ لخلوص الاسمية، وذهاب معنـى الوصفيـة، وعلـى هـذا الفـراء وابن الأنباري .

(٢) انظر الهمع ١/١١٧، قال السيوطي: إنه يجوز فيه الصرف وتركه، وعليه الفارسـي، راعى فيه الأصل والحال .
وقال الأشموني: ٣/٤٨٣ «والرابع: انه يجوز صرفه، قاله الفارسي في بعض كتبه» .

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد البغدادي، العالم المشهور في الأدب والنحو والتفسير والحديث، له مصنفات منها: المرتجل في شرح جمل عبـد القـاهر، وشـرح اللمع لم يكمله، مات سنة ٥٦٧ هـ. ينظر وفيات الأعيان ٣/١٠٢، وإنبـاه الـرواة ٢/٩٩، ومعجم الأدباء ١/٤٧ . وانظر المرتجل: ٨ .

(٤) انظر اللسان (حتم) .

وإذا سُمِّيَ الشيء بوصفٍ ليس له، كما يُسمَّى الأبيضُ بالأسود والأحمر، ثم نُكِّرَ، فالمذهبُ مذهبُ الأخفش ومَن وافَقَه. انتهى كلامُ أبي علي[1].

والاحتجاجُ لهذه المذاهبِ يَستدعِي تطويلاً لا يليق ذكرُهُ هنا.

(ولا يلزم سيبويه) من اعتبارهم الوصفيةَ الأصالةَ بعد التنكير في مثل: «أحمرَ عَلَماً **(بابُ حاتِمٍ)** وهو كلُّ عَلَمٍ كان في الأصل وصفاً مع بقاء العلمية والوصفية الأصلية، وإنما تَعرَّضَ لباب حاتِمٍ بالذكر نَفْياً لاعتقاد مُعتَقِدِي أن أحمرَ لا يَتوقَّفُ للعلمية والوصفية الأصلية التي زالت بطَرَيَانِ العلمية، فقال: لو صحَّ اعتبارُ الصفة بعد النقل في العلمية، لَوَجَبَ أن يُمنَعَ بابُ حاتِمٍ من الصرف؛ لوجود العلميةِ والوصف، ولم يُمنَع اتفاقاً، فالوصفُ غيرُ معتَبَرٍ فيه، [فكذلك هو في أحمرَ غيرُ معتَبَرٍ][2].

وقوله **(للتضاد)** معناه أن النقلَ حَكَمَ بانتفاء الصفة، فلو اعتُبِرَت لَزِمَ

---

(١) لم أجد عبارة أبي علي هذه في كتبه المطبوعة، كما أني لم أعثر على المصدر الذي نقل عنه المؤلف.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

قال الشيخ يس العليمي في حاشيته على شرح التصريح ٢/٢٢٧: «قال الدنوشري: والصواب ما قاله الأخفش، وكونه هو الصواب لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه؛ لأن معنى أحمر حينئذ شخص ما سمي بهذا الاسم، ولا نسلم أن الزائل عاد». أ هـ.

وبقي رأي للزجاج لم يذكره المؤلف وهو قول الزجاج في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف: ٧: «هذا باب أفعل الذي يكون صفة إذا سميت به رجلاً نحو: أحمر وأسود، زعم الخليل وجماعة من أصحابهم أن هذه الصفة إذا سميت به رجلاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وزعم الأخفش وجماعته من البصريين والكوفيين أن الصفة إذا سميت بها رجلاً نحو: أحمر، لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يختار مذهب الأخفش، وكلاهما عندي مذهب».

الحكمُ بإثباتها حالَ نَفْيِهَا، وذلك تَضَادٌّ .

فأحمرُ عند سيبويه عَلَماً كـأحمدَ غيرَ منصرفٍ للتعريف والوزنِ الغالب، وعند أبي الحسن الأخفشِ وأبي العباس المبردِ منصرفٌ؛ لأن الوصفيةَ قد زالت بالعلمية، والعلميةَ بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم يبق إلا سبب واحد وهو «وزن الفعل» ، والسبب الواحد لا يمنع من الصرف .

(وباب أُحَاد) وهو كل عددٍ معدولٍ عن واحد حالَ كونه (عَلَماً ولو لمنَكَّرٍ) أي: ولو سُمِّيَ به منَكَّرٌ فإنه (مُمتنعُ) من الصرف عند أكثر النحويين للعلمية والعدل .

وذهب الأخفش[1] وأبو علي[2] وابنا بَرهان[3] وبابشاذ[4] إلى صرفه مسمىً به / ، واحتجوا بأن العدلَ يزول بالتسمية[5] .

---

(١) انظر معاني القرآن له ١/٢٢٥ .

(٢) لم أجد رأيه هذا في كتبه المطبوعة، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٧، والارتشاف ١/٤٣٧ .

(٣) هو عبد الواحد علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، قرأ على عبد السلام البصري وأبي الحسن السمسمي، وسمع من ابن لجعة كثيراً ومن غيره، حنفي زاهد، مات سنة ٤٥٦ هـ. انظر: ، إنباه الرواة ٢/٢١٢ ، وبغية الوعاة ٢/١٢٠.
وينظر رأيه في شرح اللمع ١/٤٨٨ .

(٤) طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، أبو الحسن النحوي البصري، أحد أئمة النحو الأعلام في فنون العربية وفصاحة اللسان، كانت له حلق اشتغال بجامع مصر، ثم تزهد وانقطع عن التدريس، وله مصنفات منها: شرح الجمل، والمحتسب في النحو، مات سنة ٥٦٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/١٧، وإنباه الرواة ٢/٩٦ .
ولم أجد رأيه هذا في المقدمة المحسبة، وانظر ١/١٠٨ .

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ٣/١٤٩٧، وارتشاف الضرب ١/٤٣٧، وقد صرح ابن مالك وأبو حيان بذكر الأعلام الثلاثة .

والصحيح الأول؛ لأن العدلَ باقٍ، ولا أثرَ لزوال معناه، فإذا نُكِّرَ أُحَادُ بعد ذلك، بَقِيَ منكَّراً ممتنعاً .

وقياسُ مَن يصرفُ «أحمَر» بعد التنكير يصرفُهُ (**كمساجد**) أي: مثلُ مساجد من الجمع المتناهي (**كذلك**) أي: مثلُ أحمرَ وأُحَاد إذا سُمِّيَ به، فإنه يمتنع من الصرف بالإجماع للعلمية وشِبْهِ العجمة ؛ لأن هذا ليس له في الآحادِ نظيرٌ[1] أي: لا مفردَ على وزنِهِ، تقولُ في مَن اسْمُهُ مساجد: هذا مساجدُ، ورأيتُ مساجدَ، ومررتُ بمساجدَ، (**كذا لو نُكِّرَ**) بعد ذلك (**بإرادة أحدِ المسَمَّين به كزَيدٍ ما**) أي: غيرَ مُرادٍ به معيَّنٌ، فإنه ممتنعٌ من الصرف أيضاً (**أو صفةٌ اشتُهِرَت**) واستُغنِيَ بها كـ(**لكلِّ فرعونٍ موسى**)[2] .

وقيل: إنَّ العلَمَ هنا مُؤَولٌ بالنكرة، والمعنى: لكل مُبطِلٍ مُحِقٌّ، (**وبها**) أي: بالصفة المذكورة (**تنكيرُ الجنسيِّ**) أي: العلمُ الجنسي، وهو المخصوصُ ببعض الأجناس، (**ثم التصغير**) وهو وصفُ الشي بالصِّغَر . (**يُخِلُّ بالوزن المخصوص**) هو الذي لا يُوجَدُ إلا في الأفعال ولا يُوجَدُ في الأسماء إلا منقولاً، وهو فَعَل وفعَّلَ المضعَّفُ، وقد تقدَّمَ الكلام عليه .

(**و**) كذا (**العدلُ والجمعُ**) الذي على منتهاه، فإنه يُخِلُّ بهما أيضاً، وقد علمتَ آنفاً ما فيه؛ لأنهما إذا صُغِّرَا انصرفا لزوالهما بالتصغير، (**فأُحَيمِرُ**) تصغيرُ (أحمرٍ) اسمُ رجلٍ، و(**يُشَيكِرُ**) تصغيرُ (يَشكُر) علَمٌ على نوحٍ صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه (**ممتنعان**) من الصرف؛ لأن التصغير لم يُزِلْ بناءَ الفعل منهما، كما أزال العدلَ والجمعَ، وذلك أنهم قد قالوا: «ما أُمَيلِحَهُ»[3]، فأُمَيلِح بناءُ فعلٍ مصغَّرٍ، ولأنَّ وزنَهما غيرُ مختصٍّ، وإنما هو غالبٌ على الفعل،

---

(١) انظر المقدمة المحسبة ٦٠٨/١ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ص: ١٨ .

(٢) انظر: التمثيل والمحاضرة ص: ٢٠ ، والنوائد الضيائية: ٢٤٤/١ .

(٣) لعل المؤلف عنى قول الشاعر:

يا أُميلح غزلاناً شدنَّ لنا ... من هؤليَّاء بين الضَّالِ والسُّمُر

انظر اللسان (شدا)، وشذا العرف في فن الصرف: ١١٢ .

والوزنُ الغالب لا يُخِلُّ بـه التصغيرُ، بخلاف الـوزن المختـصِّ، فاعرِفْـهُ. فهمـا (كعُثَيمَان) تصغيرُ عُثمان اسمُ رجل، لا يُخِلُّ التصغيرُ به ولا يمنعُهُ من الصرف.

(والنسبة) في هذا الباب (إلى الكل) أي: إلى كلِّ واحدٍ من الأسماء الـتي لا تنصرفُ (إلا جمعاً) من ألفاظِ التوكيد المعنوي، (نسب مفرَدِه) أي: مـن قبيـل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف، ولا إلى الجمع (نحـو) قولـه تعـالى: ﴿ وَأَنَاسِيَّ كَثِيراً ﴾[1] تقول في النسـب إلى المسـاجد: مَسجدِي، وفي النسـب إلى بُشـرَى وصحـراء: بُشْـرِيٌّ وصَحْـرِيٌّ، وإلى تَغلـب: تَغلبِيٌّ، وإلى عُمَـر: عُمَـرِيٌّ، وإلى فاطمة: فاطميٌّ، وقِسْ على ذلك بقية الباب.

وإنما كانت النسبة في هذا الباب نسـب إلى المفـرَد دون المضـاف والجمـع؛ لوجوه منها: أن المقصودَ من النسب إلى الجمع الدلالةُ علـى أنَّ بينـه وبـين هـذا الجنس ملابَسةٌ، والواحد يُحَصِّلُ هذا الوجهَ وهو أخصُّ، فعُدِلَ إليه.

ومنها أنَّ النسبَ والجمعَ زائدان على موضع الكلمة، فلم يُجمَع بينهما مـع أن الواحد يُحصِّلُ الغَرَضَ.

ومنها أن النسب ينقل الاسم إلى الوصفية، / والوصفُ هنا لواحدٍ، فوجب إفرادُ الصفة، (فأحمريٌّ منصـرفٌ) لدخـول يـاء النسـب إليـه (كمدائـني)، فإنـه منصرفٌ لأجل ياء النسب، وهو نسبةٌ إلى مدائن[2] اسمُ بلد.

(وقلَّ بالعلمية) حالَ كونها (وحدَها ضـرورةً) أي: للضـرورة (كقولـه)، وهو العباسُ بنُ مِرْدَاسٍ السُّلَميُّ[3] الصحابيُّ اليَمَني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

---

(١) سورة الفرقان: آية: ٤٩.

(٢) هي إحدى مدن الفرس، بينها وبين بغداد: ستة فراسخ. انظر: معجم البلدان: ٥/٧٤، ٧٥.

(٣) انظرترجمته في الاستيعاب ٣/١٠١، والإصابة ٢/٢٣٦، وجمهرة أنساب العرب: ٣٣٦، وطبقات ابن سعد ٤/٢٧١. وقد قال البيت في غزوة حنين.

(وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِـرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[1])

وصدرُ البيتَين يخاطبُ به النبي ﷺ عاتباً عليه في قسم غنيمة غزوةٍ من الغزوات[2]:

أَتَجْعَلُ نَهْبِي وَنَهْبَ العَبيـ ـدِ بَينَ عُيَيْنَةَ وَالأَقْرَعِ

وبعده:

وَمَا كَانَ حِصْنٌ ... ...

البيت .

العُبيد بكسر على صيغة جمع عبد (اسم فرسه)، وحصنٌ والدُ عُيَينةَ الصحابي، وحابسٌ والدُ الأقرع الأنصاري الصحابي، رضي الله عنهم أجمعين.

والشاهدُ في «مرداس» فإنه مَنَعَهُ من الصرف وهو مصروفٌ للضرورة[3].

---

(١) البيت من المتقارب، وهو في ديوانه: ٨٥، وانظر الإنصاف ٤٩٩/٢، والروض الأنف ٣٠٩/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، وضرائر الشعر لابن عصفور:١٠٢، وشرح التصريح ١٩٩/٢، وشرح الأشموني ٥٤٢/٢، ولسان العرب (ردس) .
وقد ورد البيت برواية « شيخي » ولا شاهد فيه .

(٢) المقصود بذلك غزوة حنين. انظر: الروض الآنف: ٣٠٩/٢ ، والعقد الفريد ٢٧٦/١ .

(٣) في منع المصروف أربعة مذاهب:
الأول: الجواز مطلقاً حتى في الاختيار، وعلى ذلك أحمد بن يحيى .
الثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصرين وأبو موسى الحامض من الكوفيين .
الثالث: وهو الصحيح الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصرين، واختاره ابن مالك، وصححه أبو حيان، وقد ورد به السماع كثيراً، ومنه البيت الذي أورده المؤلف .
الرابع: أنه يجوز في العلمية خاصة.
ينظر ارتشاف الضرب ٤٤٨/١، والهمع ١٢٠/١، ١٢١ .

والبيتُ من البحر المتقارَبِ المنفردِ بدائرة المتفق وحده، وهو الذي تدارك منه الأخفشُ سعيدُ بنُ مسعدة ركضَ الخيلِ وهي تقلب الجريان، يبتدئُ من السَّببِ ماراً على الوَتَدِ، فأصلُ المتقارَب «فَعُولُن» ثمان مراتٍ، وبالقلبِ يكون المتداركُ «فاعلن» كذلك، لكنه لم يُستعمل غالباً إلا مخبوناً، فَينتَقِلُ إلى «فعلن» ، ويُسمَّى بالخَبَب[1] أيضاً، وشاهدُه عند العروضيين قوله:

مَالي مَالٌ إلاَّ دِرْهَمْ أو بِرْذَونٍ ذَاكَ الأَدْهَمْ[2]

* * *

(١) يسمى المخترع والمخبون: ما سقط ثانيه الساكن ، كما أشار الشارح، وانظر : البارع: ٢٠٧، والوافي: ١٨٨ .

(٢) انظر البارع: ٢٠٧، وحاشية الدمنهوري على الكافي: ٧٠، والعيون الغامزة: ٦٠، والبرذون من الخيل: ما كان من غير نتاج العرب. ينظر اللسان ١٦/١٩٥ .

المرفوعات

[المرفوعات]

واعلَمْ أن جميعَ ما تقدم جارٍ مَجرَى المقدِّمات، ومِن هنـا يقـعُ الشُّـروعُ في المقصود، ولما كانت أنواعُ الإعراب أربعةً ، أخذَ في بيان متَعَلَّقَاتِهَا، وبـدأ منهـا ببيان ما اشترَكَ فيه الاسمُ والفعل وهو عمدةٌ؛ وذلك المرفوعُ .

فقـال: (**الأصـلُ الأوَّلُ: المرفوعـاتُ**) المراد بـالأصل الأوَّلِ أحـدُ الأصـول المتقدم ذكرُهَـا في أول الرسـالة عنـد قولـه: « فيـه مقدِّمـةٌ وأصـولٌ[1] » ، والمـرادُ بالمرفوعات هنا الفاعلُ ونائبُهُ، والمبتدأُ وخبرُهُ، وخبرُ إنَّ، ولا التي لنفـي الجنس، واسمُ مَا ولا الـتي بمعنـى ليـس، فالمرفوعـاتُ منحصـرةٌ في هـذه الثمانيـة بحسـب الاستقراء، فلا تجدُ مرفوعاً إلا وهو من جملتها، وهي جمعُ مرفوع .

وإنما جُمِعَ [المرفوع][2] بالألف والتاء، وإن كان مُذَكَّراً؛ لأنـه صفـةٌ للَّفـظ، وصفةُ ما لايعقلُ يجوزُ فيها ذلك بقِيَاسٍ نحو: ﴿ أَشْـهُرٌ مَعلُومَـاتٌ ﴾[3] و﴿ أَيَّـام مَعْدُودَاتٍ ﴾[4] و﴿ قُدُورٍ رَاسِيَاتٍ ﴾[5] و«جبالٌ شامخاتٌ» ، كذا ذَكَرُوه[6]، ولو قيل: إنه صفةٌ لكلمات، فإنه صَدَّرَ بحقيقة الكلمة وتقاسيمها، وذَكَـرَ نـوعَ كـلٍّ بحقيقته، وذَكَرَ أن الاسم مُعربٌ ومبـنيٌّ، وذَكَـرَ الحركـاتِ والإعـرابَ، فـلَزِمَ أن يَذكُرَ الكلماتِ المرفوعاتِ في اللغة ما هي، وعليـه فهـي جمعُ مرفوعةٍ صفـةٌ لمـا ذَكَرْنَا، ولا يحتاج إلى تأويل؛ لأنه خَـرَجَ علـى مقتضـى الظـاهر، فتـأمَّلْ فـإني لم أجدْهُ لِغَيري[7] / .

---

(١) انظر ص: ٣٩ .
(٢) ساقط من الأصل .
(٣) سورة البقرة: آية: ١٩٧ .
(٤) سورة البقرة: آية: ٢٠٣ .
(٥) سورة سبأ: آية: ١٣ .
(٦) انظر: الفوائد الضيائية: ١/٢٥٣، فإنه يقصد ملا جامي .
(٧) انظر: قسم الدراسة: « الآراء التي انفرد بها » .

وإنما بدأ بالمرفوعات؛ لأنه لا يخلو منها كلامٌ، ولا تكونُ إلا عُمدَةً؛ أي: غيرُ صالحةٍ للاستغناء عنها، وذلك أعمُّ من أن يجوزَ سُقُوطُها لدليلٍ كالمبتدأ والخبر، ولا يجوزُ كالفاعل والنائبِ عنه، بخلاف المنصوبات والمجرورات، فإنها فَضَلَاتٌ صالحةٌ للسقوط، وإذا كانت عُمَداً، كان أصلها الرفعُ نحو: « إن زيداً قائمٌ » و « كفى بزيد » [فإن أصلَ][1] ذلك: زيدٌ قائمٌ، وكفى زيدٌ، قال سُحَيمٌ[2]:

كَفَى الشَّيبُ وَالإِسْلَامُ لِلمَرْءِ نَاهِيَا[3]

والمرفوع في عُرْفِ النحويين: (ما فيه علَمُ الفاعلية) أي: اسمٌ فيه علامةُ الفاعلية وهو الرفعُ، وإنما قيل لعلَمِ الفاعلية الرفعُ؛ لأنك إذا ضَمَمْتَ الشَّفَتَين لإخراج هذه الحركة[4] ارتفَعَتَا عن مكانهما، فالرفعُ من توابع هذا الضمِّ ولوازمِهِ، فسُمِّي حركةَ البناء ضَماً، وحركةَ الإعراب رفعاً؛ لأنَّ دَلالةَ الحركةِ

---

(١) سقط من (د) .

(٢) هو سحيم عبد بني الحسحاس بن هند بن سفيان بن غضاب بن كعب بن سعد بن ثعلبة، حلو الشعر، لذيذ حواشي الكلام، شديد السواد، أدرك الجاهلية، وقد قتله مواليه في خلافة عثمان بن عفان لتعرضه لنسائهم. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٨٧ .

(٣) انظر: ديوانه:، وهو عجز بيت من الطويل صدره:

عميرة ودع إن تجهزت غاديا

وقد ورد البيت في الكتاب ٢/٢٦؛ والمقاصد النحوية ٣/٦٦٥، وشرح المفصل ٢/١٥، ٧/٨٤، ٨/٢٤، ٩٣، ١٣٨، وشرح التصريح ٢/٨٨، واللسان (نهى) .
وغاديا: أي مبكراً للرحيل.

(٤) في الأصل: « بالحركة » .

على معنىً تابعةٌ لثُبُوت الحركة[١] .

وقيل: إنَّ الرفعَ الذي هو علمٌ الفاعلية عبارةٌ عن الهيئة الحاصلةِ عند وُجُودِ الضمة أو ما نابَ عنها من الألف والواو والنون، فلقَّبوا الهيئةَ الحاصلةَ بذلك رفعاً، وقالوا: الضمةُ علامةُ الرفع، والرفعُ ليس الضمة؛ لأنها علامةُ الرفع، وعلامةُ الشيء غيرُهُ .

وقيل: إنما جعلوا الرفعَ علَمَ الفاعلية؛ لأنَّ الفاعلَ أقلُّ من المفعول، والرفعَ أثقلُ من النصب، فأُعطِيَ الأقَلُّ للأثقل ، وأُعطِيَ الأكثَرُ للأخف قصداً للتعادل[٢]. وقيلَ غيرُ ذلك مما يطولُ ذِكرُهُ .

* * *

(١) انظر: شرح الرضي: ١/٧٠ - ٧١ .

(٢) ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر ١/٢٣١ نقلاً عن ابن النحاس في التعليقة .

[الفاعل]

فمِنَ الذي فيه علَمُ الفاعلية؛ أي: علامةُ كون الاسم فاعلاً (**الفاعلُ**).

وإنما بدأ به؛ لأنه الأصلُ في المرفوعات عنده، وغيرُه من المرفوعـات محمـولٌ عليه، وهذا مذهبُ الجمهور[1]، واختيارُ أبي إسحاق الزَّجَّـاجِ، ويَشـهدُ لـه قـوةُ عامله وهو الفعلُ وشِبهُهُ .

ومنهم مَن جعلَ المبتـدأ هـو الأصـلُ وغـيرُهُ محمـولٌ عليـه[2]، وبـه قـال ابـنُ السراج[3] وجماعةٌ[4]، ويشهدُ لهم أن عاملَه لما لم يكن لفظياً كان رافعُه ذاتيا لـه، وما بالذات أصلٌ، وما بالعارض فرعٌ .

وقـال قـوم منهـم الرضيُّ[5]: كـلٌّ منهـم أصـلٌ برأسـه، واختـاره الجـلالُ السُّيوطيُّ[6].

وبالجملة فهذا الخلافُ طويلُ الذَّيل، عديمُ النَّيل .

واعلَمْ أنَّ الفاعل عند اللغويين عبارةٌ عن الذي يُوجِدُ الفعلَ .

---

(١) ذكر الزمخشري في المفصل، الفاعل أولاً وحمل عليه المبتدأ والخبر، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/١: وعليه حذاق أصحابنا .
قال السيوطي في الهمع ٣/٢، وعزي للخليل .

(٢) هـو مذهـب سـيبويه، قـال في الكتـاب ٢٣/١: « واعلـم أن الاسـم أول أحوالـه الابتداء».

(٣) يتبع في ذلك سيبويه، انظر الأصول ٥٨/١؛ لأنه قدم المبتدأ عن الفاعل .

(٤) منهم ابن مالك حيث قدم المبتدأ على الفاعل أيضاً .

(٥) انظر شرح الرضي ٢٣/١ ونقله عن الأخفش وابن السراج .

(٦) وينظرالهمع ٣/٢ وهو الذي أراه الأرجح، والله أعلم .

وعند علماءِ الكلام: عبارةٌ عن القادر الذي يصح[١] منه الفعلُ .

وعند الفلاسفة: عبارةٌ عن المؤثِّر، كالنار التي تؤثِّرُ الإحراق وغيرِ ذلك .

وعند النحويين: (ما أُسنِدَ إليه فعلٌ) قدم بالأصالة لا بالتبعية، فخرجَ عن الحدِّ توابع الفاعل، وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، غيرُ التابع بقرينةِ ذكرِ التابعِ بعدها .

(أو) أُسنِدَ إليه (شبهُهُ) في العمل، وإنما قال ذلك؛ ليتناول « فاعلَ » مثلِ اسمِ الفعل، واسمِ الفاعل، والصفةِ المشبهة، واسمِ التفضيل، وأمثلةِ المبالغة، واسمِ المصدر، والمصدرِ، والظرفِ، والجارِّ والمجرور / إذا قَوِيَ فيهما جانبُ الفعل، باعتمادها إما على استفهام أو نفي، وإما على مُخبِرِهِ، أو موصوفٍ، أو صاحبِ حال، لا مرفوعُ اسم المفعول والمنسوب؛ لأنه ليس بفاعل عنده .

وشمل قولُه: « ما أُسنِدَ إليه » الاسمَ الصريحَ نحو: (تبارك الله) والمؤولَ نحو: قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[٢] فإن قولَه: « أن تخشَعَ » فاعلٌ مع أنه ليس باسم، ولكنه في تأويل الاسم وهو الخشوعُ .

وزعم بعضهم[٣] أن قولهم: « ما أُسنِدَ إليه الفعل أو شبهُه » لم يشمل الاسمَ الصريح والمؤولَ، وقال: لو قالوا بدلَ قولهم: « ما أُسنِدَ إليه » : « المسندُ إليه » لكان أولى؛ لتكون هذه العبارةُ شاملةً لها، فدفَعَ المؤلف هذا الاعتراض بقوله: (ولو تقديراً)، أي: حُكماً؛ ليدخل فيه نحو: « سرني أن تقوم » ، فإنه في تقدير الاسم هو « القيام » ؛ أي: سرني قيامُكَ .

---

(١) في النسختين: (يفصح)، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) سورة الحديد: آية: ١٦ .

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/١٠٥، وشرح قطر الندى: ١٧٩ فقد أفاد المؤلف منه .

وإنما قال: « ما أُسنِدَ » ولم يقل: ما أُخبر؛ لعموم الإسناد وشموله الخبرَ وغيرَه (كـ « قام زيد ») مثالٌ لما أُسنِدَ إليه الفعلُ، (و« زيد قائم أبوه ») مثالُ ما أُسنِدَ إليه [شِبهُ][1] الفعل، (و« أعجبني أن قمتَ ») مثالٌ لقوله: ولو تقديراً فإن « أَنْ قمتَ » فاعلُ أعجبني، مع أنه ليس باسم؛ ولكنه في تقدير الاسم؛ وهو القيام؛ أي: أعجبني قيامُكَ، ومثله قول الشاعر[2]:

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

أي: يسر المرء ذهاب الليالي .

(وحقه) أي: الفاعل، بمعنى أن الأصل فيه ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه ما لم يمنع مانعٌ (وَلْيُ الفعل) المسندِ إليه أن يكونَ بعده بلا فصل، من غير أن يتقدم عليه آخَرُ من معمولاته؛ لأنه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل إليه، يدل على ذلك إسكانُ اللام في الفعل المتصل [مثل][3]: « ضربتُ » وردُّ العين في « قُولاَ » ، وإعرابُه في « يضربان » .

(فصَحَّ) تقديم المفعول على الفاعل نحو: (ضربَ غلامَهُ زيدٌ) لتقديم مَرجِعِ الضمير وهو زيدٌ رتبةً، فلا يلزمُ الإضمارُ قبل الذِكرِ مطلقاً، بل لفظاً فقط وذلك جائز .

(لا ضربَ غلامُهُ عَمْراً) لتأخُّرِ مَرجِعِ الضمير وهو (عَمروٌ) لفظاً ورتبة .

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) البيت من الوافر، ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في وشرح المفصل ١٤٢/٨، وشرح التسهيل ١٠٥/٢، والبحر المحيط ١١٨/٥، وشرح قطر الندى: ٤١، وشفاء العليل ٢٤٥/١، وشرح التصريح ٦٨/١، والهمع ٨١/١، والدرر ٥٤/١ .

(٣) في (د): نحو .

[فيلزم الإضمارُ قبل الضمير لفظاً ورتبة][1]

وذلك لا يجوز إلا في ضمير الشأن؛ لغرض تعظيم القَصْرِ، أو في الضمير الذي جيء بمفسِّره بعده، والأخفش[2] يجوِّزُ ذلك، وكذا أبو الفتح بن جني[3] مستَنِدَين إلى قوله[4]:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

بأن الضمير في « ربه » وهو فاعلٌ عائد إلى المفعول المؤخَّر، وهو عديُّ بنُ حاتم .

ورُدَّ: بأن الضمير في « جزى ربُّه » للمصدر الذي يدل عليه الفعلُ، التقدير: «جزى رب الجزاء » كما في قوله تعالى: ﴿ اِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[5] فإن

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٣١/٢، ٣٢ .

(٣) انظر الخصائص ٢٩٤/١، قال: وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

عائد على « عدي » خلافاً للجماعة .

(٤) البيت من الطويل، وهو مختلف في نسبته، فقد نسب إلى النابغة، وهو في ديوانه: ١٩١، ونسبه في الدرر ٤٤/١ إلى أبي الأسود الدؤلي، وفي العيني على الصبان ٤٨٧/٢ إلى عبد الله بن همارق، ونسبه الأزهري في التصريح ٢٨٣/١ إلى أبي الأسود أو عبد الله بن همارق .

وانظر الخصائص ٢٩٤/١، وشرح شذور الذهب: ١٧٨، والهمع ٦٦/١، والخزانة ٢٧٧/١ .

ومعنى البيت: أنه دعا على المهجو بأن يكافئه الله مكافأة الكلاب المسعورة، وقد استجاب الله له .

(٥) سورة المائدة: آية: ٥ .

الضمير « هو » راجعٌ إلى العدل الدالّ عليه « اعدلوا » .

(ولا يتقدم) أي الفاعلُ على عامله؛ لأنه كالجزء منـه، ولايجـوز أن تقـول: «زيدٌ قامَ» على أن تجعل « زيدٌ » فاعلٌ متقدم، و « قام » فعلٌ مؤخرٌ؛ لِمَا قدَّمْنَـاه/، وأجاز الكوفيون في « زيد » الابتدائية[1] والفاعلية، ويَلزَمُهُم أن يُجيزوا: «الزيدان قام» و « الزيدون قام » ومثلُ هذا لم يُعثَرْ عليه .

[ولا يُحذَف][2] [أي الفاعل][3] ؛ لأنه عُمدَةٌ، ومُنَزَّلٌ من فعله منزلةَ الجزء، فإنْ ورَدَ ما ظاهرُهُ أنه فيـه محـذوف، فليـس محمـولاً علـى ذلـك الظـاهر، وإنمـا محمولٌ على أنه ضمير مستتر، فمِن ذلك قول النبي ﷺ: « لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِـينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ[4] » فـفاعل الشـرب ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره؛ وهو الزاني؛ لأن ذلك خـلافُ المقصـود، والأصل: ولا يشرب الشارب، فحذف الشارب؛ لأن الفاعل عمدةٌ لا يحـذف، وإنما هو ضميرٌ مستتر في الفعل ، عائدٌ علـى الشـارب الـذي استلزمَهُ يشـرَبُ،

---

(١) أجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع إبقاء فاعليته تمسكاً بقول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدا   أجندلاً يحملن أم حديداً

وأوله البصريون على أن « مشيها » مبتدأ محذوف الخبر، والتقديـر: يكـون وئيـداً، وقيل: ضرورة .

انظر الارتشـاف ١٩٧/٢، ١٨٠، وأوضـح المســالك ٨٦/١، والهمـع ٢٥٥/٢، وشرح الأشموني ٧٠/١ . وانظر تعليق الشـيخ محمـد محيي الدين عبـد الحميـد في أوضح المسالك ٨٦/١-٨٨ .

(٢) ساقط من (د) .

(٣) في (د): في الفاعل .

(٤) انظر صحيح البخاري، في كتاب الحدود حديث رقم: (٦٧٧٢) ٢١١/٥، وبـاب إثم الزناة، حديث رقم: (٦٨٠٩)، وصحيح مسلم في كتاب الإيمان ٥٤/١ .

وحسَّنَ ذلك تقدُّمُ نظيرِهِ وهو « لا يزني الزاني » ، وعلى ذلك فقِسْ لكل موضعٍ ما يناسبُه .

وعن الكسائي[(١)] إجازةُ حذفِ الفاعل، وتابَعَهُ على ذلك ابنُ مَضَاء[(٢)] والسهيلي[(٣)] .

(ولا يكرر) أي: الفاعل؛ لأنه لا يكون إلا واحداً، بخلاف المفعول، وأما قوله[(٤)]:

كُرَةٌ طُرِحَتْ بِصَوَالِجَةٍ ... فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ

[فتوكيد لفظي][(٥)] (فإن عُدِمَ العِلْمُ) أي: بفاعلية الفاعل ومفعولية المفعول به الذي دل عليه سياق الكلام، (ولا دليل) أي: ولم يكن هناك « دليل » ولا قرينة « تدل » على تعيُّنِ أحدهما أو كليهما نحو: «ضرب موسى عيسى، وأكرمَت سُعدَى سلمى» (أو اتصل هو) أي: الفاعل بالفعل نحو: ضربتُ زيداً أو ضربت أباك، (أو كان مفعوله) أي مفعول الفاعل (بعد باب إلا) أي واقعاً بعد باب إلا، (قُدِّمَ) أي: الفاعلُ على المفعول (وجوباً) في جميع هذه الصور،

---

(١) انظر: الارتشاف: ١٨٢/٢، والرد على النحاة: ٩٤، وشرح التصريح ٣٢١/١ .

(٢) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي، ولد سنة ٥١٣ هـ، له مصنفات منها: الرد على النحاة، والمشرقي في النحو، توفي سنة ٥٩٢ هـ.
انظر رأيه في الرد على النحاة: ٩٤.
وقد ورد في النسختين « ابن مهنا »، وهو تصحيف .

(٣) انظر: الارتشاف ١٨٢/٢، وأوضح المسالك ٨٦/٢، وشرح التصريح ٣٢١/١ .

(٤) في الأصل: (من) .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

أما في صورة عدم العلم بينهما [والدليل][1] فللتحرز عن التباس الفاعل بالمفعول[2].

وأما في صورة كون الفاعل متصلاً بالفعل، فلمنافاة الاتصال الانفصال، وأما في صورة كون المفعول واقعاً بعد باب إلا، فلئلا ينقلبَ الحصرُ المطلوب، فإن المفهوم من قول القائل: (ما ضربَ زيدٌ إلا عَمْراً) انحصارُ ضاربيَّةِ زيدٍ في عَمرو، مع جواز أن يكون عمروٌ مضروباً لشخص آخَرَ، والمفهوم من قول: (ما ضرَبَ عَمْراً إلا زيدٌ) انحصارُ مضروبيَّةِ عَمرو في زيد، مع جواز أن يكون زيدٌ ضارباً لشخص آخر، فلو انقلب أحدُهما بالآخَر، انقلب الحصرُ المطلوب .

وأما وجوبُ تقديمه عليه في صورة كون المفعول بعد باب إلا؛ لأنَّ الحصر ها هنا في الجزء الأخير، فلو أُخِّرَ الفاعلُ انقلبَ المعنى[3] ، **(وإن وقَعَ هـو)** أي: الفاعل **(بعد بابها)** أي باب إلا كقوله تعالى: ﴿ فَمَا[4] كَانَ جَوَابَ قَومِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾[5]، **(أو اتصل مفعولُه)** بأن يكون المفعولُ ضميراً متصلاً **(بالفعل أو ضميره)** أي: أو كان متحمِّلاً ضميرَ المفعول به نحو: « ضربَ زيداً / غلامُهُ » **(دونه)** أي: دون الفاعل بأن يكون الفاعل غيرَ متصل به نحو « ضربك زيدٌ » **(أُخِّرَ)** أي: الفاعل على المفعول **(لزوماً)** في جميع هذه [الصور][6] المذكورة في

---

(١) ساقط من (د) .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٢٥٧/١ .

(٣) من قوله: « وأما في صورة كون الفاعل » إلى قوله: « انقلب المعنى » أفاده من الجامي في الفوائد الضيائية مع تغير طفيف في العبارة، انظر الفوائد الضيائية ٢٥٧/١، وشرح الرضي ٧٤/١ .

(٤) في (د): وما .

(٥) سورة العنكبوت: آية: ٢٩ .

(٦) في الأصل: « الصورة » .

صورة وقوعه بعد « إلا » ؛ لئلا ينقلب الحصرُ [المطلوب][1] ، وأما في صورة الاتصال؛ فلمنافاة الاتصال الانفصالَ، وأما في صورة كون المفعول ضميراً؛ فلئلا يلزمَ الإضمارُ قبل الذكر لفظاً ورتبة[2].

[حذف عامل الفاعل جوازاً]:

(وصحّ حذفُ عامله) أي: عامل الفاعل، وهو الفعل الرافع له حال كونه (وحدَه) أي: منفرداً بدون الفاعل، وصح حذفٌ (به) أي: بالفاعل (معاً) دون الفعل وحدَه (بقرينة) دالة على تعيين المحذوف، فالأُولى كـ«زيد» في جواب مَن قال: (مَن قام) ؟ فزيد فاعل لفعل محذوف تقديره: « قام زيد » .

(و)الثانية: نحو: « نَعَم » (في) جواب مَن قال: « أقامَ زيد » ؟ ، أي: « نعم قام زيد » ، فحُذِفَ الفعل والفاعل معاً؛ للعلم به، واستغناءً بذكرهما في السؤال عن ذكرهما في الجواب، إيجازاً واختصاراً .

ولا يجوز حذفُ الفاعل دون عامله؛ لأنه قد يَستَتِرُ، فلو حُذِفَ في بعض المواضع، لا لتبس الحذفُ بالاستتار، والأَولى تقدير الجملة المحذوفة بعد «نعم» فعليةً؛ ليطابقَ الجوابُ السؤالَ[3].

[حذف عامل الفاعل وجوباً] :

(ويجب) حذف عامل الفاعل وهو الفعلُ الرافع به حال كونه (مفسَّراً)،

---

(١) في الأصل: « المط » وانظر الفوائد الضيائية ١/٢٥٨ .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ١/٢٥٩ فقد أفاد منه .

(٣) أي ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة فعلية .

وذلك لقرينة تدل على خصوصية الفعل، ويكون معها ما يمنع بجامعته إلى الفعل (كـ«إن زيدٌ جاء»)، فإن لفظةَ «إن» تدل على أن زيداً مرفوعٌ بالفاعلية، لا بالابتداء[1]؛ لأنها تختصُّ بالفعل، وقوله: «جاء» يدل على خصوصية الفعل، وإنما وجب حذفُهُ؛ لأن مفسرَّهُ قائمٌ مَقَامه، ومُغنٍ عنه.

* * *

(١) هذا على مذهب البصريين، قال سيبويه في الكتاب ٤٥٨/١: «إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره كما كان ذلك في قولك: إن زيداً رأيته يكن ذلك» لأنه لا تبتدأ بعده الأسماء ثم يبنى عليها».
أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الاسم بعد «إن» مرفوع عاد إليه الفعل من غير تقدير فعل؛ لقوة «إن»، وأنها الأصل في باب الجزاء. وانظر الإنصاف ٣٦٠/٢، وشرح المفصل ١٠/٩، وشرح الرضي ٢٣٧/٢.

[باب التنازع]

(ولو تنازَعَا) أي: العاملان[1] بحيث يمكن أن يعملَ كلٌّ واحد منهما في الاسم بعدهما، وهو في مكانه لو لم يعمل فيه الآخَرُ، (منفصلاً) أي: اسماً مضمَراً منفصلاً بحيث لا يَصلُحُ ذلك الاسمُ المضمَرُ المنفصل الواقع [بعدهما][2] إلا أن يكون معمولاً لأحدهما (أو) تنازعا اسماً (ظاهراً) بحيث لايصلُحُ ذلك الاسمُ الظاهر الواقع بعدهما إلا [أن يكون][3] معمولاً لأحدهما .

(بعدهما) أي: بعد العاملَين؛ لأنه لو كان قبلَهما، تعين أن تكون المسألةُ من غير باب التنازع نحو: « زيداً أكرمتُ ويُكرمني » ، فكلٌّ قد أخذ معمولَه فلاتنازُعَ، وكذا [لو][4] توسط بينهما نحو « ضربتُ زيداً وضربني » ونصَّ كثيرٌ من النحويين على اشتراطه بعدهما كابن الحاجب[5]، والشلوبين[6]، وصاحب

---

(١) ويشمل ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو: أنا قاتل وضارب زيداً، وقد يتنازع الاسم أكثر من عاملين نحو: ضربت وأهنت وأكرمت زيداً. انظر شرح الرضي ١٧٧/١ .

(٢) في (د): « بينهما » .
وقد اعترض الرضي على قول ابن الحاجب في الكافية: « بعدهما » وقال: وكذا قوله: (بعدهما) لا حاجة إليه، وقد يتنازعان فيما هو قبلهما إذا كان منصوباً نحو: زيدا ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت، وإياك ضربت وأكرمت. انظر شرح الرضي ٧٨/١ .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) ساقط من الأصل .

(٥) انظر الكافية: ٧٠، وقد اعترض عليه الرضي في شرحه ٧٨/١ قال: وقول المصنف (ظاهراً) غير وارد مورده .

(٦) انظر شرح المقدمة الجزولية ٩١١/٣ .

«لب الألباب»[1] وغيرهم .

وقد أجاز بعض المغاربة[2] التنازع مع تقدم المعمول، وأجازوا في قوله تعالى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[3] أن يكون «بالمؤمنين» معمولاً لـ« رؤوف ».

وقد أجاز الفارسي[4] التنازعَ مع توسط المعمول، فأجاز[5] في قوله[6]:

مَتَى تُصِبْ أُفُقاً مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

أن تكون « مِن » زائدةً، و « بارق » في موضع نصب بـ«تُشِم»، ومفعولُ تُصِبْ محذوف، وهو ضميرٌ عائد على بارق .

وقوله قبله: « إلا » تنبيهٌ على أن الاسمَ المتنازَعَ فيه إذا كان اسماً مضمراً منفصلاً أو ظاهراً واقعاً هذا الموقع، يُشترَطُ فيه أن يكون قبله (إلا)، كما سيجيء في تمثيله .

وحقيقةُ التنازع: أن يتقدمَ عاملان فأكثرُ، ويتأخَّرُ معمولٌ فأكثرُ، ويكون كلٌّ من المتقدم طالباً لذلك المتأخِّرِ من جهة المعنى، ولا يُتَصَوَّرُ حينئذ تنازُعُهُمَا في المضمَرِ المتَّصلِ؛ لأن المنفصلَ الواقع بعدهما يكون متصلاً بالعامل الثاني .

---

(١) انظر لب الألباب، ورقة: (٣٨) قال: « وإذا تنازع عاملان بحيث يمكن أن يعمل كل واحد منهما في الاسم بعدهما. » ، وشرح التصريح: ٣١٨/١ .

(٢) انظر الارتشاف ٨٧/٣، وشرح التصريح ٣١٨/١ .

(٣) سورة التوبة: آية: ٩ .

(٤) انظر الارتشاف ٨٧/٣، وشرح التصريح ٣١٨/١، والهمع ١٤٤/٥، وقد ساق الفارسي هذا البيت في الإيضاح لكن لغير ما استشهد به المؤلف هنا، وانظر الإيضاح: ١٥٥، وشرح شواهد الإيضاح: ١٥٠ .

(٥) في النسختين: (فأجازوا) .

(٦) هذا عجز بيت من البسيط وصدره:

قد أوبيتْ كل ماء فهي صادية

وقائله ساعدة بن جؤية، وانظر أشعار الهذليين ١٢٨/٣، والإيضاح: ١٥٥، وشرح شواهد الإيضاح: ١٥٠، واللسان (أبى)، وشرح التصريح ٣١٨/١ .

وهو مع كونه متصلاً بالعامل الثاني، لا يجوز أن يكون عاملاً للمعمول الأول، كما لا يخفى على ذي لبٍّ وبصيرةٍ.

وأما المضمَر المنفصلُ الواقعُ بعدهما، فيجوز فيه التنازُعُ؛ لأنه في حُكْمِ المظهَر في الاستقلال بنفسه نحو: « ما قام وما قعدَ إلا أنتَ » لكن لا يمكن قطعُهُ بما هو طريقُ القطع عندهم، وهو إضمارُ الفاعل (في)[1] الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين[2]؛ لأنه لا يكون إضمارٌ مع إلا؛ لأنه [حرفٌ][3] لا يَسُوغُ إضمارُهُ، ولا بدونه؛ لفساد المعنى؛ لأنه يُفيدُ نفيَ الفعل عن الفاعل، والمراد إثباتُه له[4].

[والمراد][5] بالتنازع هنا: ما يكون طريقُ قطعه بإضمار الفاعل؛ لأنه الأرجحُ عند البصريين، وهو المختارُ عنده، ويُتَصَوَّرُ التنازُعُ [في][6] المضمَرِ

---

(١) في (د): على .

(٢) انظر المقتضب ٤/٧٢-٧٤، والإنصاف ١/٨٢، والتبيين: ٢٥٢، ٢٥٨، وشرح الرضي ١/٧٩ .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) قال ابن الحاجب في شرح الكافية: ٢١، فإن قلتَ: فما تصنع بمثل ما ضرب وأكرم إلا أنا أو إلا أنت أو إلا هو ونحوه، فإنهما فعلان وجها إلى مضمر يتنازعانه عامة؛ لأنه لا يصلح أن يكون لكل واحد منهما: أحدهما: المضمر لأنه فاعل. قلت: قد ذكر ذلك بعض المتأخرين، وهو غلط؛ لأنه لو كان من هذا الباب، لوجب أن يكون في أحدهما المضمر؛ لأنه فاعل فيقال: ما ضربت وأكرم إلا أنا، أو ما ضربت وأكرمت إلا أنت، وعند ذلك يفسد المعنى، وإنما هو محمول على الحذف وتقديره: ما ضربت وأكرم إلا أنا، وما ضربت وما أكرم إلا أنت فحذف ذلك من أحدهما تخفيفاً .

(٥) في (د): ومقصوده .

(٦) في (د): عن .

المنفصلِ على رأي الكسائي[1] وجماعةٍ من متقدِّمي نحاة الأندلس[2]، فإنهم يَقطعون بالحذف، وأما على مذهب غيرهم، فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الإضمارُ، وهو غيرُ سائغ[3] هنا كما عرفتَ، ولا فرق عند الكسائي ومَن وافقه من النحاة الأندلسيين، بين أن يكون الاسم المتنازَعُ فيه ضميراً منفصلاً مرفوعاً على الفاعلية (**كما ضربَ وما شتم إلا هو**)، أو اسماً ظاهراً واقعاً هذا الموقع نحو: ما ضرب وما شتم (**إلا زيدٌ**)، وهذا ونحوه عند البصريين والمؤلفِ لا يجوزُ أن يكون من باب التنازع، على الوجه الذي التزمه البصريون وتبعهم عليه المؤلف؛ وهو أن العاملَ الأول من العاملين إذا توجه إلى الاسم المتنازَعِ فيه بالفاعلية وألغيته[4] فلا بد أن يكون فيه ضميرٌ يُوافق المتنازع.

ووقع لأبي عمرو بنِ الحاجب في « كافيته »[5] ما يقتضي ظاهرُه أن الاسمَ المتنازَعَ فيه لا يكون إلا ظاهراً، وكذا في « لب الألباب »[6]، فعلى هذا لايكون عندهما نحو: « ما ضرب وما شتم إلا هو » من باب التنازع، بل من باب الحذف المطلق، وكذلك إذا كان ظاهراً محصوراً بإلا نحو: « ماضرب وما شتم إلا زيدٌ ».

---

(١) انظر شرح الرضي ١/٨٧ قال: « ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي، ويكون الفاعل محذوفاً من الأول مع إعماله للثاني، كما هو مذهبه، قال: ويلزم البصريين أيضاً في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه؛ لأنهم يوافقونه ها هنا في أن هذا من باب الحذف لا الإضمار؛ لأنهم حذفوا الفاعل مع « إلا » لدلالة الثاني عليه، كما ينظر أمالي ابن الحاجب ١/٣٣ .

(٢) كالسهيلي وابن مضاء وابن خروف. انظر: الرد على النحاة: ٩٥، وارتشاف الضرب ٣/٩٠، وشرح التصريح ١/٣٢١ .

(٣) في (د): شائع .

(٤) في النسختين (الغيبة) والصحيح ما أثبت، وانظر شرح الرضي ١/٧٨ .

(٥) انظر: الكافية: ١/٧٧ .

(٦) انظر: لب الألباب:٣٨ .

وكما أن التنازعَ يجوزُ في ضمير الغائب المتصل المرفوعِ عند الكسائي ومَن وافقه من الجماعة الأندلسيين، كذلك يجوزُ عندهم في ضمير المخاطَب، أو المتكلِّم حالَ كونهما منفصلَين منصوبَين نحو: (**ماضربتُ وما أكرمتُ إلا إياك و**)إلا إيايَ ، وكذلك في الاسم الظاهر الواقع هذا الموقعِ عندهم نحو: ما ضربتُ وما أكرمتُ (إلا زيداً)، وهذا أيضاً ونحوُه عند البصريين والمؤلِّفِ محمولٌ على الحذف العام، بدلالة القرائن، لا على التنازع .

(**حذَفَ**) الفاعل (**من الأول**) مع (**إلا**)[1]؛ لأنَّ « إلا » هي المسوِّغةُ لهذا الحذف، كما يُذكَرُ في الاستثناء المفرَّغ، وأعمَلَ الثاني كما هو رأيُ الكسائي ومَن وافقه في ذلك، ويلزمُ البصريين والمؤلفَ في هذا المقام متابعةُ الكسائي في مذهبه[2]؛ وهو إعمالُ الثاني بشرط حذف الفاعل من الأول (خوفاً من)[3] فساد المعنى، وذلك على تقدير حمله على مذهب البصريين من إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول؛ لأن إضمارَ الاسم وهو مع إلا متعذرٌ؛ لأن الحرف لايضمر وبدون الحرف ملتبس؛ لأنك إذا قلت: «ما ضربتُ وما شتمني[4] إلا هو» فأضمرتَ الضميرَ في « ضربتُ » لم يُعلَم أن الفعل الأول منفيٌّ عن الضمير أو منحصرٌ فيه، بناءً على جواز الإضمار فيه مع حذف « إلا »، وإظهارِ الفاعل، فإن قولك: «ما ضرب إلا هو وما شتم » مستغنيً عنه؛ لدلالة المضمر الثاني مع إلا على الأول؛ لأنه هو الأولُ بعينه ولفظِه، وإذا امتنع الإضمارُ والإظهارُ حُذِفَ .

---

(١) في الأصل: « أل » .

(٢) سبق الإشارة إلى قول الرضي، وما نقله المؤلف هو نص عبارة الرضي مع شيء من التصرف، وانظر شرح الرضي ٧٨/١ .

(٣) في (د): نحو .

(٤) في النسختين (شتمت) .

وقوله: (باختلاف المضمَرَين) متعلقٌ بحذف، والمرادُ بالمضمَرَين هنا المنفصلُ المنصوب (كما ضربت إلا إياك)، والمرفوعُ نحو: (ما شتمني إلا هو)، أي: ما ضربتُ أحداً إلا إياك، وما شتمني أحدٌ إلا هو، فحذَفَ « أحدٌ » لفظاً، واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه .

(وظاهراً) أي: واسماً ظاهراً، معطوفٌ على الظاهر الأول المقيد؛ أي: ولو تنازع عاملان ما ذُكِرَ مع قيوده ومنها الوقوع بعد إلا .

(وظاهر دونه) أي: دون إلا، وذَكَّرَهُ باعتبار كونه حرفاً مع جوازه مطلقاً فيما لا يعقل، وحُكمُهُ أنه (أضمر فيه وفق الجملة) جوابُ لو الشرطية، والضمير للاسم الظاهرِ المقيد بالعدم والموافقةِ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لأنه مرجعُ الضمير، والضميرُ يجب أن يكون موافقاً للمرجعِ فيما ذَكَرُوا، وهذا اختيارُ المؤلف لتصديره به، وهو مذهب البصريين، وخالفهم في ذلك عليٌّ الكسائي من الكوفيين؛ وهو أحدُ القراء السبع والعشر المشهورين[1].

بأن (يحذف) الفاعلُ من العامل الأول، ولا يُضمِرُه نحو « قام وقعد أخوك » تحرُّزاً من الإضمار قبل الذِّكْر في هذا الباب؛ لأنه خلافُ الأصل[2].

ويَظهرُ أثر الخلاف في نحو: « ضرباني وأكرمني الزيدان » عند البصريين[3] ، «وضربني وأكرمني الزيدان» عنده .

(كالمفعول) تنظيرٌ لحذف الفاعل مما ذُكِرَ نحو: « ضربتُ وأكرمتُ أخوَيك[4] » وذلك للزوم التكرار بذِكْرِه لو كان، وسبَقَ علةُ منعه الإضمارَ .

---

(١) انظر غاية النهاية في طبقات القراء: ١/٥٣٥ إلى ٥٤١ .
(٢) انظر المغني ٢/٤٨٩، وارتشاف الضرب ٣/٩١، والهمع ٥/١٤١ .
(٣) في الأصل: (البصر) .
(٤) في الأصل: « أخوك » .

(إلا لازماً) ذكر في منع حذفه استثناء من إطلاق النظير، وقد سبَقَ أنه لا يجوز الإضمار، وذلك أن بعض المفاعيل لا يجوز حذفه، كما سيقع التنبيه عليه، وإذا كان كذلك **(فيظهرُ)** الفاءُ للتفريع، وفاعلُ الفعل **(الكسائي)**، ومفعوله ضمير المفعول / المتصف باللزوم فيظهره؛ لأنه لم يقل بالإضمار، ولم يجز الحذفُ، فلم يبقَ إلا الإظهار، وذلك **«كحسبتُكَ عالماً وحسبتني عالماً»**، لأن أحدَ مفعولي باب «حسبت» لا يجوزُ حذفه[1]؛ لما علمتَ أنه في الأصل أحدُ رُكني الإسناد[2]، كما سنبين ذلك في بابه إن شاء الله تعالى.

فقد اتضح مذهبُ الكسائي مخالفاً فيه البصريين بخصوصه.

(و)أما المذهبُ **(الكوفي)** العام، فإنه **(يُضمَرُ)** الفاعل **(في)** العامل **(الثاني)** على طبق الظاهر ووفقِهِ، ويعمل الأول **(مع جواز إعماله للثاني)**[3]؛ لأنه أول الطالبَين، واحتياجُه إلى ذلك المطلوب أقدمُ من احتياج الثاني، وما ذهب إليه هؤلاء **(كالفراء)**[4] أي: كمذهب الفراء؛ وهو أبو زكريا بن زياد من الكوفيين أيضاً، وهو تلميذ الكسائي، ولهذا نص عليه لمخالفته مذهبَ شيخه، فإنه يمنع

---

(١) انظر: شرح الرضي ١/٨٠، والفوائد الضيائية ١/٢٦٨، وحاشية الفوائد الضيائية ١/٢٦٧.

(٢) انظر شرح الرضي ١/٨٠، والخزانة ١/٣٢٤، قال: على أن بعضهم جوز في السعة حذف أحد مفعولي باب علمت للقرينة مستدلاً بهذا البيت ـ عنى به قول الشاعر:

لا تخلنا على غراتك إنا طالما قد وشى بنا الأعداء

قال: أي: لا تخلنا أذلاء».

(٣) في (د): «مع جواز إعماله».

(٤) انظر شرح الجمل للزجاجي ١/٦١٧، وارتشاف ٣/٨٩، وشرح الرضي ١/٧٩، وشرح المرادي على الألفية ٢/٦٨، وشرح التصريح ١/٣٢١.

أيضاً مـن حـذف الفـاعل، ويُعمـلُ الأولَ ويُضمِـرُ في الثـاني نحـو: « قـام وقعـد أخوك[1]»، وذلك لأن الاسمَ المتنازَعَ فيه - وهو أخوك - في نية التقديم، فالضمير يعود على متقدِّمٍ رتبةً، وإن تأخَّرَ لفظاً، وعكسُهُ البصريون كما سبق تقريره آنفاً بطِبَقِ الظاهر ووِفقِهِ فيما تقدم نعتُهُ، يُضمِـرُون في العـامل الأول، ويُعمِلُون الثاني مع جواز إعمال الأول؛ لأنه أقربُ الطـالِبَين إلى المطلوب[2]، ويؤيده أن العرب تراعي الجوار مع كونه مؤدياً إلى إفساد المعنى فيقولون: (هـذا جُحْـرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)[3] بالخفض.

حاصله أن الحكم على الألفاظ لدى النحاة مباشرةُ الفـاعلِ الثـاني القريب لفظاً، فينبغي أن يكون مرجَّحاً، كما في المثال المذكور، بل هو أولى إذا لم يُغَـير به معنى، وما ذهب إليه الفراء وعامة الكوفيين فحكمُهُ كما تقرر .

(**وكذا المفعول**) في التقدير في واحدٌ عندهم، لكنه على العكس من الفاعل حيث يُضمَرُ من العاملَين (**في الأول**) نحو: «ضربني وضربتُهُ زيدٌ » لِمَـا علمـتَ، (**ولو منع منهما**) أي: من الحـذف والإضمـار لمقتَضٍ كما سلفَ في العلة في

---

(١) وقد نسب ابن هشام الإضمار في الأول مع تأخير الضمير عن المفسر نحو: أكرمـني وأكرمت زيداً هو، أوتشريك الرافعين في نحو: قام وقعد أخوك، فهـو عنـده فـاعل لهما. انظر المغني ٤٨٩/٢، وشرح التسهيل ١٦٤/٢، والفوائـد الضيائية ٢٦٦/١، والهمع ١٤١/٥ .

(٢) انظر ص:

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٦٣/١: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحـر ضب خرب، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القيـاس؛ لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضـب، ولكنه نعت للذي أضيف إليه الضب، فجروه لأنـه نكـرة كـالضب ... » . وانظـر الإنصاف ٩٢/١ .

مفعول باب حسبت، والفعلُ مبني للمجهول، وحُـذِفَ الفـاعل للعلـم بـه، أي: مَنَعَ النحاة (ظهر) جوابُ لو الشرطية (**كحسبني وحسبتهما منطلِقَين الزيـدان منطلقاً**) فإنه أعمَلَ الأول وهو « حسبني » في منطلقـاً، ولذلـك رفـع «الزيـدان» بالفاعلية له[1]، والفعل الثاني وهو « حسبتهما » متوجه إلى منطلقاً؛ لأن التنـازُعَ إنما يُتصوَّرُ في الذات الموصوفة بالانتقال من جهة فعليَّتِهمَا وإفرادِهِمَـا وتثنيتِهمَـا بحسب اقتضاء المحل، فكان الأولى إضمارُهُ، ولكـن لا يجوزُ إضمـارُهُ؛ لأنـه لـو أُضمِرَ مفرَداً لا يكون المفعولُ الثاني مطابقاً للمفعول الأول في باب «حسبت»، مع وجوب مطابقتهما؛ لكون الثاني عبارةً عـن الأول، فلـو أُضمِرَ مثنـىً، لَـزِمَ المخالفـةُ بـين (المضمريـن)[2]. والمرجـوع إليـه في الإفـراد والتثنيـة، ولا يجـوز الاقتصارُ على أحد المفعولين في باب « حسبت » ؛ لِمَا علمـتَ مـن كـون كـل واحد منهما / عمدةً، وكل واحد منهما مُخبَرٌ به ومُخبَرٌ عنه، ولو حُـذفَ الثـاني بقي[3] المخبَرُ عنه دون خبرٍ عنه[4] .

فلما امتنع الإضمارُ والحذفُ وَجَبَ الإظهارُ .

(**ويَظهَرُ**) أثرُ (**الخلاف [في]**[5]) جهة (**الاختلاف**)، وذلك أن يقتضي أحـدُ العاملين له نوعاً من الإعراب، والآخرُ مقتـضٍ خلافـهُ (**كـ« ضربـني وأكرمـتُ زيداً »**)، فالأول يقتضي زيداً فاعلاً ؛ لأن « ضربني » فعلٌ ومفعولٌ يُريـدُ فـاعلاً،

---

(١) انظر الفوائد الضيائية ٢٦٨/١ .

(٢) في الأصل: « الضميرين » .

(٣) في النسختين: « نقي » ولعله تصحيف .

(٤) في (د): « المخبر به » .

(٥) ساقطة من (د) .

والآخَرُ يقتضي مفعولاً؛ لأن « أكرمتُ » فعلٌ وفاعلٌ يُريدُ مفعولاً، (فإن)[1] سلَّطتَ عليه الأولَ وهو « ضربني » فإنه يَرفعُهُ على الفاعلية، ويُضمَرُ في الثاني نحو: « ضربني وأكرمته زيد » [فزيد][2] فاعل ضربني، وأُعمِلَ « أكرمتُ » في الهاء، ومثله: «ضربني وأكرمتهما الزيدان، وضربني [وأكرمتهم][3] الزيدون » وإن سلَّطتَ عليه الثاني وهو « أكرمتُ » نصبتَه على المفعولية، وتُضمِرُ في الأول نحو « ضربني وأكرمت زيداً» فزيداً منصوبٌ بأكرمتُ، وفي ضربني ضميرُ رفع يَظهَرُ في التثنية والجمع نحو: « ضرباني وأكرمت الزيدين » و«ضربوني وأكرمتُ الزيدين »(**وضربت وأكرمني زيد**) هذا مثالٌ أيضاً لِمَا يَظهَرُ فيه الخلاف في الاختلاف، وهو عكسُ المثال الأول، فإن أعملتَ الأول نصبتَ « زيداً » وأضمرتَ في الثاني تقول: « ضربت وأكرمني زيداً » فزيد منصوب بضربت، وفي أكرمني ضميرُ رفعٍ يَظهر في التثنية والجمع تقول: « ضربت و أكرماني الزيدين » « وضربت وأكرموني قومك » .

وإن أعملتَ الثاني رفعتَ زيداً، ولا تُضمِرُ في الأول شيئاً فتقول: « ضربتُ وأكرمني زيدٌ » و«ضربتُ وأكرمتُ زيد، وأكرمني الزيدان » و«ضربتُ وأكرمني الزيدون » ، وإنما كان لأحد العامِلَين العملُ في المتنازَعِ فيه ولم يجتمعا على العمل فيه؛ لامتناع اجتماع مؤثِّرَين على مؤثَّر، مع ما يلزم في المختلِفَين من استحالة قَبُولِ الحرف الواحد لحركَتَين، فمُحالٌ أن يكون زيدٌ في نحو: « ضربني وأكرمتُ زيداً » محلاً للضمة والفتحة في حال واحدة .

---

(١) في (د): « فإذا » .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) في النسختين: « وأكرمتهما » ولعله سهو .

(وليس منه) أي من باب التنازع (قوله)[1]- وهو امرؤُ القيس الكندي:

وَلَـو أَنَّمَا أَسْـعَى لأَدْنَى مَعِيشَـةٍ (كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ)

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يتوجَّهَ العاملان إلى شيء واحدٍ كما تقدم، ولو وُجِّهَ هنا (كفاني) و(أطلب) إلى (قليل) فسد[2] المعنى؛ لأن (لو) تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان ما بعدهما مثبَتاً في اللفظ، كان منفياً في المعنى نحو: « لو جاءني أحسنتُ إليه »، وإذا كان منفياً كان مُثبَتاً نحو: (لو لم يُسِيءْ لم أعاقبْهُ)، وعلى هذا فقوله:

... أَنَّمَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ

منفيٌّ؛ لكونه في نفسه مُثبَتاً، وقد دخل عليه حرفُ الامتناع، وكل شيء امتنع، ثبتَ نقيضُه، ونقيضُ السعي لأدنى معيشةٍ عدمُ السعي لأدنى معيشة، وقوله: (ولم أطلب) مثبَتٌ؛ لكونه منفياً بلم، وقد دخل عليه حرفُ الامتناع، فلو وُجِّهَ إلى (قليل) لزمَ منه إثباتُ طلب القليل، وهو عينُ ما نُفِيَ بـ « لو »[3] أولاً؛ لأن قوله: (ولم أطلب) معطوفٌ (على كفاني)[4]، وهو جوابُ لو،

---

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، وانظر ديوانه: ٢٩، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب : ٧٩/١، والمقتضب: ٧٦/٤، والإيضاح: ٦٧، والخصائص: ٣٨٧/٢، والإنصاف ٨٤/١، والمقرب ١٦١/١، والمغني ٢٥٦/١، وهو ليس من التنازع على رأي البصريين، أما الكوفيون فإنهم يجيزون ذلك ، انظر الإنصاف ٨٤/١ .

(٢) قال سيبويه ٧٩/١: فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى .

(٣) في (د): « بلم » .

(٤) من البيت السابق إلى قوله: « على كفاني » هو نص ابن هشام في شرح القطر: ٢٠٠، ٢٠١، وقد أشرت إلى هذه المسألة في قسم الدراسة عند الحديث عن الآراء التي انفرد بها وادعاها لنفسه . وانظر التذكرة: ٣٣٩ - ٣٤٠ .

والمعطوفُ على الجواب في حكم الجواب، وإذا بطَلَ ذلك، تعيَّنَ أن يكون مفعولُ «أطلب» محذوفاً، وتقديره: و لم أطلب الملك، ومقتضى ذلك أنه طالبٌ للملك، وهو المراد، كذا ذَكَرُوا[1] في تقديره، وأنت خبيرٌ بأنه [إنما][2] يتمشى على القول ببساطة [إنما][3]، وأما على القول بأنها مشتملةٌ على نفيٍ وإثباتٍ الناتج من بينهما (الحصر) يشترك فيه الإلزام، فلا (تُسَلَّمُ)[4] المقدمةُ الأولى، ثم لا يصحُّ الاستدراك بعده على ما نفاه [من عدم طلب][5] القليل وصبْرٍ[6] على [عدم][7] طلب الملك؛ ليقتضى طلبَ الملك مع اتحاد الشيئين في جهة واحدة، فهو عين التناقض، وفسادُ المعنى فيه أكثرُ من الأول .

فإن الكلام على الأول ينحل إلى ولو ثبت سعيٌ محصورٌ بالأدنى معيشة كفاني قليلٌ من المال و لم أطلب الملك، فينتفي الأولُ، ويثبت الثاني على ما ذكَرَه، فحصلَ المناقضة بينهما، ونافى قوله: « ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثَّلٍ » بعده، وعلى الثاني لو انتفى مؤكداً أسعى.. إلى آخره كفاني كلُّ شيء، والحال أني لم أطلب قليلاً من المال، فلا كفاية، وصحَّ الاستدراك بعده بطلب المجد المؤثَّلِ الذي هو كنايةٌ (عن الملك)[8] دون تناقض، فتدبَّرْ فإني لم أجدْهُ لِغَيري .

* * *

(١) كأبي حيان في: التذكرة، وابن هشام في: القطر، وغيرهما .

(٢) ساقط من : (د) .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) في (د): « تمر » .

(٥) ساقط من الأصل .

(٦) في الأصل: « صبه » .

(٧) ساقط من (د) .

(٨) في (د): « عن طلب الملك » .

[نائب الفاعل]

(ثم ينوب عنه) أي: عن الفاعل عند حذفه في أحكامه كلها، **(منسوبُ المجهول)** وهو المسمَّى عند المتأخرين ومنهم ابن مالك بنائب الفاعل[1]، وعند جمهور من النحاة ومنهم ابن الحاجب[2] بمفعولِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، ولكل من التسميتين وِجهةٌ، ولا مشاحَّةَ في الاصطلاح .

(ولا يكون) أي منسوبُ المجهول **(مكان)** أي: ظرفَ مكان، ولا يكون **(زمان)** أي: ظرفَ زمان **(إلا بزيادة فائدة)**، ولا يجوز أن تقول: « اعتُكِفَ مكانٌ » ، ولا « صِيمَ زَمَنٌ » ؛ لعدم الفائدة، ألا ترى أن الفعل لا بد أن يكون في مكان أو زمان، فإذا خصصته وقلت: « اعتُكِفَ مكانٌ حسنٌ » و « صِيمَ زمنٌ طويلٌ » جاز؛ لزيادة الفائدة، وهي الاختصاص بالوصف .

وحاصله أن الاختصاص شرطٌ في صحة نيابة كل واحد منهما عن الفاعل، فالمختص من الظرفين تصح نيابتُهُ، والمبهَمُ لا تصح نيابته.

وأعني بالمبهم: المبهَمَ من حيث عمومُهُ وغيرُه، لا المبهم من الظروف اصطلاحاً وهو الذي ليس له حدٌّ يُحصَرُه، كما سيأتي بيانه في بابه .

(ولا يكون: مصدراً) عند سيبويه[3] **(إلا بتعهد)** أي: بقصد **(كـ« قد قعد وقد خرج »)** المتوقع «قعود» ومتوقع (خروج) أي: قد قعدَ القعودَ، وخُرِج

---

(١) انظر شرح التسهيل ١/٧٧ .
(٢) انظر الكافية ص: ٧٢ .
(٣) انظر الكتاب ١/٢٢٨ .

الخروج الذي يُنتَظَرُ وقوعُهُ، وأخطأ من حفظ عن سيبويه في هـذا المقـام[١] غـيرَ ذلك .

(ولا) يكـون (ثـاني) مفعولَـي (عَلِـمَ) عنـد المتقدمـين[٢]؛ لأنـه مسـند إلى المفعول الأول أبداً، فلو أُقيمَ مُقَامَ الفاعل، صار ما هو مسـندٌ أبـداً مسـندٌ إليـه، وأجاز بعض المتأخرين[٣] قيامَه مَقَامَ الفاعل إن أُمِنَ اللبـس، ولم يكـن جملـةً ولا شبيهاً بالجملة، تقـول في « علمـتُ زيـداً / منطلقـاً » : عُلِـمَ منطلـقٌ زيـداً، فـإن «منطلق» تحقَّقَ أنه الثاني بكونه نكرةً،و« زيد » المعرفة،ولم يجـز في « علمـتُ زيـداً أخاك»: عُلِمَ أخوك زيداً؛ لأن الثاني فيه لا يتميزُ عن الأول؛ لكونهمـا معرفتـين.(كثالث) مفاعيل (أَعلَمَ)[٤] إذ حكمه حكمُ المفعول الثاني من بـاب « علـم » في كونه مسنَداً، ولا يقوم مقام الفـاعل، وظـاهرُ عبـارة ابـن مـالك في « تسـهيله » جوازُ نيابته[٥].

---

(١) يعني بهذا الزجاجي. انظر: الجمل ص: ٧٧، قال: وقد أجازه بعضهم على إضمـار المصدر، وهو مذهـب سيبويه . وانظـر شـرح التسهيل ١٢٧/٢، قـال: قـال ابـن خروف: لا يجترئ أحد من النحويين رد الفعل إلى ما لم يسم فاعله على إضمـار المصدر المؤكد، لا يجيز أحد: قعد وضحك، من غير شيء يكون بعـد هـذا الفعـل، ثم ادعاؤه يعني الزجاجي أنـه مذهـب سيبويه فاسـد؛ لأن سيبويه لا يجيز إضمـار المصدر المؤكد في هذا الباب » .

(٢) كالفراء وابن كيسان، وهو اختيار ابن هشام وابن عصفور وأبـي الحسـن الأبـذي. انظـر أوضـح المسـالك ١٥٢/٢، ١٥٣، وشـرح جمـل الزجـاجي ٥٣٩/١، والارتشاف ١٨٨/١، والهمع ٤٦٤/٢ .

(٣) اختاره ابن مالك . انظر شرح التسهيل ١٢٩/٢، والارتشاف ١٨٨/٢ .

(٤) نحو: أعلم زيد أباك الجهاد فضيلة .

(٥) انظر شرح التسهيل ١٢٩/١ .

وحكى صاحب «المخترع»[1] جوازَه عن بعضهم، وذكر ابنُ هشام الخَضرَاوي[2] الاتفاقَ على أنه لا يجوز في باب أعلَمَ إقامةُ الثالث، وأظن أن المؤلِّفَ عوَّلَ على مذهبه.

(و)كذا (ثانيه)، أي: ثاني مفعولَي أعلَمَ، لا يُقامُ مُقامَ الفاعل (بلبس) أي: التَبَسَ الثاني بالأول منهما، ولا يُقالُ في: أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً: أُعلِمَ عمروٌ زيداً فاضلاً، فإنه لا يتميز فيه الثاني من الأول، فلو أُقيمَ مُقَامَ الفاعل، التبس بالأول، أما مع عدم اللبس فيجوز إقامةُ الثاني[3] مقام الفاعل، تقول في: أَعلَمتُ زيداً هنداً فاضلة: أُعلِمَت هندٌ زيداً فاضلاً، وفي: أَعلمتُ زيداً الكتاب مستعاراً: أُعلِمَ الكتابُ زيداً مستعاراً، فإن هنداً يتعين أن يكون نائباً لقرينة قوله «فاضلة».

(ولا) يكون (المفعول له، أو) المفعول (معه) قائماً مَقَامَ الفاعل؛ أما

(١) لعل المقصود: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٢٣٦ هـ، وكتابه المخترع في القوافي، ذكره صاحب كشف الظنون ١٦٢٥/٢، ونقل قوله هذا أبو حيان في الارتشاف ١٨٨/٢، وقد نقل الجواز أيضاً ابن هشام في أوضح المسالك ١٥٢/٢.

(٢) محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، يعرف بابن البرذعي، أخذ العربية عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوبين له: الإيضاح بفوائد الإيضاح، والنقض على الممتع لابن عصفور وغيرهما، مات سنة ٦٤٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٢٦٨/١.
وانظر ما ذكره في أوضح المسالك ١٥٢/١، قال ابن هشام: ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً، نقله الخضراوي وابن الناظم». وانظر ارتشاف الضرب ١٨٨/٢.

(٣) أجازه الجزولي والشلوبين، ومنعه ابن عصفور وابن هشام والأبذي، انظر شرح المقدمة الجزولية ٨٨٣/٢، والمقرب: ٨٣، وأوضح المسالك ١٥٣/٢، وشرح التصريح ٢٩٣/١.

المفعول له فلأنه علّةٌ غائية، والفاعل علةٌ فاعلية، والعلة الغائية[1] لا تكون علة فاعلية، فلا تقوم مقامها[2].

وأما المفعول معه فلأنك لو أسقطتَ الواو بطَل معنى المصاحبة، وإن لم تُسقِطهَا بَطَلَ؛ لإقامته مُقَامَ الفاعل مع الواو؛ لأنها في الأصل عاطفةٌ، ولا يصح العطف بدون المعطوف عليه[3].

(**أما المفعول به**) المنصوبُ استقلالاً إذا وُجِدَ في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز إقامتها مُقَامَ الفاعل (**متعيِّنٌ**) أي: المفعول به (**له**) أي: لوقوعه موقع الفاعل؛ لأنه أشدُّ تعلقاً بالفاعل، وأقربُ إليه من غيره؛ لأنه محلُّ فعل الفاعل، فصار أولى بإقامته مُقَامَه من غيره .

(**وإن عُدِمَ**) أي المفعول به من الكلام (**فالكل**) أي كلُّ ما سوى المفعول به (**سواءٌ**) في الإقامة مُقَامَ الفاعل، لا تفاضل بينهما هذا اختيارُ أبي موسى الجزولي[4].

وقيل: المصدرُ أولى، وهو اختيارُ ابن عصفور[5] .

وقيل: الجار والمجرور؛ لأنه في حكم المفعول به، وهو اختيارُ ابن معطٍ[6].

وقيل: ظرفُ المكان؛ لأنه أقرب إلى المفعول؛ لأن دلالة الفعل عليه بالتزام،

---

(١) الغائية: هو ما يوجد الشيء لأجله. انظر التعريفات: ١٥٥ .

(٢) انظر شرح الكافية لابن الحاجب: ٢٢،، وشرح الرضي ٨٤/١، والفوائد الضيائية ٢٧٢/١ .

(٣) انظر المصادر السابقة .

(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية ٨٧٣/٢ .

(٥) انظر المقرب: ٨٧/١ .

(٦) انظر الفصول: ١٧٦ .

وهو اختيار أبي حيان[١] .

وقيل: ظرف الزمان، وهو اختيار بعض نحاة الأندلس .

وذكر صاحبُ « اللباب[٢] » أن البصريين اختلفوا في جواز إقامة المصدر مُقَامَ الفاعل مع وجود المفعول؛ فمنهم مَن مَنَعَ، ومنهم مَن أجاز[٣]، وفي المحفوظ عن المشايخ أنها إذا اجتمعت كلها، تعيَّنَ المفعولُ به كما نصَّ عليه المؤلف /.

قلت: وهذا لا ينافي ما في « اللباب » عن البصريين، إذ هو متمَشٍّ على مذهب المانع، ولا يُقضَى عليه بالإجماع؛ لأن مَن حَفِظَ حُجةٌ على غيره، وزياداتُ دلالاتِ الثقات مقبولةٌ لهم ولغيرهم في الروايات (كـ « ضُرِبَ زيدٌ ») مثال لإقامة المفعول به مُقَامَ الفاعل **(يومَ الجمعة)** » ظرف زمان **(أمامَ الأمير)**[٤] ظرفُ مكان **(ضرباً شديداً)** مفعولٌ مطلقٌ مبيِّنٌ للنوع باعتبار الصفة، (فإنه)[٥] وصفَ الضَّربَ بالشديد؛ للتنبيه أن المصدرَ لا يقوم مَقَامَ الفاعل حتى يُوصَفَ، أو يكون معدوداً؛ لأنه إذا كان بغير وصف كقولك: « ضُرِبَ ضرباً » مثلاً لم يُفهَمْ منه معنى زائدٌ على مفهوم الفعل، ففي الفعل عنه غِنىً، كما ذُكِرَ هنا .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١٩٤/٢ .

(٢) انظر: لب اللباب للعكبري: ١٦٠/١ .

(٣) ممن اجاز الأخفش وابن مالك. انظر معاني القرآن ٢١٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢، وشرح الأشموني ١٨٤/١، وشرح التصريح ٢٩١/١، والهمع ١٦٢/١، وأما من منع فهم جمهور البصريين .

(٤) انظر شرح الرضي ٨٥/١، والهمع ١٦٣/١ .

(٥) في (د): « وفائدة » .

وأقول: لا يحتاج في قيامه مَقَامَ الفاعل إلى العدد (والاتصاف)[1] فإنَّ دَأْبَ المصدر بطبيعة الوضع أن يفيد أحدَ ثلاثة أشياء: ما ذَكَرَ من السببين، والثالث التوكيد، وعليه إذا فُقِدَ لم يكن مقصوراً على مفهوم الفعل؛ لإفادته التأكيد، فليس ما ذَكَرَ بشرط، فتنبه له فإني لم أجده لغيري[2] .

(في داره) جار ومجرور، شبه بالمفاعيل، أُقِيمَ مُقَامَ الفاعل[3] مثلها .

(وأوّلُ) مفعولٍ من باب (أعطى) وهو الفعل المتعدي إلى مفعولين، ثانيهما غيرُ الأول (أولى) بأن يُقَامَ مُقَامَ الفاعل من المفعول الثاني عند أمن اللبس[4]؛ لأن فيه معنى الفاعلية بالنسبة إلى أنه متعاطٍ أي: آخِذٍ نحو: « أُعطِيَ زيدٌ درهماً» مع جواز « أُعطِيَ درهمٌ زيداً » فهو فاعل من وجه، ومفعول به من وجه، بخلاف المفعول الثاني، فإنه مفعول من جميع الوجوه، فلذلك كان الأَولى أن يُقال: « أُعطِيَ زيدٌ درهماً » .

(وبلبس يجب) أي: يجب إقامتُهُ عند التباسه بالثاني نحو: « أُعطِيَ زيدٌ عَمراً» إذا كان هو المعطَى وعمرو هو العطية .

---

(١) في (د): « والانصــــــاف » .

(٢) اعترض هنا على الرضي في شرح الكافية ١/٨٥، والجامي في الفوائد الضيائية ١/٢٧٣، وقد أشرت إلى ذلك في قسم الدراسة عند الكلام عن آرائه التي انفرد بها .

(٣) انظر تفصيل هذا المثال في الهمع ١/١٦٣، وحاشية الفوائد الضيائية ١/٢٧٣ .

(٤) قال أبو حيان: « إن من النحاة من منع إقامة الثاني من باب أعطى وإن أمن اللبس، وقال: إنه لا يجوز إلا على القلب. يعني أن يقدر أن الأصل قبل البناء للمفعول: أعطيت درهماً زيداً، فيقدر أن الدرهم أخذ وزيد مأخوذ على القلب، ثم يبنى للمفعول فيقال: أعطى درهم زيداً. انظر التذييل والتكميل ٢/١٢٧ .

واعلم أن عند جمهور البصريين لا يجوز نيابة غير المفعول به، إذا وجد في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز إقامتها مقام الفاعل، بل يتعين إقامته مقام الفاعل لما قدمناه .

(وعند الكوفيين) لا يتعين نيابتُهُ، بل عندهم (المفعول به أولى) ويجوز نيابة غيره مع وجوده في الكلام[١] أيضاً (كقوله) وهو جرير:[٢]

(وَلَو وَلَدَتْ قُفَيرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلَابَا)[٣]

فإن مع وجود المفعول به المنصوبِ وهو «الكلاب» أُقيمَ الجار والمجرور - وهو «بذلك الجرو» - مُقَامَ فاعل «سُبَّ» ، وهذا لا حُجةَ فيه للكوفيين؛ لجواز أن يكون «الكلاب» منصوباً بـ«ولدت» و«جروَ كلب» منادىً،

---

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة في ائتلاف النصرة: ٧٧، ٧٨، والمساعد ١/٩٦، والارتشاف ٢/١٩٤، والهمع ٢/٢٦٥، وقد أجاز الكوفيون ذلك مستدلين بقوله تعالى: ﴿ليجزي قوماً بما كانوا يكسبون﴾ في قراءة أبي جعفر، وقوله تعالى: ﴿ويخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشوراً﴾ فيمن بناه لما لم يسم فاعله، ورد البصريون بأنه لا يجوز ذلك أصلاً؛ لأنه لا يجوز إقامة غير المفعول به الصريح مع وجوده .

وقد وافق الأخفش الكوفيين بشرط تقدم النائب. ينظر شرح التسهيل ٢/١٢٨، وشرح الأشموني ١/١٨٤ .

(٢) جرير بن عطية الخطفى، وهو من بني كليب بن يربوع مات باليمامة. انظر الشعر والشعراء ١/٣٧٤ .

(٣) البيت من الوافر، ولم أقف عليه في ديوانه، ولا في النقائض، وقد ورد الاستشهاد به في الخصائص ١/٣٩٧، وشرح المفصل ٧/٧٥، وأمالي ابن الشجري ١/٥١٨، والهمع : ٢/٢٦٦، والخزانة ١/٢٣٧.

وقد رواه المؤلف بلفظ: «فقيرة» في النسختين، وبنى عليه ما سيذكره وهو خطأ.

والتقدير: ولو ولدت قفيرة الكلابا[1]، والحقُّ أن فيه حجةٌ؛ لأن قصد الشاعر « أن الكلاب » أي جنسُها العام تُسَبُّ بالجرو الذي وَلَدته الفقيرة ؛ لفقرها القادح فيه، والتأويل المذكور لم يصادف هذا الغرضَ؛ لأن قولهم: « لو ولدت الفقيرة الكلاب ياجروَ كلب تُسَبُّ الكلابُ بك أيها الجرو المنادَى » لا بالفقر القادح المؤثر في المولود؛ لأن الجرو علىَ زعمهم / بريء بما يَشِينُ وهو الفقر المؤثر لعدم ولادة (الفقيرة)[2] إياه، ولا معنى حينئذ لأن تُسَبَّ الكلابُ بسبب الجرو، بل سبُّهُم يقع بالفقر حالة إذن، والعبارة خاليةٌ ممَّا ذُكِرَ، فتدبر فساد المعنى و لم أجده لغيري[3].

* * *

(١) ذكره ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة ٢/٣٧٥، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ٢/١٢٨: « وزعم ابن بابشاذ أن جرو كلب منادى، والكلاب منصوب بولدت، قال ابن خروف: فقد أفسد اللفظ والمعنى » .

(٢) في (د): النقر .

(٣) أشرت إلى عدم صحة ما أشار إليه في قسم الدراسة؛ لأنه قد روى البيت بلفظ (فقيرة) بدلاً من (قفيرة) وهو ما لم أجده في مظان الشاهد .

[المبتدأ]

ولما أنهى المؤلفُ الكلام عن نائب الفاعل، وهو المسمَّى عنده بمنسوب المجهول، أخذ يتكلم على الثالث من المرفوعات وهو المبتدأ فقال:

(**المبتدأ**) هو (**اسمٌ مسندٌ إليه**) واحترز به عن الخبر، فإنه مسندٌ إلى المبتدأ وليس مسنداً إليه (**مجرَّدٌ عن عاملٍ لفظي**) أي لم يُوجَد فيه عاملٌ لفظي أصلاً، واحترز به عن باب كان،وباب إن، وباب ظن (**كـ« زيد قائم »**)، هذا مثالٌ للمبتدأ المحدود بهذا الحد المذكور، ألا ترى أن [زيداً][1] هنا مبتدأ؛ لكونه مسنداً إليه ومجرداً عن عامل لفظي، ومرادُه بتجريده [من][2] العامل اللفظي أن يُجَرَّدَ لفظاً أو تقديراً؛ ليدخلَ [نحو][3] « بحسبك درهم[4]»، فإن حسبَكَ هنا مبتدأ وإن دخلَ عليه العاملُ اللفظي وهو « الباء » ؛ لأنه مجردٌ عنه في التقدير والمعنى: «حسبك درهمٌ » والباءُ زائدة .

(**أو صفة**) معطوفٌ على مسند، ولا فرق بين أن تكون هذه الصفةُ مشتقةً كـ« ضارب ومضروب» أو جاريةً مَجرَاها كـ« قرشي »[5] .

(**ترفع**) أي الصفة المذكورة اسماً مشتقاً سواءٌ كان (**ظاهراً**) أو مضمراً

---

(١) في (د): يزيد .

(٢) في (د): عن .

(٣) في (د): مثل .

(٤) قال الرضي ٨٦/١: نجيب عن قولهم: بحسبك زيد، وما في الدار من أحدٍ بزيادة الباء ومن، فكأنهما معدومان .

(٥) انظر شرح الرضي ٨٦/١، وقد ذكر أن النحاة تكلفوا إدخال هذا أيضاً في حد المبتدأ .

منفصلاً كقوله[1]:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لِمَنْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

وكقوله تعالى: ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[2] فإن « أنت » مرفوع بـ « راغب » وإلا لزمَ الفصل بين « راغب » وبين معموله وهو « عن آلهتي» بأجنبي وهو « أنت » .

[وزعم] [3] الكوفيون[4] والزمخشري[5] وابن الحاجب[6] أنه يجب أن يكون المرفوع بهذه الصفة ظاهراً، ومنعوا أن يكون مضمراً، وحملوا آية مريم على التقديم والتأخير، ولا يمكنهم ذلك في البيت، إذ لا يُخبَرُ عن المثنى بالمفرد، هكذا[7] قيل في رده، وفيه نظرٌ[8] من وجهين:

الأول: يمكن ذلك ـ أعني التقديم والتأخير ـ في البيت، ويقدَّرُ مضافٌ ومضافٌ إليه موصوفٌ بواف، أُقِيمَت الصفةُ مُقَامَ الموصوف، وحُذِفَ للزِّنَةِ،

---

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في التذييل والتكميل: ٤٧/٢، وأوضح المسالك ١٨٩/١، والمغني ٥٦٦/٢، وتخليص الشواهد: ١٨١، وشفاء العليل ٢٧١/١، والمقاصد النحوية ٥١٦/١، وشرح التصريح ١٥٧/١، والهمع ٩٤/١ .

(٢) سورة مريم: آية: ٤٦، وانظر البيان ١٢٧/٢، والتبيان ٨٧٦/٢ .

(٣) ساقط من : (د) .

(٤) انظر الارتشاف ٢٥/٢، وشرح شذور الذهب: ١٨٢، وشرح التصريح ١٥٧/١.

(٥) انظر الكشاف ٥١١/١، وشرح التصريح ١٥٧/١ .

(٦) انظر الكافية: ٧٢، قال الرضي ٨٦/١ يريد بالظاهر ما كان بارزاً غير مستكن .

(٧) هذا قول ابن هشام في شرح شذور الذهب: ١٨٢ .

(٨) هذا تعقب من المؤلف على ابن هشام، وانظر قول ابن هشام في قسم الدراسة .

ويكون مطابقاً للضمير المثنى معنىً، أي: ما أنتما كلُّ واحدٍ وافٍ، ويُرَاعَى فيه المعنى، أعني معنى العموم المطابق للتثنية وغيرها، عكسُ ما رُوعي المعنى في لفظ كلا[1]، وأخبر عنه بالمفرد وإن كان معناه مثنى كقوله:

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَينَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِـــلاَ أَنْفِيهِمَا رَابِي[2]

بالإفراد دون التثنية، فلا يُطابقه معنىً بل لفظاً، وعكسُهُ هنا الثاني « إن أنتما » فاعلٌ بوافٍ سادّاً مسدَّ الخبر، كـ « أَسَارٍ ذَانِ[3] »، إذ النفي كالاستفهام وليس بخبر حقيقة، والمانع من جواز تقديمه: اشتراط ماله صدارة الكلام كالنفي والاستفهام، ولولاه لجاز باعتبار الوجه [الأخير][4].

الثاني: أنَّ « وافٍ » جنسٌ يَصدُقُ بالقلة والكثرة، فيطابق كلاً منهما، فتأمل فإني لم أجده لغيري .

وأفرد المؤلفُ الصفةَ بالذكر كما فعل / ابن الحاجب في « كافيته »[5]؛ لأنها لم تدخل في رسم المبتدأ؛ لكونها غيرَ مسند إليها، وأتى بلفظة « أو » الدالةِ على الشيئين، فكأنه قال: المبتدأُ أحدُ هذين المذكورَين، إما مجردٌ عن عامل لفظي

---

(١) أفاد ما سبق من ابن مالك في شرح التسهيل ١/٦٧، وانظر الإنصاف ٢/٤٤٧، وشرح المفصل ١/٥٤ .

(٢) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وقد ورد الاستشهاد به في النوادر: ١٦٢، والخصائص ٢/٤٢١، والإنصاف ٢/٤٤٧، وأسرار العربية: ٢٨٧، وشرح المفصل ١/٥٤، والمغني ١/٢٠٤، وشرح التصريح ٢/٤٣، والخزانة ١/١٣١ .

(٣) مقتبس من قول ابن مالك في الألفية:

وأول مبتدأ والثاني فاعل اغنى في أسار ذان

(٤) ساقط من (د) .

(٥) الكافية: ٧٤ .

مسندٍ إليه، أو صفةٌ هذا شأنها ؛ لأن المبتدأ في الاصطلاح النحويِّ مشتركٌ بين ماهيتين، فلا يُمكِنُ جمعُهُما في حد؛ لأن الحدَّ (مبيِّنٌ)[1] للماهية لجميع أجزائها، فإذا اختلف البيان في الماهية لم يجتمعا، فأفرَدَ المؤلف لكل منهما حداً يتميزُ به عن الآخَرِ، وقدَّمَ منهما ما هو الأغلب في كلامهم .

الماهيةُ لم تختلف (باعتبار)[2] الطبيعة الجنسية، بل باعتبار النوعية، والاتفاقُ شرطٌ في الكلية منهما، ففي التوجيه نظرٌ، فتثبَّتْ (فلم أجده)[3] لغيري.

ولا تعمل الصفة المذكورة عند جمهور البصريين وأكثرِ المتأخرين إلا إذا أتت **(بعد نفي أو)** بعد **(استفهام)**[4] ، فالنفي **(كـ «ما قائم الزيدان »)**، فـ «ما» حرف نفي، والصفة مبتدأ، وهي « قائم » في المثال، و « الزيدان » فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، وإنما كانت الصفة هنا مستغنيةً عن الخبر؛ لأنها في موضع الفعل، وهو لا يُخبَرُ عنه لا محالة، ألا ترى أن تأويلَه: « أيقوم الزيدان » .

وشمل قوله « نفي » بالإطلاق النفي (بالحرف)[5] كما مثل، والنفي بالاسم

---

(١) في (د): بين .

(٢) في (د): باختلاف .

(٣) في (د): فإني لم أجده .

(٤) يرى الأخفش أنه ليس من شرط إعمال الوصف الاعتماد، وذهب الكوفيون إلى نحو ما ذهب إليه الأخفش من عدم اشتراط النفي والاستفهام، إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده، وما بعده مرفوع على قاعدتهم، ويوافقونه في التزام إفراده وتجرده من ضمير، ويجيزون إجراءه مجرى اسم جامد. ينظر ارتشاف الضرب ٢/٢٦، ٢٧، وأوضح المسالك ١/١٩١، وشرح الأشموني ١/١٩٠، والهمع ٢/٦-٧ .

(٥) في (د): بالأحرف .

[نحو][1] « غيرُ قائم الزيدان[2]»، فعُومل « غير قائم » معاملةَ « ما قـائم » ، والنفـي بالفعل نحو «ليس قائم الزيدان » فـ « قائم » اسمُ ليس، و « الزيدان » فـاعلُ «قـائم» سدَّ مسدَّ الخبر، والاستفهام نحو: (أقائم الزيدان)، فالهمزة للاستفهام، و « قائم » مبتدأ، وهو صفة، و « الزيدان » فاعلٌ أغنى عن الخبر؛ لشدة شبهه بـالفعل، ولا فرقَ بين أن يكون الاستفهام بالهمزة كمـا مرَّ، **(أو)** بهـل نحـو: **(هـل حَسَنٌ الأخوان)** فـ « هل » حرف استفهام، والصفة مبتـدأ، و « الأخـوان » فـاعل سـدَّ مسدَّ الخبر .

وشمل قوله: « أو » الاستفهام بالحرف كما تقدَّمَ، والاستفهامُ بالاسـم نحـو: «ما فاعلٌ الزيدان » و «مَن ضـاربٌ العَمْـران » و « متـى راجـعٌ البكـران » و« أيـن قاعدٌ صاحباك » و« كيف مقيمٌ ابناك » و « كم ماكثٌ صديقاك » و « أيـن قـادمٌ رفيقاك» وإنما لم يُجعَل المرفوع بالصفة خبرٌ فيهن؛ لأن الصفة قائمةٌ مَقَامَ الفعل، والفعلُ لا يخبر عنه، فكذا ما قام مَقَامَه .

وإنما عَمِلت الصفـة هنـا لوقوعهـا بعـد النفـي والاسـتفهام، فقَـوِيَ شـبهُهَا بالفعل، فعَمِلَت عمَلَه[3] .

(فإن طابقت) أي: سـاوَتْ ومـاثَلَتْ الصفـةُ الرافعـةُ للظـاهر أو مـا يجـري مَجرَاه، بعد نفي أو استفهام **(مفرَداً)** مذكوراً بعدها في إفراده نحو «ما قائم زيد» و(أقائم زيد أخوك[4])،واحترز بقوله: «مفرَداً » عما إذا طابقت مثنى أو مجموعـاً

---

(١) ساقط من (د) .

(٢) أفاده من شرح التسهيل ١/٢٧٥ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/٢٧٢ .

(٤) في النسختين: أقائم أخواك، والصحيح ما أثبت .

نحو: « أقائمان أخَواك[1] ؟ أو أقائمون إخوتُكَ ؟ » فإنها حينئذ خبرٌ، لا مبتدأ[2]؛ لأن المطابقة حاصلة بين اسم الفاعل وما بعده .

(فأمران) أي فيجوز في الصفة أمران:

أحدهما: / أن تكون مبتدأ، وما بعدها فاعلُها سدَّ مسدَّ الخبر؛ لشدة شبهه[3] بالفعل .

والثاني: أن يكون ما بعدها مبتدأ، وهي خبرٌ عنه مقدَّمٌ عليه لفظاً، مؤخَّرٌ معنى، فهنا ثلاث صور[4]:

أحدها: تقديم تثنية الصفة نحو: (أقائمان الزيدان)[5] ويجب أن يكون حينئذ « الزيدان » فاعل الصفة قائم مَقَامَ الخبر .

وثانيهما: إفراد الصفة (كـ « **أقائم زيد ؟** »)، ويجوز فيه الأمران كما علمت).

واعلَمْ أنه لو عُطِفَ على هذه الصفة فعلٌ، انفصل الضمير فتقول: « أقائمٌ الزيدان بل قاعدٌ هما »، قال أبو عثمان المازني: وتقول: « أقائمٌ أخواك » (أم)[6] قاعد، هذا هو القياس والوجه .

وحكى المازني: « أم قاعدان[7] » بالضمير المتصل .

---

(١) في الأصل: (أقائم) .

(٢) انظر شرح المرادي للألفية ٢٧٢/١، والفوائد الضيائية ٢٧٧/١ .

(٣) انظر الفوائد الضيائية ٢٧٧/١ وقد أفاده المؤلف منه .

(٤) هذه الصور نص عليها الجامي في الفوائد الضيائية ٢٧٨/١ ونقلها المصنف بنصها.

(٥) في (د): قائمان الزيدان .

(٦) في (د): أو .

(٧) انظر الارتشاف ٢/د٢، قال أبو حيان: قال المازني: ولو قال قائل: زيد قائم جاز أن تقول منكراً عليه: أقائم هو ترفع هو بقائم، وتقول: قائم أخوك أم قاعد، هذا هو القياس... وحكى المازني أما قاعدان فأضمر المتصل على حد ما يضمر في اسم الفاعل .

(وأصله) أي: المبتدأ ما ينبغي (أن)[1] يكونَ المبتدأ عليه، ما لم يمنع مانع **(التقدم)** على الخبر لفظاً؛ لأن المبتدأ عامل في الخبر، وحق العامل أن يتقدم كسائر العوامل، لاسيما على عامل لا يتصرَّفُ **(فصحَّ)** لأجل أن حقَّ الأصل في المبتدأ التقدمُ لفظاً **(في داره زيد)** مع كون الضمير عائد إلى زيد المتأخِّر لفظاً لتقدمه رتبةً .

ولا فرق بين أن يكون الضميرُ بارزاً مجروراً كما مثل، أو منصوباً نحو: «يضربه عمرو زيد »؛ لأن التقدير « زيد يضربه عمرو » أو مستتراً مرفوعاً نحو: «قائم زيد وفي الدار أخوك » .

ونقل ابنُ مالك إجماعَ النحاة على جواز: في داره زيد[2]، وليس بشيء، بل فيه خلافٌ [عن][3] الأخفش، نقل عنه الصَّفَّار[4] أنه إذا ارتفع زيدٌ بالمجرور، منعها لأنه إذا (رفع)[5] المجرور اسماً بعده، كان واقعاً في محله؛ لأنه عامل، فيلزم

---

(١) في الأصل: « ما يكون » .

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ص: ٤٧: ويجوز في داره زيد إجماعاً، وانظر شرح التسهيل ١/٣٠٠، وقال أبو حيان في الارتشاف ٢/٤٤ قال ابن مالك: ويجوز نحو: في داره زيد إجماعاً، وليس كما ذكر، بل ذكر النحاس فيه خلافاً عن الأخفش، فيمنعها إذا ارتفع زيد بالظرف، وأجاز ذلك البصريون على الابتداء. وانظر الهمع ٢/٣٥ .

(٣) في الأصل: « على » .

(٤) هو القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي المشهور بالصفار، صحب الشلوبين وابن عصفور وشرح كتاب سيبويه، مات سنة ٦٣٠ هـ. ينظر بغية الوعاة ٢/٢٥٦، ومعجم المؤلفين ٧/١٠٧، والأعلام ٦/١٢ .
ولعل الذي نقل ذلك النحاس كما ذكره أبو حيان، قال: « ونقل النحاس المنع عن الأخفش إن رفع بالظرف » انظر الارتشاف ٢/٤٥ .

(٥) في (د): ارتفع .

من ذلك أن يتقدَّمَ الضميرُ على مفسِّره، وهو لا يجوز، وأجاز [ذلك][١] جمهور البصريين[٢]؛ لأن زيداً مرفوع بالابتداء لا بالمجرور، وذلك عندهم على التقديم والتأخير (لا صاحبها في الدار)، فإنه لا يجوزُ تقديم المبتدأ في هذه الصورة؛ لعود الضمير إلى الدار لفظاً ورتبة[٣]، وهو لا يجوز إلا في أبوابٍ معلومة ليس هذا الباب منها .

وإن تأخر المبتدأُ فيها (نحو « في)[٤] الدار صاحبها » جاز؛ لتقدم ما يعودُ عليه الضمير لفظاً .

[تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً] :

(ويلزم) [أي] [٥]تقدُّمُ المبتدأ على الخبر (إذا تضمن الصدرَ) أي: إذا اشتمل على معنى، وجبَ له صدرُ الكلام كالاستفهام والشرط، فإنه يجب حينئذ تقديمُهُ؛ حِفظاً لصدريَّتِهِ ؛ لأنه مؤثِّرٌ في الكلام، ومخرَجٌ له عما هو عليه، وكلُّ مؤثِّر فيه حقُّهُ صدرُ ذلك الكلام؛ ليعلَمَ السامع من أول [الأمر][٦] أنه نوع من أنواعه .

(وأُضيف) المبتدأ (إليه) أي: المتضمن الصدرَ، فإن المضافَ لشدة اتصاله بالمضاف إليه مع امتناع تأخره عن المضاف إليه، جُعِلَ المضافُ بمنزلة كلمة

(١) ساقط من (د) .
(٢) انظر الارتشاف ٢/٤٤، والمساعد ١/٢٢٢ .
(٣) قال الرضي: ومن جوز ثمة « ضرب غلامه زيد » ينبغي أن يجوز هذا؛ لأن طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول، بل أشد .
(٤) في (د): يجوز في .
(٥) في الأصل: « إن » وما أثبته من (د) .
(٦) في (د): الاسم .

واحدةٍ مستحقة للصدر، يُقدَّرُ الاستفهامُ قبل المضاف .

(وكان خبره فعلَه) أي: المبتدأ، واحترزَ عمَّا لا يكون فعلَهُ كما في قولك: زيدٌ (قام)[1] أبوه / فإنه لا يَلزَمُ فيه تقديم المبتدأ؛ لجواز أن يُقالَ: «قام أبوه زيد» لعدم الالتباس .

(أو وقع) مجردُ الخبر (بعد باب إلا)[2] أو معناها (أو تماثَلا) أي المبتدأ والخبر في مجرد التخصيص[3] بالمعمول، فإنه يلزمُ تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور كلها (كـ: مَن قام؟) مثالٌ للمبتدأ المتضمن لصدر الكلام، فإن « مَن » فيه مبتدأ، وهي متضمنة لما له صدرُ الكلام؛ وهو الاستفهام .

وأكثرُ ما يقع بعد اسم الاستفهام الجُمَلُ، فتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتدأ .

(وما جاء بك؟) مثالٌ للمبتدأ المتضمن لصدر الكلام أيضاً، وهو كالمثال الأول، إلا أن هذا استفهام بما، وذاك بمَن، وفائدةُ التمثيل بها؛ ليُعلَمَ أن لا فرق بين أن يكون المبتدأ المتضمن للصدر من أسماء الاستفهام أو من غيرها .

(وأيُّهم ضُرِبَ أكرمتُ) مثالٌ للمبتدأ المتضمن للصدر أيضاً، فإن « أياً » فيه متضمنة لما له صدر الكلام؛ وهوالشرط[4].

(ومَن أبوك؟) مثالٌ للمبتدأ المتضمن للصدر الذي خبره اسمٌ مفرَدٌ؛ وهو الاستفهام، فإن معناه: (أهذا أبوك أم ذاك؟)، و(أبوك) خبرٌ » وهذا مذهب

---

(١) في (د): قائم .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٣٠٠ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١/٢٩٦، وشرح الرضي ١/٩٧، والفوائد الضيائية ١/٢٨٥ .

(٤) انظر شرح الجمل ١/٣٩٠، وشرح التسهيل ١/٢٩٦، والارتشاف ٢/٤٢ .

سيبويه والجمهور[1]، وذهب بعضُ النحويين[2] إلى أن « أبوك » مبتدأ، وهو معرفةٌ و «مَن» خبرُهُ الواجب تقديمه على المبتدأ؛ لتضمنه معنى الاستفهام .

(وغلامُ مَن قام؟) مثالٌ للمبتدأ المضافِ للمتضمن صدرَ الكلام، وهو الاستفهام المقدَّرُ قبل المضاف .

(وزيدٌ قام) مثالٌ للمبتدأ الذي يكون خبرُهُ فعلَهُ، فلو أُخِّرَ زيدٌ هنا التبس بالفاعل، وزال معنى الابتدائية .

(وما بكرٌ إلا قائم) مثالٌ للمبتدأ الذي وقع مجرَّدَ الخبر بعد إلا، ومثلُه من التنزيل: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[3] ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ﴾[4] .

(أو إنما بكر قائم) مثال للمبتدأ الواقع بعد إنما؛ لأن باب إلا يشمل إلا وإنما، ومثله من التنزيل: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ﴾[5] .

(وأفضل منك أفضل مني) هذا مثالٌ للمبتدأ والخبر، المتماثلَين في أصل درجة التخصيص لا في قَدرِهِ، فإنهما مخصوصان بنوعٍ واحد من التخصيص، وهو التخصيصُ بالمعمول، فيجب هنا تقديمُ المبتدأ على الخبر[6]؛ لأنه لا يتميزُ

---

(١) ينظر شرح الرضي ٩٧/١، والمغني ٤١٥/٢، ولم أعثر على ذلك في الكتاب .

(٢) قال الزنجاني في الكافي شرح الهادي ١٥٩/١: « فإن قلت: من أبوك؟ فالأحسن أن يجعل « من » مبتدأ و « أبوك » خبر ليقع كل شيء موضعه .

(٣) سورة آل عمران: آية: ١٤٤ .

(٤) سورة القمر: آية: ٥٠ .

(٥) سورة الرعد: آية: ٧ .

(٦) انظر شرح التسهيل ٢٩٨/١، والمغني ٤١٥/٢، وشرح الرضي ٩٧/١ قال: ليس هذا على الإطلاق، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

=

حينئذ المبتدأ من الخبر، إلا باستقرار كل واحد منهما في موضعه **(إلا بقرينة)** تدل على تمييز أحدهما على الآخَر، فإنه حينئذ لا يجبُ تقديمُ المبتدأ على الخبر **(كـ « أبو يوسُفَ أبو حنيفَةَ رضي الله عنهما »)**، فإنه [يجوز تقديم الخبرَ] هنا على المبتدأ؛ لوجود القرينة من حيث المعنى، فإن الخبر هو مَحَطُّ الفائدة، فما يكون فيه التشبيهُ الذي تُذكَرُ الجملة لأجله فهو الخبرُ، وهو قوله: « أبو حنيفة » إذ المعنى أن أبا يوسُفَ في (زُهدِهِ)[1] وعلمِهِ مثلُ أبي حنيفة، لا أنَّ أبا حنيفة مثلُ أبي يوسف؛ لأن الأعلى لا يُشبَّهُ بالأدنى عند قصد الحقيقة .

[حذف المبتدأ]:

(وقد يُحذَفُ) المبتدأ لقيام قرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ **(مثل)** قول المستهلٍّ : **(الهلالُ والله)**[2] أي: هذا الهلالُ والله، فحُذِفَ المبتدأ / لقرينة مشاهدةِ الحال ؛ لأنَّ مثلَ هذا الكلامِ إنما يُقالُ عند تحديق الأبصار نحو: مَطلِعِ الهلالِ، ممن يسبقَ من الناس إلى رؤيته، يرفَعُ صوتَه، فيمنعُهُ الاهتمامُ بذكر الهلال من أن يقول: «هذا» ؛ لأنه قد عَلِمَ أنهم يفهمون ما يعني، فكان الحذفُ أفصحَ لأمرين:

أحدهما: الاهتمام .

والثاني: العلم بأنه يشير إلى الهلال .

وإنما أتى بلفظ القَسَم كما مشى عليه ابن الحاجب في « كافيته »[3] جرياً

وذلك لأنا نعرف أن الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وانظر شرح التصريح ١/١٧٣ .

(١) في (د): زاهده .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/٩٤: المستهل طالب الهلال كما يقال لطالب الفهم: مستفهم، ولطالب العلم: مستعلم، انظر شرح الرضي ١/١٠٣ .

(٣) الكافية: ٨٠ .

على عادة المستهلّين غالباً، ولئلاّ يُتوهَّمَ نصبُ الهلال عند الوقف .

(و) قد (يجب) حذفُ المبتدأ إذا كان مخبَراً عنه بنعت مقطوع؛ لي تعين المنعوتُ بدونه، لكونه لمجرَّدِ المدح كما (في باب « **الحمدُ لله الحميدُ**[١] » بالضم) أي بضم (الحميد)، والتقدير: هو الحميدُ، أو لمجرد الذمِّ نحو: « أعوذُ بالله من إبليسٍ عدوُّ المؤمنين » ، أو لمجرَّدِ الترحُّمِ نحو: « مررتُ بعبدِكَ المسكين » ، فهذا ونحوُه من النعوت المقطوعةِ للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها، يجوز فيها النصبُ بفعلٍ ملتَزَمٍ إضمارُهُ، والرفعُ بمقتضى الخبرية لمبتدأٍ لا يجوز إظهاره؛ لأنهم قصدوا إنشاءَ المدح وإضمارُ الناصب أمارةٌ عليه، ثم التُزِمَ الإضمارُ في الرفع؛ ليجريَ البابُ على سَنَنٍ واحدٍ[٢].

وإنما وجب حذفُ المبتدأ هنا؛ ليُعلَمَ أنه كان في الأصل صفةً، فقُطِعَ لقصد المدح أو الذم أو الترحم أو غيرِ ذلك، فلو ظَهَرَ [لم][٣] يتبين ذلك، ولأنهم نصوا على أنه لا يجوز إثبات « هو » .

ويجب حذفه أيضاً إذا كان مخبَراً عنه بمصدر، هو بدلٌ من اللفظ بفعله، وذلك في نحو قولهم: (« **سمعٌ وطاعةٌ**[٤] »)، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ، والأصل في

---

(١) انظر شرح الرضي ١/١٠٣، وفي الارتشاف ٢/٢٩ . الحمد لله أهل الحمد، وفي الهمع ١/١٠٤: الحمد لله أهل المدح، وفي شرح التسهيل ١/٢٨٧ كما ذكر المؤلف .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٢٨٧ فقد أفاد المؤلف منه .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) ينظر شرح التسهيل ١/٢٨٧، وقد استشهد بقول الشاعر:

فقالت حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم بالحي عارف

أي: أمري حنان، قال: « والأصل في هذ النوع النصب؛ لأنه مصدر جيء به بدلاً من للفظ بفعله » .

هذا النوع النصبُ؛ لأنه مصدرٌ جِيءَ به بدلاً من اللفظ بفعله، فلم يجز إظهارُ ناصبه؛ لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدَلِ منه، ثم حُمِلَ الرفعُ على النصب، والتُزِمَ إضمارُ المبتدأ، وقد جاء إظهارُ هذا المبتدأ في الشعر، أنشد أبو الفتح بن جني في الخصائص[1].

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مَا لَمْ أُعَدَّدِ[2]

(و)يجب حذفُه أيضاً في مسألةِ أبي علي الشلوبين وهي (زيدٌ الخبزَ آكِلُه)[3] بضم «أكل» ؛ أي: هو أكله[4] .

وهذا المبتدأ لا يجوز إظهاره، (و)يجب حذفُه أيضاً في قولهم: (رَمْيَةٌ مِن غير رَامٍ) .

(و) يجبُ حذفُهُ أيضاً إذا كان مخبَراً عنه بصريح القسَم نحو قولهم: (في ذمَّتِي لأَتِمَّنَّهُ)، أي: في ذمتي ميثاقٌ، أو عهدٌ، أو يمينٌ، أو قَسَم، فاقتصروا على الخبر كما اقتصروا على المبتدأ في نحو: « لَعَمرُكَ لأفعلنَّ » ، وهذه المسألة ذكرها الفارسي[5]، وشاهدُهَا من كلام العرب قولُ ليلى[6] (الأَخْيَلِيَّةِ)[7] تهجو

---

(١) انظر الخصائص ٢/٣٦٢ .

(٢) من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وانظر ديوانه ١/٣١، والخصائص ٢/٣٦٢، وتذكرة النحاة: ٦٠١، وشرح شواهد المغني ١/٣٢١، ٢/٩٢٨ .

(٣) هكذا في النسختين، وفيه نظر، فالمسألة لم أجدها لأبي علي الشلوبين، بل المقصود - والله أعلم - أبو علي الفارسي حيث ذكر هذا المثال في الإيضاح: ٥٢، وقد استشهد بهذا المثال أيضا صاحب لباب الألباب: ٢٥٦ .

(٤) حيث أضمر لـ(الخبز) ناصبا؛ لأن ما بعده مشتغل عنه بضميره، ويكون ذلك الناصب خبرا لـ(زيد)، ويقدر مبتدأ (أكله) ويضمر؛ لئلا يتوهم أنه جملة أخرى مستأنفة، والتقدير: زيد أكل الخبز هو أكله .

(٥) انظر كتاب الشعر ٢/٥٠٧ .

(٦) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب من بني عامر بن صعصعة، شاعرة فصيحة، لها أخبار مع توبة بن الحمير، كانت بينها وبين النابغة مهاجاة . انظر فوت الوفيات ٢/١٤١، والنجوم الزاهرة ١/١٩٣، والأعلام د/٢٤٩ .

(٧) في (د): الأخيلية .

النابغةَ[١] الجعديَّ:

تَسَاوَرُ سَوَّاراً إلى المجْدِ وَالعُلاَ وَفي ذِمَّتِي لَئِـنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلاَ[٢]

أي: في ذمتي يمين أو قسم.

(و)يجب حذفُه أيضاً إذا كان مخبَراً عنه بمخصوصٍ في (باب «نعم»)، نحو: «نعمَ الرجلُ زيدٌ[٣]»، فيجوزُ في (زيد) أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف واجبِ الإضمار (على قول) سيأتي بيانه في باب / نِعمَ، والصحيحُ أنه مبتدأ، وما قبله خبرٌ، وذكَرَ غيرُ المؤلف[٤] [مواضع] أُخرَ[٥] يجب فيها حذفُ المبتدأ:

أحدها: أن يذكُرَ الشاعرُ منزلاً أو منازلَ [يتغزَّلُ][٦] بها، ثم يقول: «دارُ فلان أو ديارُ فلانة».

---

(١) هو قيس بن عبد الله بن عدس بن ربيعة بن جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، عاش في الجاهلية والإسلام. انظر طبقات فحول الشعراء ١/١٢٣، والغاني ٥/٤.

(٢) من الطويل في ديوانها: ١٠١، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ١/١٥١، وشرح السيرافي ٤/٣٧، والاقتضاب: ٣٩٧، والتبصرة والتذكرة ١/٤٣٣، والمقاصد النحوية ١/٥٦٩، وتخليص الشواهد: ٢٠٧.

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية ١/٣.

(٤) انظر الارتشاف ٢/٣٠.

(٥) ساقط من الأصل.

(٦) في (د): يتغير.

الثاني: ما انتصب من المصادر توكيداً لنفسه نحو: ﴿صُنْعَ اللهِ﴾[1] فإنه يجوز رفعه بإضمارِ مبتدأٍ لا يجوز إظهاره[2].

[وكذلك كل ما انتصب بفعل مضمَرٍ لا يجوز إظهاره][3] وإن لم يكن رفعُه مَقيساً .

الثالث: قولُ العرب « مَن أنتَ ؟ زيدٌ ؟ » أي: مَذكُورُكَ، حذفوا المبتدأ وُجُوباً حملاً على الناصب حين قالوا: « مَن أنتَ؟ [تذكر زيداً] » .

الرابع: قولُ العرب: « لا سَوَا » حكاه سيبويه[4]، وتأويلُه على حذف مبتدأ، أي: هذان لا سَوَا، وهو واجبُ الحذف، والمبرد[5] لا يمنعُ ظُهورَهُ، وقدَّرَهُ بعضُهُم بعد لا؛ أي: لاهما سَوا .

الخامس: قولهم « لاسيَّما زيدٌ » بالرفع ؛ أي: لا شيءَ الذي هو زيدٌ .

[مسوغات الابتداء] :

(و)قد (**يكون**) المبتدأُ (**نكرةً**)،وإن كان الأصلُ فيه أن يكون معرفة ؛ لأن المعرفة معنى مُعيَّناً، والمطلوبُ المهمُّ الواقع في كلامهم إنما هو الحكمُ على الأمور المعينة، إلا أنه لا يقع نكرةً على الإطلاق، بل يُشتَرَطُ التخصيص، ولذلك قيَّدَ الحكم بقوله (**لو تخصَّصَت**) إذ بالتخصيص يقل اشتراكهما، فتقرُبُ من المعرفة،

---

(١) سورة النمل: آية: ٨٨ .

(٢) انظر الارتشاف ٢/٣٠، ومثله: ﴿صبغة الله﴾ و﴿وعد الله﴾ و﴿كتاب الله﴾ كما ذكره أبو حيان .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) الكتاب ٢/٣٠٢ .

(٥) قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢/٣٠: « وأجاز المبرد والسيرافي إظهار المبتدأ في هذا » وانظر الهمع ٢/٤٠، ولم أتمكن من العثور عليه في كتب المبرد المطبوعة .

فَيَحسُنُ وقوعُهَا مبتدأً .

(أو أفادت) عدمَ الإفراد أو عدمَ المجموع من حيث هو مجموعٌ (كما أحَدٌ غيرُ مرزوق)، فإن النكرةَ فيها وُضِعَت في حيِّزِ النفي فأفادت عمومَ الأفراد وشمولَه، (فتعيَّنَت) وتخصَّصَت، فإنه (لا تعدُّدَ في جميع الأفراد)، بل هو أمرٌ واحدٌ، وكذا كلُّ نكرة في الإثبات كقول ابن عباس رَضي الله عنهما ، وقد سُئِلَ عن فدية المحرم (في)[1] الجراد: « تَمْرَةٌ خَيرٌ مِنْ جَرَادَةٍ[2] » يُريد كلُّ تمرة على انفراد بها، خيرٌ من جرادةٍ على انفرادها، كذا قيل في توجيهه، وفيه نظرٌ من وجوه:

أحدها: قولُه « فتعينت » التعيين يُفيد انحصارَ المعيَّنِ في عين واحدة، والعمومُ يُفيد شُيُوعَهُ في أعيان تكثَّرَت، فإن أفاد العموم الناتج من سياق النكرة في حيز النفي التَّعيينَ من جهة واحدة، فهو تناقُضٌ بيِّنٌ، وجمعُ المتناقضين مُحالٌ، وبه علمتَ بطلانَ قوله: لا تعدد ... الخ .

الثاني: قوله: « جميعُ الأفراد » خطأٌ، ومعناه كلُّ فردٍ من أفراد ذلك العامِّ؛ لأن لفظَ العام يقضي بطبيعته بتعدد الأفراد، فإذا أُنتِجَ الخصوصُ تناقض أيضاً .

والصواب بناءً على ما قيل: لا تعددَ في مجموع الأفراد، لكنه (يلزم إفرادُ)[3] العامِّ الجمعيِّ جمع عند البعض .

الثالث: قولهم: « وكذلك كل نكرة في الإثبات ... الخ، ليس [بمسلم][4]

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر موطأ الإمام مالك ٤١٦/١ كتاب الحج، باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم .
وقد ورد الاستشهاد به في شرح الكافية الشافية ٢١٨/١ ، والمساعد ٢٥٣/١ ، وشفاء العليل ٢٨١/١ وغيرهما .

(٣) في (د): يلزم أن إفراد .

(٤) في (د): بمثله .

فإنها لا عموم فيها، والحكم فيها على الجنس بطريق البدل .

والحقُّ في التوجيه: أن يقال: إنها لما اعتمدت على أحد الأوصاف الثلاث التي هي النفي والاستفهام والتخصيص بصفة [أفادت][1] .

أما الثالث فواضح، وأما الأولان فيرجعان إليه أيضاً؛ لأن المنفيَّ والمستفهَمَ عنه موصوفٌ معنى، فيُفضى إلى تخصيصه بنوعٍ تخصيص مقرِّبٍ، سواءٌ كان الحكم على بعض الأفراد أوعلى كلها جميعاً أو مجموعاً، فتأمل فإني لم أجده لغيري وهو بحثٌ نفيسٌ .

(ورجل مؤمنٌ ناجٍ) فإن الرجل / صادقٌ بالمؤمن وغيره بطريق الشيوع في الجنس، تخصصَ بالوصف فجُعل مبتدأ، وناجٍ خبره (.....)[2] خُصَّ بتقديم الخبر ، إذ هو وصف في المعنى، والموضوع موصوفٌ به[3] وبعد سبق علمه لا يقدح التنكير للتقرب .

(وسلام على الحنفية) فإن فيه التخصيص مطلقاً بنسبة المسلِّم والمسلَّم عليه.

وما قاله بعض النحويين من أن « سـلام » من هذا النوع، وأعربَ ﴿سلام﴾[4] مبتدأً صحيح؛ لما فيه من معنى الدعاء[5]، وخبره شبهُ الظرف المحذوف أي: عليهم، والضمير للملائكة والروح (أو لسكَّان)[6] الأرض، المعلوم من المقام، و « هي » خبرُ مبتدأ محذوف تقديره: « الحالةُ هي ﴿ حتى مَطلَعِ الفجر ﴾[7] » .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) لم أتمكن من قراءة هذه الكلمة لأنها غير واضحة في الأصل، ومطموسة في (د) .

(٣) في الأصل: « بمرو » .

(٤) سورة الفجر: آية: ٥ .

(٥) كالزمخشري وأبي حيان وغيرهما، وينظر شرح المفصل ٩٣/١، وارتشاف الضرب ٤٠/٢ .

(٦) في (د): ولسكان، وهو خطأ .

(٧) سورة الفجر: آية: ٥ .

(أو أكلب عندك أم رافضي شيعي) فإن المتكلم بهذا الكلام يَعلم بإثبات الحكم وهو الخبرُ عن أحدهما، وإنما يُجهل ثبوته لمعين، فسُئِلَ المخاطَبُ عن تعيينه، فإن الحكمَ إذا كان معلوماً، صار الخبر في المعنى وصفاً يَرجعُ في المعنى إلى النكرة؛ لأن [الخبر][1] بابُهُ أن يكون مجهولاً، وبابُ الصفة أن يكون معلوماً، فكلٌّ واحد من الكلب والرافضي قد تخصص بهذه الصفة، فقَرُبَ من المعرفة، فجعل مبتدأ، وعندك خبره .

(وشرٌّ أَهَرَّهُمَا)[2] فإنه يتخصَّصُ بما يتخصص به الفاعل لشبهه به، إذ يُستَعمَلُ في موضع: ما أهرَّهُمَا (إلا شرٌّ، وما)[3] يتخصَّصُ به الفاعل قبلَ ذِكره هو صحة كونه محكوماً عليه بما أُسند إليه، فإذا قلت: (جاء)، عُلِمَ منه أن ما يُذكَرُ بعد أمر يَصحُّ أن يحكم عليه بالمجيء، فإذا قلت: « رجلٌ » فهو في قوة رجلٍ موصوفٍ بصحة الحكم عليه بالمجيء .

تنبيه:

هذا التوجيه يؤيد ما أسلفناه لك في بحث التخصيص، فتدبَّرْهُ تجدهُ قريباً منه إن لم يكن عينَه[4].

واعلَمْ أن هذا الكلام لا يُقالُ إلا في وقت أو مكان مَخُوفٍ لا يَهِرُّ الكلبُ في مثله إلا لشرٍّ، وجَرَت العادة لذلك، وإلا فالكلب يَهِرُّ لغير الشرِّ كثيراً، فأراد

---

(١) ساقط من (د) .

(٢) المثل المشهور هو: « شر أهر ذا ناب » وهو الذي يمثل به في كتب النحو، ويضرب فيما يستدل به على الشر. ينظر الأمثال ١/٣٧٠، والمستقصي ٢/١٣٠، وشرح ابن يعيش ١/٨٦، وشرح الرضي ١/٨٩ .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) انظر ص: ١٥٩ .

أن يقول: (ما أهرَّهُمَا شر)، ثم لما تحقَّقَ الشر، أتى بالحصر فقال: (ما أهرهما إلا شرٌّ)، ثم قدَّمَ الشَّرَّ لاهتمامه وشدةِ خوفه فقال: (شرٌّ أهرهما) (وقوله:)

(لَقَدْ أَلَّبَ الوَاشُونَ أَلْباً بِجَمْعِهِمْ فَتُرْبٌ لأَفْــوَاهِ الوُشَــاةِ وَجَنْدَلُ)[1]

فإن في النكرة هنا معنى الدعاء عليهم[2]، يدعو على (الوشاة)[3] بأن الترابَ والجندلَ (وهو الحجارةُ) تسدُّ أفواههم، ولا يحصل ذلك إلا بموتهم، فكأنه دعا عليهم به وتمنَّاه، والوشاةُ جمع واشٍ وهو الذي يُـزَوِّقُ الكلامَ للعاشق[4] حُجَّةً على إبطال عشقه، وقد جاء في محبوبه.

فهذه جملة ما ذكره المؤلف من الأشياء التي شاركت المعرفةَ في مطلق التخصيص، لا في خصوصه بقيد، وتصل بالتفصيل إلى سبعة[5]، وزاد غيرُه أموراً[6] وأنهاها إلى نيِّفٍ وثلاثين موضعاً، وذكَرَ بعضُهُم أنها ترجع إلى العموم

---

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٣١٥/١، والمقتضب ٢٢/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٣/١، والتبصرة والتذكرة ٢٦١/١، وشرح المفصل ١٢٢/١، وشرح التسهيل ٢٩٥/١، وشروح سقط الزند: ١١٦٦، والهمع ١٣٠/٣ .
وألب: جمع، والترب والجندل: كناية عن الخيبة؛ لأن من ظفر بها لم يحظ بطائل، والجندل: جمع جندلة وهي الحجارة .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢٩٥/١ .

(٣) في (د): الواشين .

(٤) لم أجد من ذهب إلى هذا المعنى، وانظر الصحاح واللسان (وشى) .

(٥) انظر لباب الإعراب للإسفراييني: ٢٤٨ .

(٦) هذه هي عبارة ابن هشام في شرح قطر الندى: ١١٥، وشذور الذهب: ١٨٢، وانظر شرح التسهيل ٢٨٩/١-٢٩٦، والهمع ٢٧/٢-٣٢ .

والخصوص[1].

وأقول: لا دخْلَ لعمومٍ وخصوصٍ من حيث هما في مبحثنا، نَعَم إن أُرِيدَ بالخصوصُ من تخصيص النكرة من بين أفرادها الشائعة في جنسها، فهو التخصيصُ، لا الخصوصُ إلا على ضربٍ من المجاز، ولا دخلَ حينئذ للعموم إلا بطريق اللزوم والاستطراد، فتدبَّرْ فلم أرَ / مَن نبَّهَ عليه .

* * *

(١) انظر شرح قطر الندى: ١١٥، وشرح شذور الذهب : ١٨٢ .

[الخبر]

ولما أنهى المؤلِّفُ الكلامَ على ما يتعلق ببحث المبتدأ وأحكامه، شرع في الكلام عن الخبر فقال:

(الخبر) أي: خبرُ المبتدأ؛ لأن الباب له، لا مطلَقَ الخبر .

(وإلا دخل)[1] فيه الفعلُ المضارع في حالة رفعه؛ لما يتبين من حدِّه .

وأعلم أن الخبر في اللغة: الزيادةُ، يُقالُ « ناقةٌ خَبَرٌ » أي: كثيرةُ اللبن[2]، ووجه النقل أن خبرَ المبتدأ علمٌ [يزداده][3] السامعُ ويُعلَمُه .

وفي اصطلاح النحويين مختلَفٌ فيه، وأحسنُ حدوده وأحصرُهَا:

(مسندٌ غيرُ الصفة) فقوله: (مسند) معناه ما يُوقَع به إسنادٌ، واحترَزَ به عن الضرب الأول من المبتدأ، فإنه مسندٌ إليه لا مسنَدٌ، وقوله: « غير صفة » أي: غيرُ مشتَقٍ؛ ليكون خبراً وحدَه، وهو الجامد [لفروغه][4] من الضمير على الأرجح[5] .

واحترز به عما فيه ضميرٌ مستكنٌّ على ما ذُكِرَ من الراجح، وتمثيله بـ« زيدٌ قائمٌ » لا يأباه، فهو ليس اختيار لمقابله[6] فهو الجامدُ كقوله[7]:

---

(١) في (د): ولا دخل .

(٢) انظر اللسان (خبر)، وانظر شرح التصريح ١/١٦٠ .

(٣) في (د) غير واضحة .

(٤) في (د): لفروعه .

(٥) الأرجح من مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن الجامد قد يتحمل الضمير أيضاً. انظر الإنصاف ١/٥٥-٥٧، وائتلاف النصرة: ٣١ .

(٦) كذا في (د) ، وفي الأصل: المتابلة .

(٧) هذا جزء من بيت من الطويل وتمامه:

فَأَنتِ طَـلاَقٌ وَالطَّلاَقُ عَزِيمَةٌ ثَلاَثٌ ....

فإن « طلاقٌ » مسنَدٌ إلى « أنتِ » (ليس)[1] بصفة نحوية ولا اصطلاحية، وكذلك «عزيمة » إن جُعِلَ (خبراً)[2] وكذا مثله « ثلاثٌ » إذ لا ضمير فيها .

ولايردُ المضارعُ حينئذ، ولا المشتقُّ العامل؛ لأن الخبر الجملةُ الصادقُ عليها التعريف .

واعلَمْ أن العاملَ في المبتدأ والخبر على رأي أبي عمر الجرمي[3] وأبي سعيد السيرافي[4] وكثير من نحاة البصرة[5] هو هذا التجريدُ المسمَّى بالابتداء، ولا شكَّ أنه من المعاني دون الألفاظ بمعنى الابتداء عـاملٌ في المبتدأ والخبر، رافعٌ لهما،

... ومن يخرق أعق وأظلم

ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في مجالس العلماء للزجاجي: ٢٣٨، وشرح المفصل ١/١٢، والارتشاف ١/٥١٥، والمغني ١/٥٣، ٥٤، وشرح شواهد المغني ١/١٦٨ .

وفي البيت شاهدان الأول: « فأنت طلاق » حيث ارتفع « طلاق » موقع طالق، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: ذات طلاق .

الثاني: قوله: « والطلاق عزيمة » حيث جاءت الجملة اعتراضية .

(١) في (د): وليس .

(٢) في (د): خبراً .

(٣) هو صالح بن أبي إسحاق البصري، فقيه عالم بالنحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، له من التصانيف مختصر في النحو، وكتاب السير وغيرهما، مات سنة ٢٢٥ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٨ .

وقد جاء في النسختين: « أبو قلابة » هكذا وهو خطأ إذ المقصود أبو عمر الجرمي، وفرق بينه وبين أبي قلابة الجرمي الشاعر، وهذا غلط من الناسخ .

وانظر الإنصاف ١/٤٨، والارتشاف ٢/٢٨، والمساعد ١/٢٠٦ .

(٤) انظر الارتشاف ٢/٢٨ .

(٥) انظر المفصل: ٢٤، والتبيين: ٢٢٩، والارتشاف ٢/٢٨، والمساعد ١/٢٠٥، والهمع ٢/٨ .

وهو اختيارُ ابن الحاجب[١] ، وابنِ معطٍ[٢]، والمفهومُ من كلام المؤلف هنا .

وأما عند غيرهم؛ فقال أبوالعباس المبرد[٣] وجماعة: « إن الابتداء عاملٌ في المبتدأ، وإن المبتدأ عاملٌ في الخبر » .

وقال الكوفيون[٤]: المبتدأُ عامل في الخبر، والخبرُ عامل في المبتدأ، وعلى هذا لا يكونان مجرَّدَين من العامل اللفظي .

فهذه ثلاثُ مذاهبَ للنحاة في الرافع للمبتدأ أو الخبر، والاحتجاجُ لها يستدعي تطويلاً لا يليقُ ذكرُهُ هنا[٥].

(فيطابق) أي حدُّ الخبر **(مشتقاً نحو: زيد قائم)**؛ لصدقه عليه، فإنه مسندٌ غيرُ صفة، إذا الخبرُ الصفة مع ما فيها من الضمير المستكنّ الراجع إلى المبتدأ، والمعنيُّ بالمشتق في هذا الباب ما يعملُ عَمَلَ فعلٍ من الأسماء، والمضارعُ لها من الأفعال نحو: « هما يقومان».

واختلف النحاة في لفظ المشتقِّ عُرْفاً .

---

(١) انظر الكافية: ٧٤ .

(٢) انظر ألفية ابن معط بشرح ابن القواس ٢/٨١٤ .

(٣) انظر المقتضب ٢/٤٩، وقد صرح فيه: بأن العامل في الخبر الابتداء والمبتدأ، وتابعه ابن السراج كما في الأصول ١/٥٨، وما أشار إليه المؤلف هو مذهب سيبويه، وانظر الكتاب ١/٢٧٨، وقد نسب أيضاً إلى المبرد. انظر الارتشاف ٢/٢٨، والمساعد ١/١٠٥ .

(٤) انظر الإنصاف ١/٤٨، وائتلاف النصرة: ٣٠، ٣١، والتبيين: ٢٢٤، وشرح المفصل ١/٨٣، ٨٤ .

(٥) لمزيد إيضاح انظر الإنصاف ١/٤٨، وشرح التسهيل ١/٢٧١ .

فذهب ابنُ مالك[1] وتابعوه: [إلى][2] أنه ما دلَّ على متَّصفٍ مَصُوغاً من مصدر مستعمَلٍ أو مقدَّرٍ، [فذو المصدر المستعمل] نحو: ضاربٍ ومضروبٍ، وحسنٍ وأحسنَ منه، [وذو المصدر المقدر نحو]: ربعةٍ وحَزَوَّر[3] وقَفَاخر، من الصفات التي لا مصادر لها ولا أفعال، فيقدر لها مصادر، كما تُقدَّرُ للأفعال التي لم يستعمل لها مصادر .

وذهب أبو حيان إلى أنه المبنيُّ من المصدر أو من الاسم غير المصدر، دالاً على ما اشتُقَّ منه، وعلى المحل القائم به معنى المصدر، والاسمُ غيره .

/ وذهب ابن إياز[4] أنه المبنيُّ من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونحو ذلك . يريد أنفسَ ما ذُكِرَ؛ لا أنها موادُّ البناء .

و « مِن » في قوله: « من اسم الفاعل .. » الخ لبيان الجنس، لا أنها للتبعيض، ونعني بالجنس جنسَ المبنى لا المبني منه، (فأراد)[5] بقوله: « ونحو ذلك » كلُّ اسمٍ دلَّ على حدث وزمان ونسبةٍ لمعمول، وفحواه يلوح إلى عدم دخول الفعل الغابر فيها، ولا يلزمُهُ نفيُ الحكمِ، لوجود المشابهة فمعينة بطريق الأصالة والفرعية للمضارع، فلا يخرج، لكن أقربَهَا القولُ الأوَّلُ .

(وكذا) أي: هكذا الحكمُ في مطابقة الحدِّ المشتقِّ يُطابقُ (جملةً) اسميةً أو فعليةً (فيها) أي الجملةُ (رابطٌ) يربطُها بالمبتدأ، يُسمَّى العائدُ كـ«زيدٌ قام أبوه » « زيدٌ » مبتدأ، و« قام » فعل ماض، و«أبوه » فاعل، والهاء مضاف إليه، والجملة

---

(١) انظر شرح التسهيل ١/٣٠٤ .
(٢) ساقط من (د) .
(٣) الحزور: الغلام القوي، انظر اللسان (حزر) .
(٤) انظر المحصول: ورقة: ١-٢ .
(٥) في (د): وأراد .

في موضع رفع خبرُ المبتدأ، والرابطُ بين المبتدأ والخبر الضميرُ (، أو « زيدٌ أخوه قاعدٌ ») فـ « زيدٌ » مبتدأٌ أوّلُ، و « أخوه » مبتدأ ثان، و(الهاء) مضاف إليه، و«قاعد» خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبرُ الأول، والرابط بينهما الضمير، والمثالُ الأول للجملة الفعلية الواقعة خبراً، والثاني للاسمية كذلك .

(وقوله) تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُمْ لاَ مَرْحَباً بِكُمْ ﴾[1] فـ « أنتم » مبتدأ، و « لا » نافيةٌ تعمل عمل « إنّ[2] » (و « مرحباً » اسمُها منصوبٌ) بها، و « بكم » خبرها، والرابط الضميرُ، وجملة لا ومعمولَيها خبرٌ عن « أنتم » ، ولا ضرورة لتقدير فعلٍ يُنصَبُ به المصدرُ فيُحذَفُ، خلافاً لمن زعَمَه[3]؛ لأن مرحباً صار عَلَماً على الترحيب عرفاً، وإن كان أصلُ استعماله منصوباً بالمصدرية بتقدير عامله الفعل، فلا احتياج [للتكلف][4]، ولا تخلُّفَ لشرطِ إنَّ، وهذا مثالٌ لجملة حرفية على القول بتسميتها كذلك، أو ليُفيد أن الجملة الاسمية تقع خبراً [بالربط][5] ولو دخلَ عليها ناسخٌ .

(و)نحو: (زيدٌ وا لله لأضربنّهُ)، « فزيدٌ » مبتدأ، ومجموعُ جملة القسم والجوابِ خبرُهُ، لا مجرَّدَ جملةِ الجواب،وهي (لأضربنّه)، فلا يلزَمُ التنافي كما

---

(١) سورة ص: آية: ٥٩ .
(٢) في (د): كان .
(٣) قال العكبري في التبيان ١١٠٥/٢: « ومرحباً منصوب على المصدر، أو على المفعول به؛ أي: لا يسمعون مرحبا » ، وانظر الدر المصون ٣٩٢/٩ .
(٤) ساقط من (د) .
(٥) في (د): بالرابط .

زعم ثعلب[(١)]، إذ لا يلزم من عدم محليَّةِ الجزء محليَّةُ الكلِّ ، كذا قيل في ردِّ كلامه، والصوابُ ما ذَكَرَه؛ لتصريح أرباب المعقول أن ما ثبت للبعض يثبت للكل .

والحق في رده: أن يُؤَوَّل بجملتين؛ جملةُ القسم المحذوف مبتدؤُها وهو «يميني وا لله» ، وجملةُ الجواب، والتمثيلُ بذلك للإشعار بعدم الفرق بين جملةٍ فأكثر، ولو حُذِفَ منها أحدُ رُكْنَيها، فتدبَّرْهُ فإنه من النفائس، ورابطُ جملة القسم الضميرُ في الجواب .

ولِقَائلٍ أن يقول: المشتقُّ مع الضمير المستكنِّ من قبيل الجملة، فلِمَ أُفرِدَ في حكمٍ دونها ؟

والجواب: أن ضميرَه واجبُ الاستتار [فيما][(٢)] يحصِّلُ معنى المبتدأ، ويبرز فيما عداه، كما مثل بالجمل، **(وقد يُحذَفُ هو)**، أي: نفسُ الرابط من الجملة الواقعة خبراً إذا كان معلوماً، وذلك الحذف يكون على سبيل السماع أو على سبيل القياس .

(فالأول:نحو) قوله تعالى:﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[(٣)]

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣١٠/١: «وروي عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضاً منع ضعيف إذ لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه كقوله تعالى: ﴿والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوئنهم في الدنيا حسنة﴾ وكقول الشاعر:

قلت من عيل صبره كيف يسلو صالياً نار لـــوعة وغرام

وانظر الهمع ١٤/٢ .

(٢) مكررة في (د) .

(٣) سورة الشورى: آية: ٤٣ .

أي: إن ذلك منه، / فحُذِفَ الرابط للعلم به، ويجوز أن يكون الرابط في هذه الآية بالمعنى من غير أن يكون (هنا شيئاً محذوفاً)[١] من الجملة الواقعة خبراً؛ لأن «مِن» مبتدأ، والجملة من « إنَّ » واسمِها وخبرِها في موضع رفع خبر «من» .

ولا رابطَ للجملة بمن إلا المعنى من جهة أن ذلك إشارةٌ لصَبْرِ الصابر وغُفرانه، وكأنه قال: إنَّ صَبرَه وغفرانَه لَمِن عَزمِ الأمور، وإنما كان مشاراً به إليه؛ لأن الصبرَ والغفرانَ المضافين إلى الصابرِ والغافرِ اثنان، على حدِّ قوله تعالى: ﴿ لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَينَ ذَٰلِكَ﴾[٢] أشار بـ (ذلك) وهو مفردٌ إلى اثنين ؛ لأن المعنى بين [الفارضة][٣] والبكر، وإذا جَعَلَ (ذلك) إشارةً إلى الصبر والغُفران المضافَين إلى الصابر، فإن ربطَه إلى الجملة بالمبتدأ إنما هو بالنظر [للمعنى][٤] ، لا إلى اللفظ، ألا ترى أن المبتدأ لا ترجع الإشارة إليه، وإنما ترجعُ إلى صبره وغفرانه، وهما خلافه، لكنه لما أفاد من المعنى ما يفيده صبره وغفرانه، ساغ (الربط)[٥] .

ونحو: (وثَوبٌ لَبِسْتُ)، أي: لبستُهُ، فحُذِفَ الرابط (للعلمِ به، وللسماع)[٦]، قال امرؤُ القيس بن حجر الكندي[٧]:

---

(١) غير واضح في الأصل .
(٢) سورة البقرة: آية: ٦٨ .
(٣) في (د): الفاضة .
(٤) في (د): إلى المعنى .
(٥) في (د): الرابط .
(٦) في (د): للعلم والسماع .
(٧) البيت من المتقارب في ديوان امرئ القيس: ١٥٩، وقد ورد في: الكتاب ١/٨٦، والمحتسب ٢/١٢٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٧، والمغني: ٨٢٩، والمقاصد النحوية ١/٥٤٥، والأشباه والنظائر ١/١١٠، والخزانة ١/٣٧٣، ومعنى البيت: أنه طرق محبوبته في ذهول على خيفة من الرقباء، فجعل يزحف أي: يمشي رويداً لئلا يُشعر به .وفي هذا البيت شاهد آخر غير ما أشار إليه المؤلف، وهو الابتداء بالنكرة، والذي سوغ ذلك قصد التنويع .

وَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَين فَثَوبٌ لَبِسْتُ وَثَوبٌ أَجُـرّ

(والثاني): وهـو ما حذف منه الرابطُ على سبيل القياس نحو قولهم: (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم) فـ « السَّمْن » مبتدأٌ أوّلُ، و« مَنَوَان » مبتدأٌ ثانٍ، وبـ«درهم» خبرٌ عن المَنَوَين، والجملة من قولك: « مَنَوانِ بِدِرهم » خبرٌ عن السَّمْن، والتقدير: مَنَوَان منه بدرهم، فهذا الضميرُ هو الرابط هنا، ولما كان المنوان بعضُ السَّمن، وبعضُ الشيء جزءٌ منه، جاز حذفُ (منه) للعلم [به][1]، و(منه) المحذوفةُ صفةٌ للمَنَوَين، ولذلك جاز الابتداء به، ومثله (البُرُّ الكرُّ بسِتّين) أي: الكرُّ منه، والفرق بينهما أن « منه » حالٌ هنا من « الكر » ؛ لأنه معرفةٌ، و«منه» هناك صفةٌ، فموضعُهُ رفعٌ، وإنما جاز أن تقع الجملةُ خبراً؛ لإزالة اللَّبس في بعض الأحوال، ألا ترى أنك (لو)[2] قلتَ بدل قولك: (زيدٌ أبوه منطلقٌ): أبو زيد منطلقٌ، لالتبس بالكنية، فإن قدَّمتَ « زيدٌ » زال اللَّبسُ، و(عُلِمَ)[3] أنَّ له ولداً .

وهنا تنبيهان:

أحدهما: إنما احتاجت الجملةُ هنا وفي الصلة إلى رابط؛ لأن أصل الجملة الاستقلالُ، وإذا وقعت خبراً أو صلة، خرجت عن ذلك الأصل، وصارت متممة لغيرها، فاحتاجت لرابط يُفهِمُ ذلك .

الثاني: أن الجملة إذا كانت نفسَ المبتدأ في المعنى لم يُحتَج إلى رابط كقوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد ﴾[4] ؛ لأن هذه ثلاثة أسماء مسماها واحد .

---

(١) ساقط من: (د) .
(٢) في (د): إذا .
(٣) في (د): واعلم .
(٤) سورة الإخلاص: آية: ١ .

وكقوله ﷺ[1]: « أَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِن قَبْلِي: لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ » ؛ لأن لا إله إلا الله هو نفس القول، وكذا قولهم[2]: « هجِّير أبي بكر رضي الله عنه لا إلهَ إلاَّ الله » أي: قولُهُ في الهاجرة، وكذا قولك: « كلامي زيدٌ منطلِقٌ »؛ لأن «زيدٌ منطلقٌ» هو نفسُ الكلام .

فإذا كانت الجملةُ خلافَ ذلك بأن كانت أجنبية عن المبتدأ كما تقدم أمثلته في كلام المؤلف رحمه الله تعالى، فإنها تحتاج إلى الرابط كما ذكرناه في التنبيه الأول .

[حذف الخبر] :

(و) قد يحذف (الخبرُ) لقيام قرينة دالة على المحذوف، (أيضاً) مصدَرٌ آضَ بالمدِّ إذا عاد من القرائن المجوِّزَة لحذف الاستفهام عن المخبَرِ عنه، (كـ «زيدٌ») في جواب مَن قال: (مَن عندك ؟) أي: زيدٌ عندي .

(و) منها أيضاً حذفُه بعد « إذا » الفجائية، (نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ »)، أي: فإذا السبعُ حاضرٌ، وهو قليلٌ، وثبوتُهُ أكثرُ، ولذلك لم يَرِدْ في التنزيل بعد إذا [الفجائية][3] إلا ثابتَ الخبر كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾[4] ﴿فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾[5] ﴿ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾[6] ﴿ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ ﴾[7]

---

(١) أخرجه الإمام مالك، وانظر الموطأ: ١٤٣ رقم الحديث: (٥٠٠) وص: ٢٩١ برقم (٩٥٥) .

(٢) انظر المغني ٤٩٨/٢-٥٠٢ ومعنى هجير فلان أي: كلامه ودأبه وشأنه، ويحتمل أيضا ما أشار إليه المصنف، وانظر اللسان (هجر) .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) سورة طه: آية: ٢٠ .

(٥) سورة الأعراف: آية: ١٠٨ .

(٦) سورة يس: آية: ٥٦ .

(٧) سورة الزمر: آية: ٦٨ .

﴿ فَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾[1] (وقد يلتزم)، أي: حَذفُ الخبر (بإلزامِ غيره) أي غيرُ الخبر (في محله) أي في محلِّ الخبر، وذلك في ثلاث صورٍ على ما ذكَرَهُ المؤلف هنا:

الأولى: خبرُ المبتدأ الذي بعد لولا الامتناعية، (**نحو: « لولا عليٌّ لَهَلَكَ عمرو »**)، أي: لولا عليٌّ موجودٌ لهلك عمرو؛ لأن لولا تدلُّ على امتناع الشيء لوجود غيره، فتدل على الوجود، وقد التُزِمَ في محل الخبر جواب لولا، فيَلزَمُ حذفُه وجوباً؛ لقيام قرينة، والتزامُ قائمٍ مَقامَه، هذا إذا كان الخبرُ كَوناً مطلَقاً، وإما إذا كان كَوناً مقيَّداً، فإنه لا يلزمُ حذفُهُ وجوباً، كما في قول الإمام الشافعي[2] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

وَلَولاَ الشِّعْرُ بِالعُلَمَاءِ يُزْرِي لَكُنْتُ اليَومَ أَشْعَرَ مِنْ لَبِيدِ

هذا مذهب البصريين[3].

وذهبَ الفراء[4] وابنُ كيسان[5] من المتقدمين وأبو منصور الجواليقي[6] من

---

(١) سورة النازعات: آية: ١٤ .

(٢) البيت من الوافر، وهو في ديوان الشافعي : ٤٦، ووفيات الأعيان ٤/١٦٧، ومعجم الأدباء ١٧/٢٨١، وتذكرة الحفاظ: ٣٦١ .

(٣) انظر الإنصاف ١/٧٠، وشرح التسهيل ١/٢٨٣، والارتشاف ٢/٢٠ .

(٤) انظر شرح التسهيل ١/٢٨٣ قال: « وروي عن الفراء أن لولا الامتناعية هي الرافعة للاسم بعدها » . وانظر شرح الرضي ١/١٠٤، والارتشاف ١/٢١، وشرح الألفية للمرادي ١/٢٨٨ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن، أخذ عن المبرد وثعلب، كان إماماً في العربية، توفي سنة ٢٥٥ هـ. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١/١٨، وإنباه الرواة ٣/٥٧-٦٠، وهدية العارفين ٢/٢٣ .
وانظر رأيه في شرح الرضي ١/١٠٤، والارتشاف ٢/٢١ .

(٦) هو موهوب بن أحمد بن الخضر بن الحسن الجواليقي، إمام أهل عصره في اللغة، قرأ

=

المتأخرين إلى أن الاسم بعد لولا مرفوعٌ بنفس لولا لا بالابتداء .

وذهب الكسائي[1] إلى أنه مرفوع بفعل مضمر تقديره « لولا وُجِدَ أو حَضَرَ .

(و) **الصورة الثانية**: خبرُ المبتدأ المقسَم به إذا كان قَسَماً صريحاً نحو: (**لَعَمرُكَ لأكتُبنَّهُ**) فـ « لَعَمرُكَ » مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ للعلم به، وسدَّ جوابُ القسَم مسدَّه؛ أي: لعمرُكَ قَسَمي أو يميني، وكذا « أيمن الله » ، ولو كان المبتدأ مراداً به القسَمُ وليس بصريح، جاز حذفُ الخبر وإثباتُه، فتقول: « عهد الله لأفعلن[2] »؛ لأن « لعمرك » و « أيمن الله » لا يستعملان إلا في قَسَم، و « عهد الله » لا يُشعِرُ بالقسم حتى يُذكَرَ المقسَمُ عليه .

(و)**الصورة الثالثة**: خبرُ المبتدأ الذي هو مصدر، أو [في][3] تأويله، منسوباً إلى الفاعل أو إلى المفعول أو كليهما، وبعده حال، أو كان اسمَ تفضيل مضافاً إلى ذلك المصدر، وذلك نحو: « ذهابي راجلاً » و (« **ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً وبكراً**

الأدب على أبي زكريا التبريزي وأبي الفوارس طراد بن محمد اليزيدي، له مصنفات منها: شرح أدب الكاتب، وكتاب المعرب، وكتاب العروض وغيرها، توفي سنة ٥٤٠ هـ. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٠٨/٢، وإنباه الرواة ٣٣٥/٣، ومعجم المؤلفين ٦٣/١٣ .

وانظر رأيه في شرح الرضي ١٠٤/١، والارتشاف ٢١/٢، وشرح التصريح ١٠٤/١ .

(١) انظر الإنصاف ٧٠/١، وشرح الرضي ١٠٤/١، والفوائد الضيائية ٢٩٦/١، والهمع ٤٢/٢-٤٣ .

(٢) هذا مثال لحذف الخبر، وقد يؤكد الخبر نحو: عهد الله يجب الوفاء به، وانظر شفاء العليل ٢٧٤/١، والفوائد الضيائية ٢٩٦/١، وشرح الأشموني ٢٨٩/١ .

(٣) ساقط من: (د) .

قائماً » و « تَضَارُبُنا قائمَين » ، و « أن ضربتُ خالداً قائماً » ، و« أكثَرُ شُرْبي السَّوِيقَ[1] (مَلْتوتاً)»، و«أخطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِماً، وهو في الدَّار » ، فـ«ضَرْبُ» مبتدأٌ، وهو مصدرٌ مضافٌ، و«زيد » مضافٌ إليه، و« عمر » مفعولٌ به بالمصدر، و« بَكراً » معطوفٌ عليه، و « قائماً » حالٌ، والخبرُ محذوفٌ مقدَّرٌ قبل الحال على مذهب البصريين[2]، والتقدير « ضَربُ زيدٍ عَمْراً أو بكراً حاصلٌ إذا كان قائماً» أي: إذا وُجدَ على هذه الحالة، فحُذِفَ الخبر، وأُقيمَت الحالُ مُقَامَه، وصارت الحال مُلتَزَمَةً؛ لقيامها مَقَامَ اللازم وهو الخبر، ولُزُومُ الخبر / في (القرينة) خلافُ الأصل، وهو إما لمقتضٍ سماعي كهذه المسألة، أو معنويٌّ كقول الشاعر[3]:

لَيسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ... إِنَّمَا المَيْتُ مَيِّتُ الأَحْيَاءِ

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيباً ... كَاسِفاً حَالَه قليلَ الرَّجَاءِ

إذ لو قال: إنما الميتُ مَن يعيشُ بفقرٍ كئيباً، لم يصحَّ المعنى، وقس على ذلك إعرابَ الباقي .

وفي كلٍّ من هذه الأمثلة التي مثَّلَ بها المؤلف خلافٌ؛ أما « ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً وبكراً قائماً » فقد خالف فيه الكوفيون والأخفشُ وابن بَرْهان .

---

(١) هو ما يتخذ من الحنطة والشعير، انظر اللسان (لت) .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٢٨٠، وشرح الرضي ١/١٠٦، والارتشاف ٢/٣٤، الفوائد الضيائية ١/٢٧٦ .

(٣) البيتان من الخفيف، وهما لعدي بن الرعلاء، وقد رد الاستشهاد بهما في: شرح قطر الندى: ٢٣٨، وقد ورد الأول منهما في البيان لابن الأنباري لشاهد آخر، وانظر شرح الأشموني ١/١٣٠، والخزانة ٦/٥٣٠ .

أما الكوفيون فجعلوا « قائماً » من متعلّقات المبتدأ، وليس حالاً، والأصل: «ضَربُ زيدٍ عَمْراً أو بكراً قائماً حاصلٌ » ويلزمُهُم حذفُ الخبر من غير شيء يسدُّ مسدَّه، وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال[١].

وأما الأخفش[٢] فجعلَ الخبرَ الذي سدَّت الحالُ مَسدَّهُ مصدَراً مُضافاً إلى صاحب الحال أي: « ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً أو بكراً ضَرْبُهُ قائماً[٣]» ويلزَمه أن يُفهَمَ من عين الخبر نفسُ المفهوم من المبتدأ، وهو لا يصحُّ .

وأما ابنُ بَرهان[٤] فأجاز رفعَ قائماً، وجعلَه خبراً عن (ضَربُ زيدٍ)، وهذا غيرُ ممتنعٍ .

وذهبُ ابنُ عَمرون الحلبي[٥] إلى أن هذا المبتدأ لا خبرَ له[٦]؛ لكونه بمعنى

---

(١) انظر شرح الرضي ١/١٠٧، وشرح الهادي ١/١٨١، ١٨٢، والفوائد الضيائية ١/٢٩٧، والهمع ١/٤٦ .

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٢٨٠-٢٨٢، وقد صوب ما ذهب إليه الأخفش، قال: «فثبت بمجموع ما ذكرته.. أن الأوجه بالصواب ما ذهب إليه الأخفش. وانظر الارتشاف ٢/٣٤، والهمع ٢/٤٧، وشرح التصريح ١/١٨١ .

(٣) في النسختين: ضربته، وهو خطأ .

(٤) (ابن برهان) هكذا، ولعل المقصود ابن الدهان كما في الارتشاف ٢/٣٥، قال: وأجاز ابن الدهان رفع (قائم) على أن يكون بمعنى ثابت أو دائم كما قالوا: الأمير بيننا قائم، والحرب قائمة على ساق، وهذا جار على قولهم: ضربي زيداً شديد، ولا خلاف في جوازه .

(٥) هو محمد بن محمد بن أبي سعيد بن عمرون أبو عبد الله الحلبي النحوي، ولد سنة ٥٩٦، أخذ النحو عن ابن يعيش، وبرع به، جالس ابن مالك، وأخذ عنه البهاء بن النحاس، وله شرح على المفصل، مات سنة ٦٤٩ هـ. انظر بغية الوعاة ١/٢٣١ . وانظر الهمع ٢/٤٦ ، وفي النسختين: (أبو عمرون) ، وهو خطأ . وقد جاء في شرح الرضي ١/١٠٥: « هذا مذهب ابن درستويه لكونه بمعنى الفعل » . انظر الفوائد الضيائية ١/٢٨٩ .

(٦) انظر الهمع ٢/٤٦، وفي النسختين (أبو عمرون) وهو خطأ .

الفعل، إذ المعنى « ما ضَربَ زيدٌ عَمْراً إلا قائماً » ، وهـذا المعنى لا يستقيم إلا على مذهب البصريين؛ لأن العاملَ مقيَّدٌ بمعموله، وكذا حكم الخلاف في (تضارَبْنَا قائمَين) .

وأما قوله: «أن ضَرَبْتَ خالداً قائماً » بإنابة أن مع الفعل مَنابَ المصدر، ففيه خلافٌ؛ أجاز ذلك بعضُ الكوفيين، ومنعه الجمهور، وقال ابن الأنباري[١]: «أبطَلَ الكِسَائي والفراءُ وهشامٌ « إن تضرب عبد الله قائماً » واتفقوا على إجازة « (الذي)[٢][تضرب][٣]عبد الله قائماً »، وعلَّلَ المنع في « أنْ » بأنها لما عَمِلَت فيما بعدها أشبهت الأدوات، (وبَعُدَت)[٤] عن المصادر، فلم يَجُزْ فيها ما جاز في المصدر .

وأما قوله: « وأخطَبُ ما يكونُ الأميرُ قَائماً » ففيه خلافٌ أيضاً؛ أجازَ الأخفشُ[٥] في « قائم » الرفعَ على أنه خبرُ « أخطَبُ » ، وتبعَهُ المبرِّدُ[٦] والفارسي[٧] وابنُ مالك[٨]، ومنعه سيبويهِ[٩] وأصحابُهُ .

---

(١) من قوله: « أجاز ذلك بعض الكوفيين » إلى قوله: « فلم يجز ما جاز في المصدر » أفاده من الارتشاف ٣٤/٢، ٣٥ مع تصرف يسير في العبارة، ولم أعثر على ما قاله ابن الأنباري في كتبه المطبوعة التي وقفت عليها .

(٢) في (د): الذي .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) في (د): تعدت .

(٥) انظر شرح التسهيل ٢٨٢/١، والارتشاف ٣٥/٢، والهمع ٤٦/٢ .

(٦) انظر المقتضب ٢٥٢/٣ .

(٧) انظر الإيضاح: ٨٩ .

(٨) انظر شرح التسهيل ٢٨٢/١ .

(٩) انظر الكتاب ٤٠٢/١، ٤٠٣، والارتشاف ٣٥/٢ .

وبقي من الصور التي يَلزَمُ فيها حذفُ الخبر صورةٌ رابعةٌ، لم يتعرَّض المؤلفُ لذكرها هاهنا؛ وهي المبتدأُ الذي اشتمَلَ خبرُهُ على معنى المقارنة، وعُطِفَ عليه شيءٌ بالواو التي بمعنى مع نحو: «كلُّ رجُلٍ وصَنعَتُهُ»[1]، فإن المعنى «كلُّ رجلٍ مقرُونٍ مع صَنعَتِهِ» فحُذِفَ الخبرُ وجوباً؛ لأن الواوَ تدل عليه، وأُقِيمَ المعطوفُ موضِعَه .

والظاهرُ أنه جَنَحَ إلى ما ذهب إليه ابنُ خروف[2]؛ لأنه ذهب إلى أن هذا المبتدأ لا يحتاج إلى تقديرِ خبرٍ أصلاً؛ لأنه كلامٌ [تامٌّ] ، إذ هو في معنى: «كلُّ رجُلٍ معَ صَنعَتِهِ» ، فلا تكون هذه الصورةُ من الصور التي يَلزَمُ فيها حذفُ الخبر، أو أنه سَهوٌ مغفورٌ .

(وهذا) أي: الخبر الذي وقَعَ جاراً وهو قوله: «في الدار» **(مقدَّرٌ)** أي: مُؤَوَّلٌ **(بفعل)**؛ أي: بتقدير فِعلٍ نحو: « استقرَّ أو حصَلَ .

(في الأصح) أي: في القول الأصحِّ، وهو قولُ أكثرِ البصريين[3] بتقدير

---

(١) في النسختين: « كل رجل وصنعته » ، والمشهور في كثير من كتب النحو: « كل رجل وضيعته » وانظر الكتاب ١/١٥٠، ١٥٤، ١٩٧، وشرح ابن يعيش ١/٩٨، وشرح الرضي ١/١٠٧، والهمع ١/١٠٥، وغيرها، وقد مثل به أبو حيان في الارتشاف ١/٣٢، ولعل المؤلف نقله عنه .

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٧٧: « ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه ... قلت: يلزم ابن خروف أن يكون كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول بذلك، فالقول ما قاله غيره: إن الخبر محذوف » وانظر الارتشاف ٢/٣٢ قال: « ومذهب الكوفيين أنه مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، وقامت الواو مقام مع، وهو اختيار ابن خروف » .

(٣) انظر الإنصاف ١/٢٤٥ وهو اختيار ابن الحاجب في الكافية: ٨٠، وانظر شرح الرضي ١/٩٢، ٩٣، وشرح المرادي للألفية ١/٢٨٠ .

(زيدٌ / في الدار) « زيدٌ استقرَّ فيها » فيصير [حينئذ][1] جملةً، بخلاف ما إذا قُـدِّرَ فيه اسمُ فاعل، كما هو مقابلُ الأصح، [وهو قولُ بعض البصريين[2]، فإنه يصيرُ حينئذ مُفرَداً، وجهُ الأصح][3] أنَّ الظرفَ لا بدَّ له من متعلَّق عاملٍ فيه، والأصلُ في العمل هو الفعـلُ، فـإذا وَجَـبَ التقديرُ فـالأصلُ أولَى وأقـرَبُ، وإنمـا كـان كذلك؛ لأنَّ العاملَ إنما يَعمَلُ لافتقاره إلى غيره إمَّا ليصيرَ معناه في غيره وهـو الحرفُ، والفعلُ أشدُّ افتقاراً إلى غيره؛ لأنه حدثٌ يقتضي صاحباً ومحـلاً وزمانـاً ومكاناً وعلة، فيكون افتقاره من جهة الأحداث، ومن جهـة التحقيـق، بخـلاف الاسم، فإن افتقارَه إنما يكون من جهة التحقيق، (ولذا)[4] لا يعمَلُ إلا بمشـابهة الفعل، أو تضمُّنِ معناه، أو معنى الحرف؛ لأنَّ أصلَه الاستغناءُ عن غيره.

ووجهُ قول بعض البصريين[5] - وهو المقابلُ للأصحِّ - أنـه خـبرٌ في الأصـل، والأصلُ في الخـبر الإفـرادُ، وإنمـا كـان مفـرَداً إظهـاراً لفرعيَّتِـهِ؛ لأن الأصـلَ في احتمال الضمير هو الفعلُ، والاسمُ فَـرعٌ عليـه [فيـه][6]. أقـولُ: وهـذا التوجيـهُ

---

(١) ساقط من (د).

(٢) في النسـختين: قـول بعـض الكوفيـين، وهـو قـول بعـض البصريـين، وليـس بعـض الكوفيين:

قال أبو حيان في الارتشـــاف: « يقع الظرف، والجار والمجرور خبراً للمبتدأ، نحـو: « زيد أمامك، وبكر في الدار » والعامل فيه اسم فـاعل، قـال ابـن مـالك: نـص على ذلـك الأخفش، وأومأ إليه سيبويه، وذهب أبو علي، وتبعه ابن جني، والزمخشري: إلى أن العامل الفعل، أي: زيد استقر أمامك، ونسب هذا إلى سيبويه. » .انظر: الارتشاف ٢/٥٤ .

(٣) ما بين المعتوفين ساقط من (د).

(٤) في (د): وكذا، وفي الأصل: ولذ، والصواب ما أثبته.

(٥) في النسختين: (قول بعض الكوفيين)، وهو خطأ كما أسلفت.

(٦) ساقط من (د).

يَلزَمُهُ انتقاضٌ؛ لأن الفعل إذا كان أصلاً في تحمُّلِ الضمير فيكون الخبرُ الجملة، ولو كان أصلُهُ الإفرادَ، (وإذا)[1] كان الاسمُ فرعاً عليه في ذلك التحمُّلِ، ينبغي أن يكون جملةً خبريةً أيضاً (رعاية)[2] لقولهم: «في الفَرعِ ما في الأصل وزيادةٌ»، فالجملةُ ما في الأصل، والزيادةُ الاسمية، وإذا رُوعِيَ أصالةُ الأفراد، وادُّعِيَ أنها الزيادةُ تَنَافَيا، إذ رعايةُ أصالة الأفراد في باب الخبر، وأصالةُ تحمُّلِ الضمير في باب العمل، فلم يحصُلْ بينهما توارُدٌ على محلٍّ واحدٍ، فلا تَنَاقُضَ عند تعدد المحل .

وإذا علمتَهُ انتقَضَ أصلُهُم « الفَرعُ فيه ما في الأصل وزيادةٌ » ، أعني من جهةٍ واحدةٍ [لا][3] باعتبارَين، وإلا فلا فرعيَّةَ ولا أصالةَ، لا يُقالُ: نقولُ بالموجب إذا اعتبرتَ أصالةَ الخبر وهي الأفرادُ، فينبغي أن (تكون)[4] الجملةُ مُفرَداً؛ ليكون ما في الأصل (والفعليةُ)[5] زيادةٌ، لأنا نقول: الإفرادُ حصَلَ بالضمير، وزاد الجملةُ عليه بالفعل، فصَدَقَ عليه الأصلُ أعني قولهم: « فيه ما في (الأصل)[6] وزيادةٌ » ، ولا إشكالَ، والقياسُ حينئذ أن يُعتَبَرَ الضميرُ مع المجرور إذا قُدِّرَ صفةً أيضاً، فتأمَّلْ فإني لم أجدْهُ لِغَيري .

(**إلا بموصول**) اسمي (**فيتعيَّن**) أي الفعلُ في الجار والمجرور عند جميع النَّحْوِيِّين؛ لأن صِلَةَ الموصول (لا تكون)[7] إلا جملةً، واسمُ الفاعل مع (مرفوعه)[8] المستتر فيه مفرَداً حكماً لا تتمُّ الصلةُ به، خلافُ الفعل مع فاعله،

---

(١) في (د): وإن .

(٢) في (د): غاية .

(٣) ساقطة من (د) .

(٤) في الأصل: يكون .

(٥) في (د): والفرعية .

(٦) في النسختين: (الفرع)، ولعل الصواب ما أثبته .

(٧) في الأصل: لا يكون .

(٨) في الأصل: فرعه .

فإنه جملةٌ تتمُّ الصلةُ به .

فـ « في الدار » من قولك: جاء الذي في الدار في تقدير الجملة؛ وذلك لأنَّ الجارَّ والمجرور معمولٌ لغيره، والأصل في العمل للفعل كما قدَّمناه، والتقديرُ: «جاء الذي استقرَّ في الدار» ، فحُذِفَ الفعلُ للعلم [به][1] لاستحالة كون الذي في الدار من غير استقرار في تلك الجهة .

ونُقِلَ الضميرُ المستكِنُّ فيه - أعني في الفعل - للجار والمجرور كما كان مرتفِعاً بالفعل؛ لنيابة الجارِّ والمجرور عن الفعل، فصارَ الجارُّ والمجرورُ مع الضمير جملةً، ولذلك تعيَّنَ تقديرُه بالجملة .

ولِقَائِلٍ / أن يقول: جميعُ ما ذُكِرَ في توجيه تعيين الفعل في الموصول منقوضٌ بـ «جاء القائمُ في الدَّار » وتقديرُ الجملة للجار والمجرور مع الضمير أيضاً، وإلا لا صلةَ ولا موصولَ، وهذا على القولِ بالاسميَّةِ لـ(أل)[2] وعندَ كونِها حرفاً[3] (لا إشكالَ)[4] فتأمَّلْ[5] .

(أو إذا الفجائيةُ بفاعلٍ) فيتعيَّنُ أيضاً، وفي بعض النُّسَخ (ويتعيَّنُ بموصول كالفاعل بإذا الفجائية)، وهو معنى الأوَّلِ .

---

(١) ساقط من (د) .

(٢) في (د): لأن .

(٣) في الأصل: « حرف » .

(٤) في الأصل: لا إسكان .

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٥٣١/١: « ومن المختلف فيه (أل) في نحو الضارب والمضروب، فمذهب الأخفش أنها حرف تعريف، وليست موصولة، وعنده أن اسم الفاعل واسم المفعول إذا دخل لا يعملان، فإن وجد منصوب بعدهما فعلى التشبيه بالمفعول به، ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة فقال المازني موصول حرفي، وقال ابن السراج والفارسي والأكثرون موصول اسمي ... » .

[تقدُّمُ الخبر] :

(ويتقدَّمُ) أي الخبرُ على المبتدأ، ويَخْرُجُ عن أصليته التي هي تأخيرُهُ، (ويلزَمُ مفرَداً) أو ما هو كالمفرد (تضمُّنُ الصَّدرِ) أي: تضمُّنُ معنىً وَجَبَ له به صدرُ الكلام كالاستفهام وغيره .

(أو خَصَّصَ المبتدأ) نحو قولك: « عندي امرأةٌ » .

(أو) كان (خبراً لأنَّ) المفتوحة الهمزة[1] الواقعةُ مع اسمها وخبرِها المؤولِ بالمفرد مبتدأً .

(أو لصاحب ضميره) أي: ضميرُ المبتدأ .

(أو لما بعد إلاّ) والمراد به كل مبتدأٍ مَـقـرون بإلا لفظاً، نحو: « مافي الدار إلا زيدٌ » أومعنىً نحو: « ما في الدار زيدٌ » ، (كـ«أين هو ؟ ») مثالٌ لما تضمن الصدرَ، فـ(هو) [مبتدأ][2] وأين اسمٌ متضمنٌ للاستفهام خبرُهُ، وهو ظرفٌ، وإنما لزِمَ تقديمَ الخبر هنا في هذا المثال؛ لأنَّ تأخيرَه يقتضي إخراجَ ماله صدرُ الكلام وهو الاستفهامُ عن صدريَّتِهِ .

(وفي الدار رجلٌ) مثالٌ لما خَصَّصَ المبتدأ، فإن « في الدار » خبرٌ تخصَّصَ المبتدأُ بتقديمه، فلو أُخِّرَ بقي المبتدأُ نكرةً غيرَ مخصَّصةٍ، وإنما لزِمَ تقديمُ الخبر في هذا المثال؛ لأنَّ تقديمه يقتضي إلباسَ الخبر بالصفة، فإنَّ طلبَ النكرة الوصفَ

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل ١/٣٠١: وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس أن المصدرية بالكائنة بمعنى لعل، أو خوف التعرض لدخول إن على أن مباشرة، وفي ذلك من الاستثقال ما لا يخفى ..
وقال السيوطي في الهمع ٢/٣٦: « وجوز الفراء والأخفش تأخيره ــ أي الخبر ــ قياساً على المسند إلى (أن) المخففة نحو: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ » .

(٢) ساقط من (د) .

ليختصَّ به طلبٌ حثيثٌ، فأُلزِمَ تقديمُه دفعاً لهذا التوهُّم .

(«**وعندي أنك قائمٌ**») مثالٌ للخبر الواقع خبراً عن « أنَّ » المفتوحة، وما عَمِلَت فيه «فإنك قائمٌ» في تقدير اسمِ مبتدأ، و « عندي » خبرُهُ أي: « عندي قيامُك »، وإنما لزمَ تقديمُ الخبر في هذا؛ لأنَّ العربَ لم تَستعمِلْ أنَّ المفتوحة صدرَ الكلام لفظاً ورتبةً[1]، بل إن جاءَ صدرُ الكلام في اللفظ فهي مؤخَّرةٌ في التقدير كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾[2] .

وهو الذي ذَكَرَه المؤلفُ من لزوم تقديمِ خبرِ المبتدأِ عليه، إنما يكونُ بشرط أن يكونَ الخبرُ ملفوظاً به، وأمَّا إذا كان الخبرُ محذوفاً، فإنه لا يلزمُ تقديرُه قبل هذه المواضع نحو قولك: « لولا أنَّ زيداً قائمٌ لقمتُ » ولهذا قيَّدْتُ بـ « ملفوظاً به» بعد قوله: « أو خبر » .

(«**وعلى التَّمرةِ مثلُها زُبْداً**[3]») مثالٌ لصاحبِ ضميرِ المبتدأ، فقولُه: «مثلُها» أي: مثلُ التَّمرة مبتدأٌ، وهو مضافٌ إلى ضمير التمرة، و« على التمرة » الخبرُ، و«زبداً» نصبٌ على التمييز، وإنما لزمَ تقديمُ الخبر هنا على المبتدأ؛ لئلاَّ يُفضِي تقديمُهُ إلى تقديم المضمَر على المظهَر لفظاً وتقديراً، وذلك لا يجوزُ .

واعلَمْ أنه يجوزُ أن يُقالَ: « على التَّمرةِ مثلُها (زُبدٌ)[4] برفع (زبدٌ) بالابتداء،

---

(١) قال الرضي ١/٩٩، ١٠٠: « ولكون الموقع موقع المكسورة لأن لها صدر الكلام، بخلاف المفتوحة » .

(٢) سورة الجن: آية: ١٨ .

(٣) انظر الكافية: ٧٨، وشرح قطر الندى: ١٢١، والفوائد الضيائية، وقد جاء « زيداً » هكذا ولعله تصحيف .

(٤) في (د) زيداً، وهو خطأ .

و«على التَّمرةِ» خبرُهُ، ويُنصَبُ « مثلَها » على الحال؛ لأنه في الأصل كـان وصفـاً لـ(زُبدٌ) ، فلما تقدَّمَ عليه، انتصبَ على الحال .

ويجوز «على التَّمرة مثلِها زُبدٌ » بجرِّ « مثلِها » على البدلية مـن « التمرة » أي: على مثلِ التَّمرة، ورفعِ « زُبـدٌ » بـالابتداء، / و « علـى التَّمـرة » الخـبرُ[1]، وهـذا واضحٌ .

(وإنما عندك زيدٌ) مثالٌ للخبر الواقع بعـد بـاب « إلا[2]»، فـ«عنـدك » خـبرٌ مقدَّمٌ لازمُ التقدُّمِ؛ لوقوعـه بعـد إنمـا المفيـدةِ معنـى النفـي وإلا علـى الصحيـح، و«زيدٌ» مبتدأٌ مؤخَّرٌ .

[تعدد الخبر] :

(ويتعدد) أي: الخبر من غير تعداد المخبَرِ عنه، فيكون اثنان فأكثَرَ، وذلـك التعـدادُ إمَّـا بحسـب اللفـظ فقـط وسيأتي، وإمـا بحسـب اللفـظ والمعنـى معـاً، ويُستعمل هذا على وجهَين **(فيُعطَفُ)** تارةً **(ويُـترَكُ)** مـرةً؛ فـالأوَّلُ: (كـ« **زيـدٌ عالمٌ وعاقلٌ**)، فـ«زيـدٌ » مبتـدأ، و « عـالم » خـبرُه، و « عـاقلٌ » خـبرٌ ثـانٍ، وهـو معطوف بالواو على الخبر الأول، وهذا لا خلاف فيه .

---

(١) ونقل الصبان في حاشيته على الأشموني ٢١٣/١ عن الدماميني بأن الخبر في تمثيلهـم « على التمرة مثلها زبداً » السكون المطلق المحذوف وهو يصح مؤخراً علـى الأصـل كما نذكره مؤخراً لو كان كوناً خاصاً مثل: « على الله عبده متوكل » .

(٢) انظر شرح الرضي ١٠٠/١، وشـرح المرادي للألفيـة ٢٨٧/١، وشـرح الأشمونـي ٢١٣/١ .

الثاني: (نحو) قوله تعالى: (﴿ وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ * ذُو العَرْشِ المَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾[١]) فـ« هو » مبتدأٌ، وخبرُهُ « الغفور »، و« الودودُ » خبرٌ ثانٍ، و« ذو العرش » خبرٌ ثالث، و« المجيدُ » خبرٌ رابع، و« فعَّالٌ » خبرٌ خامسٌ[٢].

وزعم ابن عصفور[٣] وكثيرٌ من المغاربة أن الخبر لا يتعدَّدُ، وقدَّروا لِمَا عَدَا الخبر الأول (مبتدآتٍ في هذه الآية)[٤] أي: وهو الودودُ، وهو ذو العرش. والصحيحُ الجواز كما في النعوت، وقد أجازَ سيبويه[٥]: « هذا رجلُ منطلقٌ » على أنهما خبران .

وإنما تعددت الأخبارُ؛ لأنها في الأصل صفاتٌ، والصفاتُ يجوز تعددها .

(ويجبُ) تركُ العطف فيما تعدَّدَ خبرُهُ بحسب اللفظ دون المعنى؛ لقيام المتعدِّدِ فيه مَقَامَ خبرٍ واحدٍ، وذلك (بلا تمامٍ بدونه) وفي بعض النُّسخ (بعدم تمام بدونه) (كـ« هو حُلوٌ حامضٌ »)، فإن الخبر في هذا المثال متعددٌ لفظاً، مفردٌ حُكماً[٦]؛ لأنه متحدٌ في المعنى؛ لأن « حلوٌ حامضٌ » بمنزلة (مُزٌّ)[٧] على معنى

---

(١) سورة البروج: آية: ١٤، ١٥ .

(٢) ومثله قول الشاعر:

من كان ذا بت فهذا بتي مقيـــظ مصيف مشتي

وانظر شرح التسهيل ٢٢٦/١ .

(٣) شرح الجمل ٣٥٨/١، ٣٥٩، والمقرب: ٩٣ . وانظر المسألة في الهمع ٥٣/٢، وشرح التصريح ١٨٣/١ .

(٤) في (د): في هذه الآية مبتدآت .

(٥) انظر الكتاب ٨٣/٢ .

(٦) انظر الكتاب ٨٣/٢، والمقتضب ٣٠٨/٤، وكتاب الشعر ٢٣٩/١، ٢٣٤، والهمع ١٠٨/١ .

(٧) في (د): من، وهو خطأ .

أنَّ في جميع أجزائه حلاوةً وحموضةً؛ إلا أنه لما امتزج الطَّعْمَان في جميع أجزائه، وانكسَرَ أحدهما بالآخَرِ، حصل بالانكسار كيفيةً متوسطةً بينهما، فالمجموعُ هو الخبرُ؛ لأنه بمنزلة مفرَدٍ، وإنما سُمِّيَ كلُّ واحد خبراً مجازاً، فلو استَعمَلَ فيه العطفَ ومجموعه بمنزلة (المفرد)[1] ، لكان كعطف بعضٍ كلمة على بعض .

وأجاز ذلك أبو علي نظراً إلى صورة التعداد، فأجاز: هذا حلوٌ وحامضٌ[2]، ومثَّلَ هذا المثال قولهم للأبلق: «هو أبيضُ أسودُ» فهذان الخبران وقَعَا جميعاً خبراً للمبتدأ؛ لمشابهتهما الجملَ، فلا يجوز الفصلُ بينهما، ولا تقديمهما على المبتدأ، ولا تقديمُ أحدهما، وتأخيرُ الآخَر.

قال الأخفش: في « المسائل الكبير » : « قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، وهذا أبيضُ أسودُ إنما أرادوا هذا حلوٌ فيه حموضةٌ، فينبغي أن يكون الثاني صفةً للأول، وليس قولهم: إنهما جميعاً خبرٌ واحدٌ لشيء[3]، والجمهور على أنهما خبران في معنى خبرٍ واحد[4].

---

(١) في (د): الفرد .

(٢) جاء في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: « حلو حامض » بلا عطف موافقاً للجمهور، وهذا المثال الذي أورده المؤلف نقل عنه كما في شرح التسهيل، قال: «وقد أجاز العطف أبو علي، فعنده أن قول القائل: هذا حلو وحامض، وليس كذلك » .

ونقل الأزهري في التصريح بأنه أحد قوليه، قال: « فلا يقال: الرمان حلو حامض خلافاً للفارسي في أحد قوليه » .

انظر كتاب الشعر ٢٣٩/١، وشرح التسهيل ٣٢٧/١، والارتشاف ٦٥/٢، وشرح الأشموني ٢٩٨/١، والتصريح ١٨٣/١ .

(٣) انظر الارتشاف ٦٥/٢، والتذييل ١٠٩/١، وشرح التصريح ١٨٢/١ .

(٤) انظر المصادر السابقة، والهمع ٥٤/٢ .

واعلم أنه لا يصحُّ دخولُ الفاء في خبر المبتدأ؛ لأن نسبةَ خبرِ المبتدأ من المبتدأ، كنسبة الفاعل من الفعل ؛ لأنه معمولُ أول الجزئين على مذهب سيبويه[1] وثانيهما، فحقُّهُ ألا يصحَّ دخولُ الفاء عليه، كما لا يصحُّ دخولُهَا على الفاعل، فإذا أُدخِلَت فلا بد لصحة دخولها من سببٍ مجوِّزٍ أوموجبٍ، وسيأتي بيانُ كل ذلك في كلامه، هكذا قيل في توجيه منع دخول الفاء[2].

أقول: في ذلك نظَرٌ، وذلك أنه لا نسبةَ / بين الفاعل و[الخبر][3] جامعةً إلا المعموليَّةُ وثنوية الجزء، وليس ذلك مختصاً به، ولو سُلِّمَ، فإن كان الأولُ معه فرق، وهو كونُ العامل في الفاعل فعلاً، وفي الخبر اسماً، فلا جامعَ حينئذ.

وإن كان الثاني، لا يلزَمُ من عدم دخول الفاء في جزءٍ ثانٍ لكلام بتركيبٍ خاصٍّ عدمُ دخولها في جزءٍ ثانٍ [آخَرَ][4] بتركيبٍ آخَرَ، مع تباين الثانيين، فلا ملازمَةَ بينهما .

وإن كان مجموعَ الشيئين، فمنقوضٌ بجواب الشرط المتروكِ الفاء جوازاً أو وجوباً، كما سيأتي في بابه، فتأمَّلْهُ فإنه من النفائس، ولم أجدْهُ لِغَيري .

وإذا مُنِعَت الفاءُ من الدخُول على الخبر مَنعاً مطلَقاً بالمقتضى المذكور إلا بمسوغ؛ وهو نوعان: مسوِّغُ الجواز، ومسوِّغُ الوجوب، وقد أشار إلى كليهما بقوله: (وصَحَّ) أي: لغة وعرفاً نحوياً شاملاً للنوعين، أي: صحَّ فيما ذُكِرَ

---

(١) انظر الكتاب ٤١/١ ، قال سيبويه : « فإذا قلت: زيدٌ منطلقٌ فهو أي: منطلق في موضع هذا بني الأول وارتفع به » .

(٢) هذا التوجيه ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ٣٢٨/١، وانظر شرح الأشموني ٣٠١/١، والهمع ٥٦/١ .

(٣) في النسختين: المبتدأ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) ساقط من (د) .

جوازاً ووجوباً وُقُوعُ مدخُولِ (الفاءِ) أُقِيمَ مُقَامَ المضافين إليهما فارتفَعَ، ونُصِبَ (خبراً) إمـا علـى الحاليـة، أو تمييزُ النسـبة، والوقـوع المذكـور في مواضـع مـن القسمَين.

أولهما: أمكنةُ[1] الجواز:

أحدها: إذا كان خبراً (لموصـولٍ)[2] أي: اسـم وصـلٍ (بفعـلٍ أو ظـرفٍ)، وكذلك شبهُهُ، (فالفعلُ)[3] قَيدٌ، مخرج لما وصل بصفة صريحة، وذلـك محصـوراً في (أل) على الأكثر، وإذا لم يُرد ما شرحتُه، فلا حاجة لذكرهمـا؛ لأن الصلـةَ من حيث هي هي لم تكن إلا جملةً أو شـبهَهَا، لكـن لـمّا كـانت الجملـةُ جنسـا مقولا على نوعـين علـى الصحيـح، أو أنـواعٍ على خلافـه، قيَّـدَهُ بفِعـلٍ، وأماّ الظرفُ لا محترَزَ له؛ لاقتضاء الطبيعةِ الصنفيَّةِ له، ومِن ثَمَّةَ يُعلَمُ أنه لا يحتاج إلى تقييد الظرف بكونه مُؤَوَّلاً بالفعل.

والسببُ الداعي لدخول الفاء فيما ذُكِرَ تأكيداً تضمن المبتدأ معنى الشرط، ومثلُ الاسمِ الموصولِ فيما ذُكِرَ اسمٌ موصوفٌ به.

واعلَمْ أن الفائدةَ في دخول هذه الفاء في الخبر الموصـول، إعلامُهـا بـأن مـا بعدها مسبَّبٌ عن الفعل المتقدِّمِ، أو متفرِّعٌ عليه أو عن الظـرف المتعلق بـالفعل المقدَّرِ، وإذا لم تدخُلِ الفاءُ، لم يكن ثَمَّةَ إشعارٌ بما ذكرا؛ لاحتمال أن يكون مـا بعدها مسبَّبٌ عن الفعل أوغيره.

---

(١) انظر شرح التسـهيل ١/٣٢٨، والمسـاعد ١/٢٤٤، وشـفاء العليـل ١/٣٠١، والفوائد الضيائية ١/٢٩٠، وشرح الأشموني ١/٣٠٠، والهمع ١/٥٥.

(٢) في (د): ما ذكر.

(٣) في (د): بالفعل.

(أو) خبراً لاسم (موصوف بهما) أي: بالفعل والظرف، حالةَ كون ذلك الاسمِ (نكرةً) نحو « رجلٌ يسعى في نجاتِهِ فَلَنْ يَخيبَ[1]»، ونحو: « رجلٌ عندَه حَزمٌ فَسَعيدٌ[2]» فإن النكرةَ لإبهامها ككلمات الشَّرط وصفتها بكونها فعلاً أو مقدَّراً بالفعل شابهت الشرط، فصار الخبرُ حينئذ كالجزء الذي يدخله الفاء .

(أو) اسماً (مضافاً إليها) أي: إلى النكرة، ونصب الاسم لعطفه عليها، ومضافاً على الحالية (أو) كانت النكرةُ (بلا وَصفٍ بهما) أي: بالفعل والظرف، فالأولُ كما مرَّ آنفاً (كالذي يأتيني) مثالٌ للاسم الموصول بفعل، (أو) يكونُ مثالُ الثاني كما مرَّ نحو: (كلُّ رجلٍ يأتيني)، هذا مثالٌ للنكرة الموصوفة بفعل .

قيلَ: وفي هذا التَّمثيل تَساهُلٌ[3]؛ لأنَّ النكرةَ هنا « كلُّ » وليست موصوفةً بالفعل ولا بالظرف [وإنما الموصوف بأحدهما] هو النكرة المضاف إليها [كل].

وأقولُ: هذا خطأٌ ظاهرٌ؛ لأن سُورَ الكلّيَّةِ ليس بموضوعها المحكومِ عليه، وإنما أتى به لإفادةِ العموم باعتبار جميع المجموع، بمعنى الحكمِ على كل فرد من

---

(١) ورد هذا المثال في شرح التسهيل ١/٣٣٠، وارتشاف الضرب: ٦٧/٢: بلفظ: « ونفس تسعى في نجاتها فلا تخيب » .

(٢) انظر المصادر السابقة .

(٣) القائل بهذا هو جمال الدين الحسيني (نقره كار) في كتابه « العباب شرح اللباب » ورقة: ٦٦ أ/ب، قال: واعلم أن في تمثيله للنكرة الموصوفة بالفعل أو بالظرف، « كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم » تساهلاً؛ لأن المبتدأ (كل) وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف، وإنما الموصوف بأحدهما هو النكرة المضاف إليها (كل) » .

وذكر في ارتشاف الضرب ٦٧/٢ أن ابن الحاج لم يجوز: كل رجل، قال: ولم أجد من نص على هذا .

العام جنساً كان أو نوعاً أو حقيقةً، فالمحكومُ عليه إنما هو جنسُ الرجال باعتبار الكلِّيَّة الجمعية لا الكلِّيِّ الإفراديِّ، ولا الكلِّ المجموعي، وحينئذ فالوصفُ للمحكوم عليه دون تَسَاهُلٍ، لا يُقالُ: هذا خَلطُ عِلمٍ في آخَرَ، وهو مَعيبٌ؛ لأن المبتدأ عند النحاة هنا إنما [هو][1] لفظ « كل » لا ما أُضيفَت هي إليه؛ لأنا نقول: إنما ساغَ الابتداء بها حيث أُضيفَت لما بعدها، إذ لا معنى لها إذا قُطِعَت عن الإضافة، فكلُّ رجلٍ معناه هنا فردٌ من هذا الجنس كما سلَفَ الإيماءُ إليه، فتكونُ عينَ ما أُضيفَت [إليه][2] في الحقيقة، وعلى تقديرِ المنع فالوصفُ لكلٍّ لا مزيةَ فيه، فاعلَمْ مقاديرَ العلماء، ولا تخطِئ بادِي الرأيِ تَرشُد إن شاء الله تعالى[3].

أو كان الثالث نحو: (**الذي أمامَك**[4]) مثالٌ للموصول بظرفٍ، أو(و) كلُّ رجلٍ (**في الدار**) مثالٌ للنكرة الموصوفة بظرف، (**والذي يأتيني فله درهمٌ**) هذه الفاء فاءُ السببية، ولا يَعملُ ما بعدها فيما قبلها، فالدرهم مستحقٌّ بالإتيان؛ أي: مسبَّبٌ عنه، وهو سببٌ في استحقاقه، فإذا حُذِفَت الفاءُ [لم][5] يتعيَّنْ أن يكونَ الدرهم مستحِقاً للإتيان، بل يحتمِلُ أن يكون الدرهمُ مُلِكَ على الإطلاق، وهو مثل قولك: « زيدٌ له درهمٌ » فـ « الذي » مبتدأ و« يأتيني »

---

(١) ساقط من الأصل .
(٢) ساقط من (د) .
(٣) هذا رد المؤلف على الجمال الدين الحسيني فيما سبق الإشارة إليه .
(٤) وكقول الشاعر:

ما لدى الحازم اللبيب معارا   فمصون وماله قد يضيع

وانظر شفاء العليل ١/٣٠١، والمساعد ١/٢٤٤ .
(٥) ساقط من: (د) .

(صلته)[1] و« درهمٌ » مبتدأٌ ثانٍ، و « له » خبرٌ مقدَّمٌ عليه؛ ليصحَّ الابتداءُ به إذ هو نكرةٌ، والجملةُ خبرُ الذي، والعائد من الجملة إلى المبتدأ الهاءُ من (له)[2] .

(و) المثال الرابع: نحو: (غلامُ كلِّ رجلٍ يأتيني فله فَلسٌ) هذا مثالُ المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما[3].

فـ « غلامُ » مبتدأٌ، و« كل » مضافٌ إليه، و« رجلٌ » مجرورٌ [بإضافة][4] كلٌ إليه، و«يأتيني » صفةٌ، و« فَلسٌ » مبتدأ، و« له » خبره، والجملةُ خبرُ « غلام » ، والفَلس[5] بفتح الفاء ما يَتعَامَلُ الناس به .

(ونحو: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾[6])

أي: ومثل ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ... ﴾ الآية، [وهذه الآيةُ][7] من أمثلة الأسباب المجوزة لصحة دخولِ الفاء في الخبر، لا الموجبة .

واعلَمْ أنَّ الفاءَ في هذه الآية كالفاء في جواب الشرط لكون « ال » في (الزَّانية والزاني) مبتدأٌ موصولٌ بما يُقصَدُ به الاستقبالُ والعمومُ، وهي بمعنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، وخبُر المبتدأ كالجزاء، والفاءُ الداخلة عليه مرتبطةٌ بالشرط؛ لدلالته على سبب الجزاء، وهذا إنما يصحُّ على

---

(١) في (د): صفته .

(٢) انظر شرح الرضي ١/١٠٢، ولباب الإعراب: ٢٥٢، والفوائد الضيائية ١/٢٩١ وشرح الأشموني ١/٣٠١ .

(٣) انظر الكتاب ٣/١٠٢، والمقتضب ٣/١٩٥ .

(٤) في (د) : بالإضافة .

(٥) انظر اللسان (فلس) .

(٦) سورة النور: آية: ٢ .

(٧) ساقطة من الأصل .

مذهب المبرد[1] القائل: بأن الفاء في الآية بمعنى الشرط، وأما على مذهب غيره فلا[2].

ثانيهما: [أمكنة وجوب دخول الفاء في الخبر]:

ولما فرَغ من الكلام على الأسباب المجوِّزة لدخول الفاء في الخبر، أخذ يتكلمُ على الأسباب الموجبة لدخولها في الخبر فقال:

(وتجبُ) أي وقوع دخول الفاء [خبراً][3] وهوالنوع الثاني الذي تضمنه «صح»، وقد سبقت الإشارة إليه[4] بسببٍ أو [مع][5] سبقِ [أمَّا] المفتوحةِ الهمزة المشددة[6]، **(في)** أي: على، [كهي][7] في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[8] أي: أمَّا سابقة على [مبتدأ][9] الخبر المذكور **(كـ « أما زيدٌ فقائم »**، وكقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾[10] الآية .

فـ« أمَّا » حرفٌ نابَ عن حرف الشرط، ويُذكَرُ لتفصيل ما أُجمِلَ، و« زيد » مبتدأ، و«قائم » خبره .

---

(١) انظر المقتضب ٣/٢٢٥ .

(٢) منع ذلك سيبويه وانظرالكتاب ١/١٤٢، ١٤٣. قال أبو حيان في الارتشاف ١/٦٧، ٦٨: « فإن كان الموصول ذا (أل) وهو عام فمذهب سيبويه أنه لا يجوز دخول الفاء، وذهب المبرد إلى جواز ذلك نحو قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ وتأول ذلك سيبويه » . وانظر تفصيل ذلك في الهمع ١/٥٦ .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) انظر ص: ١٨٩ .

(٥) ساقط من الأصل .

(٦) انظر شرح التسهيل ١/٣٢٨، وشفاء العليل ١/٣٠٠، والمساعد ١/٢٤٣، وشرح الأشموني ١/٣٠١ .

(٧) زيادة يقتضيها السياق .

(٨) سورة طه: آية: ٧١ .

(٩) ساقط من (د) .

(١٠) سورة البقرة: آية: ٢٦ .

ووجب / دخول الفاء في الخبر هنا؛ لأن الأصلَ: « مهما يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ »، لكن لما نابَت « أما » عن حرف الشرط، كَرِهُوا أن يُولُوها الفاءَ، فأخّرُوها إلى الخبر، وصار ذِكرُ المبتدأ بعدَها عِوَضاً من اللفظ بفعلِ الشرط[1]

(وتحذَفُ) أي الفاءُ من الخبر بعد وجوبها فيه **(بإضمار القول)** أي بسببه أو معه، والمراد قول مُخبَرٌ به مستغنىً عنه بمفعولـه **(نحو)** قوله تعالى: (﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾[2]) أي: فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم[3] ، وإن كان لم يقع الإيمان منهم حالة التكليف، فالمراد الإيمان يوم الميثاق المأخوذ بقوله تعالى: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[4] وجوابهم بلى، فكأنه قال: «أكفرتم بعد الميثاق » .

(أو) تحذف **(للضرورة)**، أي: (الضرورة الشعرية)[5] كوزن ونحوه، **(كقوله)**، وهو أبو الفرج[6]:

---

(١) قال ابن جني في سر الصناعة ٢٦٦/١: « فإن قال قائل: فلم دخلت الفاء في جواب أما ؟

فالجواب: أنها دخلت في الجواب لما في جواب (أما) من معنى الشرط، وذلك أنك إذا قلت: وأما زيد فمنطلق، فمعناه: مهما يقع من شيء فزيد منطلق » .

(٢) سورة آل عمران: آية: ١٠٦ .

(٣) انظر البيان ٢١٤/١، قال ابن الأنباري : « فحذف القول لدلالة الكلام، وحذف الفاء تبعاً للقول، وحذف القول كثير في كلامهم » .

(٤) سورة الأعراف: آية: ١٧٢ .

(٥) في (د): ضرورة المشعر به.

(٦) البيت من الكامل ، وهو ليس لأبي الفرج كما ذكر المؤلف، وإنما قائله الحارث بن خالد المخزومي، وهو في ديوانه: ٤٥، ، وقد ورد الاستشهاد به في المقتضب ٧/٢، وسر الصناعة ٢٦٥/١، وشرح المفصل ١٣٤/٧، وشفاء العليل ٣٠٠/١، وأوضح المسالك ٢٣٤/٤، والمقاصد النحوية ٥٧٧/١ .

(أَمَّا القِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ)

هذا صدر البيت وعجزه:

وَلَكِنْ (سِيرُوا) [1] في عِرَاضِ (المَوَاكِبِ)

فحذف الفاء التي تدخل بعد إما في الخبر منه، كما حذفت في قول الآخرِ [2]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا

للضرورة . هكذا استشهد به المؤلف رحمه الله وعفى عنه، وليس فيه شاهد الوجوب ؛ لأن البيت المذكور - أعني في كلامه - من البحر الكامل، وَزْنُهُ على « متفاعلن » ستٌّ مرات،وله ثلاثُ أعاريضَ وتسعةُ أضرُبٍ [3]

ولم أجد من روى البيت: (الموكب) بدون الألف، بل روايته المواكب، قال البغدادي في الخزانة: « المواكب : الجماعة ركباناً أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل والزينة » ولعله خطأ من الشارح؛ لأنه قطعه على مستفعلن هكذا (ضل موكب).

(١) في النسختين برواية: (سيراً)، و(الموكب) هكذا .

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والشر بالشر عند الله مثلان

وهو مختلف في قائله، فنسب إلى حسان بن ثابت، وهو في زيادات ديوانه: ٥١٦/١، وإلى عبد الرحمن بن حسان، وليس في ديوانه، ونسبه إليه ابن هشام في المغني ٣٧١/١: وينسب إلى كعب بن مالك الأنصاري، وهو في ديوانه: ٢٨٨، ٣١٢، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٦٥/٣، والنوادر: ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ١٩٣/١، وشرح السيرافي ٤١٦/١، وشرح المفصل ٣١٢/٩، والمغني ٣٧١/١، والمقاصد النحوية ٤٣٣/٤، والتصريح ٢٥١/٢، وكان الأصمعي ينشده:

من يفعل الخيرات فالرحمن يشكره

وانظر: شرح شواهد الكتاب للأعلم الشنتمري ٤٣٦/١ .

(٣) انظر البارع: ١٣٠، والكافي: ٥٨، والغامزة: ١٧٠ .

العروضُ الأولى سالمةٌ، ومنها البيتُ المذكور وتقطيعُهُ (أَمْمَلْ قِتَـا) متفـاعلن، (لْ لاَ قِتَا) مفاعلن، (لِلَدَيْكُمُـوا) متفـاعلن، فـالعروضُ هـو الجـزءُ الأخـيرُ إن اعتُـبر الخـروج، بـل اعتبـارُهُ واجـب، ولا يجوز قراءته بالسـكون؛ لعـدم مغيِّرٍ قبـل السكون، فتعيَّنَ .

ثم إن هذه العروضَ لها ثلاثةُ أضرُبٍ في المستعمل مـن الشـعر دون الشـاذ والمهمَل .

أحدهم: مثلُها سالمٌ[1] وزنه متَفَاعلن .

والثاني: مقطوعٌ[2] وزنه فَعِلاتن .

والثالث: أحَذُّ مضمَرٌ[3] وزنه فَعِلُن .

وأبو الفرج لم يَستعمل أحدَ هذه الضروب في هذا البيـت بعـد (استعمال) عروضهم، بل كان ضَربُ بيتِـه علـى مستفعِلن، وهـو قولـه: « ضِـلْ مَرْكِـبِ » فأدخل فيه الإضمارَ واستعملَه مضمَراً، وهو جائزٌ في كـلِّ أجزاء البحـر، لكنـه مـن غـير المستَعمل كمـا سَلَف، إذ قـد علمـتَ الحصـر، وأدخـلَ في حشـوه الوَقْصَ[4]؛ وهو حذفُ ثانيه المتحرك، فحَـذَفَ الفـاء، وهـذا جـائزٌ لا واجـبٌ، وأما الوزنُ الاستعمالي فالواجبُ فيـه ذكـرُ الفـاء، وليـس كمـا نظَّـرَ لـه ببيـت الشعر؛ لأنه من الكامل، ولا يستقيم الوزن الاستعمالي إلا بحذف فاء الجزاء .

نَعَم إن أريـد بـالضرورة هنـا ضـرورة إراديـة لا عرفيـة [فنَعَـم][5] فتَثَبَّـتْ،

---

(١) ويسمى تام، وانظر المصادر السابقة .

(٢) وهو الـذي يكون على: « متفاعلن » فيقـطع، فتصير: « متفاعل »، ثـم يحـول إلى: « فعلاتن، وانظر: البارع: ١٣٠ .

(٣) وهو ماذهب من آخره، وتد مجموع. انظر: البارع: ١٣٠، والصحاح: (حذذ).

(٤) انظر: البارع: ١٣٦، والوقص في العروض: هو إسقاط الثاني المتحرك .

(٥) ساقط من الأصل .

واحذَرْ أن يفتنوك عما قرَّرْتُهُ، فإنه بحثُ الراسخين في العربية .

فالقتال مبتدأ، والجملة خبرُه. قيل: وإن خلَت عن الرابط فقد وقع القتال الثاني منكَّراً في حيز النفي، فعمَّ الأولَ وغيره، فكأنه عينه، فلا احتياج للربط، وفيه نظرٌ لا يخفى[1] .

(١) قال هذا ابن إياز في شرح الفصول ، ونقله عنه البغدادي في الخزانة ٤٥٢/١ .

(ويمنعه)، أي: المبتدأُ الذي يصحُّ دخولُ الفاء على خبره، عن دخولها عليه لا صحةَ دخولها عليه .

(نواسخ الابتداء) أي: بعضُ نواسخ الابتداء لا مجموعها، وإنما امتنَعَ دخولُ الفاء عن الخبر الذي دخلَ بعضُ نواسخ الابتداء على مبتدئه؛ لزوال معنى الابتداء المسوِّغ لدخولها، لأنَّ الشرطَ له صدرُ الكلام، فلا منافاة بينه وبين الابتداء، وبعضُ / نواسخ الابتداء ينافي معنى الابتداء، وإذا زال معنى الابتداء صار صدرُ الجملة لها، فلو بقي معنى الشرط المسوغ لدخول الفاء، لحصل تدافع بينهما وبين معنى الشرط؛ لاقتضاء كل واحد صدر الجملة .

يمنعه أيضاً - أعني المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره - من دخولها عليه **(ليت ولعل)** من الحروف المشبهة بالفعل إذا دخلا عليه؛ لأنهما للإنشاء وما وقع خبراً لهما غير محتمل للصدق والكذب، والشرطُ مع الجزاء محتملٌ لهما، فلو جاز الفاء في خبرهما، لزم أن يكون ما بعد الفاء محتملاً لهما .

(وفاقاً) أي باتفاق من النحويين فلا يقال: « ليت أو لعل الذي يأتيني فله درهم » ؛ لما تقدم[1].

(و) يمنعُه أيضاً (أخواتهما)، أي: أخوات « ليت ولعل » وهي « إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ » **(خلافاً)** أي باختلاف بين النحاة فيهنَّ، فمنع جماعة من النحويين دخولَ الفاء في خبر المبتدأ المذكور إذا دخل عليه أنَّ المفتوحة ولكنَّ

---

(١) جاء في الهمع ٢/٦١ قيل: « يجوز دخول الفاء مع لعل إلحاقاً لها بما لا يغير المعنى » وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ما يقتضي منع ذلك، حيث قال في ٢/٧٠ ما نصه: « وفي دخولها في خبر لعل - يعني الفاء - خلاف، والصحيح منعه » .

وكأنَّ، ومنعه سيبويه في إنَّ المكسورة[١]، واحتج بأنها تحقّقُ الخبر، والشرط فيه توقفٌ وإخراج عن صريح الخبر، فلا يجتمعان، وأجازه الأخفش[٢] وابن مالك[٣] في «إنَّ وأنَّ ولكنَّ» واحتجوا بأنَّ هذه الحروفَ ضعيفةُ العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم تعمل في الحال بخلاف كأنَّ وليت ولعل، فإنها قويةُ العمل مغيِّرةٌ بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعةٌ بدخولها من العطف على معنى الابتداء حالة العمل في الحال، فقوي شبهُهَا في الأفعال، وساوتها في المنع من الفاء المذكورة[٤].

واستشهدوا بآياتٍ من التنزيل وأبياتٍ من كلام العرب تشهد ببقاء الفاء مع دخولها .

---

(١) الصحيح: أن سيبويه أجاز ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق﴾ ، وانظر الكتاب ١٠٢/٣ ، قال صاحب لباب الإعراب: « وليت ولعل مانعان باتفاق، و(إن) عند سيبويه، لكن الاستعمال وارد بخلافه .

كما أجاز الفراء دخول الفاء قي خبر إن، قال في معاني القرآن ١٠٥/٢: « أدخلت العرب الفاء في خبر إن لأنها وقعت على الذي، والذي حرف يوصل، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل: من والذي وإلقاؤها صواب.

(٢) انظر شرح المفصل ١٠١/١ ، وشرح الرضي ٤٥٣/١، وشرح الأشموني ٣٠٣/١، قال الأشموني: « وروي عن الأخفش أن منع دخول الفاء بعد (إن) ، وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه الشرط نحو: زيد فقائم » .

(٣) شرح التسهيل ٣٣١/١ .

(٤) هذا نص عبارة ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣١/١ ، وانظر الهمع ٦١/٢ .

فمن بقاء الفاء مع دخول « إنَّ » ماورد من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[٢] ، ومن بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾[٣] و(قال)[٤] الشاعر[٥]:

(عَلِمْتُ يَقِيناً أَنَّ مَا حُمَّ كَـــونُهُ فَسَعْيُ امْرِئٍ فِي صَرْفِهِ غيرُ نَافِعِ)[٦]

ومن بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر[٧]:

بِكُـلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى العُدَاةَ وَقَدْ يُظَنُّ أَنِّيَ في مكري بِهِم فَــزِعُ
كَلاَّ وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرَقٍ فَكَيْ يُغَرُّوا فَيُغْرِيهِمْ بِيَ الطَّمَعُ

وقول الأفْوَهِ[٨]:

---

(١) سورة محمد: آية: ٣٤ .
(٢) سورة آل عمران: آية: ٩١ .
(٣) سورة الأنفال: آية: ٤١ .
(٤) مطموس في: (د) .
(٥) البيت من الطويل، و لم أعرف قائلـه، وقـد ورد الاستشـهاد بـه في شـرح التسـهيل ٣٣٢/١، و لم ينسبه، وقد ساقه للغرض نفسه الذي ساقه له المؤلف، وانظر التذيـيل والتكميل ١١٥/٢ .
(٦) مطموس في: (د) .
(٧) البيتان من البسيط، وقائلهما مجهول، وقد ورد الاستشهاد بهما في شـرح التسـهيل ٣٣٢/١، وشفاء العليـل ٣٠٣/١، وقـد أورد البيـت الثـاني في التذيـيل والتكميـل ١٥/٢، والمساعد ٢٤٧/١، وشرح الأشموني ٣٠٢/١ .
ومعنى البيتين: ألقى أعدائي بما يقهرهم بكل داهية أريب مـن الرجـال، وقـد يظـن الظان بي أنني في تدبيري السوء لأعدائي ، وليـس الأمـر كذلـك، وإنمـا مـا أظهـره خوف وجزع، فلذلك لكي يغروا بي ويغريهم طمعهم في النيل مني ويكـون ذلـك من قبيل استدراجهم . وفي الأصل كتبت (يغيروا) .
(٨) الأفوه هو: صلاءه بن عمر بن مالك، وقيل: ابن عوف، يكنـى أبـا ربيعـة، ولقـب بالأفوه؛ لأنه غليظ الشفتين ظاهر الأسنان . انظر الشعر والشعراء: ٥٩، ومعـاهد التنصيص: ٤٠٧، وسمط اللآلي: ٣٦٥، وجمهرة الأنساب: ٣٨٦ .

وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوفَ يَكُونُ[١]

والعجب من المؤلف أنه ذكَرَ الخلاف في « إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ » وحكى الاتفاق في المنع على ليت ولعل، فأفاد عدمَ الخلاف فيهما، وليس ذلك جارٍ على إطلاقه، بل في لعل خلاف؛ منهم من ألحقها بما لا يغير معنى الابتداء، فأجاز دخول الفاء؛ لأنها قد وصلت بها الموصولات في قوله[٢]:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وفي هذا نظر[٣].

تتمة:

أجاز بعض النحويين[٤] دخولَ الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً، واحتج بأن ذلك

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

فو الله ما فارقتكم قالياً لكم

وقد ورد الاستشهاد به في شرح التسهيل ١/٣٣٢، والارتشاف ٢/٧٠، وشفاء العليل ١/٣٠٣، والعيني ٢/٣١٥، وشرح الأشموني ١/٣٠٣، وشرح التصريح ١/٢٢٥، والهمع ٢/٦٠ .

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/١٠٦، وقد ورد الاستشهاد به في المغني ٢/٣٨٨، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٠، الهمع ١/٢٦٥ ، الخزانة ٥/٤٦٤ .

(٣) لأن « لعلي وإن شطت » إنشائية لا يصح وقوعها صلة، فيقدر قبل « لعلي » القول، والتقدير: أقول فيها لعلي؛ لتكون خبرية، وليحصل عائد الموصول، وهذا تخريج أبي علي الفارسي في كتاب الشعر ٢/٤٠٢ قال: ويجوز فيه أن تقدر قبل « لعلي » فعلاً، وتحذفه لطول الكلام، فيكون الصلة الفعل الذي هو أقول فيها، وهو خبر لا إشكال فيه، وحسن الحذف لطول الكلام .

وقد ذهب إلى هذا التخريج ابن هشام ٢/٣٨٨، قال: « وذلك على تقدير: (أزورها) خبر لعل، وتقدير الصلة محذوفة؛ أي/ التي أقول لعلي .

وانظر تفصيل المسألة في كتاب الشعر ٢/٤٠٠-٤٠٣، والخزانة ٥/٤٦٤، ٤٦٥ .

(٤) أجاز ذلك الأخفش والفراء وجماعة، ونقل ذلك الفارسي وابن جني، انظر معاني القرآن للأخفش ١/٧٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/٤١٠ ، والإيضاح: ٩٩، وشرح

=

ورد عنهم كثيراً، حكي: « أخُـوكَ فَوَجَـدِ علـى معنـى: «أخـوك وجـدٍ»، وأنشد :

وَقَائِـلَـةٍ خَولاَنُ فَانْكِحْ (فَتَاتهم)[1]

(وأكرومة)[2] الحيين (خلو كماهيا)[3]

والمراد: وقائلة خولان انكح، / وسيبويه[4] لا يرى زيادتها، ويتأول ما ورد عن ذلك على أنها عاطفة. وقال الآخر[5]:

التسهيل ٣٣٠/١، والارتشاف ٦٩/٢.

(١) في النسختين: « فتاهم » والصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل: « وأكروم » ، وفي (د): « وأكرومه » ، والصواب ما أثبته .

(٣) البيت من الطويل،ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ١٣٩/١، ١٤٣، والإيضاح: ٩٩، وشرح المفصل ١٠٠/١، والمقاصد النحوية ٥٢٩/٢، وشرح الأشموني ١٨٩/١، والتصريح ٢٩٩/١، والخزانة ٤٥٥/١ . والأكرومة أفعولة اسم للكرم على معنى ذات أكرومة وضعا موضع كريمة. انظر اللسان (كرم) .
وآخر البيت: (خلف كما هي)، في النسختين، والصواب ما أثبته .
وقيل: إن الفاء زائدة .

(٤) انظر الكتاب ١٣٩/١، ١٤٣ .

(٥) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد العبادي، وليس في ديوانه، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ١٤٠/١، والخصائص ١٣٢/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦١/١، والرد على النحاة: ١٠٦، والجنى الداني: ٧١، والخزانة ٣١٥/١ .

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٍ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

ولا (حجة)[1] فيه؛ لجواز تأويله على أن « أنت » فاعل بفعل محذوف يفسره « فانظر » ، والتقدير: فانظر أنت[2] فانظر، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه على حد ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[3] وليس الضمير مبتدأ في البيت[4].

٤ - خبر باب (إنَّ) وخبر باب (لا) .

ولما فرغ من الكلام على الثاني من المرفوعات أخذ يتكلم على الثالث والرابع منها وهو: [خبر إن ولا] ، فقال: **(خبر باب إن وخبر باب لا)** الكائنة **(لنفي الجنس)** على سبيل التنصيص **(و تسمى)** حينئذ **(بلا التبرئة)**، أيضاً وهذه عبارة بعض النحاة[5].

---

(١) في الأصل: « حجية » .

(٢) انظر الكتاب ١/١٤٠، وشرح التسهيل ١/٣٣١، والخزانة ١/٣١٥ .

(٣) سورة التوبة: آية: ٦ .

(٤) وقد تأول السيرافي ذلك على ثلاثة وجوه أراد بها تصحيح دخول الفاء:
الأول: أن ترفع أنت بفعل مضمر يفسره المظهر .
الثاني: أن تجعل أنت مبتدأ، وتضمر خبره، والفاء جواب للجملة، كأنه قال: أنت الراحل فانظر، نحو قولك: إذا ذكرت الشجاعة قال الناس: أنت .
الثالث: أن تجعل أنت خبراً، وتنوي المبتدأ .
انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/١٦١ .

(٥) كالجزولي وابن مالك وغيرهما، انظر شرح المقدمة الجزولية ٣/٩٩٩، وشرح التسهيل ١/٢٨٢ .

(وهما) أي خبر باب إن، ولا التي لنفي الجنس **(مسندان إلى اسميهما بعدهما)** .

فقوله: « مسندان » شامل لخبر المبتدأ الواقع بعد (إن) الملغاة من العمل بدخول « ما » (الكافة)[1] عليها، أو بالتخفيف نحو: « إنما زيد قائم » [وإن زيد قائم][2] والواقع بعد لا الملغاة نحو: لا في الدار رجل ولا (امرأة)[3] ، وبقوله بعدهما: خرج عنهما .

والمراد بقوله: «بعدهما » أي: بعد دخول كل واحد من هذين الحرفين المذكورين على انفراده في بابه لا بعد دخولهما معاً، إذ هما لا يجتمعان؛ لمنافاة بينهما **(كـ « إنَّ زيداً قائمٌ »)** مثال لخبر باب «إن » ، ألا ترى أنه مرفوع بـ«إن»، وهو مسند إلى اسمه بعد إن .

(فهو) أي خبر باب إن **(كالخبر)** أي: كخبر المبتدأ، بمعنى أن خبر إن مشارك لخبر المبتدأ في أقسامه وفي أحكامه، بعد أن يثبت كونه خبراً لإن [بشرائطه وانتفاء موانعه، لا بمعنى أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يكون خبراً لإن][4] ولهذا يجوز: « أين زيد » ولا يجوز: « إن أين زيد » .

(لا في التقدم) أي: ليس حكمه كحكم خبر المبتدأ في التقدم، فإنه لا يجوز تقديمه على اسمه، وقد جاز تقديم الخبر على الاسم، وذلك لأن باب « إن » فرع

---

(١) في (د): الكافية .
(٢) ساقط من (د) .
(٣) في (د): المرأة .
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

على العمل في الفعل، فجعل عمله فرعياً، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب، فلما عملت العمل الفرعي لم (تنصرف) في (معموليها)[1] بتقديم ثانيهما على الأول .

فيقال: « إن قائم زيد » كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل إلا أن يكون الخبر ظرفاً؛ أي: [ليس][2] حكمه [كحكم خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً، فإن حكمه إذن حكمه][3] في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾[4] وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو: « إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْراً، وإِنَّ مِن الشِّعرِ لَحِكْمَةً[5]» وذلك لتوسعهم[6] في الظرف ما لايتوسع في غيرها[7].

(إلا في «لا») لنفي الجنس، فإنه لا يتقدم خبرها على اسمها وإن كان ظرفاً، كما يتقدم خبر « إن » على اسمها إذا كان ظرفاً،وذلك أنها محمولة على « إن »

---

(١) في (د): معملوهما .

(٢) ساقط من (د) .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٤) سورة الغاشية : آية: ٢٥ .

(٥) الحديث رواه البخاري بلفظ: « إن من البيان لسحراً » ، وفي ١٤٦/٤ بلفظ: « إن من الشعر حكمة » .
وانظر مشكاة المصابيح ٢٣/٣، برقم: ٤٧٨٣ . ولكثرة وروده على ألسنة الناس أصبح مثلاً، وانظر جمهرة الأمثال ١٣/١، والمستقصى ٤١٤/١، واللسان (سحر، حكم) .

(٦) انظر القول في الاتساع في الأصول ٢٦٥/٢، والأشباه والنظائر ٢٩/١، ٣١ .

(٧) من قوله: « أي كخبر المبتدأ » إلى قوله: « في غيرها » أفاده من شرح الجامي ٣٠٠/١ .

في العمل، فانحطَّ (مرتبتُهَا عن مرتبة أصلها)(١) أصلها (كـ« لا غلامَ رجــلٍ قَــائِمٌ ») إنما عَدَلَ عن المثال المشهور في التصانيف المتداول بين المصنِّفين وهو قولهــم: « لا رجلَ في الدار » لاحتمال حذف الخبر، وجعل « في الدار » صفة(٢) بخلاف مــا مثل به المصنف؛ / لأن « غلام رجل » معرَبٌ منصوب، لا يجـوز ارتفـاعُ صفتـه على ما هو الظاهر (فيها) أي: في الدار، خبر بعد خبر .

(ويكثُرُ حذفُه) أي حذف خبر لا لنفي (الجنس)(٣) عند الحجازيين(٤) سواء كان ظرفاً أم مجروراً أم غير ذلك، وأكـثر مـا يحـذف مـع إلا نحـو: « لا إله إلا

---

(١) في الأصل: مرتبتها على .

(٢) في الكافية ص: ١١٨ مثل ابن الحاجب بقوله: « لا غلام رجـل » ، وقـال في شرح الكافيةص: ٢٦: والنحويون يمثلـون في هـذا الموضـع بقولهـم: « لا رجـل ظريـف » وليس بحسن في التمثيل لأمرين:
أحدهما: أنه في الظاهر صفة، ولا يليق بذي الفهم أن يمثل بمثال ظـاهر في غـير مـا قصد تمثيله ، وأقله الاحتمال فيكره أيضاً لذلـك، وهـذا المثـال لا يحتمـل أن يكـون (ظريف) إلا خبراً؛ لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصـوب، فوجـب ألا يكـون نكرة، فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به .
الثاني: هو أنا نقول بعد ذلك: وبنو تميم لا يثبتون الخبر مع (لا)، فإذا كان التمثيـل « لا رجل ظريف » غلب الظن امتناع هذه في لغتهم، فيوقع ذلك في الخطـأ؛ لأنهـم يقولون بها » ، وقد اعترض الرضي على مـا ذهـب إليـه ابن الحـاجب مـن امتنـاع وصف المضاف المنفي بـ (لا) بالمرفوع أنه مذهب جماعة من النحـاة، وقـد خولفـوا فيه، وجوزوا رفعه حملاً على المحل؛ لأن (لا) مشبه بـ(أن) ... » .
وانظر تفصيل الاعتراض في شرح الكافية للرضي: ١/١١١ .

(٣) في الأصل: جنس .

(٤) انظر المفصل: ١٧، وشرح التسهيل ١/٥٦، وشرح ألفية ابن مـالك لابـن النـاظم: ٩٨، والبحر المحيط ١/٣٧، ٥/٢٢٧ .

الله[1]»، « ولا فَتى إلا علي »،«ولا سيف إلا ذو الفقار » فالخبر في هـذه المواضـع محذوف والتقدير: لنـا أو في الوجـود[2]، ولا يجـوز أن يكـون مـا بعـد إلا خـبر لوجهين:

أحدهما: أنه معرفة، والمعرفة لا (تكون)[3] خبراً، ولأن « لا » غير عاملة في الموجب .

وقال ابن الحاجب: لا يصح أن يكون خبراً عن المستثنى منه؛ لأنه إنما أتـى به لتبيين ما قصد بالمستثنى منه .

ومن حذف خبر « لا » بدون إلا قولهم: (لا ضَيرَ)[4] و﴿فـلا فَـوْتَ﴾[5] [و«لا ضَرَرَ][6] ولا ضِـرَارَ[7]» ، و « لا عَـدْوَى وَلاَ طِـيَرَةَ »[8] الخـبر في هـذا كلـه

---

(١) أي: لا إله موجود إلا الله، وقد اعترض على النحويين في هذا التقدير، وأحسن مـا قيل في تقدير الخبر: لا إله بحق إلا الله، كما نبه عليه ابن تيمية وتلميذه ابـن القيـم، وقد فصل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في هذه المسألة بما لا مزيد عليـه، وانظـر شرح العقيدة الطحاوية ٥٦/١، وحاشية الشرح نفس الموضع .

(٢) ورد الاستشهاد بهذه الأمثلة في المفصل: ٤٣، وشرح المفصل ١٠٧/١ .

(٣) في (د): لا يكون .

(٤) في (د): لا ضمير .

(٥) سورة سبأ: آية: ٥١، وتمامها: ﴿ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت﴾ .

(٦) ساقط من (د) .

(٧) انظـر سـنن ابـن ماجـه ٧٨٤/٢، ومسـند الإمـام أحمـد ٣١٢/١، وإرواء الغليـل ٤١٣/٣، وموسوعة أطراف الحديث النبـوي ٢٦٤/٧؛ وفيهـا الإشـارة إلى مظـان هذا الحديث .

(٨) وبقية هذا الحديث مختلفة مثل: « لا عدوى ولا طيرة، إن تكن الطيرة في شيء ففـي الفرس » و: « لا عدوى ولا طيرة إنما الشؤم .... » ، ومثل: « لا عدوى ولا طـيرة، فمن أعدى الأول ... » وغير ذلك كثير، ولذا فمظان هذا الحديـث كثـيرة، ومنهـا

=

محذوف وهو « الوجود » .

(ولزم) أي: حذف خبر لا (كـ**تميمياً**[1] ») ، لأنه منسوب إليهم، فإنهم لا يظهرون الخبر إذا عُلم مطلقاً سواءً كان ظرفاً أو مجروراً أم غيرهما .

وقال الزمخشري[2]: إنَّ بني تميم يحذفون الخبر مطلقاً سواء علم أم لم يعلم . وهذا القول عندهم ليس بشيء؛ أما حذفه للعلم به فبين؛ لأنه كالموجود، وأما حذفه لغير علم به فلا يجوز؛ لأنه يلزم منه عدم الفائدة .

وقال الجزولي: « إنَّ بني تميم لا يثبتون الخبر (إذا كان)[3] غيرَ ظرف أو مجرور، فإذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز حذفه وإثباته » ، وهذا الذي قاله الجزولي لم يقل به أحدٌ غيرَه .

وقال الشَّلَوبين: لا أدري من أين نقله[4].

ولا فرق بين الظرف والمجرور وغيره في ذلك، ولعله قاسه، وليس بمحل قياس، لأنه اتساع، والاتساع منقول لا مقيس .

فالصحيح أن بني تميم لا يُثبتون الخبر إذ عُلِم سواء كان ظرفاً أم مجروراً،

صحيح البخاري ١٠/١٧٤، ١٧٥، وصحيح مسلم ٧/٣٣، ٣٤، ومسند الإمام أحمد ٢/١٥٣، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ٧٨٧، ٧٨٩ وغيرها، وانظر بسط هذه الرويات في موسوعة الحديث الشريف ٧/٢٧٠، ٢٨١ .

(١) انظر المفصل: ٣٠، والمغني ١/٢٣٩، وشرح الرضي ١/١٠٠، والفوائد الضيائية ١/٣٠٣ .

(٢) انظر المفصل: ٣٠ .

(٣) في (د): إلا إذا كان .

(٤) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/١٠٠٦، قال: وقول المؤلف - يعني الجزولي - استثناء طريف لا أعلمه عن أحد، وكل من نقل هذا الخلاف لم ينقل فيه استثناء هذا الظرف، فلا أدري من أين نقله .

كذا قيل في هذا المحل، وأنت خبيرٌ بأن مثل الجزولي لا يَجهَلُ كونَ إثباتِ حكمٍ عن بني تميم يحتاج إلى النقل، ومن المعلوم أن الناقل لا يتوجه عليه منعٌ.

وقول الشَّلَوبين: « لا أدري من أين نقله ؟» لا يقضي بضعفه؛ لما علمتَ من أن الحافظَ حجةٌ على غيره، وأن معظم علماء النقل على قبول زيادات الثقة، فيوشكُ أن ما قاله الصحيح، فتأمَّل[1].

وإنما ساغ هذا الخلاف؛ **(لأن هذا)** النفي **(لا يكاد يجيء إلا بقرينة غير السؤال)** تدل عليه، **(أو كان جواباً)** لسؤال جرى فيه ذكر الخبر، فلم يحتج إلى إعادته في الخبر .

وظاهر عبارة المؤلف أنه تابع للسيد عبد الله[2] في شرحه على « لب الألباب » فإنه نقل عن الأندلسي[3] ذلك قال فيه: « وقال الأندلسي: « الحق أن

---

(١) هذا دفاع من الزبيري عن الجزولي .

(٢) هو جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني المعروف (بالنقره كار) ومعناه صاحب الفضة، قال صاحب البغية: قال ابن حجر: كان بارعاً في الأصول والعربية، درس بالأسدية بحلب، وكان أحد أئمة المعقول، من تصانيفه: العباب في شرح اللباب، مات سنة ٧٧٦ هـ. انظر بغية الوعاة ٥٤/٢، ومفتاح السعادة ١٧٣/١، وقد أخطأ طاش كبري زاده عندما قال: « قال السيوطي: لم أقف على ترجمته » وانظر كشف الظنون ١٥٤٤/٢ .

وانظر العباب في شرح اللباب ١١٢/أ، قال: ولا يثبت الخبر في تميم أصلاً، قال الجزولي: بنو تميم لا يلفظون به إلا إذا كان ظرفاً .

(٣) هو أبو محمد القاسم بن السداد الموفق المرسي الأندلسي، ولد سنة ٥٧٥ هـ، وتوفي سنة ٦٦١ هـ،له عدة مصنفات منها شرح المفصل واسمه: «المحصل في شرح المفصل» وشرح المقدمة الجزولية. انظر معجم الأدباء ٢٣٤/١٦، وإنباه الرواة ١٦١/٤، وبغية الوعاة ٢٥٠/٢ .

بني تميم يحذفونه وجوباً إذا كان جواباً كقولك: « لا رجلَ » لمن قال: هل [في][1] الدار رجلٌ ؟ أو دل عليه قرينةٌ غيرَ السؤال، وإلا فلا يجوز حذفُه رأساً[2]» انتهى .

(ولا يكون) عند جمهور النحويين (ما) أي شيء أو الذي (فيه معنى الاستفهام) وهو طلب الفهم (ولا) ما فيه معنى فهي (خبراً لإنَّ) المكسورة الهمزة المشددة النون كـ(كيفَ زيدٌ) مثالٌ لما فيه معنى الاستفهام / بالاسم، (وبَكرٌ هل هو قائمٌ) مثالٌ لما فيه معنى الاستفهام بالحرف، (وبِشْراً أكْرِمْهُ) مثالٌ لما فيه معنى الأمر، (وخالداً لا تُهِنْهُ) مثالٌ لما فيه معنى النهي، فإنه لا يجوز عند الجمهور أن يكون شيئاً من هذه المذكورات خبراً « لإن » حيث لم يرد به سماع.

(وشذ) أي: خرج عن قاعدة السماع حيث المنع السماعي، ولو جاز قياساً قوله[3]:

(إِنَّ الَّذِينَ (قَتَلْتُمْ)[4]أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لاَ تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا)

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) ونقل الرضي عبارة الأندلسي هذه في شرحه على الكافية ١/١١٢ قال: « قوله ـ يعني ابن الحاجب ـ وبنو تميم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفاً اقتدى فيه بجار الله، قال الأندلسي: والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً، وقامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً » .

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي مكعت بن سعد بن مالك كما في الخزانة ١٠/٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، وقد ورد الاستشهاد به في شرح الجمل ١/٤٢٨، وشرح التسهيل ٢/١١، وشفاء العليل ١/٣٥٢، والمغني ٢/٥٨٥، وشرح شواهد المغني ٢/٦١٤، والتصريح ١/٢٩٨، والهمع ١/١٣٥ .

(٤) في الأصل: قلتم، وفي (د) مطموسة، وما أثبته من كتب النحو التي بها الشاهد .

لأنه أدخل (إن) على ما خبره نهي، ويؤول البيت على إضمار القول أي «أقول لكم لا تحسبوا ليلهم .. » الخ وكثيراً ما يضمر القول[1].

وحكى ابن عصفور في شرح كتاب الجمل الصغير[2] خلافاً في وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب، وصحح الجواز وأنشد البيت المذكور، وأوقع قوله « لا تحسبوا » موقع الخبر لإن، وهي جملة نهي، وينبغي أن يخص الخلاف بإن وحدها إذ هي مورد السماع، فلا يمكن في ليت ولعل وكأن.

(١) القائل بهذا هو ابن هشام حيث أضمر القول في البيت، وانظر المغني ٢/٥٨٥ .
قال البغدادي في الخزانة ١٠/٢٤٧: ولم يصب ابن هشام في النقل عن النحويين أنهم منعوا وقوع الطلبية خبراً، وأضمر القول في قولهم: ... البيت .

(٢) انظر شرح الجمل الكبير ١/٤٢٨ .

[اسم ما ولا التي بمعنى ليس]

ولما أنهى الكلامَ على خبر إن ولا، شرع في الكلام على تتميم بقية المرفوعات لتتمَّ فائدةُ ما ذكره فقال: (**اسمُ ما ولا بمعنى ليس**)، وإنما كان بمعنى ليس لمشابهتهما لها في النفي، والدخولِ على المبتدأ و الخبر، والجمودِ، ولهذا يعملان عملها .

(**وهو المسند إليهما**) هذا شاملٌ للمبتدأ أو لكل مسند إليه (**بعدهما**) خرجَ به غير اسم ما ولا، والمراد من قوله: « بعدهما » أي: بعد دخول كل واحد من «ما»، و«لا» على انفرادها .

(**في بابها**)[١] لا بعد دخولهما معاً، إذ لا يجوز اجتماعهما؛ لما بينهما من المنافاة في الوصف، لا في أصل[٢] النفي كما يجيء بيانُهُ في كلامه (**كـ « ما زيدٌ قائمٌ » ، « ولا رجلٌ أفضلَ منك »**)، وإنما أتى بالنكرة بعد لا؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرات، كما يأتي بيانه عند كلامه عليها، بخلاف « ما » فإنها تعمل في المعارف والنكرات .

وعملُ « ما » هذا العمل المذكور لغةُ أهل الحجاز[٣] ، وهي اللغة القديمة وبها جاء التنزيل؛ قال الله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾[٤] ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[٥]

---

(١) مكررة في الأصل .
(٢) في الأصل: (الأصل) .
(٣) انظر شرح التسهيل ٣٦٥/١، والفوائد الضيائية ٣٠٥/١، وشرح الأشموني ٢٥١/١.
(٤) سورة يوسف: آية: ٣١ ، وفي (د): (إلا بشر) وهو خطأ .
(٥) سورة المجادلة: آية: ٢ .

﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾[1] ولإعمالها شروطٌ يأتي ذكرُها في كلام المؤلف .

(ومَا بَكرٌ هو الظريف) مثَّلَ بهذا المثال لِيُعلِمَ أن خبر « ما » الحجازية يكون مفرَداً كما مثَّل به من قوله: « ما زيدٌ قائماً » ويكون جملةً كهذا المثال، (وبنو تميم لا تثبتُهَا) أي: لا تثبت عمل « ما » [عمل][2] « ليس » ولو استوفت الشروط الآتية[3] فيقولون « ما زيد قائم » ويقرَؤون ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرٌ ﴾ ﴿ وَمَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ بالرفع .

قال سيبويه[4]: « إلا مَن دَرى كيف هي في المصحف » يريد إلا من ثبت عنده نقلها تواتراً بأنه يتابع الآية ويقرؤها بالنصب، إلا أن يترك لغته ويعدل عن الرفع إلى النصب في غير الآية، أخذاً بما ثبت فيها .

(ثم « لا ») التي بمعنى ليس، بينها وبين « ما » تنافٍ من وجوه:

الأول: أنها (لا تدخل المعرفة) لأنها لم تُشبه ليس في النفي الخاص، ولا تعملُ في نحو: « لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرو » فمن ثَمَّةَ غَلَّطَ المتنبي[5] في قوله:

---

(١) سورة الحاقة: آية: ٤٧ .
(٢) ساقط من الأصل .
(٣) انظر الكامل للمبرد ١/٢٩٥، ومجالس ثعلب ٢/٥٩٦، والأصول ١/١٠٦، وشرح التسهيل ١/٣٦٩ .
(٤) انظر الكتاب ١/٥٩، وهي نص عبارة سيبويه .
(٥) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٤/٤١٩، وقد ورد الاستشهاد في شرح التسهيل ١/٣٧٧، وشرح شذور الذهب: ٢٧٥، وشرح قطر الندى: ١٤٥، والمغني ١/٢٤٠، والجنى الداني: ٢٩٤، وتخليص الشواهد: ٢٩٩، والتصريح ١/١٩٩ .
وقوله: « فمن ثمة غلط المتنبي ... » هي عبارة ابن هشام في شرح شذور الذهب في الموضع الآنف الذكر مع تغيير طفيف .

إِذَا الجُودُ لَم يُرزَقْ خَلاَصاً مِنَ الأَذَى   فَمَا المَالُ مَكْسُوباً وَلاَ الحَمْدُ بَاقِيَا

بخلاف / « ما » فإنها [تدخل][1] على المعرفة والنكرة؛ لأن شبهها بليس شبهٌ خاص؛ وهو نفي الحال، وقد أشبهتها في النفي الخاص[2].

والثاني: أنها (لا تنفي الحال)، وإنما تنفي المستقبل (ولذلك)[3] يُنفَى بها وجوب الشرط دون "ما"؛ لاختصاصها بالاستقبال، تقول: « إن تَزُرْني لا هنْكَ » ولا يصح ههنا دخول « ما » ؛ لأن نفي « ما » أقوى من نفي « لا » إذ نفي «ما» للحال على جهة الاستمرار والدوام، ولا كذلك لنفي المستقبل، فلما قل تصرفها بالشبه بليس، نقص عن « ما » (فقل عملها)، فعملت في النكرة .

وقيل: إنما عملت في النكرة دون المعرفة مراعاة لأصلها الآخَرِ، وهو شَبَهُهَا بإن، فإنها لا تعمل في النكرة فكذلك ها هنا .

والثالث: (أنها لا باء في خبرها)، أي: خبر لا بمعنى ليس، وهذا هو المشهور، وهو مذهب الجمهور .

وذهب ابن السراج وتبعه ابن مالك[4] إلى أن الباء تزاد في خبرها، وأنشدوا

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) خلافاً لابن جني وابن الشجري حيث أجازا إعمالها في المعرفة، قال ابن هشام في المغني ٢٣٩/١ : « الثالثة: أنها لا تعمل إلا في النكرات، خلافاً لابن جني وابن الشجري، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة:

حلّت سوادَ القلب لا أنا باغياً   سواها ولا عن حبها متراخيا

وانظر أمالي ابن الشجري ٢٨٢/١، والارتشاف ١١٠/٢، والهمع ١٢٠/٢، وفي الخزانة ٣٣٧/٣ قال البغدادي: هذا البيت من شواهد النحاة، أوردوه شاهداً على عمل (لا) عمل ليس في المعرفة، وهو شاذ .

(٣) في (د): وكذلك .

(٤) انظر الأصول ٤١٧/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/١، وشرح عمدة الحافظ

=

على ذلك قول سواد بن قارب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَومَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[1]

وقول المرقش[2]:

وَلَقَدْ غَدَوتُ وَكُنتُ لاَ أَغْدُو عَلَى وَاقٍ وَحَـاتِمْ

فَـإِذَا الأَشَـائِمُ [كَالأَيَا مِنِ][3] وَالأَيَامِنُ كَالأَشَـائِمْ[4]

وَكَـذَاكَ لاَ خَيرٌ وَلاَ شَرٌّ عَلَى أَحَدٍ بِدَائِـمْ[5]

(فقوله)[6] بمغنٍ وبدائم خبران لـ(لا) بمعنى ليس، وزيدت فيهما الباء،

٢/١٢٦، ١٤٨ .

(١) البيت من الطويل في الروض الأنف ١/٢٤٤، وألف باء البلوي ٢/٢٣، وشرح التسهيل ١/٣٧٦، والتذييل والتكميل ٤/٨٩، والمغني ٢/٤٦٨، وأوضح المسالك ١/٢٩٤، والمقاصد النحوية ٢/١١٤، ٣/٤١٧، والهمع ١/١٤٧، وشرح الأشموني ١/١٢٣ .

(٢) في الأصل: ابن الموقش .

والمرقش يقصد به المرقش الأكبر وهو عوف بن سعد بن مالك بن ضبيعة ابن قيس بن ثعلبة .

انظر العمدة ١/٧٠، والخزانة ٨/٢١٣، واللسان (رقش) .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) في (د): الاشايم .

(٥) البيت مختلف في نسبته؛ فنسب إلى امرئ القيس، وليس في ديوانه، ونسب إليه في الضرائر: ٦٤، وجمهرة اللغة ٣/١٨١، والمؤتلف والمختلف : ١٠٢، ونسب إلى المرقش الأكبر أو خزز بن لوذان وهو المرقم الذهلي، وانظر الارتشاف ٣/٢٨٣، واللسان (حتم)، والحاتم: هو الغراب الأسود .

ولاحجة لهما في هذا، إذ يحتمل أن يكون ما بعد لا مبتدأ، ولم تتكرر لا، (فصح) دخول الباء في خبر « ما » في قولك: (ما رجلٌ بقائم، وامتنع) دخولها في خبر « لا » من قولك: (لا رجلٌ بقائم)؛ لأنه لم يسمع في خبرها سماعاً يقاس عليه، ولا يقاس على « ما » ؛ لأن الزيادة مجاز .

وفائدة زيادة الباء في خبر « ما » عند علماء البصرة[1] رفع التوهم ؛ لأن السامع قد يتوهم أن الكلام إيجاب لغفلته عن سماع اللفظ المقتضى للنفي، فجعلت له الباء تنبيهاً على أن الكلام نفي .

وعند علماء الكوفة أن هذه الباء في النفي نظير اللام في الإيجاب، كما أنهم قالوا: «إن زيداً لقائم » فأكدوا في الإيجاب باللام، قالوا: « ما زيد بقائم » فأكدوا النفي بالباء .

[وقول علماء الكوفة أظهر، ويعضده قول البصريين: إن الباء][2] [للتأكيد][3]، والتأكيد قد جاء منه لرفع توهم السامع .

واعلم أن « ما » لا تعمل عمل ليس إلا بشروط، ذكر المؤلف (هنا منها)[4] شرطاً واحداً وهو: أنها (لا يُفصَلُ اسمُها منها بالخبر)، أي: بخبرها (إلا

---

(٦) في الأصل: فقول .

(١) ينظر الخلاف في هذه المسألة في ائتلاف النصرة: ١٦٠، المسألة الثالثة والثلاثون، والارتشاف ٢/١١٧ .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٣) في (د): التأكيد .

(٤) في (د): منها هنا .

بمعموله)، أي: بمعمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً (كقوله[١]:)

بِأُهْبَةِ حَرْبٍ لُذْ وَإِنْ كُنْتَ آمِناً (فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَالِي مُوَالِيَا)

فـ « من » اسم « ما »، و« مواليا » الخبر، و « كل حين » ظرف، وهو معمول الخبر، وقد قدم عليه، ولم يبطل عمل (معمولها)[٢] « ما »؛ لأن معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً [لا يبطل به العمل إذا تقدم على اسمها، فإن كان غير ظرف أو جار ومجرور][٣] بطل العمل، ووجب الرفع .

وبقي من الشروط خمسة شروط وهي:

- ألا تقترن بإن الزائدة .

- ولا خبرها بإلا .

- (وأن)[٤] يتقدم اسمها على خبرها .

وأن (لا يؤكد بما) أخر .

- وأن لا يبدل من الخبر بدل قد دخلت عليه إلا[٥] .

---

(١) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في شرح التسهيل ٣٧٠/١، وأوضح المسالك ٢٨٣/١، والمقاصد النحوية ١٠١/٢، وشرح الأشموني ١٢٢/١، والتصريح ١٩٩/١ .
وقد روي صدره: « بأهبة حزم لذ » كما في شرح الأشموني والتصريح، وجاء برواية « باهبه حرب كن » كما في شرح التسهيل، ويبدو أن المؤلف قد نقله منه.

(٢) في الأصل: معمولها .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٤) في (د): ولا .

(٥) في كل ما ذكر المؤلف من شروط خلاف، وقد أورد ذلك ابن مالك والسيوطي، وانظر شرح التسهيل ٣١٧/١، والهمع ١١١/١-١١٤ .

فلهذا أهملت في قولهم في المثل [1] /: « ما مسيءٌ مَـن (أعتَـبَ)[2]» لتقديـم الخبر وفي قوله[3]:

بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ

لوجـود أن المذكـورة، وفي قولـه تعـالى: ﴿ وَمَـا مُحَمَّـدٌ إِلاَّ رَسُـولٌ ﴾[4] لاقتران الخبر بإلا، وفي قولهم: ما ما زيد (بمنطلق)[5] لتأكيد ما بـ« ما» الثانيـة، وفي قولهم: ما زيد شيء إلا بشيء لا يعبأ به، للإبدال مـن الخـبر الـذي دخلـت عليه إلا .

---

(١) مثل يضرب لمن يعتذر لصاحبه ويخبر أنه سيعتب . وانظـر مجمـع الأمثـال ٢/٢٨٨، والمقتضب ٤/١٩٠، وشرح التصريح ١/١٩٨ .

(٢) في النسختين: أعيب، وهو تصحيف .

(٣) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا صريف ولكن أنتم الخزف

ولم أعرف قائله، وقد ورد الاستشهاد به في مجالس ثعلب ٢/٧٤١، ومقاييس اللغة ٣/٣٤٣، وشرح التسهيل ١/٣٧٠، واللسان (صـرف)، وجواهـر الأدب: ٢٠٧، والتذييـل والتكميـل ٢/١٥٥، وأوضـح المسـالك ١/٢٧٤، وتخليـص الشـواهد: ٢٧٧، والمقـاصد النحوية ١/٢٢، والهمـع ٢/١٢٤، والخزانـة ٢/١٢٤، والـدرر ١/٩٤ .

والخزف: ما عمل من الطين وشوي على النار فصار فخاراً، والصريف: الفضة .

(٤) سورة آل عمران: آية: ١٤٤ .

(٥) في (د): بمنطلق .

[المنصوبات]

(الأصل الثاني) من الأصول المنبَّهِ عليها في أول الرسالة « المنصوبات » (ما فيه)، أي اسم فيه (علم المفعولية) أي علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة أو حكماً، وهي الفتحة أوالكسرة أو الألف أو الياء » نحو: (أكرمتُ زيداً وهنداتٍ وأخاك ومسلمِين ومسلمَين).

[المفعول المطلق]

ما فيه علمُ المفعولية (المفعول المطلق) وسمي مطلقاً؛ لأنه يقع[1] عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول: « ضربت ضرباً» فالضرب مفعول [مطلق][2] ؛ لأنه نفس الشيء الذي فعلته (بخلاف)[3] قولك: « ضربت زيداً » ، فإن [زيداً][4] ليس الشيء الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب، فلذلك سمي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلة قدم المؤلف في الذكر المفعول المطلق على

---

(١) قال ابن عصفور: واختلف النحويون في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً؛ فمنهم من قال: إنما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يطلق عليه لفظ مفعول، ولا يقيد بصفة، بخلاف باقي المفعولات، فإنه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلا بتقييد، فيقال: مفعول به، أو مفعول فيه أو له أو من أجله أو معه .
ومنهم من قال: إنه سمي مفعولاً مطلقاً؛ لأنه يصل إليه بنفسه، وما عدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير في. انظر شرح الجمل ٤٤٩/١ .

(٢) ساقط من (د) .

(٣) في الأصل: « نحو » وهو تحريف .

(٤) ساقط من (د)، وفي (د): زيد هكذا بلا نصب، وهو خطأ .

غيره ؛ لأنه المفعولُ الحقيقي الذي أوجَدَه فاعل الفعل، وأخرجه من العدم إلى الوجود .

(منصوب) أي لفظاً أو محلاً لكثرته، وخفة النصب، والناصب له إما مصدر مثله كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ [جَهَنَّمَ][1] جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً﴾[2] أو فعل نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾[3] أو وصف نحو قوله تعالى: ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْواً﴾[4].

(مؤكد) وهو ما لاتزيد دلالته على الحدث على دلالة الفعل أي: (لا يكون)[5] له دلالة سواها على معدود ونوع الآتي ذكرهما .

ولهذا قيل: إنه مؤكد إذ معنى « ضربت ضرباً » أحدثتُ ضرباً ضرباً، **(فلا يقدم)** المفعول المطلق [المؤكد][6] فلا يقال: « تكليماً كلَّمَ الله موسى، ولا قياماً قمتُ » .

(ولا يتصرف) أي: المفعول المطلق بوجه من الوجوه **(أو منوِّعٌ)** هذا معطوف على مؤكد (من)[7] قوله: [المفعول المطلق منصوب مؤكد[8]]، ومعنى

---

(١) ساقط من (د) .

(٢) سورة الإسراء: آية: ٦٣ .

(٣) سورة النساء: آية: ١٦٤ .

(٤) سورة الذاريات: آية: ١ .

(٥) في (د): أي يكون .

(٦) ساقط من (د) .

(٧) مكررة في الأصل .

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

قوله (أو منوِّعٌ)، أي مبين للنوع (وضابطه)[1] أنه يدل على بعض أنواعه، (أو للعدد)، وهو الذي يدل على عدد المرات معيناً كان العدد أو لا، وسواء كان العدد مشتقاً من الوضع نحو: « ضربت ضربة » ، أو من الصفة نحو: « ضربت ضرباً كثيراً » أو من العدد الصريح المخبر بالمصدر نحو «ضربته ثلاث ضربات » أو غير المخبر به نحو: « ضربته ألفاً » أو من الآلة الموضوعة موضع المصدر نحو: «ضربته سوطاً أو سوطين » فإن تثنية الألف وجمعها لأجل تثنية المصدر وجمعه؛ لقيامها مقامه (كـ « جلستُ جلوساً ») مثال للمؤكد « وجَلسة » بفتح الجيم، مثال للعدد، و « جِلسة » بكسر من (جلسات)[2] [مثال][3] للنوع .

واعلَم أن الجَلسَة بالفتح المرة الواحدة من الجلوس، وبالكسر (الهيئة)[4] التي يكون عليها الجلوس؛ لأن كل فعل يدخل في الوجود، لا بد أن يكون على هيئة من الهيئات، وتلك الهيئة مميزة لذلك الفعل، وملحقة له بأحد أنواع الفعل.

(ويشمله) أي المفعول المطلق (عامله) وهوالفعل (أو)[5] الوصف أو المصدر أو القائم مقامهما، (ولو) كان ذلك الشمول / (حكماً)، أي في الحكم لا في اللفظ (نحو: ﴿ وَاللهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً ﴾[6]) فنباتاً مفعول مطلق، وعامله عند سيبويه[7] فعل مضمر تقديره: «والله أنبتكم من الأرض فنبتم نباتاً»

---

(١) في (د): ضابط .

(٢) في النسختين: جلسة، والصواب ما أثبته .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في (د): الهيئة .

(٥) في (د) العطف بالواو .

(٦) سورة نوح: آية: ١٧ .

(٧) هذا مما ينسب إلى سيبويه، وإلا فإنه يجيز إعمال أحد الفعلين المتفقين في المعنى في مصدر الآخر، سواء جمعهما اشتقاق واحد أو لم يجمعهما، وعليه فهو لم يرفض =

(و) كذا (قعدتُ جلوساً) فإنه منصوب عنده بفعل مضمر أيضاً تقديره: «قعدتُ وجلست جلوساً».

وذهب المازني[1] إلى أن المفعول المطلق في الآية والمثال منصوب بالفعل الظاهر وهو «أنبتكم» في الآية، وقعدت في المثال.

وأجاز أبو الحسن[2] الوجهَين.

وفصل بعضهم[3] فقال: «إن غاير معناه معنى الفعل، فنصبه بفعله المضمر، نحو: «نباتاً»، وإن لم يغاير فنصبه بالفعل الظاهر كقوله[4]:

يَلُوحُ بِجَانِبِ (الجَبَلَين)[5] مِنْهُ ... رَبَابٌ يَحفُرُ التُّرْبَ احْتِفَاراً

إذ الاحتفار والحفر بمعنى.

إعمال الفعلين المتفقين في المعنى في مصدر الآخر المغاير له في الاشتقاق، ولم يتدخل بتقدير فعل.

وانظر الكتاب ٤/٨١، ٨٢، والذي عزا المنع إلى سيبويه هو ابن خروف، وانظر شرح الألفية للمرادي ١/٧٨.

(١) انظر شرح الرضي ١/١١٦، والارتشاف ٢/٢٠٣، وشرح الكافية للقمولي ١/١٥.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش ٢/٩٠.

(٣) هو ابن عصفور كما في الهمع ٣/٩٨، وقد أشار أبو حيان إلى ذلك في الارتشاف دون تصريح بابن عصفور، وما ذكره المؤلف هو نص عبارة أبي حيان في الارتشاف ٢/٢٠٣، وأرى أنه ليس في عبارة ابن عصفور اختلاف المعنى إذ لم يغاير معنى المصدر معنى فعله.

(٤) البيت من الكامل، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في البحر المحيط ٢/٤٢٤، والارتشاف ٢/٢٠٣، والرباب: هو السحاب الأبيض، وقد يكون أسوداً. اللسان (ربب).

(٥) في النسختين (الجلين) وهو خطأ.

[حذف عامل المفعول المطلق جوازاً] :

(و) قد (يحذف عامله) أي عامل (المفعول)[1] المطلق وهو الفعل حذف جواز (بقرينة) لفظية، أو معنوية، فمثال اللفظية أن يقول قائل:«أيَّ سيرٍ سرتَ»؟ فتقول: (سيراً حثيثاً)؛ أي: سرت سيراً حثيثاً، ومثال المعنوية (خير مقدم)، أي: كقولك لمن قَدِمَ من سفره: خيرَ مقدَم[2]، فخير: اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه .

(ولزم بها) أي الحذف بالقرينة (سمعاً) أي موقوفاً على السماع لا قاعدة له يعرف بها ، وما طريقه كذلك لا يكون من النحو، وإنما يكون من اللغة (كسَقْياً) أي: سقاك الله سقياً، فحذفوا [الفعل][3] وصار المصدر بدلاً منه .

(وشُكراً) أي أشكر شكراً (وحمداً) أي أحمَدُ حَمْداً (وعُجَباً) أي أعجَبُ عُجْباً (وخَيبةً) أي خيبه الله خيبةً (وجَدْعاً)[4] أي جدع جدعاً، والجدع: قطع الأنف[5]، ومنه المثلُ: (لأمرٍ مَا جَدَعَ قُصَيرٌ أنفَه[6]) أي قطع .

(وأيضاً) أي: مصدر آض ــ بالمد ــ أيضاً، فإنه لم يوجد في كلامهم

---

(١) في (د): العقل .

(٢) ورد في الكتاب ٢٧٠/١، والمفصل: ٣٢، والإيضاح شرح المفصل ٢٢٤/١، وشرح التسهيل ١٨٤/٢ .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) وردت هذه المصادر في شرح المفصل ١١٤/١، وشرح الجمل ٤١٩/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٦٢/٢ .

(٥) ويطلق أيضاً على قطع الأذن وقطع اليد والشفة، انظر الصحاح (جدع) .

(٦) قالته الزباء لما رأت قصيراً مجدوعاً، وقد جاء في مجمع الأمثال ٢٣٥/١، ١٩٦/٢.

استعمالهم الأفعال العاملة في هذا المصدر[1]، وهذا معنى لزوم الحذف سمعاً .

قيل: ويرد عليه: حمدتُ الله حمداً ، وشكرتُه شكراً ، وعجبتُ عجباً .

فأجيب[2] : أنه ليس من كلام الفصحاء، وبأن الكلام ليس في الجواز، وإنما الكلام في استعمال العرب؛ فإنهم التزموا الحذف والإضمار ولزم لها **(قياساً)**؛ أي: مطرداً، فإنه لولا الصورُ المسموعة من العرب لما حصل الضابط الكلي، وذلك بأن يقع المفعول المطلق **(مثبتاً)**، أريد إثباته لا نفيه، فإنه لو أريد نفيه نحو «ما زيدٌ سَيراً» لايلزم حذفه **(بعد نفي)** دخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه .

واحترز به من نحو قولك: (أنت سيرٌ)، فإنه - أعني المفعول المطلق - مثبَتٌ، لكن لم يتقدمه نفي، فلم يجز النصب حتى يظهر الفعل، أو(يكرر)[3] المفعول المطلق، **(أو)** بعد **(معنى)**، أي: معنى نفي **(فيما)**، أي: في اسم **(ليس)** المفعول المطلق **(بخبره)**، أي: بخبر ذلك الاسم الذي دخل عليه حرف النفي، ومعناه: **(كما هو إلا سيرا)** ،أي: يسير سيراً ، **(وما هو إلا سيرَ البريد)**، أي: يسير سير البريد، وهذان المثالان لما وقع مثبتاً بعد نفي، وإنما أتى بمثالين ليبين أن

---

(١) في النسختين « الأمثال المهملة بل استعمال المصادر » ، والصواب ما أثبت وهو مستفاد من الفوائد ٣١٢/١ .

(٢) انظر: الفوائد الضيائية: ٣١٢/١ فقد أفاد منه، وشرح الكافية للرضي ١١٦/١ قال: الذي أراه أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يعينها، أو يعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقيا.
وانظر الخلاف في ذلك في الهمع ١١٧/٣ .

(٣) في (د): تكرر . وقول المصنف: « فلم يجز النصب » خطأ ، بل يجوز أن تقول: أنت سيرا. انظر أوضح المسالك ٣٦/٢ ، وشرح الأشموني ١١٨/٢ .

الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم / إلى نكرة وإلى معرفة[١] .

وأصل التركيب الثاني « ما هو إلا يسير سيراً مثلَ سير البريد » لأنه من باب التشبيه، فحذف المصدر وصفته بعد حذف الفعل على مقتضى الباب .

فإن قلت: « ما أنت إلا ضرب الناس » جاز (بتنوين)[٢] المصدر، ونصب الناس؛ لأن المصدر هنا مضاف إلى المفعول بخلاف « سير البريد » ، فإنه مضاف إلى الفاعل، وهذا إذا قامت قرينة على مفعولية الناس، كتنوين المصدر مثلاً أو غيره، وإن عكس فلا جواز للنصب؛ لجواز فاعلية الناس للضرب له، أي: ما أنت إلا مضروب الناس، فيتعين الجر والإضافة كسير البريد .

(وإنما أنت ضرباً)، أي: تضرب ضرباً، مثال لما وقع بعد معنى النفي، لأن (إنما) مركبة من « إن » التي للإثبات؛ و « ما » التي للنفي، فيستفاد من (إن) التي للإثبات، ومن (ما) التي للنفي، كما يستفاد الإثبات من إلا، والنفي من «ما» في قولك: «ما أنت إلا سيراً » .

(أو وقع المفعول المطلق مكرراً كذلك) أي: في موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبراً، فلا يرد عليه ﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكّاً دَكّاً ﴾[٣] وإنما

---

(١) من قوله: « فأجيب » إلى قوله: « نكرة ومعرفة » أفاده المؤلف من الفوائد الضيائية: ٢٣١/٢، ٣١٣ وفيها: « أو إلى ما هو فعل للمبتدأ، أو إلة ما يشبه به فعله، أو إلة مشبه ومضاف » .

(٢) في (د): تنوين .

(٣) سورة الفجر: آية: ٢١، قال صاحب اللباب: « أو وقع مكرراً بعده نحو: زيد ضرباً ضرباً، بخلاف ﴿إذا دكت الأرض دكاً دكاً﴾. انظر لباب الإعراب: ٢٧٩، وانظر الفوائد الضيائية ٢١٣/١ فقد أفاده منه؛ ولم ترد الآية على ذلك؛ لأن « دكاً دكاً » كررت هنا للتأكيد، و « دكاً دكاً » منصوب على المصدر المؤكد. وانظر البيان ٢١٥/٢ .

جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون إلا خبراً عنه ((كقوله)[1] : لطفاً لطفاً)، أي: يلطف لطفاً، مثال لما وقع مكرراً .

وفهم من كلام المؤلف أنه لا يجوز إلا أحدُ الأمرين إما الضابط المذكور، أو التكرار، وفيه نظر؛ فإن سيبويه[2] قد صرح بالتكرار مع الضابط المذكور فقال في أمثلة هذا الباب: « ما أنت إلا قتلاً قتلاً » و « ما أنت إلا الضربَ الضربَ » (وإنما أنت سيراً سيراً)[3].

ويمكن أن يجاب: بأن سيبويه مثل لأصل التركيب قبل الحذف، فلا خلاف، وماذكره يقدمه جمهور المصنفين، ومنهم ابن الحاجب[4] في كافيته، (أو) وقع المفعول المطلق (**مؤكداً لمضمون جملة، لا تحتمل**) تلك الجملة من حيث هي جملة من جميع المصادر (**غيره**)، أي: المفعول المطلق (**كـ « عليه ألفاً اعترافاً »**)[5]: فإن اعترافاً وقع توكيداً للاعتراف الذي تضمنته الجملة بكمالها، وتدل عليه نصاً[6] (**أو تحتمل**) تلك الجملة غير المفعول المطلق المذكور، كما

---

(١) في الأصل: كقو .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٣٥: هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إضماره؛ لأنه يصير في الأخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل كما كان الحذر بدلاً من احذر الأمر، وذلك قولك: ما أنت إلا سيراً ، وإلا سيراً سيرا، وما أنت إلا الضرب الضرب ، وما أنت إلا قتلاً قتلاً، وما أنت إلا سير البريد .

(٣) في (د): وما أنت إلا سيراً سيراً .

(٤) انظر الكافية: ٨٥ .

(٥) انظر الكتاب ١/٣٨٠، والمفصل: ٣٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٢٣، وقد ورد بلفظ: له علي ألف درهم اعترافاً .

(٦) ويكون التقدير: اعترف أن له علي ألف درهم، ثم يؤتى بالمصدر تأكيداً .

يحتمله غيره، (كهو صادق حقاً)، (أو) هو صادق (البتة)، فإن قولك: « هو صادق » يحتمل أن يكون حقاً، ويحتمل أن يكون غير حق، ويكون التقدير: أقول « هو صادق قولاً حقاً » مطابقاً للخارج ؛ لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة، فقد قال بها فتكون الجملة مقولة للقول، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً .

ويكون للنوع ويكون التقدير: أُحقُّ ذلك حقاً، ولا يرد عليه النقض بمثل: زيدٌ يسافرُ مسافرَته، أعني على كل من المثالين؛ لأن الجملة من حيث هي جملة لا تحتمل معنى مسافرته، وإنما هو بيان لمضمون الفعل وحده، وفيه نظر[1] .

ويسمى الأول مؤكّداً لنفسه؛ لأنه بمنزلة تكرير الجملة في الإفادة، فكأنه نفس الجملة، والثاني مؤكّداً لغيره؛ لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظاً ومعنى، ومثل بـ « حقاً » وبـ « البتة » ليعلم أن ما (يحتمل)[2] غيره يجوز أن يكون مجرداً من « ال » نحو: حقاً، وأن تكون « ال » فيه لازمة نحو (البتة)، فإن سيبويه[3] حكم في كتابه بأن اللام فيه لازمة .

---

(١) لأن الرضي قد جعله من قبيل المؤكد لنفسه، قال في شرح الكافية ١/١٢٣، ١٢٤ قال: القول قال تعالى: ﴿ذلك عيسى بن مريم قول الحق﴾ ثم قال: والتقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لقلت، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لقلت بياناً لنوع، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة؛ لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقوله، فمعنى جميع هذه المصادر إن كانت بعد الجملة الخبرية (قولاً حقاً) مطابقاً للخارج، وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة؛ أي: زيد قائم حقاً نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره .

(٢) في (د): تحتمل .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/٣٧٩: « ومن ذلك قولك: قد قعد البتة، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام » .

(وشذ تعريفه) أي تعريف الذي لا تحتمل الجملة / غيره؛ لقلة احتياجه إلى التعريف (كتنكيرها) أي: كتنكير البتة (كهذا خلاف الحق[1]، وهو كريم بتة)؛ لأن الأكثر على تنكير الأول وتعريف الثاني .

(أو) وقع المفعول المطلق (مفصلاً إثرها)، أي: إثر مضمون الجملة (متقدمة، نحو: ﴿ فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾[2])، والمراد بمضمون الجملة هو مصدرها المضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول، (وبأثره)[3] غرضه المطلوب منه، وبتفصيل الأثر بيان فوائده التي تضمنتها الجملة المتقدمة هنا نحو قوله: ﴿ فَشُدُّوا الوَثَاقَ﴾ وهو كلام فيه إجمال، وما اقتضته هذه الجملة من التفصيل إنما هو باعتبار معناها؛ لأن « شد الوثاق » يفهم منه الأسر، والأسير يشد وثاقه أي: رباطه، والأسر يتضمن أموراً: إما أن يمن على الأسير ويطلق، أو يقتل، أو يفادى، أو يسترق، فصار اقتضاء الجملة التفصيل [(مع)[4] ذكر المصدر، والمفصل لمضمونها موجب لحذف الفعل، فصار الموجب لحذف الفعل هنا أمران :

أحدهما: اقتضاء الجملة التفصيل[5]]

والثاني: المصدر، والتقدير « فإما يمنون مناً » أي بعد شد الوثاق، وإما يفادون فداء .

(أو) وقع المفعول المطلق (مشبهاً به)، أي: لأن يشبه به أمر آخر، واحترز

---

(١) انظر الكتاب ١/٣٧٩، والارتشاف ٢/٢١٥، ولباب الإعراب: ٢٨٠ .
(٢) سورة محمد: آية: ٤ .
(٣) في (د) : بأثره .
(٤) في (د): والثاني .
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

به من نحو: « لزيد صوت صوت حسن » فإن الثاني بدل من الأول وهو هو، وليس الأول مشبهاً بالثاني[1].

(علاجاً)، أي: حال كونه دالاً على فعل من أفعال الجوارح، واحترز به عن نحو: « لزيد زهد زهد الصلحاء » ؛ لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح[2]

(بعد[3])، أي: (جملة فيها)، أي: في تلك الجملة، واحترز عن أن يقع بعد مفرد نحو: (الصوتُ صوت حمار)[4] [(اسم بمعناه) أي بمعنى المفعول المطلق، واحترز به عن نحو: « مررت بزيد فإذا له ضربٌ صوت حمار .

(عارض) أي غير لازم لصاحبه؛ أي: لصاحب هذا الاسم، وهوالذي قام به معناه، واحترز به عن نحو: « مررت بالبلد فإذا به صوتٌ صوتُ حمار][5] (وكـ(له صُراخٌ صُراخ الثكلى[6])، أي: يصرخ صراخ الثكلى، وهي امرأة

---

(١) انظر الكتاب ٣٦٣/١ قال سيبويه: « هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً، وذلك إذا كان الآخر هو الأول، وذلك نحو قولك: له صوت صوت حسن، كأنك قلت: له صوت حسن، وإنما ذكر الصوت توكيداً ولم ترد أن تحمله على الفعل لما كان صفة، وكان الأخير هو الأول كما قلت: ما أنت إلا قائم وقاعد، حملت الآخر على أنت لما كان الآخر هو الأول .

(٢) انظر الكتاب ٣٦١/١. قال سيبويه: « هذا باب ما يختار فيه الرفع، وذلك قولك: له علم علم الفقهاء، وله رأي رأي الأصلاء، وإنما كان الرفع في هذا الوجه؛ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم والعقل والفضل، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذلك خصلة استكملها » إلى أن قال: « وإن شئت نصبت فقلت: له علم علم الفقهاء، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه، كأن لم يستكمل أن يقال: عالم، وإنما فرق بين هذا وبين الصوت؛ لأنه صوت علاج، وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل » .

(٣) في النسختين « بعدها » ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) انظر: الكتاب ٣٦٦/١، قال سيبويه: « هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع، وذلك قولك: صوته صوت حمار، وتلويحه تضميرك السابق، ووجدي بها وجد الثكلى، لأن هذا ابتداء، فالذي بقي على الابتداء بمنزلة الابتداء.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(٦) انظر: الكتاب ٣٥٥/١ قال سيبويه: « هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به إلى

=

مات ولدها، فصراخُ الثكلى مصدرٌ، وقع مشبهاً به علاجاً، إذ المعنى: مثل صراخِ الثكلى بعد جملة وهي « له صراخٌ » مشتملة على اسم بمعناه، وهو صراخ وهو عارض لصاحب ذلك الاسم، وهو الضمير المجرور في له، واحترز بقوله: «عارض» عن نحو قولهم: « له عِلمٌ عِلمُ الفقهاء[1]» فإن الوجه الرفع [فيه][2] على البدلية والوصفية؛ لأن الجملة المتقدمة لا تدل على معنى الفعل، وهو الحدوث، إذ ليس المراد فإذا هو يعلم ، وهذا القيد الذي ذكره المؤلف، هنا لازم، ولم يذكره ابن الحاجب[3]، ولا صاحب « لب الألباب » اكتفاء بتمثيل ذلك، فليس بوارد عليهما .

(وله صوتٌ صوتُ حمارٍ) أي يصوِّتُ صوتَ حمار، من صات الشيء صوتاً بمعنى (صوت تصويتاً)[4] (أو) وقع المفعول المطلق (مثنى)، أي: على صيغة المثنى، وإن لم يكن للتثنيه بل للتكرير والتكثير، ولا يكون هذا النوع إلا (مضافاً إلى فاعل أو) مضافاً إلى (مفعول مبين للنوع) احترازاً عن نحو:

إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صراخ صراخ الثكلى » .

وانظر أمالي ابن الحاجب ١٣٨/٢، وشرح الجمل ٤١٧/٢، وشرح الكافية ١٢١/١ .

(١) انظر شرح الكافية ١٢١/١، والفوائد الضيائية ٣١٥/١ .

(٢) ساقط من الأصل .

(٣) قال ابن الحاجب في شرح الكافية: ٢٨: « قوله (علاجاً) احترز عن مثل قولك: له علم علم الفقهاء، وله زهد زهد الصلحاء » .

(٤) انظر الكتاب ١٧٨/١، والفوائد الضيائية ٣١٥/١، وشرح الكافية للقمولي ٢٥/١.

ونقل ابن الحاجب في أماليه إلى أن بعضهم ذهب إلى أن الناصب له المصدر المقدم لا فعل مقدر، انظر أمالي ابن الحاجب ١٣٨/٢ .

«ضربته ضربتين»؛ لأنه ليس المراد هنا التكرار والتكثير، وإنما جعل / المثنى دالاً عليه؛ لكونه [أول][1] تضعيف (كـ« لَبَّيكَ ») بفتح اللام وتشديد الموحدة، وأصله ألب لك إلبابين؛ أي: أقيم بخدمتك وامتثال أمرك كالمقيم في موضع، من ألب بالمكان إذا أقام به[2].

والمراد من التثنية التكرار، ويكون المعنى إلباباً كثيرة، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، ورد إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه فصار لبيك[3].

ويجوز أن يكون من لب بالمكان بمعنى ألب، فيكون لبيك تثنية لبا من غير حذف[4] وردوا على هذا التقدير[5].

---

(١) ساقط من (د).

(٢) اختلفوا في معنى لبيك على أقوال:
الأول: معناه إجابتي لك لازمة يا رب وأنا مقيم على طاعتك.
الثاني: معناه: محبتي لك يا رب من قولهم امرأة لبيبة؛ إذا كانت عاطفة على ولدها وله محبة.
الثالث: معناه: اتجاهي لك وقصدي، من قولهم: « داري تلب دارك » أي: تواجهها، وثنى للتوكيد.
الرابع: معناه: إخلاص لك، من قولهم: « حبيب لباب » إذا كان خالصاً محضاً، ومن ذلك: لب الطعام.
الخامس: معناه: طاعة لك طاعة لك وخضوعاً، من قولهم: « أنا ملب بين يديك » أي: خاشع.
انظر شرح الكافية لنجم الدين القمولي ٢٨/١.

(٣) هذا هو رأي سيبويه والجمهور، وانظر الكتاب ٣٤٩/١، ٣٥٠، والمقتضب ٢٢٥/٣، ٢٢٦، وشرح الرضي ١٢٦/١.

(٤) هذا هو رأي يونس، قال سيبويه في الكتاب ١٧٦/١: « وزعم يونس أن (لبيك) اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك: عليك » وانظر المصادر السابقة في المواضع السابقة.

(٥) ردوا عليه بقول الشاعر:

دعوت لما نابني مسور فلبى فلبي يدي مسور

فقد أضيف (لبي) إلى اسم ظاهر، وبقيت الباء، قال سيبويه في الكتاب ١٧٦/١: « لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة (عليك)

=

(وسَعدَيكَ) أي أسعدكَ إسعاداً بعد إسعاد[1]، أي مرة بعد أخرى، بمعنى أعينك، إلا أن سَعدَيكَ عاملُه من لفظه، ولَبَّيكَ عاملُه من معناه، ولا يستعمل سَعدَيكَ إلا بعد لَبَّيكَ؛ لأن لَبَّيكَ هي الأصل في الإجابة، وسَعدَيكَ كالتوكيد لها[2].

(وحَنَانَيكَ) بفتح المهملة والنون، أي: تحنُّناً عليك بعد تحنن، وهي الرحمة[3]، قال طرفة[4]:

حَنَانَيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِن بَعضِ[5]

أنشده سيبويه .

و(إليك)؛ لأنك لا تقول: لبى زيد» وانظر: شرح المفصل ١١٩/١، وشرح الجمل ٤١٤/٢، ولباب الإعراب: ٢٨٠، والتصريح ٣٨/٢ .

(١) قال القمولي في شرح الكافية ٢٨/١: «وقال المازني: معناه: أسعد إسعادة بعد إسعادة، أو إسعاداً بعد إسعاد» .

(٢) قال أبو حيان في الارتشاف ٢٠٩/٢: «والناصب في (لبيك) من غير لفظه؛ أي: أجيب إجابتك، وكأنه من ألب بالمكان إذا أقام فيه، وأما سعديك فلا يستعمل وحده، بل تابعاً للبيك، ويجوز استعمال لبيك وحده» .

(٣) انظر شرح المفصل ١١٨/١، واللسان (حنن) .

(٤) هو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، مات ولم يبلغ السادسة والعشرين من عمره، وقيل العشرين، وهو من أصحاب المعلقات. انظر طبقات فحول الشعراء ١٣٧/١، والنجوم الزاهرة ٢٤٩/١ .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

أبا منذر أفنيت فا ستبق بعضنا

وانظر ديوانه: ١٦، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٣٤٨/١ كما ذكر المصنف، والمقتضب ٢٢٤/٣، وشرح المفصل ١١٨/١، وجمهرة اللغة ١٢٧٣، واللسان (حنن) ، والهمع ١٩٢/١، والدرر ٦٧/٣ .

(فلا تقطع)، أي: عن الإضافة بل هي لازمة لها (ولا يتصرفُ) شيء منها، ومعنى أنها لا تتصرف لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً (إلا ما يُوجد كذلك) (نحو قوله تعالى: (﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً وَحَنَاناً مِنْ لَدُنَّا﴾[1])، أي: رحمة من عندنا (أوتوبيخاً مقروناً باستفهام) وهوللمخاطب كـ« أقداً وأنت في الحديد[2]» ومثله قوله[3]:

(أَطَرَباً وَأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ)[4]

والقنسري الشيخ الكبير، ويروى قيسري بالياء ذكره في الصحاح[5] ويكون التوبيخ للنفس أيضاً كقول عامر بن الطفيل (لعنه الله تعالى) يخاطب نفسه: (أغُدَّةً كغُدَّةِ البعيرِ ومَوتاً في بيتِ سَلُولِيَّةٍ)[6] .

---

(١) سورة مريم: آية: ١٢ .

(٢) مثل يضرب لمن أراد أن يمكر وهو مقهور. انظر مجمع الأمثال ٣٠٩/٢ .

(٣) الرجز للعجاج، وقد ورد في ديوانه: ٦٦، والكتاب ٢٣٨/١، وأمالي ابن الشجري ٢٦٢/١، واللسان (قسر) .

(٤) في الأصل: « انظرنا وأنت فترى » وفي (د): « أطرباً وأنت فترا » والصواب ما أثبته من مظان الشاهد .

(٥) الصحاح (قسر) .

(٦) انظر مجمع الأمثال ٥٧/٢، ويضرب المثل في خصلتين إحداهما أشر من الأخرى، ويروى: « أغدة وموتاً، ويقال : أغد البعير إذا صار ذا غدة، وسلول عند العرب من أقلهم وأذلهم، ذكره الميداني،وقد قاله ابن الطفيل حين مات بالطاعون، وانظر أمثال أبي عبيد: ٢٦١ .

[المفعول به]

ولما فرغ من الكلام على المفعول المطلَق وما يتعلق به من الأحكام، شرَعَ في الكلام على الثاني من المنصوبات، وهو المفعول به فقال:

(**المفعولُ به**) أي الذي فُعِلَ به الفعل، يقال: فعلتُ بـه فِعلاً، وفي التنزيل: ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾[1] (**متعلـق الفعـل كـ « ضربت زيـداً »**)، فـ(زيدٌ) متعلق بضَرَبَ، وضَرَبَ متوقفٌ فهمُه عليه، أو على مـا قـام مَقَامـه مـن (المتعلقات)[2].

وهذا الحدُّ الـذي ذَكَرَه المؤلف هنا أحسـنُ من قـول ابـن الحـاجب[3] في كافيته: « ما وقع عليه فعـل الفـاعل » ؛ لأنـه يرد عليـه: مـا ضربـتُ زيـداً، ولا تضرب زيداً، بخلاف هذا الحد.

ولِقَائِلٍ أن يدفع الورود: بأن المراد بفعل الفاعل أعمُّ من كونه إيقاع حدث أو رفعه، ومن ثَمَّ صحَّ تسمية المعدولـة بالإيجاب وإن اشـتملت على السـلب، ويرد على المؤلف جميعُ متعلَّقات الفعل، فإنها ليست كلُّها مفعولاً به، وصـوابُ عبارته: هو منصوب من متعلقات الفعل، لكنه تـرك الجنس إحالـة على المقام الذي السياق له .

والمـراد بقولـه: « متعلـق الفعـل » أي: متعلـق فعـل الفـاعل لشـيء لا يعقـل

---

(١) سورة الأحقاف: آية: ٩.

(٢) في الأصل: المتعات.

(٣) ينظر الكافية: ٨٧.

الفعل، بدون [تعلق][1] ذلك الشيء[2]، وإذا ذكر ذلك الشيء ويسمى حينئذ مفعولاً به .

(وقد يتعدَّدُ) أي: المفعول به لخفته وكثرته، فيكون واحداً فأكثر / (كأعطيتُهُ درهماً) مثال لما يتعدى إلى مفعولين ثانيهما غير الأول؛ لأن أعطيت يقتضي شيئين: معطٍ ومعطًى له. (وأعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً) مثال لما يتعدى إلى ثلاث مفاعيل.

[تقديم المفعول به على الفعل]:

(و) قد (يتقدم) المفعول به على الفعل العامل فيه؛ لقوة الفعل في العمل، فيعمل فيه متقدماً كما مر، ومتأخراً، (نحو): قوله تعالى: (﴿ فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وتَقْتُلُونَ فَرِيقاً﴾[3])، ففريقاً مفعولاً به مقدم من تأخير، والأصل: «كذبتم فريقاً» وقدم هنا ليتفق رؤوسُ الآي[4]، ومثله: « اللهَ أعبُدُ » ووجهَ الحبيب أتمنى »، وتقديمُ المفعول به على عامله في هذه الأمثلة من وجه أنه يجوز ولا يجب .

(ويجب) تقديمُهُ على الفعل العامل فيه (في نحو) قوله تعالى: (﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللهِ تُنكِرُونَ﴾[5]) فـ « أيَّ آياتِ الله» منصوب بـ « تنكرون » على أنه مفعولٌ به أي: تنكرون أيَّ آياتِ الله، وقُدِّمَ هنا وجوباً[6] لتضمنه معنى الاستفهام؛

---

(١) في الأصل: « نعقل » .

(٢) وقد فسر ابن الحاجب الوقوع في شرح الكافية فقال ص: ٢٩: نعني بالوقوع: تعلقه بما لا يعقل، ولذلك لم يكن المفعول به إلا للفعل المتعدي.

(٣) سورة البقرة: آية: ٨٧ .

(٤) انظر البيان ١/١٠٦ .

(٥) سورة غافر: آية: ٨١ .

(٦) وأجاز الكوفيون تأخيره إذا كان الاستفهام عن شيء جرى ذكره. انظر المساعد ١/٣٣٤، وشرح القمولي: ٤٣٤.

لأن الاستفهام له صدر الكلام، (و) في نحو:(« غلامَ أيِّهم ضربتَ ») فـ«غلام أيهم» منصوب بضربت على أنه مفعول به، وقدم هنا وجوباً؛ لأنه أضيف إلى ما تضمن الاستفهام؛لأن له صدر الكلام، (و)نحو:(﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[1]) فـ« اليتيم » منصوب بجواب أمّا وهو قوله: ﴿ فلا تقهر ﴾ على أنه مفعول به، ولا تمنع الفاء من ذلك؛ لأنها كالزائدة، ولذلك وجب تقديمُهُ، (و)نحو: (﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[2]) فـ« إيَّاكَ » مفعولٌ مقدَّمٌ لَنعبُدُ[3]، ووجب تقديمه هنا؛ لأنه مخصوص بالإضافة، ولو تأخر لم ينفصل، ولصار « كافاً » متصلة فقلت: «نعبدك».

(ويمتنع) أي التقدم وجوباً (بعمل مضافٍ إليه أو) بعمل (اسمِ فعل) فالأول (كـ« أنا زيداً غلامُ ضاربٍ ») فإنه لا يجوز هنا تقديم المفعول؛ لأنه يكون كتقديم المضاف إليه على المضاف لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالباً فلا يجوز هنا أن يقال: « أنا زيداً غلامُ ضاربٍ».

والثاني: نحو: « رُوَيداً زيداً » فـ« رُوَيدَ » بصيغة التصغير اسمُ فعل بمعنى: « أرْوِد » ، و«زيداً » منصوب به على أنه مفعول به، ولا يجوز أن يتقدم عليه، فلا يقال: « زيداً رويداً» خلافاً للكسائي[4] ؛ لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه

---

(١) سورة الضحى: آية: ٩.وانظر البيان ٢/٥٢٠، وشفاء العليل ١/٤٣٧، ٣/٩٨٣، والمساعد ١/٤٣، والهمع ٢/١٠.

(٢) سورة الفاتحة: آية: ٤.

(٣) تقديره: ما نعبد إلا إياك، وقد نص الزمخشري والسهيلي عليه. انظر الكشاف ١/٦١، ٦٢، ونتائج الفكر: ٢٠١.

(٤) انظر: التذييل والتكميل: ٥/١٩، وشرح الألفية للمرادي:٤/٨٥، والصحاح:(رود).

في العمل .

(ومنه) أي: ومما يمتنع التقديمُ فيه قولهم في التعجب: « **ما أحسَـنَ زيـداً** » و «زيداً» مفعولٌ به، ولا يجوز أن يتقدم هنا على أحسن فيقال: «ما زيداً أحسَـنَ» لعدم التصرف[1] .

(و) منه أيضاً: (ضربي زيداً) فـ« زيـد » مفعـول بـه، ولا يجـوز أن يتقـدم على ضربي، فيقال: زيداً ضربي؛ لأن معمولَ المصدر لا يتقدم عليه.

[و][2] (أن سيخرجُ زيدٌ تيقَّنْتُ)[3] لئـلا يُتوهَّـمَ أنـه مـن المبتـدأ أو الخـبر، (و)كذا نحو (ضربَ موسى عيسى[4])، وضربَت سُعدى سَلمى، فإنـه لا يجـب فيها تقديم المفعول على الفاعل، بل يتعين تأخيرُه فيهمـا؛ لانتفـاء الدلالـة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخَر، (و)كذلك (**نحو: « اضربنَّ زيداً »**)، فإنه يمتنـع فيه التقديم وجوباً.

[حذف المفعول به]:

(و) قد (**يُحذَفُ**) المفعولُ بـه حذفـاً (**منويـاً**) أي: حـالَ كونـه منويـاً، أي يُحذَفُ لفظاً ويُرادُ معنى، لكونه غير مستغنىً عنه، وفي التنزيل: ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّـذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴾[5] أي بعثه، ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[6] أي: بما تؤمر به. /

---

(١) انظر الارتشاف ٢/٧٦٢، وشرح التمرلي ١/٣٦، والمساعد ١/٤٣٥.
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) انظر المساعد ٢/٤٣٤.
(٤) الارتشاف ٢/٧٦٢، والمساعد ١/٤٣٥.
(٥) سورة الفرقان: آية: ٤١.
(٦) سورة الحجر: آية: ٦٣.

(وقد يُحذَفُ) المفعولُ به غيرَ منويٍّ بأن يُجعَل فيه الحذفُ نسياً منسياً، ويقصد إلى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه، كأن فعله غير متعد (كـ«يعطي ويمنع») أي: أنه يفعل الإعطاء والمنع، (ونحو) قوله تعالى: (﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾[1]) أي: يخالفونه عن أمره، أي: يميلون ويعدلون (وأن تصيبهم) مفعولُ «فليحذر».

(و) قد يُحذَفُ (فعلُه) أيضاً أي: فعلُ المفعول به العاملُ فيه (بقرينة) مقالية أو حالية جوازاً[2]:

فالأول: (كـ (زيداً) فِيمَن قال: [من] أضرِبُ) ؛ أي: أضرب زيداً، فحَذَفَ الفعل من الجواب للقرينة المقالية التي هي السؤال.

والثاني: «نحو مكة» للمتوجه إليها، أي: يريد مكة، فحذف الفعل للقرينة الحالية.

(ويجب) حذفُ فعل المفعول به «العامل فيه» (سماعاً) بغير قياس، أي: مقصوراً على السماع، لا يتجاوز أمثلةً معدودة، بأن يقاس عليها أمثلةٌ أخرى (مثلاً أو شبهَ مثَل)، وهو ما كثُرَ دَوْرُهُ كثرةً ملحِقَةً بالمَثَل.

فالأول: (كـ أمرأً ونفسه)[3] أي دَع أمرأً ونفسَهُ، وعلةُ وجوب الحذف كثرةُ الاستعمال، ولا يجوز أن يقاسَ عليه فيقال: زيداً ونفسَه؛ لأنه سماعي لا يقاس عليه.

---

(١) سورة النور: آية: ٦٣.

(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك ٢/١٨٥: «وقد يحذف ناصبه إن علم كقولك لمن سدد سهماً: القرطاس، ولمن تأهب لسفر: مكة، ولمن قال من أضرب: شر الناس، بإضمار تصب، وتريد، واضرب». وانظر الهمع ٢/١٩.

(٣) ورد في الكتاب ١/٢٧٤، وشرح الرضي ١/١٢٩، وشرح القمولي ١/٤١، والفوائد الضيائية ١/٣٢٢.

الثاني: نحو قوله تعالى: (﴿ انْتَهُوا خَيراً لَكُمْ ﴾[1])، أي: انتهوا عن القول بأن الآلهة ثلاثة، واقصدوا خيراً لكم[2] وهو التوحيد، فـ « خير » منصوب بالفعل المحذوف وجوباً، ولا يجوز أن يكون منصوباً (بانتهوا) لأنه لازم، ولا أن يكون خبراً لكان المقدرة، والتقدير: يكن الانتهاء خيراً لكم، خلافاً للكسائي[3]؛ لأن كان لا تحذف مع اسمها للضرورة.

(وأهلاً وسهلاً)[4] ، أي: أتيتَ أهلاً وسهلاً، أهلاً تَستأنِسُ بهم كما تستأنِسُ بالأهل لا غرباء ، ووَطِئْتَ سهلاً من البلاد لا حَزْناً؛ أي: صعباً، ومن المثل أيضاً قولهم: (هَـذَا ولا زَعَمَاتِكَ)[5] ، أي: هـذا هـو الحق ولا أتوهم زَعَمَاتِك، كأن المخاطب يزعم زعمات، فلما ظهر خلافُ قوله قيل له ذلك، وإنما وجب حذف الفعل هنا؛ لأنه جرى مَجرَى الأمثال في كثرة الاستعمال، (ومَن أنت ؟ زيداً)، أي: تذكُرُ زيداً استحتاراً بمن يذكره.

(وعَذِيرَك مِن فلان) أي: أَحْضِر عذيرك أو عاذرك، « وأهلَكَ والليلَ[6] » أي: بادِرْ أهلَكَ، واسبق الليلَ، وقيل: إن « أهلكَ » منصوب ببادر، و « الليلَ » معطوف عليه، وكأنه جعلهما مبادِرَين متسابقَين إلى الأهل، فقد أمر أن يسابقَ الليلَ إلى الأهل ليكون عندهم[7] قبله.

---

(١) سورة النساء: آية: ١٧١.

(٢) هذا مذهب سيبويه والخليل، وانظر الكتاب ١/٢٨٢، ٢٨٤.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/٢٧٩: « وذهب أبو عبيدة والكسائي إلى أن هذه منصوبة على إضمار يكن » وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٣٠٩، وشرح الرضي ١/١٢٦، وشرح المفصل ٢/٢٧، ٢٨، والمساعد ١/٤٤١ .

(٤) ورد في شرح المفصل ٢/٢٨، والهمع ٢/١٨.

(٥) الكتاب ١/٢٨٠، الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٨، والمساعد ١/٤٤١، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٢٧١: « فهذا مثل يقال لمن يزعم زعمات، ويصح غيرها ».

(٦) ينظر مجمع الأمثال ١/٥٢، وجمهرة الأمثال ١/١٤٠، واللسان (هل).

(٧) انظر شرح المفصل ٢/٢٦.

(وَكِلَيهما وتمراً[1]) ، أي: أعطني كلَيهما وزِدني تمراً، وأصله أن إنساناً خُيِّرَ بين شيئين فطلَبَهُمَا وطلبَ معهما تمراً.

وإنما وجَبَ حذفُ الفعل هنا ؛ لأنه كلامٌ جرى مَجرى المثل .

(والكلابَ على البقر[2]) ، أي: أرسل الكلابَ على البقر .

(وكلَّ شيء ولا شتيمةَ حرٍّ[3]) ، أي: ائتِ كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حرٍّ، أو ولا تقرَبْ، (وقوله[4]):

فَوَاعِدِيهِ سَرْحَتَي مَالِكٍ (أَوِ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْـهَلاَ)

أي: ائتِ أسهَلا، أي: مكاناً أسهلَ من غيره بين سَرْحَتَي مالك والرُّبا و(بينهما) نعتٌ[5] لأسهل ، قُدم عليه فصار حالاً .

(و) يجب حذف فعل المفعول به العامل فيه (قياساً) / مع السماع (في خمسة مواضع)، وتخصيصُها بالذكر ليس لبيان حصرها؛ لوجوب الحذف في باب الإغراء، والمنصوب على المدح والذم أو الترحم، بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب[6].

---

(١) انظر:الكتاب ٢٨٠/١ قال سيبويه: « ومنهم من يقول: كلاهما وتمراً؛ أي: كلاهما تابعان وأزيدك تمراً، وانظر الكتاب ١٤٢/١، وجمهرة الأمثال ١٣٧/٢، ومجمع الأمثال ١٥١/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٨/١، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٤٩٦/١ .

(٢) ورد في الكتاب ٢٧٣/١، ومجمع الأمثال ٤٤٤/١.

(٣) ورد في الكتاب ٢٨١/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٨/١، وشرح الكافية ٣١٠/١، واللسان (شتم).

(٤) البيت من السريع، وهو لعمر بن أبي ربيعة، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢٨٣/١، وله أو لغيره من الحجازين في شرح أبيات سيبويه ٤٤٨/١، واللسان (وعد)، والخزانة ١٢٠/٢ .

(٥) في الأصل: « تعب » .

(٦) ذكر ذلك ملا جامي في الفوائد ٣٢١/١ .

[المنادَى]

الأولُ: (في نداء)، وهو لغةً: أن تدعُوَ غيرك ليُقبِلَ عليك.

واصطلاحاً: ذكرُ اسم المدعو (بحرفٍ نَابَ عن أدْعُو) وأُنادِي، (ولو) كان (تقديراً) نحو: عبدا لله أقبل، فلو قلتَ: أُحضُـر إليَّ، أو أقبِـلْ عَلـيَّ، أو أدعُـوكَ، وقصدتَ[1] بذلك (الإنشاءَ)[2] كان نداءً لغةً لا اصطلاحاً، ولو قلتَ: (يـا عبـد الله) كانَ نداءً لغةً واصطلاحاً، والأصلُ: أدعو عبدَا لله، فحُذِفَ الفعل، وأُنيـب عنه يا، فهذا وجه نصبه ومفعوليته[3] .

(فمفرَداً) وهو ما لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به مما هـو مـن اسمـين، يرتبـط

---

(١) في الأصل: وقصدتاك .

(٢) في (د): الإنسان.

(٣) هذا هو مذهب سيبويه ومن وافقـه، قـال في الكتـاب ٢٠٣/١: « ومـا ينتصـب في الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنـداء كلـه، حذفـوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بـدلاً مـن اللفـظ بـالفعل، كأنـه قال: يا أريد عبد الله، فحذف (أريد) وصارت (يا) بدلاً منها؛ لأنك إذا قلت: يـا فلان، علم أنك تريده ».

وقد وافق المبرد سيبويه في هذا بخلاف ما نسبه إليه ابن يعيش ١٢٧/١ والرضـي في شرح الكافية ١١٧/١ حيث نسبا إليه أن الناصب نفس الياء؛ لنيابتها عن الفعل.

وقال المبرد في المقتضب ٢٠٤/٤: « اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إضهاره، وذلك قولك: يا عبد الله؛ لأن (يـا) بـدل مـن قولـك: أدعو عبد الله وأريد ».

ومنهم من يرى أن أدوات النداء أسماء أفعـال، ومنهـم أبـو علـي الفارسـي، وانظـر المسـائل العسـكريات: ١١، وراجـع الخـلاف في هـذه المسـألة في التبيــين: ٤٤٢، ٤٤٣.

أولهما بالثاني على غير جهة الإضافة[1] فيدخل فيه المثنى والمجموع .

(معرفة) والمراد بتعريفه: أن يكون مراداً [به] معيّن **(ولو (بنداء)**، أي: ولو كان بـ(نداء)، ويأتي بيان ذلك في تمثيله .

(مبني) أي المنادى المفرد المعرفة[2]، وإنما كان مبنيـاً لوقوعه موقع الكـاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنىً لكـاف الخطـاب الحرفيـة، وكونه مثلَها إفـراداً أو تعريفاً[3]، وذلك لأن « يا زيدُ » بمنزلة أدعوك وأناديك، وهـذه الكـاف ككـاف (ذلك) لفظاً ومعنىً، وذلك لأن الاسمَ لا يُبنى إلا لمشـابهته الحـرف أو الفعـل، ولا يُبنى لمشابهته الاسم المبني **(على ضمٍّ)**؛ سواءٌ كان مفرَداً نحو « يـا زيـد » أو مثنى نحو: « يازيدان » أو جمع سلامة نحو: « يـازيدون » ؛ لأن قولنـا « يـازيدان » و«يازيدون» مفرَدٌ؛ لأن الألفَ والواو كما نابا منابَ الحركة الإعرابية، فكذا هنا ينوبان منابَ الحركة البنائية، وهي الضمة هنا.

فقوله: « على ضم » أحسنُ من قول أكثرهم: « على ما يُرفَـعُ بـه »[4]، لأن المنادى المفرد المعرفة لا يكونُ إلا مبنياً على الضم، ولايكـون مبنيـاً علـى غـيره، ولأن الضمَّ من ألقاب المبني، والرفعَ من ألقاب المعرَب، ولأن المراد بقولهم: « ما يُرفَعُ به » الضمةُ والألف والواو، فالنطق بالضم أنسَبُ من غيره، وإنما يُبنى على الضم خوفَ الالتباس؛لأنه لو بُني على الفتح لالتبس بالمضـاف إلى «يـاء المتكلـم»

---

(١) وهو ما يعرف بـ(ما اتصل به شيء من تمام معناه).

(٢) وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع. انظر الإنصاف ٣٢٣/١، وائتلاف النصرة: ٤٥ .

(٣) انظر ائتلاف النصرة: ٣٥، وأسرار العربية: ٢٢٤.

(٤) يعني بذلك ابن الحاجب في كافيته ومن وافقه، وانظـر: الكافيـة ص:٨٩، والفوائـد الضيائية ٣٢٥/١.

إذا قُلبت ألفاً وحُذفَت اكتفاءً بالفتحة قبلها، ولو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إليها عند حذفها فتعيَّنَ الضم[1]، وقد يكون الضمُّ تقديراً نحو: يا قاضي ويا مصطفى .

(**كيا زيد**) مثال للمنادى المفرد المعرفة المبني على الضمة قبل النداء، تعريفه قديمٌ غيرُ حادث[2].

(**ويازيدان**) مثالٌ للمنادى المبني على الألف، وهو مفردٌ أيضاً لما قدمناه .

(**ويارجلُ**) مثال لما هو مبنيٌّ على الضمة وهو حادثُ التعريف في حالة النداء؛ بسبب الإقبال عليه .

(**أو**) مبنيٌّ على فتح وجوباً، (**بألِفٍ**) ، أي: حال كون المنادى مع الألف (**لاستغاثةٍ**) نحو: « يازيداه » وذلك لأن الألف تقتضي وجوب فتح ما قبلها، فلا تثبتُ بدون فتح ما قبلها، (**وبهاءٍ وقفاً**)، أي: في حال الوقف /ك « يا زيداه »، «ويا عُمَرَاه » بإلحاق الهاء به في الوقف، (**ومُعرَبٌ**) أي المنادى المستغاث (**مجرورٌ**) أي مخفوض (**بلامٍ مفتوحةٍ لها**) أي: للاستغاثة، وإنما أعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة؛ لأن علةَ بنائه كانت مشابهته للحرف، واللامُ المجرورة من خواص الاسم، فبدخولها ضعُفَت مشابهتُه للحرف، فأُعرِب على ما هو الأصل فيه[3] .

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٣٣٨/١.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٩٢/٣.

(٣) انظر الفوائد الضيائية ٣٢٧/١، وشرح التمولي على الكافية ٥٣/١، والهمع ٧٥/٢.

وإنما دخلت هذه اللامُ للفرق بين المستغاث به والمنادى بدون الاستغاثة[١]، وإنما خُصَّت من بين سائر حروف الجر بالاستغاثة؛ لما تُعطي من معنى التخصيص، وإنما كانت مفتوحةً لشبه المنادى بالمضمَر، ففُتِحت كما تفتح مع المضمر[٢]، وبلامٍ مفتوحة (للتعجب) لكونها من حروف الجر وهي غيرُ ملغاة، (أو) بلام مفتوحة للتهديد (كـ «يا لَزيد») مثالٌ للمنادى المجرور بلام الاستغاثة، والجارُّ والمجرور في موضع نصب بالفعل المضمر، أو بياء على الخلاف فيه، (ويا لَلماء) مثالٌ للمنادى المجرور بلام التعجب[٣]، كأنهم رأوا ماءً عجيباً لم يُشاهَد مثله قط، فنادَوه بهذه اللفظة، وكأنهم قالوا: يا ماءُ تعالَ حتى نراك ونتعجبَ منك .

(ويالَبِشْرٌ لأَقْتُلَنَّكَ) مثالٌ للمنادَى المجرور بلام التهديد، وذهب بعضهم[٤] إلى أن اللامَ في المثالَين الأخيرَين للاستغاثة، وليست للتعجب ولا للتهديد قال: كأن المتعجِّب يستغيث بالمتعجَّب منه ليحضُرَ، فيقضي [منه][٥] العجب ويتخلص منه، وكأن المهدِّد (اسمُ فاعل) يستغيث بالمهدَّد (اسمُ مفعول)، ليحضُرَ فينتقمُ منه ويستريح من أَلَمِ خصومته[٦].

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة ١/٣٥٩، ولباب الإعراب ١/٢٩٨، والفوائد الضيائية ١/٣٢٦ .

(٢) انظر شرح الجمل الكبير ٢/١١٠ .

(٣) قال الرضي ١/١٣٤: « دخلت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير، ونظير كسر لامه على تأويل أنه مدعو له والمنادى محذوف نحو: يا للدواهي ويا للماء ».

(٤) القائل بهذا هو ملا حاجي، وانظر الفوائد الضيائية ١/٣٢٧ .

(٥) ساقط من (د) .

(٦) في الأصل: « خصوصه » .

ولنا هنا كلامٌ تركناه خوف الإطالة[1] **(ولا لامَ مع الألف)**، أي: ألف الاستغاثة فلا يقال: يالَزيدا ؛ لأن اللام تقتضي الجرَّ، والألفُ تقتضي الفتح، فبين أثريهما تنافٍ، فلا يحسُنُ الجمع بينهما[2]، وإنما ألحقت الألف في آخر المستغاث به لحاجة المستغيث إلى مد الصوت.

(ومعربٌ منصوب) لفظاً أو تقديراً **(غيرهما)** أي غير المنادى المفرد المعرفة، والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف، فإن الأول مبنيٌّ، والثاني مجرورٌ باللام، فمَحملُهُمَا نصبٌ.

واعلم أن المنادى إنما يُنصَبُ في ثلاث مسائل:

(إحداها)[3]: أن يكون [مضافاً][4] (كـ« **يا عبدَ الله** »، « ويا رسول الله »، وقول الشاعر[5]:

أَلاَ يَا عِبَادَ اللهِ إِنِّي مُتَيَّمٌ بِأَحْسَنَ مَنْ صَلَّى وَأَقْبَحِهِمْ(بَعْلاَ)[6]

ومنه عند سيبويه[7]: ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ

---

(١) ذكر ابن الحاجب في الإيضاح ٢/١٨٦-١٨٧ وجهاً آخر: وهو أن المنادى في قولهم: يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي، فإنما المراد: يا قوم أو يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي.

(٢) انظر الارتشاف ٣/١٤٢، والفوائد الضيائية ١/٣٢٧.

(٣) وانظر هذه المسائل في قطر الندى: ٢٠٢.

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) البيت من الطويل، وقد نسب إلى الأخطل في حياة الحيوان الكبرى ٢/٢٠٩، وليس في ديوانه، وهو أحد بيتين ذكرهما الجاحظ في الحيوان ٥/٥٢٥ باختلاف يسير في بعض ألفاظه، وقد ورد الاستشهاد به في قطر الندى: ٢٠٢، والهمع ٢/٧، والدرر ٥/١١٥، وقد روي في قطر الندى: « قلبي متيم » .

(٦) في النسختين « فعلا » ، والصحيح ما أثبته، وانظر المصادر السابقة.

(٧) قال في الكتاب ٢/١٩٦-١٩٧: « وقال الخليل (اللهم) نداء، والميم هاهنا بدل من يا، فهي هاهنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها، فالميم في هذا الاسم

=

وَالأَرْضِ﴾[1] أي: يا فاطر السموات والأرض، وزعم المبرد[2] وجماعة أنه صفة للجلالة.

(و) الثانية: أن يكون مشبَّهاً بالمضاف وهو: ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، وهذا الذي به التمام إما أن يكون مرفوعاً بالمنادى نحو: «ياحسناً وجهُهُ، وياكثيراً بِرُّهُ»، أو منصوباً به نحو: (ياطالعاً جبلاً) فجبلاً: منصوب على المفعولية بطالعاً، (و) مثله: (ياحليماً لا يَعجَلُ) فجملة (لا يعجل) في موضع نصب / نعتاً لحليماً، أو مخفوضاً بخافض (متعلق به)[3] به كقولك «يارفيقاً بالعباد»، «ويا خيراً مِن زيد عندنا»، أو معطوفاً عليه قبل النداء كقولك: يازيداً وعمراً (و) يا (ثلاثةً وثلاثين) فيمن سميته بذلك [إذ][4] المسمى بهما واحد، فإن أردت جماعة هذه عدتهم بنيت، إذا كانوا مقصودين.

والثالثة: أن يكون نكرةً غير مقصودة كقول الأعمى «يارجلاً خُذْ بيدي» فإنه لا يَقصد بذلك رجلاً معيناً، (و) إنما مراده (رجلاً مبهماً)، أي: غير

حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة؛ لأنه وقع عليها الإعراب.
وإذا لحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولك: (يا هناه) وأما قوله عز وجل: ﴿اللهم فاطر السموات والأرض﴾ فعلى (يا).

(١) سورة الزمر: آية: ٤٦.

(٢) قال في المقتضب ٤/٢٣٩: «ولا يجوز عنده صفة ـ أي سيبويه ـ ولا أراه كما قال؛ لأنها إذا كانت بدلاً من (يا) فكأنك قلت: يا الله، كما تصفه في هذا الموضع فمن ذلك قوله: ﴿قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة﴾ .

(٣) في (د) متعلق به.

(٤) في (د): أو.

مقصود [يسمع][1] تصويته، فكل من أجابه فهو مقصوده. قال الشاعر[2]:

فَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ   نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَلاَّ تَلاَقِيَا

لم يرد راكباً معيناً، بل أي راكب اتفق .

(و) قد (يحذف) المنادى جوازاً (بقرينة) أي: بسبب قيام قرينة (كـ(يابؤسٌ لِزيدٍ) فالمنادى هنا محذوف[3]؛ وذلك لأن المنادَى مفعولٌ، والمفعول به يحذف عند قيام القرينة، وحرفُ النداء هنا قرينة دالة عليه؛ لأنه لا يتصور النداء بدون المنادى، وليس في اللفظ، فيكون في التقدير، وأما قوله[4]:

سَـلاَمُ ا للهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا   وَلَيسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

فليس (مطر) هنا بمرفوع حتى يلزمَ أن يكون المنادى محذوفاً، بل مطر هو

---

(١) في (د): يسمع.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٦، وشرح المفصل ١/١٢٨، وشرح شذور الذهب: ١٤٥، والمقاصد النحوية ٤/٢٠٦، وشرح الأشموني ٢/٤٤٥، والتصريح ٢/١٦٧. وعرضت: من عرض الرجل إذا أتى العروض؛ وهي مكة والمدينة وما حولهما. نداماي: أي النديم على الشرب.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٢/٢٤: « يا بؤسٌ لزيد، والمراد: يا قوم بؤسٌ لزيد، فبؤس مرفوع بالابتداء، والجار والمجرور بعده خبره، وساغ الابتداء به وهو نكرة لأنه دعاء، ومثله قوله: يا ويلٌ لزيد ... » .

(٤) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه: ١٨٩، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢/٢٠٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/٦٠٥، ٢/٢٥ ، وشرح التصريح ٢/١٧١.

ويختار سيبويه « مطر » لأن مذهبه أنه إذا اضطر إلى تنوين المفرد أنه ينون ويترك على لفظه، ولا يرد إلى الأصل لأن الضم قد اطرد فيه حتى صار كالأصل.

ويختار عيسى بن عمر « مطراً » حيث يرده إلى أصله في النصب؛ لأن وجود التنوين يطالب بالرد إلى الأصل تشبيهاً بالنكرة في قولك: يا رجلاً أقبل، وقد اختار المبرد النصب. وانظر الكتاب ١/٣١٣، والمقتضب ٤/٢١٣، والتبصرة والتذكرة ١/٣٥٤-٣٥٥.

المنادَى، ونُوِّنَ للضرورة[١] .

[حذف حرف النداء]:

(و) قد يُحذَف (حرفه)، أي: حرف النداء، وهو « يا » خاصة دون أخواتها؛ لأنها أصل الباب، ولكثرة الاستعمال .

(أيضاً) مصدر « آض » بالبلد إذا عاد (بلا تعجب منه)، فإنه إذا كان المنادى متعجَّباً منه نحو قولهم: « ياَللماء !! » و[يا] لَلغيث !! إذا تعجبوا من كثرتهما، فإنه يمتنع حينئذ حذفُ حرف النداء (أو) بلا (ندبة)، نحو: يا عَمْر، (أو) بلا (استغاثة)، نحو: « يا لله » وإنما لم يحذف حرفُ النداء [في هذه المسائل لأنَّ المراد فيهنَّ مدُّ الصوت والتطويلُ بحرف النداء][٢] ، والحذفُ ينافيه[٣].

(أو) بلا (اسم جنس)، ونعني به ما كان نكرةً قبل النداء، سواءٌ تعرَّفَ بالنداء أم [لا][٤]؛ لأن نداءَه [لم يكثُر] كثرة نداء العلم، فلو حُذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادىً، (أو) بلا اسم (إشارة) (لأنه اسم الجنس)[٥] في الإبهام[٦] (نحو: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[٧]) مثالٌ للمنادى المفرد الذي حُذف منه حرف النداء أي: يا يوسف، (وأيها الرجل) مثالٌ للمنادى الجاري مَجرى المفرد الذي حُذف منه حرف النداء،أي:يا أيها الرجل.

---

(١) لأن القياس: يا مطرُ بالبناء على الضم؛ لأنه منادى مفرد علم.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (د).

(٣) انظر الفوائد الضيائية ١٤٩/١، وشرح الأشموني ٢٤٧/٣.

(٤) ساقط من الأصل.

(٥) في الأصل: كان اسم الجنس.

(٦) هذا على مذهب البصريين، وانظر شرح الرضي ١٦٠/١، قال: والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء، وصرح ابن مالك في ألفيته بقلته.

وذاك في اسم الجنس والمشار له قلّ ومن يمنعه فانصر عاذله

(٧) سورة : يوسف آية: ٢٩ .

(وشذ) حذف حرف النداء من اسم الجنس في:

(أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ في القُرَى)[1]

لأنه ضرورةٌ في النظم، وشذوذٌ في النثر، ووجه شذوذه: أنه حَذَفَ حرفَ النداء من اسم الجنس ورخَّمَه، وهو غيرُ علَم إذا الأصل فيه: « أطرق ياكَرَوَانُ » فرخَّمَ على لغة من لا ينتظر المحذوف، فقُلِبت الواو (ألفاً)[2] ، وهذا مثلٌ يُضرب لمن تكبَّرَ وقد تَوَاضَعَ مَن هو أشرف منه؛ أي: طأطئ ياكَرَوان رأسَكَ، واخفِضْ عُنُقَكَ للصيد، / فإن أكبَرَ منك وأطولَ عُنُقاً وهي النَّعامُ قد صِيدت، وحُمِلَت من البدو إلى القُرَى .

(ولزمَ) حذف حرف النداء (في ﴿اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾[3])، لأنَّ الميم عوضٌ عن حرف النداء، وأصلُه « يا أللهُ » فحُذف حرفُ النداء وجُعل الميم في الآخر عوضاً عنه، وإنما أُخِّرَ الميم تبركاً باسمه تعالى، وقد شذ الجمع بين

---

(١) مثل يضرب للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المراد بالكلام ، فيقول المتكلم: أطرق كرا؛ أي: اسكت فإني أريد من هو أنبل منك، وقيل: يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل، ويضرب لما سيذكره المؤلف.
وفي الخزانة ٣٩٤/١ جعله البغدادي بيتاً من الرجز، ولم ينسبه لقائل، وانظر والمقتضب ١٨٨/١، وجمهرة الأمثال ١٩٤/١، ومجمع الأمثال ٤٣١/١، ٤٤٢، والمستقصى ٢٢١/١-٢٢٢ .
والإطراق:أن يطأطئ عنقه، ويخفض بصره إلى الأرض، والكروان: بفتح الفاء والراء والجمع كراوين، والكِرْوان: بكسر الكاف وسكون الراء هو ذكر الحبارى. انظر اللسان (كرا).

(٢) لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي الأصل: ياء، وهو تحريف، وفي (د): الياء، وهو تحريف أيضاً.

(٣) سبق تخريجها ص: ٢٤٦ .

العوض والمعوض في الضرورة[1]، ومنه:

إنِّي إذَا مَـا حَدَثٌ أَلَمَّا
أَقُولُ يَا اللَّهُـمَّ يَا اللَّهُمَّا[2]

(ولا وصف) لـ « اللهم » عند سيبويه والخليل[3]؛ لأنه قد ضمت إليه الميـم، وخالف في ذلك المبرد[4] وإبراهيم بـن السـري الزجـاج[5] وجعلـوا[6]: ﴿ فَـاطِرَ السَّمَوَاتِ ﴾ وصفاً له، وكذلك ﴿ مَالِكَ المُلْكِ ﴾[7].

ومذهب سيبويه والخليل في ذلك أَصْوَنُ وأَبْيَنُ، وهو المختار[8] عند المؤلف،

(١) البيتان من الرجز، ونسبهما العيني في المقاصد النحوية ٢١٦/٤ إلى خـراش الهـذلي، وخطأه البغدادي في الخزانة ، وقرر أنـه لأمية بـن أبي الصلـت، وليـس في ديوانـه المطبوع، وانظر شرح أشعار الهذليين ١٣٤٦/٣، وشرح المفصل ١٦/٢، ورصـف المباني: ٣٠٦، والخزانة ٢٥٨/١ ، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤ .

(٢) رجز لأبـي خـراش الهـذلي كمـا في شـرح أشـعار الهذليين ١٣٤٦/٣، والمقتضـب ٢٢٤/٤، ورصف المباني: ٣٠٦، واللسان ٤٦٩/١٣، والمقاصد النحوية ٢١٦/٤، والدرر ٤١/٣ ، وأجازه الكوفيون لأن الميم ليست عندهم عوضاً .
وأجازه الكوفيون ؛ لأن الميم ليست عندهم عوضاً .

(٣) انظر الكتاب ١٩٦/٢، ١٩٧ .

(٤) انظر المقتضب ٢٣٩/٤، والأمالي الشجرية ١٠٣/٢ .

(٥) هو إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج، له من التصانيف معاني القرآن، وشرح أبيات سيبويه، ومختصر في النحو، مات سنة ٣١١ هـ. انظر: بغيـة الوعـاة، وانظـر رأيه معاني القـرآن وإعرابـه ٣٩٥/١ ـ ٣٩٧ ، والارتشـاف ١٢٦/٣ ، والمسـاعد ٥١١/٢ .

يرحل إلى ص ٦٠

(٦) في النسـختين بعطـف الزجـاج علـى إبراهيـم السـري هكـذا: (إبراهيـم السـري والزجاج) وهو خطأ، فإبراهيم السري هو الزجاج ، وهما عنـد سـيبويه محمـولان على أنهما نداء ثان كما في المساعد ٥١١/٢ .

(٧) سورة آل عمران: آية: ٢٦ .

(٨) هذا مما تابع فيه المؤلف البصريين وشيخه، وانظر ذلك في قسم الدراسة.

(وفي نحو): (﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ) والأرض ﴾[1] (حذفان:) حذفٌ في اللهم، وحذفٌ في فاطر السموات، إلا أن الحذف الذي في اللهم (لازمٌ)، لا يجوز إظهاره؛ لأن الميم عوض عنه، وهم لا يَجمعون بين العوض والمعوض[2]، (و) الحذف الذي في فاطر السموات (جائز) يجوز إظهاره فتقول: فاطر السموات، ويا فاطر السموات في غير القرآن.

[توابع المنادى]:

(وتوابع مبنية) أي توابع المنادى معربهِ غير المبهمة، واحترز من توابع معربة، فإنه لا يجوز فيها الرفع إن كانت مضافة، وقيد بـ « توابع المنادى المبنية » بغير المبهمة ليخرج منه مثل: « يا أيها الرجل » فإنه لا يجوز في الرجل النصب، وإن كان صفة (لأي)[3] عند الجمهور (على ضم) احترازاً من توابع المستغاث بالألف، فإنها لا يجوز فيها الضم نحو: « يا زيدَا » « ولا عمرا » لا وعمرُ؛ لأن المتبوع مبني على الفتح .

(مفردة) أي حال كونها مفردة (ولو حكماً) أي ولو في حكمه كالمضاف

---

(١) سورة الزمر : آية : ٤٦ .

(٢) لكن الكوفيين أجازوا الجمع بين العوض والمعوض في اللهم بناء على أن الميم ليست عوضاً عن حرف النداء، بل هي بقية من محذوفه وهي (أمنا بخير) قال أبو حيان في الارتشاف: وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم».
انظر معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، والتبصرة والتذكرة ٣٤٦/١، ٣٥٦، وشرح الرضي ١٤٦/١، والهمع ٦٤/٢، ٦٥.

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ٢٧٥/١، وشرح التسهيل ٣٩٨/١، والارتشاف ١٢٧/٣، وقد ذكر أن أن المازني يجيز في ذلك الرفع والنصب، واقتصر ابن مالك على اسم الإشارة نعتاً لـ(أي) وعليه ابن عصفور، وانظر شرح التسهيل ٣٩٨/١، وشرح الجمل ٨٨/٢.

بالإضافة اللفظية، وقيد التوابع بكونها مفردة؛ لأنها لو لم تكن مفردة لا في الحقيقة ولا في الحكم، كانت مضافة بالإضافة المعنوية، وحينئذ لا يجوز فيه إلا النصب نحو[(١)]: « يازيدُ أخا عمرو ».

واعلَمْ أن الحكم الآتي في التوابع لما كان لم يَجْرِ فيها كلها بل في بعضها، ولم يَجْرِ فيما هو جارٍ[(٢)] فيه مطلقاً، بل لا بد في بعضها من قيد، فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها، وصرح[(٣)] حينئذ بالقيد فيما هو محتاج إليه فقال:

(من تأكيد) أي: معنوي **(غير لفظي)** ؛ لأن التأكيد اللفظي حكمُه على الأكثر حكمُ البدل؛ لأنه هو الأول لفظاً ومعنى، وتقييد المؤلف بغير اللفظي أحسنُ من قول ابن الحاجب في كافيته[(٤)] « من التأكيد ».[ومن قول صاحب اللب[(٥)] و «التأكيد»، فإنه ربما يُفهم من كلامهما أن المختار عندهما التأكيد][(٦)] اللفظي[(٧)]، والمختار خلافُه[(٨)]، **(أو)** من **(صفة)** مطلقاً، **(أو)** من **(عطف)** حال كونه **(بياناً)** كذلك، **(أو)** من عطف **(بحرف لا يدخله ياء)**.

واعلَمْ أن قول المؤلف: « أو من عطف بحرف لا يدخلُه ياءٌ » أولى من قول صاحب اللب[(٩)]/: « باللام » لئلا يَرِدَ عليه نحو: « يا رحمن وا لله » فإنه لا

---

(١) انظر الفوائد الضيائية ٣٢٩/١.
(٢) في النسختين: (جائز) .
(٣) في النسختين: « وهو » .
(٤) انظر الكافية: ٨٩.
(٥) انظر لب الألباب ص: ٧١
(٦) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل.
(٧) وقد اختار ابن الحاجب في الإيضاح ١٩٦/٢، ١٩٧ التأكيد المعنوي.
(٨) هذا الذي ظنه الجامي في شرحه على الكافية: ٣٣٠ . قال: « وكأن المختار عند المصنف ذلك ».
(٩) انظر لب الألباب :٧١ .

ينصب، (**ترفع**) هذه التوابع الأربعة (**على لفظه**)، أي: حملاً على لفظ المنادى المبني، وإن لم يَجُز في سائر المبنيات الحملُ على لفظه فلا يُقال: جاءني هؤلاء الكرام، بجرِّ «الكرام» حملاً على لفظة هؤلاء، ولأن ضم المنادى أشبه (بضم)[1] الفاعل في[2] أنَّ كل واحد منهما مطَّردٌ.

(**وتُنصَبُ**) هذه التوابعُ الأربعة حملاً (**على محله**) لأن حقَّ تابعِ المبني أن يكون تابعاً لمحله، وهو هاهنا منصوبُ المحل بالمفعولية (**كـ «يا تميمُ أجمعون»**) بالرفع، (**وأجمعين**) بالنصب في التأكيد، فالرفعُ على لفظ المنادى، والنصب على محله، (**ويازيدُ الظريفُ**) بالرفع، (**والظريفَ**) بالنصب في الصفة[3]، فالرفع على لفظ المنادى، والنصبُ على محله، (**ويا عالمُ بكرٌ**) بالرفع، (**وبكراً**) بالنصب في عطف البيان، (ويابشرُ والحارثُ) بالرفع، و(الحارثَ) بالنصب في العطف، بحرف لا يدخله ياء.

فإن قلتَ: النصبٌ إتباعاً للمحل واضحٌ؛ لأن المنادى مفعولٌ بفعل مقدر، وأما الرفع إتباعاً للفظ المنادى فمشكِلٌ.

فالجواب: أنه لما كان البناء في باب البدل مشابهاً للإعراب في اطراده حركةً، جازَ إتباعُه، (**ومختارُ الخليل**)، وسيبويه[4] والمازني[5] (**في المعطوف**)

---

(١) في (د): برفع.

(٢) في (د): على.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢/١٨٦: «قال الخليل: من قال: يا زيدُ والنضرَ، فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر كما رأيناهم يقولون: يا عمر والحارث، وقال الخليل: وهو القياس كأنه قال: ويا حارث، ولو حمل الحارث على (يا) كان غير جائز البتة».

(٥) انظر الأصول ١/٣٣٦، وشرح التسهيل ١/٤٠١، وشرح الأشموني ٣/٢٧٢، والهمع ٣/٤١.

الذي لا يدخله ياءٌ الرفعُ مع تجويزهم النصبَ؛ لأنـه الأكـثرُ في كلامهـم، ولأن المعطوف بحرفٍ في الحقيقة منادىً مفردٌ مقصودٌ، فينبغـي أن يكـون علـى حالـة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة، أو ما يقوم مَقَامها، ولكن لما لم يُباشِر حرفُ النداء، جُعِلت تلك الحال إعراباً، فصارت رفعاً .

(و) مختارُ (أبي عمرٍو) بنِ العلاء[1] المقرئ النحـوي اللغـوي، وعيسـى بـن عمر[2] ويونس[3] والجرمي[4] في المعطوف الذي لا يدخلـه يـاء (النصـبُ)، مـع تجويزهـم الرفعَ؛ لأنه القياس كما في سائر المبنيـات، ولأنـه لما امتنـع فيـه تقديـر حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مسـتقلاً، فلـه حكـم التبعيـة، وتـابع المبني تابع لمحله، ومحلُّهُ النصبُ[5]، (و) أبو العباس محمد بن يزيـد المـبرد في مثـل: (الحسن صفة)، والحارث والصعق وهو ماكان فيه اللام علَماً يختـار (الرفـع)؛ لأن الألف واللام دخلتا عنده في « الحسن »[6]، ومثلـه للتعريـف فهـو كالمنـادى المستقل بنزع الألف واللام عنه.

---

(١) هو زبان بن العلاء بن العريان، أحد القراء السبعة، أعلـم النـاس بـالقرآن والعربيـة، مات سنة ١٥٤هـ، وقيل: ١٥٥، وقيل: ١٥٧. ينظر غاية النهاية ١/٢٨٨، ٢٩٢، وأخبار النحويين البصريين: ٢٨.
وانظر رأيه في المقتضب ٤/٢١٢، والإيضـاح في شـرح المفصـل ٢/١٩٦، وشـرح الرضـي ١/١٣٩، وشـرح التسـهيل ١/٣٥٦، والمسـاعد ٢/٥١٤، والتصريـح ٢/١٧١، والهمع ٣/٤٢.

(٢) انظر شرح التسهيل ١/٣٥٦.

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥) انظر الفوائد الضيائية ١/١٣١ فقد أفاده فيه.

(٦) انظر المقتضب ٤/٢١٢، ٢١٣ .

(وفيما سواه) أي سوى الحسن، وهو ما كان جنساً كالرجل يختار **(النصب)**؛ لامتناع جعلِهِ منادىً مستقلاً، ولأن لام التعريف تُعاقب الإضافة والتنوين كقوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[1] فيختار نصبَ الطير[2]؛ لأنه جنسٌ **(والمضاف)** بالإضافة الحقيقية، فإنها تنصب؛ لأنها إذا قدر عليها (حرف)[3] النداء لم تكن إلا منصوبة، ولأن حرف النداء لا يعمل في المضاف إلا نصباً، ولأن التابع لا يزيد على المتبوع، والمتبوع إذا كان مضافاً وجب نصبُه، فكذلك تابعه .

مثال التوكيد: « يازيدُ نفسَه / ونفسَك » وياتميمُ كلَّكُم وكلَّهُم، ومثال البدل: يا زيدُ أخا عَمرو، ومثال الصفة: يازيدُ صاحبَ خالد، ومثال عطف البيان: يا غلامُ أبا محمد .

ولا يجيء المعطوف بالحرف الذي لا يدخله (ياء) مضافاً؛ لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية[4]، **(ومضارعه)**، أي: مشابهه، والمراد به المشبه بالمضاف على سبيل الوجوب .

(كتوابع غيره) من المبنيات وهو الحمل على محلها .

(غير مكسور) أي: لا يكون مكسوراً أصلاً بل يجب نصبه؛ لأن محل

---

(١) سورة سبأ: آية: ١٠.

(٢) انفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من «الطير» وهي رواية زيد عن يعقوب، ووردت عن عاصم وأبي عمرو. ينظر النشر في القراءات العشر ٢/٣٤٩. وانظر معاني القرآن للفراء ١/٣٥٥، والمقتضب ٤/٢١٢، والأصول ١/٣٣٦.

(٣) في (د): على.

(٤) انظر الفوائد الضيائية ١/٢٣٢ فقد أفاده منه.

المنادى المبني نصب .

(والبدل مستقل)، أي: حكمه حكمُ منادى مستقل، وهو ما باشره حرف النداء، وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر، والأولُ كالتوطئة لذكره، فهو غير مقيد بحال من الأحوال، سواءٌ كان مفرداً أم مضافاً أم مضارعاً للمضاف، أم نكرة مثل يا زيدُ بشرٍ، ويا زيدُ أخا عمر، ويا زيدُ وطالعاً جبلاً، ويازيدُ رجلاً صالحاً .

(كالمعطوف بيا) أي: مثل المعطوف بيا، وهو غيرُ المعطوف الذي ذُكِرَ من قبل، وهو الذي لا تدخلُ ياءٌ عليه، فغيرُه المعطوف الذي لا يمتنع دخول ياء عليه، فإنه كالمنادى المستقل الذي باشره حرفُ النداء، وذلك لأن المعطوف المخصوصَ منادىً مستقلٌ في الحقيقة، ولا مانع من دخول حرف النداء عليه، فيكون حرف النداء مقدراً فيه مطلقاً، سواء كان مفرداً أم مضافاً أم مضارعاً للمضاف أم نكرة مثل: يازيدُ وعمروٌ، ويازيدُ وأخا عَمر ، ويازيدُ وطالعاً جبلاً، ويازيدُ ورجلاً صالحاً .

(ويا أبتِ ويا أمَّتِ) بإبدال الياء تاءً، فالتاءُ بدل من الياء لما في الياء[1] من اللين والتاء من الهمس، ولأن التاء يؤنَّثُ بها كما يؤنث بالياء، فأبدلوها منها[2]

(فتحاً وكسراً) أي حالَ كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء، أو مكسورةً لمناسبة الياء .

(وتضم) أي التاء للتفخيم (قليلاً) نحو: يا أبتُ ويا أمتُ، لإجرائه مُجرَى

(١) انظر شرح التسهيل ٤٠٦/٣.

(٢) انظر الارتشاف ١٣٧/٣، والفوائد الضيائية ٣٣٩/١.

المفرد المعرفة، و لم يذكره ابن الحاجب في كافيته لقلته[١].

(وبألفٍ) بعد التاء نحو: يا أبتَا ويا أمّتَا؛ لأنه جَمعٌ بين عِوَضَين، وهو جائزٌ في كلامهم[٢] .

(وها معها) أي مع الألف **(وقفاً)** أي في حالة الوقف نحو: يا أبتاه ويأأمتاه،[٣] (و) جاء مثل: **(ياغلاميْ)** بإثبات الياء ساكنة[٤] على الأصل في البناء، قال الله تعالى: ﴿ يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ ﴾[٥] (و) يا **(غلاميَ)** بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾[٦] (و) يا **(غلامِ)** بحذف الياء، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾، (و) يا **(غلامَا)** بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة، فتُقلَبُ الياء ألفاً لتحريكها وانفتاحِ ما قبلها، قال الله تعالى: ﴿يَا

---

(١) اختلف في ضم التاء في (يا أبت) و(يا أمت) فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، وحكى سيبويه عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: (يا أبتُ) بالضم. وانظر الكتاب ٢/٢١١، والارتشاف ٣/١٣٧، وشرح المرادي على الألفية ٣/٣١٩.

(٢) قال الرضي ١/١٤٨: « وجاز (يا أبتا) و(يا أمتا) لأنه جمع بين عوضين بخلاف يا أبتي ويا أمتي، فإنه لا يجوز لأنه جمع بين العوض والمعوض منه » وانظر شرح التسهيل ١/٤٠٧، وشرح الألفية للمرادي ٢/٣١٨، ٣١٩.

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف ٣/١٣٧: « ومذهب البصريين الوقف على هذه التاء بالهاء، ومذهب الفراء بالياء وبالتاء وقف عليها أبو عمرو بن العلاء ».

(٤) هذه اللغات في (غلامي)أفادها من شرح قطر الندى لابن هشام مع شيء من التصرف، انظر شرح قطر الندى: ٢٠٥، وشرح المفصل ٢/١١، وشرح التسهيل ٣/٢٨٠.

(٥) سورة الزمر: آية: ١٦.

(٦) سورة الزمر: آية: ٥٣.

حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ﴾[1] (و) يا (غلاماه) بـألف وهـاء معهـا ساكنة .

وأجاز الكوفيون ضمها[2]، وأجاز بعضهم كسرها لالتقاء الساكنين، وإنما مثل بقوله: غلاماه، و لم يمثل بغلامكيه كما مثل بعضهم[3]؛ لأن الألفَ أولى من الياء المفتوحة كالهاء في الوقف لخفاء الألف (كذا) جاء ﴿يَا ابنَ أُمَّ﴾ (ويَا ابـنَ عمَّ) فإنه يجوز في كل منهما أربع لغات:

- أن تُثبَتَ يَاؤُه قال الشاعر[4]:

يَا بْنَ أُمِّي ويَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ

- وأن تُقلَبَ ياؤها ألفاً كقوله[5]:

يَابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي واهْجَعِي

وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال .

- واللغتان الأخريان (بكسر) ميم كل واحد منهما. قرأ بعض السلف في

---

(١) سورة الزمر: آية: ٥٦.

(٢) انظر شرح الرضي ١٤٨/١.

(٣) يعني بذلك ملا جامي في الفوائد الضيائية ٣٣٨/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي زبيد الطائي، ينظر ديوانـه: ٤٨، والكتـاب ٢١٣/٢، والمقتضب ٢٥٠/٤، وشرح المفصل ١٢/٢، وأوضـح المسـالك ٤٠/٤، والمقـاصد النحوية ٢٢٢/٤، شرح الأشموني ٤٥٧/٢، والتصريح ١٧٩/٢، والدرر ٥٧/٥.

(٥) رجز لأبي النجم العجلي في ديوانه: ١٣٤، وقـد ورد الاستشـهاد بـه في: الكتـاب ٣١٨/١، والنوادر: ١٩، والمقتضب ٢٥٢/٤، والمحتسب ٢٣٨/٢، وشـرح أبيـات سيبويه ٤٠٤/١، وشرح المفصل ١٢/٢، وشـرح قطـر النـدى: ٢٠٨، وأراد بابنـة عمه زوجته أم الخيار، يقول لها: دعي لومي على صلع رأسي فإنـه يشـيب لـو لم يصلع، والهجوع: النوم في الليل.

قوله تعالى: ﴿ يَا ابْنَ أُمِّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلاَ بِرَأْسِي ﴾[١]، (وبفتح) ميم كل واحد منهما قال تعالى: ﴿ يَا ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي ﴾[٢].

وهاتان اللغتان فصيحتان كثيرتان في الاستعمال .

وقوله: (خاصة) هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم؛ أي: لا يقال: «يا ابنَ أخِ» ولا «يا ابن خالِ» بل يقال: «يا ابنَ أخِي ويابن خالي»، لا بالنظر إلى الابن أيضاً، فإنهم يقولون يابنتَ أمِّ، ويا بنت عمِّ على اللغات الأربعة .

(وشذ فتح) ميمِ (غلام) في المنادى اكتفاءً بالفتحة عن الألف (كضمة) أي: كما شذ ضمُّ ميمِّ (غلامُ) في المنادى؛ اكتفاءً بنقل الضمة إليه عن الياء، حُكِيَ من كلامهم: (يَا أُمُّ لا تفعلي)[٣] بضم الميم، وقرئَ: ﴿ قُلْ رَبُّ احْكُمْ ﴾[٤] بضم رب، والأصل: يا أمي ويا ربي، فحُذفت الياء تخفيفاً، وبني

---

(١) سورة طه: آية: ٩٤. وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف وأبي بكر، وانظر السبعة: ٤٢٣، والنشر ٢/٢٧٢، والبحر المحيط ٤/٣٩٦، والإتحاف: ٢٧٢، وفي شرح المفصل ٢/١٣ قال: « ويحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أضاف ابناً إلى أم ، وحذف الياء من الثاني، وكان الوجه إثباتها مثل ياغلام وغلامي.
والوجه الثاني: أنهما لما جعلا كاسم واحد وأضافهما إلى نفسه، حذف الياء وبقيت الكسرة دليلاً كما يفعل بالاسم الواحد».

(٢) سورة الأعراف: آية: ١٥٠. وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص عن عاصم، انظر المصادر السابقة موضع الآية .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/٣١٧: « وزعم الخليل أنه سمع من العرب: يا أم لا تفعلي » وفي المقتضب ٤/٢٦٣ قال: « وتقول: يا أم لا تفعلي » وانظر الرضي ١/١٣٤.

(٤) سورة الأنبياء: آية: ١١٢، وهي قراءة أبي جعفر ، انظر الإتحاف: ٣١٢، والنشر ٢/٣٢٥، والبحر المحيط ٦/٣٤٥.

على الضم تشبيهاً بالنكرة المقصودة **(وامتنع)** أن يقال في يا عدوِّي: يا **(عدوُّ)** بحذف الياء .

(وضم الواو مطلقاً) أي: في الوجوه الأربعة **(لعدم شهرة إضافة الياء)**؛ وذلك، لأن نداءه مضافاً للياء لم يكثر .

(وفضل) على الرفع **(فتحُ باب: يا زيدُ بنَ بكر، وهندُ ابنةَ بِشْر)**، والمراد بهذا الباب: كلُّ علَم مبنيٌّ موصوفٍ بابن أو ابنة مضافاً إلى علَم آخَر، كالمثالين المذكورَين، وإنما فُضل فتحُ هذا الباب على رفعه[1]؛ لأنه أكثرُ استعمالاً ولفظاً، ولأن المنادى لما كان أصلُه النصبَ، حركوه بحركةٍ كان يستحقها في الأصل.

(ولزم رفعُ مثل أيهـذا) الرجلُ، **(أو)** يا **(أيهَـذا)** الرجل، **(أو)** يا **(أيها الرجلُ)**[2]؛ لأنه المقصود بالنداء[3]، وإنما لزمَ رفعُه لتكون حركته الإعرابية موافقةً لحركته البنائية التي هي علامةُ المنادى، فيدل على أنه هو المقصود بالنداء[4]، وقيل: إنما لزم رفعُه للفرق بين الصفة اللازمة وغير اللازمة .

(وتوابعه) بالجر عطفاً (على)[5] الرجل، أي: ولزم رفعُ توابع الرجل مضافة أو معرفة نحو: « يا هـذا الرجلُ الظريفُ »، ويأيهَذا الرجلُ ذو المال، ويأيها

---

(١) اختاره ابن الحاجب، ينظر الوافية نظم الكافية: ١٩٦.

(٢) قال سيبويه ١٨٨/٢: هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً، ولا يقع في موقعه غير المفرد، وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، وانظر المقتضب ٢١٦/٤، ٢١٧.

(٣) انظر الأصول ٣٣٧/٣، والتبصرة والتذكرة ٢٤٤/١، وشرح المفصل ٧/٢، ولباب الإعراب: ٣٠٤.

(٤) ذكر ابن يعيش ٤/٢ أن المازني أجاز نصب الرجل حملاً على الموضع قياساً على غير المبهم، وانظر شرح الأشموني ٢٧٤/٣، والهمع ٤٩/٣ .

(٥) سقط من (د).

الرجلُ ذو الجمة[1]، وإنما لزم رفع توابعه؛ لأنها توابع منادى معرب، وجواز الوجهين إنما يكون في توابع منادى مبني .

(وقلنا) بناءً على قاعدة تجويزِ اجتماع حرف النداء مع الألف واللام، وهي اجتماعُ أمرين أحدهما كون الألف واللام عوضاً عن محذوف، وثانيهما لزومهما للكلمة **(يا الله)** لأن أصلَه ألا لاهه، وهو فِعَال بمعنى مفعول من (الإلاَهةِ) وهي العبادة، حُذِفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها فصار (أَلِلاَه) أُسكنت اللام الأُولى، وأُدغمت في الثانية لزوماً، وجُعلت عوضاً من الهمزة[2] .

/ ولما كان هذان الأمران لم يجتمعا في مواضع أُخَرَ، اختص هذا الاسم بذلك الجواز، ولهذا قال: **(خاصةً)** (وأما)[3] مثل: (النجم)[4] وإن كانت اللام لازمةٌ فيه، لكن ليست عوضاً عن محذوف .

وأما (الناس) وإن كانت اللام فيه عوضاً عن همزة (أُناس) لكن ليست بلازمة للكلمة؛ لأنه يقال: (ناس) في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال: يا النجم ويا الناس[5]، ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم[6]:

---

(١) الجمة: في اللسان (جمم): بالضم: مجتمع شعر الرأس، وهي أكثر من الوفرة.

(٢) هذا هو قول يونس والكسائي والفراء وقطرب، وبقيت ثلاثة أقوال للخليل وسيبويه والمازني. انظر ذلك في الكتاب ١/٣٠٩، ٢/١٤٤، واشتقاق أسماء الله: ٢٦، ٢٧، والفوائد الضيائية ١/٣٣٥، وحاشية الفوائد الضيائية ١/٣٣٦.

(٣) في (د): وإنما .

(٤) في (د): التخم .

(٥) انظر الفوائد الضيائية: ١/٣٣٥، فقد أفاده منه .

(٦) البيت من الوافر، ولم أقف على قائله، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب

=

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوَصْلِ عَنِّي

لأن لامَها ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت [لازمة][1] للكلمة حكموا عليه بالشذوذ، وفي الغلامان في قولهم[2]:

فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ... إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا[3] شَرَّا

لفقد الأمرين كليهما ؛ إذ ليس فيه لزوم[4] ولا عوض، فحكموا بأنه أشد شذوذاً .

وأجاز ابنُ سَعدان[5] اجتماعَهما في اسم الجنس المشبَّه به كقولك: ياالخليفةُ

١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤، واللامات: ٣٤، ١٠١، وشرح المفصل ٨/٢، والإنصاف ٣٣٦/١، وأسرار العربية: ٢٣٠، والهمع ٤٧/١، والخزانة ٣٨٥/١.

ومعنى تيمت قلبي: ملكته واستعبدته ، وعني: أي علي، من نيابة (عن) عن (على).

(١) ساقطة من الأصل.

(٢) رجز نسب ابن يعيش ٣/٢ إنشاده إلى أبي [عمرو بن] العلاء، وقد ورد الاستشهاد به في المقتضب ٢٤٣/٤، واللامات: ٣٤، والتبصرة والتذكرة ٣٥٥/١، وشرح المفصل ٩/٢، والإنصاف ٣٣٦/١، وأسرار العربية: ٢٣٠، والمقاصد النحوية ٢١٥/٤، والتصريح ١٧٣/٢، وشرح الأشموني ٢٣١/٣، والخزانة ٣٨٥/١ . وفيه روايات لا تمس وجه الاستشهاد .

(٣) في النسختين (يكتبان) وهو تحريف .

(٤) الكوفيين أجازوا دخول (يا) على الألف واللام مطلقاً، واستشهدوا بالبيت السابق، وهو عند البصريين من الضرورات، ولم يره ابن مالك من الضرورة في شرح تسهيله ٣٩٨/٣، ٣٩٩ لجواز أن يقال: فيا غلامان اللذان فرا؛ لأن النكرة المعينة بالنداء توصف بذي الألف واللام الموصول وبذي الألف واللام غير الموصول. انظر الإنصاف ٣٣٦/١، وشرح الرضي ١٢٨/١، ١٣٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٢٥/٣، والتصريح ٢١٦/٢ .

(٥) محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ، ولد سنة ١٦١ هـ، وتوفي سنة ٢٣١ هـ. وانظر رأيه في شرح التسهيل ٣٩٨/١، والارتشاف ١٢٧/٢.

هيبةً؛ لأن تقديره: يامثلَ الخليفة (وقوله[1]:

يَا تَيمُ تَيمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ ... لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ[2]) في سَوْأَةٍ عُمَرُ

مما كرر فيه المنادى المضاف وحده بلفظه حالة الإضافة .

(يضم) الأول فيه (وينصب) والثاني ينصب فقط .

أما وجه الضم في الأول؛ فلأنه منادىً مفرد معرفة كما هو الظاهر، ويكون الثاني حينئذ إما منادى سقط منه حرف النداء، أو عطف بيان، وإما مفعولاً بتقدير أعني، وأما وجه النصب في [الأول][3] فعلى أنه مضاف إلى عدي المذكور، (وتيم)[4] الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف إليه، هذا مذهب سيبويه[5] ، ومضاف إلى عدي المحذوف بقرينة المذكور، وذلك مذهب

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه: ٢١٩، وقد ورد الاستشهاد في الكتاب ٥٣/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والكامل ١١٤٠/٣، وشرح أبيات سيبويه ١٤٢/١، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح المفصل ١٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٧٨/١، والمقاصد النحوية ٢٤٠/٤، والهمع ١٢٢/٢، والخزانة ٣٥٩/١.

(٢) في (د): لا يفلتنكم.

(٣) في (د): الثاني.

(٤) في (د): تميم.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢٠٦/٢: « هذا بأن يكرر فيه الاسم في حال الإضافة، ويكون الأول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيد زيد عمرو، ويا زيد زيد أخينا، ويا زيد زيدنا، زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة » ثم أنشد سيبويه بيت جرير المذكور، ثم قال: « وقال بعض ولد جرير:

يا زيد زيد اليعملات الذبل

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي يكون عليه لو لم يكرروا.

المبرد[1]، وكل[2] من المذهبين فيه تخريج على وجه ضعيف، أما مذهب سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة، وأما مذهب المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثاني .

---

(١) قال في المقتضب ٢٢٧/٤: « والوجه الآخر أن تقول: يا تيم تيم عدي، ويا زيد زيد عمرو، وذلك لأنك أردت بالأول: يا زيد عمرو، فإما أقحمت الثاني توكيداً للأول، وإما حذفت من الأول المضاف إليه استغناءً بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير: يا تيم عدي يا تيم عدي.

(٢) في (د) وفي الأصل: « وكل من المبرد وكل من المذهبين » ولعل الصواب ما أثبته.

[الترخيم]

ولما كان من أحكام المنادى (الترخيم)[1] أخذ في بيانه فقال:

(**وصحّ ترخيمُه**) أي: ترخيم المنادى حال كونه (**علَماً**)، فإن العلم لكثرة استعماله منادىً يناسِبُ الترخيمَ للتخفيف مع أنه مشهور، فيكون ما أُبقِيَ منه دليلٌ على ما أُلقِيَ، (**أَزْيَدُ**) هذا العلم (**من ثلاث**)، فلو كان على ثلاثة أحرف لا يُرخم؛ لاستكراههم نُقصان الاسم بسبب الترخيم نقصاناً قياساً مطرداً بلا علة موجبة عن الثلاثي الذي هو أقل أبنية المعرب .

(**أو اسماً**) ملتبساً (**بتاء**) للتأنيث فإنه يرخم، وإن لم يكن علماً ولا زائداً على ثلاثة أحرف نحو ثبة[2]؛ وذلك لأن وضع التاء لما كان على الزوال يكفيه (أدنى)[3] مقتض للحذف، مع أنه لا يلزم منه نقص الاسم عن الثلاثي بسبب الترخيم؛ لأنه مع وجود التاء كان أيضاً ناقصاً عنه؛ لأن التاء كلمة أخرى، نحو: يا ثُبُ أقبِلِي ويا[4]:

جَارِيَ لاَ تَسْتَكْثِرِي عَذِيرِي
سَيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

---

(١) سقط من (د).

(٢) الثبة: العصبة من الفرسان، والجمع: ثبات وثبون. انظر اللسان (ثبا).

(٣) في (د): أتى.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه: ٢٣٢/١، وقد ورد في الكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، والمقتضب ٢٦٠/٤، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٢/١، والمسائل العسكرية: ١٦٨، والتبصرة والتذكرة ٣٦٨/١، والإيضاح في شرح المفصل ٧٨٩/١، والمقاصد النحوية ٢٧٧/٤، وشرح التصريح ١٨٥/٢، وشرح الأشموني ٤٦٤/٢.

أي: يا جارية / (فحذف)[1] حرف النداء، ورخمه بحذف الهاء .

(غير مضاف) أي: حال كون المنادى غير مضاف **(أو شبهه)** أي: المضاف لأنه لا يمكنُ الحذفُ من الأول؛ لأنه لم (يمكن)[2] الحذف في آخر المنادى حقيقة من جهة المعنى؛ لأن المضاف إليه منزل [من المضاف][3] منزلة التنوين مما قبله، و لم يمكن الحذف من الثاني؛ لأنه لم يكن الحذف في آخرِ المنادى حقيقة من جهة اللفظ؛ لأن كل واحد منهما مستقل من (حيث)[4] اللفظ. ولهذا كان لهما إعرابان فامتنع الترخيم فيهما بالكلية[5] .

(أو) غير **(مستغاث)** مجرور باللام؛ لأن المستغاثَ المجرور باللام عند سيبويه مشبه بالمضاف إليه؛ لأنه مجرورٌ مثله، فكان غير منادى لم (تعمل)[6] أداة النداء في لفظه، وإنما عملت في موضعه .

فإن لم (يجر)[7] باللام، جاز ترخيمه، نص على ذلك سيبويه في كتابه[8]، وأقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي[9].

---

(١) في (د): بحذف.

(٢) في (د): يكن.

(٣) ساقط من (د).

(٤) في (د): من جهة.

(٥) هذا هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فإنهم يجيزون ترخيم المضاف، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو: يا آل عام في (يا آل عامر) و يا آل مال في (يا آل مالك). وانظر الإنصاف ١/٢١٤.

(٦) في (د): يستعمل.

(٧) في (د): يجز.

(٨) انظر الكتاب ٢/٢٤٠.

(٩) من قوله: « لأن المستغاث المجرور » إلى قوله: « وابن خروف والسيرافي » هذا نص

(أو) غير (مندوب)؛ لأن الأكثر فيه زيادة مدة في آخِرِه لإظهار المتفجع عليه أو المتوجع منه، واستشهار المندوب، فلا يحذف منه شيء؛ لئلا يلزم نقض الغرض، (أو) غير (جملة)؛ لأن الجملة محكية بحالها، فلا تغير.

ولما أنهى القولَ في بيان شروط الترخيم، شرع في بيان كيفية المحذوف بسببه فقال:

(فإن صحَّ آخرُه) أي: آخرُ المنادى بأن كان في آخِرِه حرفٌ صحيح أصلي لتبادره إلى الذهن؛ لأن الأكثرَ في الحرف الصحيح الأصالة[1]، فيخرج منه نحو: (سَعلاة؛ لأنه)[2] لا يحذف منه إلا التاء، وهو أعم من أن يكون حقيقة، أو حكماً فيشمل مثل: «مرميٌّ ومدعوٌّ» فإن الحرف الآخر منهما في حكم الصحيح في الأصالة.

(غير تاء) أي: غير مختوم بتاء التأنيث كمنصور، أو جارٍ مجراه كـ(مرمى) زائداً ذلك الاسم المنادى لا أصلياً.

(لا أربع) من الحروف كعمار و(سكين)[3] لئلا يلزم من حذف حرفين (منه)[4] عدم بقائه على أقل أبنية المعرب[5] **(قبله)**؛ أي: قبل الزائد **(مدة)**، وهي حرف علة ساكن مسبوق بحركة تجانسه على الأصح لفظاً نحو: مروان،

عبارة الأزهري في التصريح ١٨٤/٢.

قال الأشموني في شرح الألفية ٢٣١/٣: «وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام».

(١) انظر شرح الرضي ١٥١/١، ١٥٢.

(٢) في (د): شعلا فإنه، والسعلاة أخبث الغيلان، وكذا السعلاء يمد ويقصر، والجمع السعال. الصحاح (سعل).

(٣) من (د).

(٤) في (د): عند.

(٥) كما لو قلنا في الحمار: يا حم.

أو تقديراً نحو: مصطفون علماً، والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها إلى الذهن لغلبتها وكثرتها، فيخرج منه نحو:مختار؛فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير[1].

(أو كان فيه) أي: في آخر المنادى **(زائدتان)** لا أصليتان **(كواحدة)** أي: كزيادة واحدة في أنهما زيدتا معاً، واحترز به من نحو « ثمانية »، « ومرجانة » فإن الياء والنون فيهما زيدتا أولاً، ثم زيدت تاء التأنيث، فلم يحذف منهما إلا الآخر .

(حُذفتا) أي: الحرفان الأخيران في كلا القسمين، أما في الأول فلأنه لما حُذف الأخير مع صحته [وأصالته][2] ، حذفت المدة الزائدة؛ لئلا يرد المثل[3] السائرُ: صَلَتَ على الأسد[4]، (وبُلتَ)[5] على النقد[6] .

وأما الثاني فلما كانتا في حكم الواحدة، فكما زيدتا معاً حذفتا / معاً **(كيا مَنصُ وعَمَّ وعُثْمَ ومُسْلِمَ)** هذه الأمثلة الأربعة لما اجتمع فيه الشروط المتقدمة.

فقوله: (يامنص) مثال **(في)** ترخيم **(منصور)** بحذف الحرفين منه، وهما الواو والراء، وبقاؤه بعد الحذف على ثلاثة أحرف [عند][7] غير الفراء[8]، فإنه

---

(١) لأن المدة فيه غير زائدة، وإنما هي عين الكلمة، وقد نقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية أيضاً، والمشهور خلافه. انظر شرح الرضي ١/١٥٢، وشرح قطر الندى: ٢١٨.

(٢) سقط من (د).

(٣) انظر الفوائد الضيائية ١/٣٤٥.

(٤) في النسختين: فقلت ، وهو خطأ.

(٥) في (د): بت.

(٦) في الأصل: الفقدة. والنقد: صغار الغنم. اللسان (نقد) .

(٧) سقط من (د).

(٨) انظر: شرح التسهيل٣/٤٢٤،وشرح الكافية لابن جماعة:١٢٨،وشرح الأشموني ٣/٣٣٢.

لما حذف الحرف الصحيح؛ لأنه هو الآخر صارت المدة آخراً، فتبعته في الحذف لأنها بالحذف أولى من الصحيح؛ لكونها حرف علة مع ضعفها لكونها مدة، ومع أنه لا يلزم منه صيرورة بقاء الكلمة على الحرفين .

وقوله: يا عَمِّ مثال في ترخيم (**عمار**)، حذف [الحرفان][1] منه وهما الألف والراء، وبقي بعد الحذف على أكثر من حرفين؛ لما قدمناه في منصور .

(**و**) قوله: ياعثم مثال في ترخيم (**عثمان**) بحذف الألف والنون .

(**و**) قوله: يامسلمَ مثالٌ في ترخيم (**مسلمان ومسلمون**) حال كونهما (**عَلَمَين**) بحذف الألف والنون من الأول، والواو والنون من الثاني .

(**وإن رُكب**) أي: المنادى تركيباً يصير [فيه][2] الاسمان اسماً واحداً .

(**فأخيره**) أي: فالحذف للترخيم في الجزء الأخير منه (**كيا بعل في يا بعلبك**)؛ لأنه بمنزلة التاء؛ لأنه كلمة زيدت على الجزء الأول، فأشبهت تاء التأنيث، فيحذف الجزء الأخير كما تحذف تاء التأنيث .

(**و**) كذا (**يا خمسةَ**) في خمسة عشر حال كونه علَماً.

ومنع الفراء[3] ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، والمنقول أن العرب لم ترخم المركب المزجي، وإنما أجازه النحويون قياساً، (**وإلا**) يكن المحذوف حرفين أو كلمة برأسها .

(**فحرف**)،أي: فهو حرف واحدٌ (**هو غالب**) أي كثيرٌ مضطرد (**كيا حارِ**)

---

(١) ساقط من الأصل.
(٢) ساقط من (د).
(٣) ينظر المصادر السابقة ص: ٢٦٨، (هـ ٨) .

بكسر الراء على (ماكان)[1] عليه قبل الترخيم، (و) يا (ثَمُو) بواو (متطرفة)[2] بعد ضمة، (و) يا (كَرَوَ) بواو متحركة بعد فتحة، **(في حارث وثمود وكروان)** فيحصُل مما ذكره المؤلف أن المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفين وذلك فيما اجتمعت فيه الشروط (المتقدمة)[3] كمنصور وعمَّار وعثمان ومسلمان ومسلمون.

والثاني: أن يكون كلمةً برأسها، وذلك في المركَّب تركيب المزج وتركيب العدد علماً.

و(**الثالث**)[4]: أن يكون حرفاً واحداً، وهو الغالبُ كما مثل به من حارث وما وبعده.

واعلَمْ أن للعرب في (الحرف)[5] (المتطرف)[6] بعد الحذف لغتين؛ منهم من (يُبقِيه)[7] على ماكان عليه قبلَ الحذف من حركة أو سكون، وتسمَّى لغةُ من ينتظر المحذوف، فيقول في منصور: يا منصُ بإبقاء الضمة، وهذه لغة الأكثرين.

ومنهم مَن يُجري عليه أحكام أواخر المناديَات فيقول: يا منصُ باجتلاب ضمة غير تلك الضمة التي[8] كانت قبل الترخيم، بدليل أن هذه يجوز إتباعها

---

(١) في الأصل: مان.
(٢) في (د): مستطرفة.
(٣) في (د): اللازمة.
(٤) في الأصل: الثالثة.
(٥) في (د): في المتطرف.
(٦) في الأصل: المتطر.
(٧) في الأصل: ينقيه، وفي (د): يتبعه، والصواب ما أثبته.
(٨) من قوله: (تلك الضمة) إلى قوله: (في الإلحاق، والغالب) ص:٢٧٦ مطموس تماماً من: (د).

وتلك لا يجوز إتباعها، وتُسمَّى لغةُ مَن لا ينتظر، وهذه اللغةُ لغةُ الأقلِّين، وقد أشار إليها المؤلف بقوله (وقد يُغير)، فأتى بكلمة « قد » مع الفعل المضارع؛ لأنها تفيد التقليل أي: وقد يغير المنادى المرخمُ فيقدَّرُ ما بقي بعد الحذف (اسماً برأسه[1])، فيعامَلُ معاملة سائر الأسماء، ويُجعَل ما قبل المحذوف بمنزلة اللام،/ سواءٌ كان التغير في الحركة فقط،أو في الحركة والحرف معاً،أو في الحرف فقط (فيقال:) على الأول في حارث: (يا حارُ) بالضم،كأنه اسم مفرد معرفة برأسه.

(و) على الثاني: في ثمود (يا ثَمِي)؛ لأنه لما جُعِلَ ثَمُو اسماً برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة قلبت ياء، وكسر ما قبلها، كأدلٍ في جمع دَلْو.

(و) على الثالث: في كَرَوَان اسم (طائر): (ياكَرَا)؛ لأنه لمَّا جُعِلَ كَرَوَ اسماً برأسه، ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[ترخيم غير المنادى]:

(وفي غيره) أي: في غير المنادى لا يجوزُ الترخيم إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون ذلك للضرورة، وهو المشار إليه بقوله: (لضرورة)

---

(١) وإلى ذلك أشار ابن الحاجب في شرح الكافية: ٣٢ بقوله: « هذه لغة قليلة ، ووجهها أنهم يقدرون المحذوف نسياً منسياً حتى كأن الاسم بني على هذه الحروف الباقية، فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل؛ لأن الحذف فيه لا للإعلال، ومن لغتهم أن ما كان الحذف فيه لا للإعلال يقدر كالمعدوم بدليل قولهم: يد ودم، وأصلها: يدي ودمو، فإنهم أعربوه على ما بقي منه لما كان حذفه تخفيفاً، ولو كان الحذف للإعلال لم يكن كذلك بدليل قولهم: عصا وقاض في امتناع الإعراب على الصاد والضاد، فهذه وجه ظاهر يقوي هذه اللغة مستقرٌ من لغتهم، فعلى هذا تقول في حارث: يا حارُ بالضم ».

(كقوله) [أي: علي][1] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ [2]:

(إِنَّ افْتِقَادِي فَاطِماً بَعْدَ أَحْمَدٍ ... دَلِيلٌ عَلَى أَنْ لاَ يَدُومَ خَلِيلُ)

أراد فاطمةَ، فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر.

الثاني: (أن يَصلُحَ الاسمُ) المراد ترخيمه (في الضرورة) لمباشرة حرف النداء، فلا يجوز في نحو: الغلام؛ لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء، ولهذا لَحَّنَ مَن جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج[3]:

أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

بفتح الحاء المهملة وكسر الميم؛ وأصله: الحِمَام بالتخفيف، فحُذِفَت الميم وقُلِبت الألفُ ياء للقافية.

والثالث: (أن يكون) المرخم في الضرورة إما (زائداً) على الثلاثة، (أو) مختوماً (بتاء التأنيث)؛ فالأول: كقول امرئ القيس الكندي:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوءِ نَارِهِ ... طَرِيفُ بْنُ مَالِ لَيلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرْ[4]

أراد ابنُ مالكٍ، فرخمه في غير النداء، وترك ما بقي كأنه اسم برأسه ونونه

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر: ديوان علي ص: ٨٧، برواية:

إن افتقادي واحداً واحداً ... دليل على أنه لا يدوم خليل

وليس فيه شاهد.

(٣) في ديوانه: ٤٥٣/١، والكتاب ٢٦/١، وأمالي القالي ١٩٩/٢، والخصائص ١٣٥/٢، وشرح المفصل ٧٥/٦، والمقاصد النحوية ٥٥٤/٣، والتصريح ١٨٩/٢، وشرح الأشموني ٣٤٣/٢، ٤٧٦، والهمع ٢١٨/١، ١٥٧/٢. ويريد بالحمى: الحمام، على أحد التخريجين.

(٤) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه: ١٤٢، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢٥٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٥١/١، ورصف المباني: ٢٣٩، والمقاصد النحوية ٢٨٠/٤، والتصريح ١٩٠/٢، وشرح الأشموني ٤٧٧/٢. يريد طريف بن مالك.

على لغة مَن لا ينتظر.

والثاني: كقول الأسودِ بن يَعفر[1]:

وَهَذَا رِدَائِيَ عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لِيَسْلُبَنِي حَقِّي أَمَالُ بْنُ حَنْظَلِ[2]

أراد ابنُ حنظلةَ، فرخّمه في غير النداء ضرورة.

* * *

(١) من بني حارثة بن سلمى بن جندل بن نهشل بن دارم، ويكنى: أبا الجراح، وقد كان أعمى ، شاعر فحل.

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ١/٢٥٥، وطبقات فحول الشعراء: ١/١٤٧ .

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوانه: ٥٦، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٢/٢٤٦، والنوادر: ١٥٩، ١٦٠، والجمل: ١٨٩، والمخصص ١٤/١٩٥، وسمط اللآلي: ٩٣٥، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٧، والمقرب: ٢٠٧، والتصريح ٢/١٩٠.

[باب النُّدبة]

(ومنه) أي ومن باب النداء (ما نُدِبَ مشهوراً)، وإنما كان المندوب من باب النداء لمشاركةٍ بينهما؛ إما لأنَّ المندوب مقصودٌ بهذا اللفظ، كما أن المنادى مقصودٌ بصيغة النداء، وإما لأن كل واحد منهما مخاطَب بلفظ الغَيبة، وإنما كان مشهوراً؛ لأن المراد من الندبة تمهيدُ العذر للنادب، والإعلامُ بوقوع مصيبةٍ عظيمة، وهما لا يحصلان إلا بعد أن يكون المندوب معروفاً مشهوراً[1].

واعلَمْ أن الندبة في لغة العرب: الدعاءُ إلى الشر[2]، تقول: ندبتُه إلى كذا أي دعوته، وقال الحماسي[3]:

لاَ يَسْأَلُونَ أَخَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ ... فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَا

وفي الاصطلاح: نداءُ مَن تُفُجِّعَ عليه أو تُفُجِّعَ به. فالأول كقول جرير يندُبُ عمرَ بنَ عبد العزيز:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ ... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا[4]

---

(١) انظر التبصرة ٣٦٢/١، قال الصيمري: ولا يندب إلا بأعرف أسمائه ليكون ذلك عذراً في التفجع، وانظر شرح الأشموني ٣١٣/١.

(٢) انظر التعريفات: ١٢١، واللسان (ندب).

(٣) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف، وقد ورد الاستشهاد به في مجالس ثعلب ٤٧٣/٢، وحماسة البحتري ٥٨/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣٠/١، والزهرة ٧٠٠/٢.

(٤) البيت من البسيط، وهو في ديوان جرير: ٧٣٦، وقد ورد في شرح قطر الندى: ٢٢٢، والمغني ٣٧٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٢٩/٤، وشرح شواهد المغني ٧٩٢/٢، والهمع ١٨٠/١٠، وشرح الأشموني ٢١١/٣ .

والثاني كقول قيس العامري[١]:

فَوَاكَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لاَ يُحِبُّنِي   وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَا لَهُنَّ فَنَاءُ[٢]

ومنه قول الشيخ الكبير: / وَاظَهرَاه، وارُكْبَتَاه .

والتفجع: هو إظهار الحزن والجزع عند نزول المصيبة (وأكثر من يستعمل ذلك النساء لضعفهن وقلةِ صبرهن على تحمل المصائب)[٣].

وقوله: **(بيا أو بوا)** متعلق **(بتفجع)**، أي: نداءُ مَن تُفُجِّعَ عليه بأحد هذين الحرفين وذلك بيان لحروف الندبة وهي يا و وا .

وزاد بعضُهم[٤] حرفاً ثالثاً وهو الهمزة بعدها ألف، ولا يستعمل في الندبة من حروف النداء سوي يا، إما لشهرتها لأنها أم الباب، وإما لأنها الأصل إذ منها يتفرع باقي الحروف .

وواو **(مختصة به)**، أي: بالمندوب .

أما يا فلا تستعمل في باب الندبة إلا بشرط حصول قرينة مانعة من اشتباهه بالمنادى المحض، كما قال جرير: « يا عُمَرَا» .

(وصحَّ) لطلب مد الصوت لإظهار التفجع والإعلام بالمصيبة **(ألف فيه)**، أي: في المندوب بيا، وخص الألف بالذكر مع أنه يلحق فيه الألف؛ لأن الألف

---

(١) هو قيس بن الملوح ابن مزاحم بن قيس بن عدس بن ربعة، ويقال له: (المجنون) . انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ٥٦٣/٢، ومعجم الشعراء: ١٨٨ .

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوانه: ٣٥، وقد ورد الاستشهاد به في الأغاني ٣٧/٢، وعمدة الحافظ: ٢٩١، وشرح الأشموني ٣١١/٣، والتصريح ١٨١/٢ . وقد ورد الاستشهاد به في كتب النحو برواية (من زفرات).

(٣) انظر شرح المفصل ١٣/٢ فقد أفاده منه .

(٤) زاد هذا العكبري، وانظر: اللباب: ٣٢٨/١ .

هي الأصل في الإلحاق والغالب؛ لأن الغرض من الزيادة (مد الصوت)[١] والألف أكثر مداً من الياء والواو .

و(صح فيما أضيف إليه)، أي: في آخرِ ما أضيف[١] إليه المندوب نحو: ياأمير المؤمنيناه وإن [كان المندوبُ][١] هو المضاف وذلك لشدة الاتصال بين المضاف (والمضاف)[١] إليه لفظاً لأنه كالجزء[٢] منه (إلا الصفة)، أي: صفةُ المندوب فإنه يمتنع إلحاق الألف بها، وهو مذهبُ سيبويه والخليل[٣] وأكثر النحويين .

وإنما امتنع إلحاق الألف بصفة المندوب؛ لأن علامة الندبة إنما تلحق المنادى أو ما كان من تمامه كالمضاف إليه المنادى، والصفة ليست منادى ولا من تمام (المنادى)[٤] .

ولا تلحقها علامة الندبة، ولو جاز إلحاق علامة الندبة الصفةَ لجاز: وازيدُ أنتَ الفارسُ البَطَلاَه (إلا عند يونس)[٥]

---

(١) مطموس في (د) .

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ٣٦٤/١، وشرح المفصل ١٤/٢، والفوائد الضيائية ٢٣٧/١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٢٥/٢ .

(٤) في الأصل: (المناد) .

(٥) قال سيبويه ٢٢٦/٢: « وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وزيد الظريفاه، واجمجمتي الشاميتيناه، وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ »
وقال السيرافي في شرحه على الكتاب ٣٢٤/٢: « ندبة الصفة قول يونس والكوفيين، والذي حكاه سيبويه لست أدري إلحاق علامة الندبة له قياس يونس أو مما حكاه عن العرب فنحتج له به، ويقال إن الجمجمة هي القدح، وأن إنساناً له قدحان، ويجوز أن تكون جمجمتي الشامتيناه من جماجم العرب يعني سادتهم ورؤساءهم .

والكوفيين[١]، فإنه يجوز عندهم إلحاق ألف الندبة بصفة المندوب؛ لأن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، إلا أنه من جهة المعنى أتم؛ لأن الصفة عبارة عن الموصوف، وصادقة عليه، بخلاف المضاف إليه، فإنه لا يصدق على المضاف .

(و) صح **(الهاء)**، أي: هاء السكت أن تلحق حرف المد اللاحق للمندوب **(وقفاً)** أي: في الوقف دون الوصل نحو: « وازيداه »، « واعمراه »؛ لأنها إما لبيان الحركة، وإما لبيان حرف المد[٢] .

وقد أوجب قومٌ من النحويين إلحاقَ الهاء مع يا خاصة؛ لئلا تلتبسَ ألف الندبة بالألف من ياء المتكلم **(فوَا رَجُلاَه ممتنعٌ)** خلافاً للرياشي[٣] مدَّعياً أنه جاء في الحديث[٤]: « وَاجَبَلاَه » فإن صحَّ فهو نادر، وإنما امتنع أن يقال:

---

(١) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز لأن علامة الندبة إنما تكفي على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت، وليس ذلك موجوداً في الصفة؛ لأنه لا يلزم ذكرها مع الموصوف، فوجب أنه لا يجوز. انظر الإنصاف مسألة (٥٢)، وائتلاف النصرة: ٥٠، والارتشاف ١٤٤/٣، وشرح الرضي ١٤٥/١، والتصريح ٢٣٥/١ .

(٢) انظر شرح الرضي ١٥٨/١ .

(٣) انظر المساعد ٥٣٥/٢، قال: « وأجاز الرقاشي ندبة النكرة » هكذا ولعله تحريف .
والرياشي هو: العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي، قرأ على المازني، نسب إلى رياش رجل من جذام كان أبوه عبد عنده، له مصنفات منها: كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وما اختلف من كلام العرب، مات سنة ٢٥٧ هـ. وانظر بغية الوعاة ٢٧/٢ .

(٤) من قول عمرة بنت رواحة في أخيها عبد الله لما أُغمي عليه، والحديث في البخاري، كتاب المغازي برقم (٣٩٣٤) من غير حديث عمرة .
وقد جاء الاستشهاد به في المصادر السابقة .، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٧/٤، وقال السيوطي في الهمع ٦٧/٣: « وقال غيره: وهو نادر إن صح » .

وَارَجُلاَه؛ لأنه اسمٌ نكرةٌ .

ولا يجوزُ أن تُندَبَ النكرةُ؛ لأنها مختصةٌ بالأسماء المعرفة (كـ« وابِشْرُ الطَّويلاه »)، فإنه ممتنعٌ أيضاً عند الجمهور (إلا عنده)، أي: عند يونس[1]، فإنه أجاز إلحاقَ الألفِ بآخرِ الصفة، وقد تقدَّمَ الكلام على مذهبه ومذهب الجمهور في ذلك .

(دون وامَنْ قَلَعَ بَابَ خَيبَرَاه) فإنه يُندَبُ عند الكوفيين[2] دون (البصريين)[3] (لأنه)[4] في الشهرة كالعلم، ومثله: « وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ » (فإن) هذا الفعل الحميد قد اشتهر به عبد المطلب .

(وفي مدة يناسبه كـ« واغُلاَمكيه[5] »)، لا غلامكماه[6]؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطباً، والمراد (بالمناسبة)[7] في هذا المثال مناسبة الياء كسرة الكاف .

وإذ [أردت ندبة][8] غلامِ جماعةٍ مخاطبين قلت: (واغلامَكُمُوه) إذ الميمُ أصلها الضمُّ، (لا غلامَكُمَاه)؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين .

والمرادُ بالمناسبة في هذا المثال مناسبةُ الواو الجمعَ، (وجاء الهاء)، أي: هاء

---

(١) سبق الإشارة إليه ص: ٢٧٦ .

(٢) انظر الإنصاف ١/٣٦٥، وشرح الرضي ١/١٥٥، وشرح الأشموني ٣/٣١٣، والتصريح ٢/٢٣٠ .

(٣) مطموس في (د) .

(٤) في (د): كأنه .

(٥) في الأصل: « كوامكيه » والصواب ما ذكرت .

(٦) انظر الارتشاف ٣/١٤٧، وشرح الرضي ١/١٥٦، ١٥٧ .

(٧) غير واضح في (د) .

(٨) مطموس في (د) .

السكت (في الوصل) ، وإن كان أصل وضعها في الوقف[1].

(أيضاً) مصدرُ آض بالمد إذا عاد، (محركةً) تلك الهاء (لضرورة) إما بكسرة على أصل التقاء الساكنين أو بضمة تشبيهاً بهاء الضمير (كقوله)[2]:

(يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَهْ)

* * *

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١/١٥٨: « وإنما ألحقوا هذه الهاء بياناً لحرف المد ولا سيما الألف لخفائها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت، وهذه الهاء تحذف وصلاً ، وربما تثبت في الشعر، إما مكسورة للساكنين أو مضمومة بعد الألف والواو تشبيهاً بهاء الضمير بعدهما » ثم قال: « والكوفيون يثبتونها وقفاً ووصلاً في الشعر وفي غيره » .

(٢) الرجز لم أعرف قائله.

وقد ورد الاستشهاد به في: الخصائص: ٢/٣٥٨، والمنصف: ٣/١٤٢، وشرح المفصل: ٩/٤٦،٤٧، والممتع في التصريف: ١/٤٠١، واللسان: (سنا)، ورصف المباني ص: ٤٠٠، وخزانة الأدب: ٢/٣٨٨، ١١/٤٦، والدرر: ٦/٢٤٨ .

والحمار حيوان معروف، وناجية: اسم شخص، وبنو ناجية: قوم من العرب، وناجية أيضاً: ماء لبني أسد .

[الاختصاص][1]

والثَّاني: من تلك المواضع الخمسةِ التي وجَبَ حذفُ ناصبِ المفعول به فيها في (اختصاص) ، والاختصاصُ في الأصل مصدر اختصصته به .

وفي (الاصطلاح)[2]: تخصيصُ حكمٍ عِلِّقَ بضميرٍ ما تأخر عنه من اسم ظاهرٍ معروف، والباعثُ [عليه][3] فخرٌ أوتواضعٌ أوزيادةُ [بيان][4] ، وهو خبرٌ استعمل بصورة النداء توسُّعاً، كما استُعمِلَ الخبرُ بصيغة الأمر نحو: أحسِن بزيد، والأمر بصيغة الخبر[5] نحو: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[6].

واعلم أن المنصوب على الاختصاص: كل اسم غير نكرة ولا مبهم معمول (لأخص) واجب الحذف، فإن كان غير أيها وأيتها، نصب لفظاً (نحو) قوله ﷺ:[7] (« نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لاَ نُوَرِّثُ دِرْهَماً وَ لاَ دِينَاراً »)، ونحنُ العربَ نفعلُ كذا، فـ(معاشر) و(العرب) منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره: أخص معاشر الأنبياء، وأخص العرب .

وإن كان أيها وأيتها استعملا كما يستعملان في النداء، فيضمان لفظاً

---

(١) هذا الباب أغفله ابن الحاجب في الكافية وكذا الجامي في الفوائد الضيائية .
(٢) في (د)/ إصلاح .
(٣) سقط من (د) .
(٤) سقط من الأصل .
(٥) انظر شرح التسهيل ٣/٤٣٤، وتوضيح المقاصد ٤/٦٣، والتصريح ٢/١٩٠ .
(٦) سورة الطلاق: آية: ٢٢ .
(٧) أخرجه الإمام أحمد في: مسنده ٢/٤٦٢، وانظر فتح القدير ١٢/٨، وموسوعة أطراف الحديث ١/١٧ .

وينصبان محلاً، ويتصلُ بهما هاءُ التنبيه وجوباً، ويُوصَفان[1] لزوماً باسم لازم الرفع، محلّى بأل الجنسية ؛ فالأول نحو: (**أنَا الفقيرُ أيُّهَا الرَّجُلُ**)، فأنا الفقير مبتدأ وخبر، وأيها في (موضع) نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره: [أخص، والرجل نعت لأي][2] على اللفظ[3].

والثاني: نحو: اللهمَّ اغفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابةُ[4]. فأيتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص، والعصابة نعت أيتها على اللفظ.

والأكثر كون المقدَّمِ على المخصوص ضمير تكلم كما مر، (و) قد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم[5]: (**بكَ أهلَ التوبةِ أتوسَّلُ**) فـ « بك » متعلق بـ«أتوسل » ، وأهل التوبة منصوب على الاختصاص، وفي هذا المثال شذوذ وهو كونه بعد ضمير خطاب .

---

(١) في النسختين: ويوضعان، وهو سهو من الناسخين .

(٢) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل .

(٣) قال الأشموني في شرح الألفية ٣/٣٥٠: « وذهب الأخفش إلى أنه منادى، ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « كل الناس أفقه منك يا عمر » .

وذهب السيرافي إلى أن (أيا) في الاختصاص معرب، وزعم أنها تحتمل وجهين: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: أنا أفعل كثيراً أيها الرجل، أي المخصوص به. وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا المذكور. وانظر توضيح المقاصد ٤/٦٣ .

(٤) انظر الارتشاف ٣/١٦٦، والمساعد ٢/٥٦٨، والتصريح ٢/١٩٠ .

(٥) المثال المعروف: بك الله نرجو الفضل، كما ذكره الأشموني ٣/٣٥١، وفيه شذوذان: كونه بعد ضمير خطاب. والثاني: كونه علماً .

(ومنه) أي: ومن المنصوب على الاختصاص (ما نُصِبَ مدحاً) (نحو)[1] : معشرَ والعربَ؛ أي: أمدح معشرَ والعربَ .

(أو) نصب (ذماً) كقوله: وشُعثاً مراضيعَ[2]؛ أي: أذم شعثاً (وهي جمعُ شعثاء).

(أو) نُصِبَ (ترحماً) نحو: مررت به المسكينَ؛ أي: أرحمُ المسكين .

(وقد يُنكَّرُ) أي:المنصوب على الاختصاص (كقوله)،وهو أبو أمية الهذلي:/

(وَيَأْوِي إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي)[3]

فنصب (شُعثاً) بفعل مضمر على الاختصاص، وهو نكرةٌ، والضمير في (يأوي) يعود على الصائد، و(عُطُل) بضم العين وبالطاء المهملتين، يقال: عَطَلَت المرأةُ إذا خلا جيدُها من القلائد؛ فهي عُطُل[4] بضمتين، والمصدر عَطَل بفتحتين، وإنما نصب شعثاً على الاختصاص؛ ليُبين أن هذا النوع من النساء أسوأُ حالاً من النوع الأول الذي هو العُطُلُ منهنَّ، والمراضيع جمع مُرضع، والمدة لإشباع الكسرة، أو جمع مِرضَاع، فالمدة قياسية، و(السَّعالي): جمع سِعلَى، وهي أخبثُ الغِيلان[5].

---

(١) في (د): نحو أن .

(٢) بعض بيت سيأتي قريباً، والشعثاء: الذي لا تتعهد شعرها بالدهن . اللسان (شعث) .

(٣) البيت من المتقارب، وانظر أشعار الهذليين ٥٠٧/٢، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ٣٩٩/١، وشرح المفصل ١٨/٢، وأمالي ابن الحاجب ٦٧/٤ ، والمقرب: ٢٢٥، ولباب الإعراب: ١٧٦، وشرح الأشموني ٤٠٠/٢ .

(٤) انظر اللسان (عطل) .

(٥) انظر الصحاح واللسان (سعل) .

[الاشتغال]

والثالث: من تلك المواضع الخمسة التي وجب حذف ناصب[1] المفعول به فيها (**في اشتغال وإضمار عامله**)، أي: ناصبه .

والمراد بالاشتغال: أن يأخُذَ المعمولُ عاملَه، وبالإضمار التقدير، وبالعامل الفعل وما يعمل عمله كاسم الفاعل واسم المفعول، لا الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل، إذ الصحيح أنه لا يفسَّر هنا إلا ما يجوز عملُه فيما قبله، وفي عمل اسم الفاعل إذا جُمِعَ جمعَ تكسيرٍ خلاف؛ أجازَه بعضُهُم، ومنعه بعضهم، والمنع أولى[2]؛ لضعفه في العمل، مفسراً لعامله بما بعده .

وإنما وجَبَ حذفُه حينئذ احترازاً من الجمع بين المفسر والمفسر بلا فائدة .

(**بسبق**) احتراز من أن يكون المعمول متأخراً نحو: (ضربته زيدٌ)[3] فإنه لا يكون من هذا الباب، بل إن نُصِبَ «زيدٌ» فهو بدلٌ من الهاء، وإن رُفِع فهو مبتدأٌ وخبره ما قبله، (**على مشتغل**) فعلاً كان أو عاملاً عملَه عن العمل في ذلك المعمول .

(**في غيره**) أي: بالعمل في غيره (**لو سُلِّطَ**) بمجرد رفع ذلك الاشتغال .

(**عليه**) أي: على ذلك المعمول، (**هو**) أي: ذلك العامل الذي هو الفعل وما يعمل عمله، أو (**مناسبة**) بالترادف واللزوم، وإنما قال ذلك ليدخل فيه غيرُ لفظ المفسِّر (**لنصبه**)، أي: لنصب أحد هذين الأمرين المعمول بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر، إنما قال ذلك ليدخل فيه غير لفظ المفسَّر المحذوف (كـ «زيداً

---

(١) من قوله: (ناصب) إلى قوله: (بين المفسر والمفسر) مطموس في: (د) .
(٢) انظر: الارتشاف: ٣/٢٠٦، ومنهج السالك لأبي حيان: ٢/٣٢٧ .
(٣) في (د): زيداً، وكلاهما جائز كما سيذكره الشارح .

ضربته) مثالُ العامل المشتغل بغيره مع تقدير تسليطه بعينه .

(أو) زيداً (شتمتُ غلامَه) مثال العامل المشتغل بالمتعلق. فإن قوله: « بغيره » يشمله، وهذا شيءٌ عام غيرُ مختص بواحد، بخلاف الضمير في المثال الأول؛ لأنه معمول خاص .

(أو) زيداً (مررتُ به) مثالُ العامل المشتغل بغيره، وهو الضميرُ هنا مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف، فإنَّ « مررتُ » - بعد تعديته بالباء - مُرادفٌ لـ«جاوزتُ» ؛ لأن مَن مرَّ بشيء فقد جاوزه .

(أو) (زيداً حبست عليه) مثال العامل المشتغل بغيره، وهو الضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم، فإن حبس الشيء على الشيء يلزمه وملابسته للمحبوس عليه[1] .

(والناصب) لـ (زيداً) في المثال الأول (ضربت) المضمرةُ وُجُوباً، فإن الأصل فيه: (ضربتُ زيداً ضربتُه)، فحُذِف « ضربت » في الأول لوجود مفسِّره وهو: «ضربت» الثاني، (و) في المثال الثاني: (أهنتُ)، فإنه مفسَّر بما يستلزمه أعني (شتمتُ غلامه)، فإن شَتْمَ الغلامِ مستلزِمٌ (إهانةَ زيد)[2]، (و) في المثال الثالث «جاوزتُ» ، فإنه مفسَّر بما يستلزمه أعني « مررتُ به » ، (و) في المثال الرابع: (لابَسْتُ) فإنه مفسَّرٌ بما يستلزمه أي: « حبست عليه » .

(وفُضِّلُ نصبُهُ)[3] أي نصب المعمول وهو الاسم المتقدم على العامل؛

---

(١) من قوله: (للمحبوس عليه) إلى قوله: (معنوي لم يظهرا)، ص: ٢٨٨ سقط فحل من: (د) بقارب الصفحتين .

(٢) وجعله ابن عصفور مقدراً من لفظ المذكور تقديره: « شتمت زيداً شتمت غلامه » قال في المقرب ١/٨٧-٨٨: « والنصب على إضمار فعل يفسره الظاهر من لفظه إن أمكن وإلا فمعناه » .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/٨١-٩٢: « النصب عربي كثير والرفع أجود » .

(لعطف)، أي: بسبب عطف جملةٍ هو فيها **(على جملةٍ فعليةٍ)** متقدمة **(للتناسب)**، إذ التناسُبُ في ألفاظهم مقصودٌ يستلزمونه في أكثر الألفاظ[1]، **(أو بعد حرف النفي)**[2]، وهو (ما، ولا، وأن)، و ليس (لم، ولما، ولن)، من هذه الجملة، إذ هي عاملةٌ في المضارع، ولا يقدَّرُ معمولها؛ لضعفها في العمل .

(أو) بعد **(حرف استفهام)** فإنه على تقدير النصب، كأنَّ حرف الاستفهام داخل على الفعل، ودخوله على الفعل أولى؛ لأن الاستفهام في الحقيقة عن مضمون الفعل، فإيلاؤه لفظاً أو تقديراً للفعل أولى، **(أو)** بعد **(حيث)**؛ لأنه على تقدير النصب، كأنَّ إضافته إلى الجملة الفعلية وهي أولى من إضافته إلى الجملة الاسمية لدلالتها على المجازاة في المكان، **(أو)** بعد **(إذا الشرطية)** المتضمنة للمجازاة في الزمان.

واحترز بقوله: «الشرطية» عن إذا الفجائية، ولما تضمنت معنى حرف الشرط، كان أولى بأن يلِيَهَا الفعل، فكان النصبُ أولى، ولم يجب بعدها كما وجب بعد حرف الشرط؛ لأنها لم تعمل الجزمَ، ولأنها مضافة إلى ما بعدها **(أو)** بعده، أي: بعد الاسم المتقدم ذكرُه **(أمر أو نهي)** .

وإنما فُضِّلَ النصبُ على الرفع بعدهما؛ لأن الأمر: طلبُ إيقاع الفعل، والنهي: طلبُ تركِ إيقاعه، ولو رُفِعَ ما بعدهما لكان الأمرُ والنهي خبراً عن

---

(١) قال ابن الحاجب في شرحه على الكافية: ٣٥: «التناسب في كلامهم مقصوداً مهم عندهم» .

(٢) نقل ابن الباذش أن الرفع والنصب يستويان بعد حرف النفي، ووافقه ابن خروف وقال: هو ظاهر كلام سيبويه، وإن شئت رفعت والرفع أقوى. انظر الكتاب ١/١٤٦، والتصريح ١/٣٠١، وشرح الأشموني ٢/٧٩ .

المبتدأ، وذلك لا يحسُنُ إلا بتأويلٍ **(أو تلبُّسِ المفسِّر بصفةٍ)** كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[1]. فإنه إذا نُصِبَ « كلَّ شيء » لزم أن يكون «خلقناه» مفسِّراً لناصبه، وإذا كان مفسِّراً لا يكون صفةً، وحينئذ يُفيدُ المعنى المراد إذ التقدير حينئذ: خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدَر، فالنصب[2] هنا فُضِّلَ على الرفع؛ لرفعه احتمالَ غيرِ الصواب ؛ لأنَّ الرفعَ يحتملُ أن يكون (خلقنا) خبراً عن (كل شيء)[3]، فيفيدُ المعنى المراد من الآية؛ وهو عموميةُ خلق الأشياء بقدر خيراً كان أو شراً، وهو مذهبُ أهل السنة[4]، ويحتمل أن يكون صفةً مخصِّصَةً (وبقدَرٍ) خبَراً، وهذا لا يُفيد عموميَّةَ القدر في جميع المخلوقات، ويُوهِمُ وُجودَ شيء ليس بقدَرٍ؛ لأنه ليس بمخلوق[5]، بخلاف ما لو نُصِبَ (كلَّ شيءٍ) فإنَّ نصبَه يرفَعُ توهُّمَ كون (خلقناه) صفةً لـ(شيء) .

(أو) يلبس المفسِّر بالوقوع **(جواباً عن استفهام بفعله كـ« قام زيدٌ »** ،

---

(١) سورة القمر: آية: ٤٩ .

(٢) النصب في « كل شيء » هو القراءة المشهورة التي عليها الجماعة؛ لأن الفائدة فيه أكثر من فائدة الرفع، وأكثر النحاة يختارون النصب. انظر البيان ٤٠٦/٢، والتبيان ١١٩٦/٢، وشرح الأشموني ٨٠/٢ .

(٣) فيكون المعنى: أن كل شيء مخلوق لله تعالى، والرفع قراءة أبي السمال، ينظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه : ١٤٨، وهو اختيار ابن جني، قال في المحتسب ٣٠٠/٢: الرفع أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواقع الابتداء، وفي إعراب هذه الآية وجوه ليس هذا محل تفصيلها. انظر الكشاف ١٤/٤ .

(٤) بخلاف مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد. ينظر المذاهب الإسلامية: ٢٠٧- ٢١٠، وشرح التسهيل ١٤٢/٢، والبيان ٤٠٧/٢ .

(٥) انظر الفوائد الضيائية ٣٥٨/١ .

وعَمْراً أكرمته ») مثال العطف على جملة فعليّة متقدمة، وذلك لأنك إذا رفعتَ كانت الجملةُ اسمية، فيلزم عطفُ الاسمية على الفعلية، وهما متخالفان، وإن نصبتَ كانت الجملة فعلية؛ لأن التقدير: وأكرمتَ عَمْراً أكرمتَه، فيكون قد عطَف فعليةً على فعلية، وهما متناسبان، والتناسب في العطف أولى من التخالف، فلذلك فُضِّلَ النصبُ قال الله تعالى: ﴿ خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ * وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[1] أجمع علماءُ العربية على نصب «الأنعام» لأنها متقدمة عليها جملة فعلية وهي: (خَلَقَ الإنسَانَ)[2] .

(وما زيداً ضربتُهُ) مثال الاسم المتقدم عليه حرف النفي، وإنما فُضِّلَ نصبُهُ إذا كان بعد حرف النفي؛ لأن الغالب فيه أن يليَهُ الفعل .

و(أَبَكْراً أكرمتَهُ) مثالٌ للاسم المتقدم عليه الاستفهام[3]، ومثله من التنزيل: ﴿أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَتَّبِعُهُ﴾[4] (وحيثُ بِشْراً تجِدُهُ فاشتُمْهُ، أو إذا بِشْراً تجِدُهُ فاشتُمْهُ)، مثالان للاسم المتقدم عليه (حيث) (وإذا) الشرطية .

و(خالداً اضربهُ أو خالداً لا تضربه) مثالان للاسم الذي بعده أمرٌ أو نهي.

(وكلاً مِن مَمَاليكي اشتريتُهُ بألفٍ) مثالٌ للاسم الذي تلبَّسُ المفسِّرُ بالصفة.

(وزيداً رأيته، في: هل رأيت زيداً) مثال للاسم الذي تلبس المفسر في

---

(١) سورة : النحل: آية: ٤ .

(٢) من قوله: « ويتناسب في العطف » إلى « خلق الإنسان » أفاده من ابن هشام في شرح القطر: ١٩٤ .

(٣) انظر الكتاب ١٠١/١، والمقتضب ٧٤/٢ .

(٤) سورة القمر: آية: ٢٤، قال سيبويه ٩٩/١: « فأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز ... وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه، وليس للاستفهام في الأصل غيره » وانظر المقتضب ٧٤/٢ .

حاله المتصف بالوقوع جواباً عن استفهام بفعله .

(ولزمَ) أي نصبُ الاسم المتقدم ذكرُهُ **(بعد)** حرف **(شرط)** وهو أن ولو. واحترز بقوله: « بعد شرط » عن وقوع الاسم قبله نحو: (زيدٌ إن تَزُرْهُ تُكرِمْهُ)؛ لأن الفعل الذي بعد حرف الشرط لو سلط على الاسم لم ينصبه؛ لأن للشرط صدرَ الكلام، **(وكذا)** لزم نصبُهُ **(بَعد)** حرف **(تحضيض)** وهو هلاَّ وإلا ولولا ولوما، وإنما لزم النصب بعدهما؛ لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديراً[1] .

(كـ « إن زيداً ضربتَه ضربَكَ ») مثال للشرط، و**(هلاَّ عَمراً ضربتَه)** مثال للتحضيض، **(وفُضِّل الرفع)** في الاسم المتقدم ذكره **(بابتداء غيرها)** أي: بابتداء كلام من غير أن يكون هناك قرينة النصب، معها لازماً أو مختاراً أو مساوياً للرفع، نحو: « زيدٌ ضربتُهُ » لاحتياج النصب إلى إضمار الفعل، والأصل عدمه بخلاف الرفع بالابتداء، فإنه بعاملٍ معنوي لم يظهر قط حتى يقال: إنه أضمروا **(أو بأقوى منها)** ، أي: أو بقرينة أقوى من قرينة غير الابتداء، يعني أن قرينة النصب موجودة وقرينة الرفع موجودة، لكن قرينة الرفع أقوى من قرينة النصب الذي هو غير الابتداء **(من إما)** الداخلة على الاسم المتقدم ذكره **(بلا طلب)**، أي: بشرط ألا يكون العامل المشتغل عنه طلباً كالأمر والنهي والدعاء[2] نحو: «لقيتُ زيداً وأما عمروٌ فقد مررت به » فالعطف على الفعلية

---

(١) قال الرضي في شرح الكافية ١/١٧٦-١٧٧: « وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقاً » وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٨/١٤٤، ١٤٥: « ولا يقع بعدها اسم كان في نية التأخير نحو قولك: هلا زيد ضربت، والمراد زيداً».

(٢) قال الرضي ١/١٧١، ١٧٢: « الطلب هو الأمر والنهي والدعاء فقط؛ لأن سائر أنواع الطلب نحو: هل زيد ضربته، وزيد ليتك تضربه يجب فيه رفع الاسم معها».

قرينة النصب، وكلمة (أما)[1] قرينة الرفع وهي أقوى؛ لأنها لا يقع بعدها غالباً إلا المبتدأ، بخلاف عطف الاسمية على الفعلية، فإنه كثيرُ الوقوع في كلامهم[2] مع أنها تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضاً، وإنما قيد (إما) بلا طلب؛ ليخرج ما كان مع الطلب نحو: (أما زيدٌ فاضربه، وأما عمروٌ فلا تكرمه، وأما خالدٌ فرحمه الله) فإن المختارَ حينئذ هو النصبُ، فإن الرفع يقتضي وقوعَ الطلب خبراً، وهو ممتنعٌ إلا بتأويل .

(و) مثل (أما) بلا طلب (إذا) الواقع على الاسم المتقدم ذكره (للفَجْأة) في كونه من أقوى قرائن الرفع نحو: (لقيت زيداً وإذا عبدُ الله يضربُه عمروٌ) لأن المختار فيه الرفع؛ لأن إذا للفَجْأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية[3] (كـ« زيدٌ ضربتُهُ ») مثال للاسم المتقدم الذي فُضِّلَ فيه الرفع على النصب بالابتداء، فالجملة بعده في موضع رفع على الخبرية، وإنما فُضل الرفع؛ لأن النصب يتوقف على أمرين كلٌّ منهما خلافُ الأصل وهما: التقدير والحذف، أعني الفعلَ الناصب وحذفَه، بخلاف الرفع[4] .

(وقام زيد وأما بكرٌ فقد أكرمته) مثال للاسم الذي فضل رفعه على نصبه؛ لدخول أما التفصيلية عليه، وإنما فضل الرفع هنا أيضاً؛ لأن (أما) من

---

(١) في النسختين (أما) وهو تحريف .

(٢) ذكر ابن هشام في المغني ثلاثة أقوال في عطف الجملة الاسمية على الفعلية: أحدها: الجواز مطلقاً. والثاني: المنع مطلقاً . والثالث: أنه يجوز في الواو فقط. ينظر المغني ٤٨٥/٢ .

(٣) انظر الفوائد الضيائية ٣٥٥/١ فقد أفاد منه .

(٤) انظر شرح الجمل ٣٦٢/١، والفوائد الضيائية ٣٥٥/١، وشرح القمولي على الكافية ١١٨/١ .

الحروف الذي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف .

(**وقام زيد وإذا بِشرٌ يضربه بكر**) مثال للاسم الذي فُضل رفعُه؛ لوقوع إذا الفجائية على الاسم المذكور، (**وليس منه**) ، أي: من باب ما ينتصب بإضمار عامل، (**أزيدٌ ذُهِبَ به**)؛ لأن الجارَّ والمجرور لم يكن للعامل ـ وهو الفعل ـ تسليطٌ على زيد؛ لأنه لم يعمل في ضميره نصباً؛ لكونه لازماً، فلم يَعمل في زيد ذلك، فلزم رفعُ زيد بالابتداء، وما بعده خبره، أو بفعل مقدر على الاشتغال، وهو الأرجح؛ لمكان الهمزة، والتقدير: أَذُهِبَ بزيدٍ ذُهِبَ به، ولا يجوز نصبه؛ لأن المجرور في موضع رفع؛ لما ذكرناه .

وأجاز السيرافي[1] وابن السراج[2] والمبرد[3] نصبَه على أن يكون المجرور في محل نصبٍ، والنائبُ عن الفاعل ضمير المصدر المنويِّ الذي تضمنه الفعل، وهو ضعيفٌ[4]؛ لأن المصدرَ لا يتضمن إلا مصدراً غيرَ مختص، والإسناد إليه منطوقٌ به غيرُ معتد، فكيف إذا كان غيرَ منطوق به قبلُ .

(و) كذلك ليس من باب ما ينتصب بإضمار عامل قوله تعالى: (﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾[5]) لفساد المعنى؛ إذ ليس المعنى أنهم فعلوا كلَّ شيء في

---

(١) نقل ذلك ابن مالك ينظر شرح الكافية الشافية ٢/٦٢٧، والرضي في شرح الكافية ١/١٧٧ .

(٢) انظر الأصول ١/٨٠، ٨١، وينسب إلى الأخفش، وانظر شرح التسهيل ٢/١٢٧ .

(٣) لم أجد ما يدل على أن المبرد أجاز ذلك في كتبه المطبوعة، ونسبه الرضي في شرح الكافية ١/١٧٧ إلى الكوفيين .

(٤) هذا قول ابن مالك في شرح التسهيل ٢/١٢٨ .

(٥) سورة القمر: آية: ٥٢ . وانظر التبيان ٢/١١٩٦، وشرح الرضي ١/١٨٧، والفوائد الضيائية ١/٣٦١ .

الزبر، فالجار والمجرور (أعني)[1] « في الزبر » إن كان متعلقاً بـ « فعلوا » ، يلزم فساد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلاً لفعلهم؛ لأنهم لم يُوقعوا فيها فعلاً، بل الكرامُ الكاتبون أوقعوا فيها كتابةَ أفعالهم، وهذا وإن كان معنىً مستقيماً إلا أنه خلافُ ظاهر الآية، فَيَفوتُ المعنى المقصود، إذ المقصود: أن كلَّ شيء هو مفعولٌ لهم ثابتٌ في الزبر، فالكتابةُ في الزبر تابعةٌ لفعلهم، وليس المعنى أن فعلَهم تابعٌ لما في الزبر، فلهذا لزمَ الرفع على أن يكون « كلُّ شيء » مبتدأً، وجملة «فعلوه» في موضع رفع صفةُ «كل» ، أو في موضع جر صفة «شيء» والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: كل شيء هو مفعولهم ثابت في الزبر.

واعلَمْ أنه قد تقدم أن الاسم المتقدم ذكره إذا كان العاملُ المشتَغِلُ عنه بغيره وهو الضمير أو متعلقه أمراً أو نهياً أو دعاءً، فيفضَّلُ فيه النصب، والمتبادَرُ إلى الفهم أن قوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[2] داخلٌ تحت هذه القاعدة: مع أن علماء القراءة اتفقوا على الرفع، إلا في قراءة شاذة وهي رواية[3] أبي سعيد السيرافي عن عيسى بن عمر[4]، فاضطُرَّ النحويون إلى أن تمحَّلوا في إخراجه عن القاعدة المذكورة خوفاً من أنه يلزمُ اتفاق القراء على غير المختار، فأشار المصنفُ إلى ما تمحلوا عنها فقال: **(وأما نحو: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ فعند المبرد[5] الفاء فيه للشرط)**؛ لكون

---

(١) غير واضح في الأصل .
(٢) سورة النور: آية: ٢ .
(٣) من قوله: (وهي رواية) إلى قوله: (العطف بغيرهما)، ص:٢٩٥ مطموس من:(د).
(٤) ينظر المحتسب ٢/١٠٠، والبحر المحيط ٦/٤٢٧ .
(٥) ينظر الكامل ٢/٨٢٢ قال: الرفع لأن معناه الجزاء كقوله: ﴿الزانية﴾ أي التي تزني، فإنما وجب الجلد للزناة، فهذه مجازاة .

الألف واللام في « الزَّانيةُ والزَّاني » مبتدأ بمعنى التي والذي، فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، وخبر المبتدأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط كالفاء في جواب الشرط؛ لدلالته على سببية الجزاء؛ لأن الزنى سببُ الجلد، فلو انتفى انتفى الجلْدُ، فالجلْدُ مستحَقٌّ بالزِّنى، كما أنَّ جوابَ الشرط مستحَقٌّ بالشرط، ومثلُ هذه الفاء لا يعملُ ما في حيزه فيما قبله، فامتنع تسليط العامل المذكور بعده على ماقبله، فتعيَّنَ فيه الرفع، إذ لا يستقيم أن يعمَلَ المسبَّبُ - وهو ما بعد الفاء - في سببه وهو الزاني؛ لأن رتبة العامل قبل المعمول، ورتبة المسبَّب بعد السبب، فتدافعا .

(وعند سيبويه)[1] الآية **(جملتان مستقلتان)**، إذ الزانية مبتدأ على حذف مضاف، والزاني عطف، والخبر جار ومجرور محذوف، والتقدير: حكم الزانية والزاني فيما يُتلى عليكم بعدُ، وقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ جملة ثانية تبييناً لما يُتلَى عليكم من حكم الزانية والزاني، وعلى هذا يمتنع أن يقدر « فاجلدوا » عاملاً فيما قبله؛ لأن تسليطَه على ما قبله يخرجه عن كونه جملة، وقد حكم بأنه جملة، وذلك تناقض **(وإلا)**، أي: وإن لم تكن الفاء بمعنى الشرط، ولم تكن الآية جملتين أيضاً، فهي تكون داخلة تحت الضابط .

(فالنصب) أي فالمختار النصب في الآية؛ لأن فعل الأمر لا يحسن أن يكون خبراً، فقوي النصب.

(وفي ذات وجهين)، وهي الجملة الاسمية الصدر، الفعلية العجز، وجهان وهما: **(الرفع والنصب)**، فللمتكلم أن يختارَ كل واحد منهما بلا تفاوت

---

(١) ينظر الكتاب ١/١٤٢-١٤٤، والبيان ٢/١٩١، والتبيان ٢/٩٦٣-٩٦٤، وشرح الرضي ١/١٧٨، والفوائد الضيائية ١/٣٦٣ .

(كـ«زيدٌ قام، وبكرٌ أكرمته في داره») ، وهذا مثال للجملة ذات الوجهين، وذلك لأن «زيدٌ قام» جملة ذات وجهين؛ أي: اسمية الصدر، فعلية العجز، فإذا راعيتَ صدرها رفعتَ بكراً، وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية، وإن راعيتَ عجُزَها نصبتَه، وكنت قد عطفت جملةً فعلية على جملة فعلية، فالمناسب حاصلة على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان .

فإن قلت: فالرفع أرجح لعدم الحذف والتقدير[1] .

قلت: هذا الرجحان معارَض بقرب المعطوف عليه فسقط.

فإن قلت: فبقيَ النصبُ راجحاً بالقرب .

قلت: هو معارَضٌ بعد الحذف والتقدير فسقط، فاستوى الوجهان، إلا عند الأخفش[2] والزيادي[3] والسيرافي[4] فإنهم يمنعون جواز النصب في مثل هذه المسألة، فإن قولك: «زيد قام» للجملة التي هي «قام» موضع من الإعراب، فإذا نصبت ما بعده، وقلت: وبكراً أكرمته، لم يكن للجملة المعطوفة موضع من الإعراب؛ لأن الفعل الذي بعده بكر مفسر للفعل المضمر، إلا إن

---

(١) هذا هو اختيار أبي علي الفارسي، وانظر الارتشاف ٣/١١٠، والمغني ٢/٤٨٥، وشرح القمولي ١/١٣١، والتصريح ١/٣٠٤ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢/١٤٤، والارتشاف ٣/١١٠ .

(٣) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن ، أبو إسحاق الزيادي، قرأ على سيبويه الكتاب ولم يتمه، روى عن أبي عبيدة والأصمعي، له مصنفات منها: النقط والشكل، والأفعال، وشرح نكت سيبويه وغيرها، مات سيبويه ٢٤٩ هـ، انظر معجم الأدباء ١/١٥٨، ١٦١، وبغية الوعاة ١/٤١٤ .
وقد أورد رأيه أبو حيان في الارتشاف ٣/١١٠ .

(٤) انظر المصادر السابقة عدا شرح التسهيل .

أتى بضمير في الجملة الثانية وهي (بكراً أكرمته) يعود للأولى، وهي زيد قام وأمثالها كزيد جلس، وخالد أهنته معه، فيجوز حينئذ العطف على ما سبق؛ لوجود الضمير وهو الهاء في معه.

واعلم أن جملة الاشتغال المعطوفة على الجملة الصغرى، إما أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي في الكبرى، أو لا يكون، فإن كان فيها ضمير جازت المسألة على ما تقدم نحو: (هند ضربتها، وزيدٌ كلمته في دارها) .

وإن لم يكن فيها ضمير فللنحاة فيها أربعة مذاهب:

الأول: جواز العطف على الصغرى، وهو مذهب أبي علي الفارسي وكثيرٌ من المتقدمين وظاهرُ كلام سيبويه[1].

والثاني: أن العطف على الصغرى لا يجوز؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، فلا بد فيه من الرابط، فالرفعُ أرجح، وإن وردَ النصب فهو على حد النصب في (زيداً ضربته)، ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية، وهو جائز بلا خلاف، وهذا مذهب الأخفش[2] ومن وافقه.

والثالث: ما ذهب إليه هشام[3] وهو أنه إن كان العطف بالفاء أو بالواو جازت المسألة؛ لأن الفاء فيها تسبب، فيحتمل أن يكون الربط في الجملتين بضمير واحد، والواو فيها معنى الجمع، وإن كان العطف بغيرهما لم تجز .

---

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية ٧٦٣/٢، والارتشاف ١١٠/١ ، وأوضح المسالك ١٧١/٢ .

(٢) انظر شرح التسهيل ١٤٢/٢، والارتشاف ١١٠/٣، والتذييل والتكميل ١٤١/٢، وأوضح المسالك ١٧١/٢ ، والمساعد ٤١٨/١ .

(٣) انظر الارتشاف ١١٠/٣، وأوضح المسالك ١٧١/٢.

المذهب الرابـع: إن كـان العطـف بـ(ثـم)[1] جـاز وإلا فـلا، قيـل: وهـو مذهب الجمهور[2] .

(أو طاوع المفسّر كقوله): (وهو النَّمِرُ بن تَوْلَب[3]:

(لاَ تَجْـزَعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي)[4]

رُوِي بنصب « مُنفِساً » فالنصبُ بعاملٍ مضمـر علـى شـريطة التفسـير؛ لأن التقدير: إن أهلكت مُنفِساً أهلكتُهُ، والرفعُ على إضمار فعـلٍ أيضـاً، وهـو فعـلُ مالم يُسَمَّ فاعلُهُ أي: لا تجزعي إن هلكَ منفسٌ أهلكته، فأضمَرَ هَلَكَ المطـاوع، لا أهلك الظاهر، وهذا معنى قوله: « أو طاوع المفسر » .

ويجوز الرفع بالابتداء أيضاً، (فالنصب) على إضمـار الموافـق، وهـي روايـة البصريين[5] ، أو الرفـع علـى إضمـار المطـاوع، وهـي روايـة الكوفيـين[6] وهـي

---

(١) في الأصل: « بالفاء » وهو سهو .

(٢) هذا مذهب هشام أيضا، أما مذهب الجمهور أنه إذا كان العطـف بثـم جـاز، وإلا فلا. وينظر الارتشاف ٣/١١٠ .

(٣) هو النمر بن تولب بن زهير قيس العكلي من المخضرَمين، سماه أبو عمرو بن العلاء الكيس لجودة شعره وكثرة أمثاله، انظـر الطبقـات الكـبرى ٧/٣٩، وسمـط الـلآلي ١/٢٨٥ .

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوانه: ٧٢، وقد ورد في الكتاب ١/١٣٤، والمقتضـب ٢/٧٦، وشرح أبيـات سـيبويه ١/١٦٠، والتبصـرة ١/٣٣٢، والمبـاحث الكاملية ١/٤٧٨، وشرح المقدمة الجزولية ٢/٧٦٠، وشرح المفصل ٢/٣٨، وشرح الكافية ١/٧٧، ١٧٤ .

(٥) انظر مصادر تخريج البيت .

(٦) قـال المبرد: لا تجزعـي إن منفـس أهلكتـه، علـى أن يكـون المضمـر (هلـك) انظـر المقتضب ٢/٧٦، وانظر رواية الرفع منسوبة إلى الكوفيين في شرح المقدمة الجزوليـة ٢/٧٦، وشرح الكافية ١/٧٧، وشرح أبيات المغني ٤/٥٣ .

خارجةٌ عن القياس على سبيل الشذوذ والقلة، بحيث لا ينبني عليها قاعدة.

ومعنى البيت: إنه يصفُ نفسه بالكرم حين لامَتْهُ زوجتُهُ على إتلاف ماله جَزَعاً من الفقر قال لها: لا تجزعي على ما أنفقتُ من مالي وأجودُ به وأعطي مَن سألني، فإني إن بقيتُ اكتسبتُ وسعيت في طلب المال حتى أنالَه، وإنما ينبغي أن تجزعي إذا متُّ؛ لأنه لا يكون لك مَن يَسعي سَعْيي.

* * *

[التحذير]

والرابع من تلك المواضع التي وجب حذفُ ناصب المفعول به فيها (في تحذير)، وإنما وجب حذف الفعل فيه لضيقِ الوقت عن ذكره[١]؛ لأن مثل هذا إنما يقال عند مشارَفة الهلاك، وشدةِ الخوف .

(وهو) في الأصل مصدر حذَّرَ بالتشديد، والمراد به هنا (معمول)، أي: اسمٌ عمل فيه النصب بالمفعولية مثل: « اتَّقِ » تحذيراً[٢] مما يؤدي معناه، واحترز عن نحو: (زيداً وعمراً) في جواب مَن قال: مَن أضرب؟ (فما حُذِّرَ منه مكرَّراً: «كالطريقَ الطريق» فإن الطريقَ محذَّرٌ منه، وقد كُرِّرَ فكانَ التكرير مانعاً من ظهور الفعل إذا كان الأول من الاسمين قد ناب مناب الفعل، فلو ظَهَرَ لكان بمنزلة الجمع بين فِعلين، وكما أنَّ الاسمين المعطوفُ أحدهما على الآخَر لا يَظهرُ الفعل معهما نحو: (إياكَ والأسدَ)[٣] ورأسَكَ والحائِطَ، فكذا هنا .

فإن [جعلتَ][٤] التكرير في قولك: (الطريقَ الطريقَ) للتوكيد جاز إظهار الفعل، وكذا لو أفردتَ كقول جرير[٥]:

---

(١) انظر الفوائد الضيائية ١/٣٦٥ .

(٢) في النسختين (تقديراً) .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٧٣، وشرح المفصل ٢/٢٥ .

(٤) ساقط من: (د) .

(٥) البيت من البسيط في ديوانه: ١/٢١١، والكتاب ١/٢٥٤، والرد على النحاة: ٧٥، وشرح المفصل ٢/٣٠، واللسان (برز)، والمقاصد النحوية ٤/٣٠٧ .
والمنار: جمع منارة، وهي أعلام الطريق، وبرزة: أم عمر بن لجأ، وكان يستطيع إضمار الفعل خل .

خَـلِّ الطَّـرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ   وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ

فأظهَرَ الفعل وهو « خَلِّ » لأن المحذَّرَ منه وهو « الطريق » خالٍ من التكـرار والعطف، (أو) حذر منه (**بعـد واو**) العطـف، (**أو**) بعـد (**مـن**) الجـارة، وهـذا الذي يحذَّرُ منه بعد « واو » من يقدر بـأنَّ الثقيلـة، وأنْ الخفيفـة (**قيـاس**) يطـرد (**كـ « إياكَ والأسدَ »**)، هذا مثال للمحذَّر منه بعد الواو، فإياك محلُّ نصب بفعل محذوف تقديره: احذر ونحوه، ثم قيل: يجب تقديره بعـد إيـاك، والأصـل إيـاك احذر؛ لأنه لو قدر قبله لاتصل به فقيـل: احـذَّرْكَ، فيـلزم تعـدِّي فعـلِ المضمـر المتصل إلى ضمير المنفصل، وذلك خاصٌّ بأفعال القلوب وما ألحق به .

وقيل: الأصل (احذَرْ تلاقي نفسِكَ والأسدَ)، ثـم حـذف الفعـل وفاعلـه، فصار (تلاقي نفسك والأسد)، ثم حذف المضاف الأول، وأنيب عنه الثـالـث[1] في التركيب وهـو الكـاف، فـانتصب بعد إن كـان مجروراً بالإضافـة، فصـار: نفسَكَ والأسَدَ، ثم حذف المضاف الثاني، وأنيب عنه الثالث في [التركيب][2]، وهو الكاف فانتصب بعـد إن كـان مجـروراً بالإضافـة، وانفصـل لفظـاً؛ لتعـذر اتصاله فصار إياك.

واختُلِفَ في إعراب ما بعد الواو؛ فقيل: هو معطوفٌ على إيـاك والتقديـر: (احذَر نفسَكَ أن تدنـوَ مـن الأسـد، والأسـدَ أن يدنـوَ منـك)، وهـذا مذهـب السيرافي وكثير من النحويين[3]، واختاره ابن عصفور[4].

واعترض بأن « إياك » محذر، والأسد محذور منه، والعطف يقتضي المشاركة

---

(١) في : (د) : الثاني .

(٢) ساقط من: (د) .

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٢/٢٨٠، وشرح القمولي ١/١٤١، والتصريح ٢/١٩٣، والهمع ١/١٦٩ .

(٤) انظر المصادر السابقة، ولم أجده في كتبه المطبوعة .

في المعنى.

وأجيب: بأن مقتضَى العطف الاشتراك في معنى الحرف، فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفاً والآخَرُ مخوفاً، قاله الفخر الرازي[1] في « شرح المفصل ».

وذهب ابن خروف وابن طاهر[2] إلى أن ما بعد الواو منصوبٌ بفعل آخَرَ محذوف، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل.

واختار ابنُ مالك[3] قولاً ثالثاً وهو أن يكون معطوفاً عطفَ مفرد، لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتق تلاقي نفسِك والأسدَ، فحُذفَ المضاف وأُقيم المضافُ إليه مُقامه، قال: ولا شك في أن هذا أقلّ تكلفاً. انتهى.

ووافقه ابن هشام[4] الأنصاري على ذلك في بعض مؤلفاته.

(أو إياك من الأسد) هذا مثالٌ للمحذَّر منه بعد من، والعامل فيه فعل محذوف متعد لاثنين تقديره: (احذَرك[5] من الأسد)، فحذف احذر وفاعله، وانفصل الضمير لتعذر اتصاله.

(و) تقول ((إياك والشرَّ) بالعطف على مخاطَب قبله، فـ « الشر » منصوب بإضمار احذر، وتقول: (إيايَ وإياه من الشر) يتعدى الفعل المقدَّرُ إلى الشر

---

(١) المحرر في شرح المفصل، ذكره الدكتور العثيمين في مقدمة التخمير :٤٨/١، وذكر أنه وقف على نسخة منه.

(٢) انظر المصادر السابقة ص: ٢٩٨، هامش: (١).
وابن طاهر: هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري المعروف بـ (الخدب) من أئمة المتأخرين، أخذ من ابن خروف، قال السيوطي في البغية: وقفت على حواشيه على الكتاب بمكة المكرمة، مات سنة ٥٨٠ هـ.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١٣٧٨/٣.

(٤) انظر أوضح المسالك ٧٦/٤.

(٥) في الأصل: « احذر ».

بمن، وذلك إذا لم يشرَكْهُ في إعراب الأول بالواو، فتقول: (إياي من الشر وإياه من الشر)، والعامل في كل منهما فعل محذوف تقديره: احذر من الشر .

(**وإياك وأن تحذف**) فـ « إياك » منصوب بفعل مضمر تقديره: إياك باعِد والمحذورُ معطوف عليه، وقيل المنقول فيه عن[1] العرب: إيايَ وأن يحذِفَ أحدُكم الأرنَبَ[2]،-الضمير فيه للمتكلم، و « أن يحذف » في موضع نصب عطفاً على (إياي) كأنه قال: (إياي وحذفَ أحدِكم)؛ لأنَّ أنْ المصدرية وما بعدها في تأويل الاسم .

ومعنى قوله (يحذف)[3] : يرمي بسيفه أو بعصاه، وليس يأمر نفسه، ولا يخاطبها، بل قال لغيره نحِّ عن حذف الأرنب، ونحِّ حذفَها عن حضرَتي أي: باعِدْني عن حذفها، وباعِدْ حذفَها عني .

(و) إياك (**من أن تحذف**) أي: من الحذف بتعديه إلى أن المصدر بحرف الجر، ويجوز إسقاط حرف الجر عن (أن)، ولا يجوز عن الأسد فتقول: (إياك أن تحذف) بحذف الجار ، وهو من، وبلا واو، ولا يجوز: (إياك الأسد) بغير واو ولا حرف جر، (**ولا تحذف**) هذه (الواو) (**إلا لضرورة**) في الشعر، وهو رأي أبي إسحاق[4] (**كقوله**)[5]:

---

(١) في (د): من .

(٢) هذا قول عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وهو موجود في الكتاب ٢٧٤/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٧٨/٣، وأوضح المسالك ٧٧/٤، وقد حكم ابن هشام بشذوذه، قال: وأصله: إياي باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب .

(٣) في (د): تحذف .

(٤) انظر الكتاب ٢٧٩/١ .

(٥) البيت من الطويل، وينسب إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، وقد ورد =

(فَإِيَّـاكَ إِيَّـاكَ المِـــرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ)

فـ « إياك » تحذيرٌ، ومعناه: احذَر احذَر، و « المراء » : منصــوبٌ بعد الفعل الذي نصبَ إياك، كأنه لما قال: فإياك إياك، اكتفى بهذا اللفظ، ثم أضمَرَ فعلاً آخَرَ فنصب به؛ أي: اتقِ المِراء، والمـراء بكسر الميـم: المجادلة، وأراد (والمراء) بالواو، فحذفها لأجل الضرورة، ويجوز أن يكون المحذوف (مِن)؛ أي: من المراء.

(والفاء) في قوله فإنه للتعليل، والدعاء مبالغة (داع) .

* * *

الاستشهاد به في الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والخصائص ١٠٢/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٦/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان، وفيه رواية لا تمس الشاهد .والمراء: المجادلة .

[الإغراء][1]

والخامس: من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول بـه فيهـا **(في إغراء)** وهو مصدر أغريتُ، والمراد به هنا **(ضد التحذير)**، فـلا يكـون ضمـيراً كما كان ذلك في التحذير، **(فيكرَّرُ ويُعطَفُ بالواو لا غير كـ « شأنَكَ والحـجَّ بنصبهما »)**، أي: الـزَم **(ونفسَـك ومـا يَعنِيهـا)** أي: الـزَم نفسَـك أو احفَـظْ، وهذان[2] المثالان لما عطف بالواو، **(وفي مثـل: العهـدَ العهـدَ)**[3] هـذا مثـال لمـا تكرر أي: الزم العهد، **(قال)** مسكين الدارمي[4] في التكرار:

(أخَـاكَ أخَاكَ إنَّ مَنْ لاَ أخَا لَهُ   كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بِغَيرِ سِلاَحِ)[5]

بنصـب (أخـاك) بتقدير الـزَم وجوبـاً، وأخـاك الثـاني توكيـدٌ، (والهيجـا) بالقصر هنا، والأكثر فيها المد: الحرب .

ولا يعطف في التحذير[6] والإغراء إلا بالواو خاصة؛ لأن المراد فيهما الجمع

---

(١) هذا مما أغفله ابن الحاجب والجامي .
(٢) في الأصل قبله هذا والأرجح أسقاطها .
(٣) في النسختين: العهد جواز .
(٤) هو: ربيعة بن عامر بن أنيف، من بني دارم، ومسكين لقب له، قال:
وإني لمسكين إلى الله راغب
انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ١/٥٤٥، ومعجم الأدباء: ٤/٢٠٤-٢٠٦ .
(٥) البيت من الطويل: وهو في ديوان مسكين الدارمي: ٢٩، وقد نسبه صاحب فصل المقال إلى ابن هرمة، ولقيس بن عـاصم أو لمسكين الدارمـي في حماسـة البحـتري: ٢٤٥، والحماسـة البصريـة ٢/٦، وانظـر الكتـاب ١/٢٥٦، والأغـاني ٢/١٧١، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٢٧، والخصـائص ٢/٤٨٠، وأوضـح المسـالك ٤/٧٩، وشرح قطر الندى: ٢٩٧، والمقاصد النحوية ١/٥١٤ .
(٦) أفاده من شرح قطر الندى: ٢٩٧ ، والتصريح ٢/١٩٥ .

والاقتران في الزمان، فإن فقد العطف والتكرار جاز إظهار العامل فتقول: الخير، وإن شئت (الزم الخير) .

وقد يُرفع ما كان في الإغراء مكرَّراً نحو (الصداقةُ الصداقةُ)؛ أي: الصداقةُ مما ينبغي المحافظة عليها، فرفعها بالابتداء وخبرها [محذوف](١)، ويقال: الصلاةَ جامعةً(٢) ، بنصبهما معاً، فتنصبُ الصلاة هنا بتقدير: احضروا، (وجامعة) على الحال، ويقال: برفعهما على الابتداء والخبر(٣).

واعلم أن الإغراء كما يُستعمَل مكرراً ومعطوفاً بالواو، كذلك يستعمل مفرداً من غير عطف ولا تكرار نحو: (الخيرَ يا زيدُ، والكرمَ يا عمرو) فتلخص منه ثلاث استعمالات: مفرداً من غير عطف ولا تكرار، ومكرَّراً، ومعطوفاً عليه.

تتمة:

قد يُنصَب في الإغراء بشبه الزَم كـ« واظِب » و« لا تترك » و« احفظ » .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر أوضح المسالك ٤/٧٩ .

(٣) ويجوز في هذه العبارة أربعة أوجه:

الوجه الأول: نصب الاسمين وهو أحسنها .

الثاني: رفع الاسمين على أن يكون الأول مبتدأ، ويكون الثاني خبراً عنه .

الثالث: رفع الأول، ونصب الثاني، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف خبره، وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وكأنك قلت: الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع: نصب الأول ورفع الاسم الثاني، أما نصب الاسم الأول فعلى الإغراء، نعني أنه مفعول به لفعل محذوف، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف، وكأنك قلت: احضروا الصلاة وهي جامعة .

[المفعول له]

(**المفعول له**) ويسمى المفعول من أجله ولأجله، وعذراً، وعلة، وسبباً، والهاء من « له » يرجع إلى الألف واللام في (المفعول) عند مَن جعلها اسماً، وإلى ما دلاَّ عليه من « الذي » عند من جعلها[1] حرفاً[2] .

(**وهو**) أي المفعول له (**علةُ الفعلِ أو شبهه**) سواءٌ كانت تلك العلة علةً غائية سبباً باعثاً عليه متقدمة عليه في الوجود كـ (قعدتُ عن الحرب جبناً)، فإن الجبن سببٌ باعث على القعود، وليس علة غائية له أو متأخرة عنه في الوجود نحو: « جئتك اصلاحاً لحالك » ، فإن الاصطلاح علةٌ غائية للمجيء؛ أي: جئتك ليحصلَ لي المقصود منه وهو الاصطلاح، فوجود الاصطلاح مسبَّبٌ عن وجود المجيء، وتصوُّرُه في الذهن سبب للإقدام عليه، فالوجه الذي كان به سبباً، غير الوجه الذي كان به مسبباً .

(**فشرطُ نصبِه**) أي نصب المفعول له بالفعل (**تقديرُ اللام**) أي: تقدير لام العلة؛ لئلا تشتغل العلة المستفادة من نصبه إليها عند ظهورها، هذا مذهب جمهور البصريين[3]، وخالفهم الزجاج والكوفيون[4] فزعموا أنه مفعول مطلق،

---

(١) في (د) عند من الذي، وفي الأصل مشطوب عليها .

(٢) انظر الارتشاف ٢/٢٨٢ ، وقد سبق الإشارة إليه .

(٣) ينظر الكتاب ١/٣٨٧-٣٨٨، والتصريح ١/٣٣٧ .

(٤) ينظر شرح الرضي ١/١٩٢، والارتشاف ٢/٢٢٣، والتصريح ١/٣٣٧، وحاشية الصبان ٢/١٢٢ .

ثم اختلفوا؛ فقال الزجاج[1]: ناصبه فعل مقدَّرٌ من لفظه، والتقدير في (جئتك إصلاحاً لك: (جئتك أُصلِحُك إصلاحاً) .

وقال الكوفيون[2]: ناصبُهُ الفعل المتقدم[3] عليه؛ لأنه ملاقٍ له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق مثل: (قعدتُ جلوساً) .

ويؤيد قول البصريين جواز دخول اللام عليه فتقول: « جئتك للإكرام » ، ولا يجوز في نحو: « ضربت ضرباً » أن تقول: ضربت للضرب، وكذا « قعدت جلوساً » ، وإنما قدرت اللام دون غيرها من الحروف؛ لأنها الغالب في تعليلات الأفعال، فلا يقدر غيرها .

(وصح حذفها) أي: اللام في **(مقارن اتحد فاعلهما)** جعل لحذفها شرطان[4]:

الأول: أن يكون مقارناً لفاعل الفعل المعلل في الوجود، لأن العلة مع المعلول في الوجود.

الثاني: أن يتحد[5] فاعلُه، وفاعلُ عامله في الوجود، فباجتماع هذين الشرطين يتوى معنى التعليل ويَظهر، فيَصحُّ حذف اللام (كـ«**ضربتُهُ تأديباً**») إذ

---

(١) سماه الزجاج مفعولاً له، وجعل نصبه في تأويل مصدر فقال في معاني القرآن وإعرابه ٦٣/١ في تفسير قوله عز وجل: ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت﴾ : « إنما نصب (حذر الموت) لأنه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر، كأنه قال: يحذرون حذراً؛ لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت » .

(٢) انظر المصادر السابقة .

(٣) في النسختين: (المقدر) ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٤) انظر التبصرة والتذكرة ٢٦٥/١، والفوائد الضيائية ٣٧٦/١ .

(٥) في الأصل: (يتخذ) .

زمن الضرب والتأديب واحد، إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار [و][1] كذا، إذا كان زمن وجود أحدهما بعضاً من (زمان)[2] الآخر نحو: (**قعدتُ عن الحرب جبناً**)، فإن زمن الفعل - أعني القعود - بعض زمن المفعول له - أعني (الجبن) - .

فإن اختل أحد هذين الشرطين، وجب / إظهار اللام؛ لأنه إذا انتفى الشرط انتفى المشروط، مثال انتفاء المقارنة وانتفاء كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلل في الوجود: (جئتك اليوم لمخاصمتك زيداً أمس)، فالمخاصمة ليست لفاعل الفعل ولا مقارنة (له)[3] في الوجود، ومثال انتفاء الاتحاد قوله[4]:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

فإن الذكرى هي علة عَرْوِ[5] الهِزَّةِ، وزمانهما[6] واحد، ولكن اختلف الفاعل ففاعل العرو هو (الهزة)[7]، وفاعل (الذكرى) هو (المتكلم)؛ لأن المعنى لذكرى إياك، فلما اختلف الفاعل جره باللام .

(**وقيل**) - والقائل الزجاج والكوفيون[8] -: (**هو**) أي: المفعول له (**مصدر**) حقيقة مبين (**للنوع**)، ولم يثبتوا أنه مفعول له .

ورد عليهم بأنه لو كان كذلك لم يجز دخول اللام عليه، ولا تدخل على الأنواع نحو: (سارَ الجَمَزَى)[9] .

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) في (د): زمن .

(٣) في الأصل: (لها) .

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧، وقد ورد الاستشهاد به في الإنصاف ١/٢٥٣، وشرح المفصل ٢/٦٧، وأمالي ابن الحاجب ٢/٦٤٦، والمقرب ١/١٦٢، وشرح شذور الذهب: ٢٩٨، والتصريح ١/٣٣٦، والهمع ١/١٩٤، وشرح الأشموني ٢/٢١٤ .

(٥) في (د): (عزو) .

(٦) في النسختين: « فاعلهما » وهو خطأ .

(٧) في (د): العزة .

(٨) انظر الارتشاف ٢/٢٢٤، وشرح القسرلي على الكافية ٢/١٧٥، والهمع ١/١٣٢، وشرح الأشموني ٢/٢١٦ .

(٩) في اللسان (جمز): جمز الإنسان والبعير والدابة جمزاً وجمزى، وهو عدو دون الحضر الشديد، وفوق العنق، وحمار جمزى:وثاب سريع، وفي النسختين: (الحمدي)، وهو تصحيف .

(وقيل) - والقائل المبرد والجرمي والرياشي[١] -: **(ويلزم تنكيره)** أي: تنكير المفعول له **(لشبهه بالحال، والتمييز)**، وليكون الفعلُ دالاً عليه، فيتعدى إليه، كما شرطوا في ظرف المكان أن يكون منهما كذلك .

(وينفيه) أي: ينفي قول المبرد والجرمي والرياشي بلزوم تنكير المفعول له وروده معرفة ونكرة، فمِن وُرُوده معرفة قوله تعالى: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ ﴾[٢] فقوله: « ابتغاء مرضاة الله » معرفة؛ لأنه مضاف إلى المضاف إلى المعرفة، وكذا قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ (حَذَرَ الْمَوتِ ﴾)[٣] .

ومِن وروده نكرةً قوله تعالى: ﴿ حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿ وَلاَ تَقْتُلُوا أَولاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاَقٍ ﴾[٥] .

(و) قد اجتمع وروده معرفة ونكرة في **(قوله)** - وهو حاتم الطائي -:

(وَأَغْفِرُ عَورَاءِ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٦])

فقوله: « ادخاره » مفعول له، وهو معرفة؛ لإضافته إلى الضمير، وقوله: «تكرما» مفعول له أيضاً، وهو نكرة، والعور الكلمة القبيحة، يقال عورت الشيء إذا

---

(١) انظر شرح التسهيل ٢/١٩٨، وشرح الأشموني ٢/٢١٦ .
(٢) سورة البقرة: آية: ٢٦٥ .
(٣) سورة البقرة: آية: ١٩ .
(٤) سورة البقرة: آية: ١٠٩ .
(٥) سورة الإسراء: آية: ٣١ .
(٦) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه: ٢٣٨ والكتاب ١/٣٤٨، والمقتضب ٢/٣٤٨، والأصول ١/٢٥٠، وشرح المفصل ٢/٥٤، والمقاصد النحوية ٣/٧٥ .

قبحته قال طرفة:

وَعَوراءَ جَاءَتْ مِنْ أَخٍ فَرَدَدْتُهَا بِسَالِمَةِ العَينَينِ طَالِبَةٍ عُذْرَا[١]

واللئيم المهين النفس، الدني الأب، الساقط الأصل، ومعنى البيت: أني أستر الكلمة القبيحة من الأخ ولا أؤاخذه بها ادخاراً له؛ لعلمي بأنه يعقبها بالكلمة الحسنة، فإن من يصبر على سب الصديق يقوم[٢] بحسنة قال الشاعر[٣]:

إِذَا كُنتَ فِي كُلِّ الأُمُورِ مُعَاتِباً صَدِيقَكَ لم تَلْقَ الَّذِي لاَ تُعَاتِبُهْ
فَعِشْ وَاحِداً أَو صِلْ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنبٍ قَالَهُ وَمُجَانِبُهْ
إِذَا أَنْتَ لم تَشْرَبْ مِرَاراً عَلَى القَذَى
ظَمِئْتَ وَأَيُّ النَّاسِ تَصْفُو مَشَارِبُهْ

وقوله:

(وأُعرضُ عن شتم اللئيم تكرماً)

أي: أنزِّهُ نفسي عن معارضته، وأرفعها عن مقابلته، قال / الفرزدق[٤]:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة، وقد جاءت نسبته في خزانة الأدب ٤٧٣/٦ إلى أنس بن زنيم بن أبي كناس الكنعاني، وينظر المؤتلف: ٥٥، وجمهرة ابن حزم: ١٨٤، ١٨٥ والقاموس (أنس) .

(٢) في النسختين: (لا يقوم) ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) من الطويل، وهذه الأبيات لبشار بن برد في ديوانه: ١٤١، ١٤٤ .

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوانه:٨٤٤، والمقتضب٧٤/٤، والهمع١١٩/١،وفي الديوان: ليس بعدل إن سببت مقاعساً.ورواية مجاشع خطأ،فإن مجاشع بن دارم من أجداد الفرزدق في نسبه،وهو دائم الاعتزاز به،ومقاعس هو الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد بن تميم.

وَإِنَّ حَرَاماً أَنْ أَسُبَّ مُقَاعِساً ... بِآبَائِيَ الشُّمِّ الكِرَامِ الخَضَارِمِ

أُولَئِكَ أَمْثَالِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ ... وَأَبْعَدُ أَنْ يُهْجَا كُلَيْبٌ بِدَارِمِ

وهذا أحد مذاهب العرب في ذلك، ومنهم مَن إذا هجاه اللئيم، هجا الكرام من قبيلته ومعشره[1]، ولم يتعرض له هو كما قال الشاعر[2]:

إِنِّي إِذَا هَرَّ كَلْبُ القَومِ قُلْتُ لَهُ ... سَلِّمْ وَرَبِّكَ[مخنوقٌ][3]عَلَى الجُرَرِ

ومنهم من يهجو كل من هجاه من خسيس وشريف كما قال الفرزدق[4]:

رَجَا أَنْ يُنَجِّيهِ خَسَاسَةُ قَدْرِهِ ... وَلَم يَدْرِ أَنَّ اللَّيثَ يَفْتَرِسُ الكَلْبَا

وبعد هذا البيت المستشهد به لحاتم الطائي[5]:

وَلاَ أَخْذُلُ المولى وَإِنْ كَانَ خَاذِلاً ... وَلاَ أَشْتُمُ ابنَ العَمِّ إِنْ كَانَ مُعْجِمَا

وَلاَ زَادَنِي عَنهُ غِنَايَ تَبَاعُداً ... وَإِنْ كَانَ ذَا نَقْصٍ مِنَ المالِ مُصْرِمَا

أَهِنْ بِالَّذِي يَهْوَى[6] التِّلاَدَ فَإِنَّهُ ... يَكُونُ إِذَا مَامِتُّ نَهْباً مُقَسَّمَا

* * *

---

(١) في (د): ومعشرته .

(٢) البيتان من البسيط، ولم أقف عليهما .

(٣) ساقط من (د) .

(٤) البيت من الطويل، ولم أقف عليه في ديوانه .

(٥) ديوانه: ٢٣٨، والخزانة ١١٤/٣ .

(٦) في الأصل: (مهوى) وما أثبت من (د) .

[المفعول فيه]

(**المفعول فيه**) سُمِّي مفعولاً فيه للزوم (في) له في السؤال والجواب إما لفظاً وإما تقديراً، تقول في (أي وقتٍ قام؟): فجوابه: (في وقت كذا)، وتقول إذا جعلتَ (في) مقدَّرة: (أي وقت خرج): فيقال: (وقت كذا)، والهاء (في قوله): (فيه) ضمير الألف واللام في المفعول، والجار والمجرور في موضع رفع؛ لقيامه مقام الفاعل .

(**وهو**) أي: المفعول فيه (**ظرفُ الفعلِ وشبهُهُ**) وتسميته ظرفاً اصطلاح البصريين، ولا يسوغ عند الكوفيين[1] تسميته ظرفاً؛ لأن العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع، ولأن الظرف في اللغة الوعاء، وهو متناهي الأقطار كالجراب[2] والعدل[3] ، والذي يسمونه ظرفاً من المكان ليس كذلك، وسماه الفراء[4] محلاً، والكسائي وأصحابه يسمون الظرف صفةً، ولا مشاحَّةَ في الاصطلاح .

(**ونصبُه**) أي: نصب المفعول فيه (**بتقديرِ في**) إذ التلفظ بها يُوجب الجر، وإنما قال: ونصبه بتقدير: في؛ لأن المفعول فيه لا يُسَمَّى مفعولاً فيه في الاصطلاح إلا عند تحقق أمرين فيه وهما: النصبُ والتقدير بفي، فلو انتفى

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٢٢٥، والتصريح ١/٣٣٧، وحاشية الصبان ٢/١٢٥ .

(٢) انظر اللسان (جرب) .، وفي الأصل: الجواب .

(٣) قال في اللسان (عدل): وعدل الموازين والمكاييل وعدل الشيء يعدله عدلاً وعادله وازنه، وقال أيضاً: والعدل الكيل .

(٤) انظر المصادر السابقة، وانظر شرح القمولي ١/١٤٤ .

الأول نحو: (يومُ الجمعة مباركٌ) والثاني: نحو: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمـاً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾[1] لا يُسمَّى مفعولاً فيه، فلا بد من لفظة (في) لتحقّقَ ظرفيّتُه، ويجب أن تكون مقدَّرةً ليكونَ منصوباً .

(ويقع الزمان منصوباً) على الظرفية بتقدير في (مطلقاً) أي مبهماً كان الزمانُ نحو: (اعتكفتُ حيناً)، أو معدوداً كـ «صُمْتُ يوماً أو يومَين» ، أو مختصاً كـ « صُمتُ يوم الخميس » ، وإنما وقع ذلك جميعُهُ في الزمان؛ لأن الفعل يدل على الزمن المعيَّنِ، فلذلك / عَمِلَ فيما دل عليه؛ لأن الفعل وُضعَ لتعيين زمان المصدر، ولذلك يُفهَمُ من تغيُّرِ صيغته تغيُّرُ الزمان، فالزمان يحصل من صيغته، فكلُّ صيغة تعمل في زمانها الذي صيغت له .

(و) يقع (المكان أيضاً) منصوباً على الظرفية بتقدير في، وإنما سمي مكاناً لتمكن الجسم فيه وهو ثبوته فيه وحصوله.

واعلَمْ أن المكانَ لا يقع مطلَقاً مثل الزمان، بل الذي ينتصب منه على الظرفية ما كان اسماً للمقادير والمساحات كـ «فرسَخ »؛ وهو ثلاثةُ أميال، (وميلٍ)، وهو ثلاثةُ آلاف ذراع وخمسمائة ذراع، (أو مبهَماً وهو الجهاتُ الستةُ)، وهي:فوق، وتحت، وأسفل، ويمين، وشمال، وذات اليمين، وذات الشمال، ووراء، وأمام، قال الله تعالى: ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾[2] ﴿ قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴾[3]

---

(١) سورة البقرة: آية: ٢٨١ .
(٢) سورة يوسف: آية: ٧٦ .
(٣) سورة مريم: ٢٤ .

﴿ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾[1] ﴿ وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ ﴾[2] ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ﴾[3] حمل على المبهم المفسر بالجهات الست: (**عند ولدى ومثلهما**)، نحو: دون وناحية وحول وسوى، وإنما حمل عليه لإبهامها؛ لأن حكمَه حكمُهُما .

(**و**) كذا حُمِل على المبهم من المكان: (**مكانٌ ومَقامٌ**)، وإن كانا معيَّنين نحو: (جلستُ مكانَك، وقمتُ مَقامَك (**ونحوهما**)، أي: نحو مكان ومقام مما حُمِلَ على المبهم من لفظ مكان، (**للكثرة**) في الاستعمال مثل: الجهات الست لإبهامها[4] .

(**و**) كذلك حمل عليه (**ما بعد دخلتُ**) على الأمكنة المعينة، (**ومعناه**)، أي: معنى دخلتُ (كـ « **سَكَنتُ ونَزَلتُ** »[5]، أي: كمعناهما، فإنهما فعلان غير متعديين بنفسهما، بل بحرف الجر، كما أن (دخلتُ) كذلك، بدليل أنه لا يجوز حذفُ حرف الجر من قولهم: (دخلتُ في الأمر، ودخلتُ في كلام زيدٍ)، ولأن ضدَّه خرجتُ، وهو لازم، والشيء إذا كان ضده لازماً فهو كذلك نحو سكَنَ وتحرك وقام وقعد (**كدخلتُ الدارَ**) بنصب ما بعد دخلتُ على الظرفية، تشبيهاً

---

(١) سورة الأنفال: آية: ٤٢ .

(٢) سورة الكهف: آية: ١٧ .

(٣) سورة الكهف: آية: ٧٩ .

(٤) انظر شرح الرضي ١/١٨٥ فقد اعترض على ابن الحاجب فقال: ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق فإن لفظ (مكان) لا ينتصب إلا بما فيه من معنى الاستقرار فلا يقال: كتبت المصحف مكان ضرب زيد .

(٥) هذا مما زاده الرضي في شرح الكافية، وابن الحاجب لم يذكر إلا (دخلت) . انظر شرح الكافية ١/١٨٦، والفوائد الضيائية ١/٣٧٠ .

للمختص بالمبهم وإن لم يكن مبهماً، وهذا مذهب سيبويه[1] والمحققين.

وذهب الأخفش[2] والجرمي[3] إلى أن ما بعد (دخلتُ) مفعولٌ بـه صريـحٌ، وليس على إسقاط الخافض[4] نحو (هدمتُ البيت) .

و « دخل » متعدٍّ بنفسه تارةً وبحرف الجر[5] أخرى، وكثرةُ الأمرين فيه تقتضي[6] أنهما فِعلان، وضعُفَ بأنه في هذا جَعَلَ (دخَلَ) من بابٍ نصح[7] مع الأمكنة المختصة، ومن باب (مررتُ مع المعاني)[8] نحو (دخلتُ في الأمر) والتسوية بين المعمولات أولى، وأيضاً فإن مثل ذلك قليلٌ لم يُرَد منه إلا (بعث)[9] عند أكثر اللغويين، قالوا: يتعدَّى بنفسه إذا دخل على ما لايصل بنفسه نحو (بعثتُ بالكتاب)، (و)كذا **(وسكنتُ الغرفةَ)** ، **(ونزلتُ الخانَ)**، فإن ما بعدهما منصوبٌ على الظرفية تشبيهاً للمختص بالمبهم، وإن لم يكن مبهَماً فهو محمولٌ على المبهم في تقدير (في) .

(وشذ) نصبُ الشام على الظرفية؛ لشبهه بالمبهَم إذا كان مكاناً أو كان يقع عليه المكان .

---

(١) انظر الكتاب ٣٥/١، واختاره ابن مالك فشرح الكافية الشافية ٩٥١، وانظر الهمع ١٥٣/١ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٩٥١/٢، وشرح الرضي ١٨٦/١، والارتشاف ٢٥٣/٢، وشرح المرادي ٨٤/٢، ٨٥، وشرح القمولي ١٦٢/١، وشرح الأشموني ١٢٦/٢-١٢٧ .

(٣) انظر المصادر السابقة .

(٤) كما هو مذهب سيبويه والفارسي وابن مالك، وانظر المصادر السابقة أيضاً .

(٥) في الأصل: « وبنفسه » .

(٦) في (د): يقتضي .

(٧) مكرر في الأصل .

(٨) في النسختين: المعاني .

(٩) انظر اللسان (بعث) .

والمذهَب في قولهم: (ذهبتُ الشَّامَ)؛ لأن ليس في (ذهَبَ) دليلُ على الشام[1]، وفيه دليلٌ على المذهب / والمكان، قال بعضُ النحويين: إنما قالت العرب: (ذهبتُ الشَّامَ) لأن معناه اليسارُ، وهي شامةٌ، يُقال ذهبتُ: يَمنَةً وشامةً أي: يَمنةً ويَسرةً،فصار كقولك:ذهبتُ اليسارَ واليسرة،وذلك جائز[2] .

(والمضمر) من الزمان والمكان لا يَقبلُ النصب على أنه مفعول فيه بتقدير (في)، بخلاف غيره من أقسام الزمان والمكان المعدودة والمختصة والمبهمة، فإنها تقبل ذلك (لو اتسع) ذلك المضمَرُ؛ لشدة ملابسته بالواقع فكأنه نُزِّلَ منزلةَ نفسه (في لازمٍ) تشبيهاً له بالمتعدي إلى واحد، تقول: [اليومَ خرجته، كما تقول زيداً ضربتُهُ، متعدٍّ إلى واحدٍ تشبيهاً له بالمتعدي إلى اثنين، تقول:][3] (اليوم ضربته زيداً)، كما تقول: (زيداً أعطيتُهُ درهماً)، [غيرَ متعدٍّ إلى ثلاثٍ][4] من المفاعيل، فإنه يمتنع الاتساعُ في المفعول فيه في الأفعال ذوات الثلاث، فلا يُقالُ: (اليومَ أعلَمْتُ زيداً عَمراً قائماً)، إذ ليس في كلامهم متعدٍّ إلى أربعةٍ[5] مفاعيلَ، حتى يُشبَّهَ هذا به في الاتساع .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٣٥/١ : قال بعضهم: ذهبت الشام، شبهه بالمبهم إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام دخلت الدار .

(٢) وذهب الفراء إلى أن (ذهب) يصل بنفسه إلى أسماء الأماكن كالعراق والكوفة فتقول: ذهبت العراق ونجداً. انظر شرح الجمل ٣٣١/١، والارتشاف ٢٥٣/٢، قال أبو حيان: وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا البصريون .

(٣) ساقط من الأصل .

(٤) ساقط من (د) .

(٥) وذهب بعضهم إلى جواز ذلك منهم ابن خروف. انظر تسهيل الفوائد: ٩٨، والهمع ٢/١-٣ .

(ويُحذَفُ عامله) أي عاملُ المفعول فيه الذي يجوزُ إظهارُه؛ وذلك لقيام قرينة كقولك: (متى سِرْتَ؟) فيُقَالُ لك في الجواب: (يومَ الجمعة) أي: سرتُ يومَ الجمعة، فحُذِفَ الفعلُ من الجواب استغناءً عنه بظهوره في السؤال، فأنت مخيَّرٌ بين إظهار الفعل وحذفِه .

(ويجب) حذفُ عامل المفعول فيه (لو فُسِّرَ)؛ لأن الفعل المفسِّرَ له قد أغنى عنه (كيومَ الجمعة سرتُ فيه)، فـ« يومَ الجمعة » منصوبٌ بعامل محذوف وجوباً مفسَّرٌ بالعامل المذكور على سبيل الاشتغال عنه بالضمير، والأصل: سرتُ يومَ [الجمعة][1] سرتُ فيه على حدِّ: (زيداً ضربتُه) ، ولايجوز ذِكرُ عاملِه؛ لأن العاملَ المذكورَ كالعوض عنه، وهم لا يجمَعُون بين العوض والمعوَّضِ، والتفصيلُ فيه بعينه كما مرَّ في المفعول به من اختيار الرفع[2] في نحو ما مثَّلَ به المؤلف، واختيارُ النصب[3] في نحو: (أيومَ الجمعة سرتَ فيه)، واستوى الأمران[4] في نحو قولك: [يومَ الجمعة سرتُه، ويومَ الخميس أقمتُهُ ووجوبُ النصب[5] في نحو:][6] (إنَّ يومَ الجمعة سرته أسره)، (وهلاَّ يومَ الجمعة سافرتَ فيه)، كما تقول (هلاَّ زيداً ضربتَه)، وإنما يجوز هذا كلُّهُ إذا جعلتَه مفعولاً به على السَّعة، فأما وهو ظرفٌ فلا .

---

(١) ساقط من : (د) .

(٢) قال الرضي ١/١٩١: فالمختار رفعه نحو: يوم الجمعة سرت فيه .

(٣) قال الرضي ١/١٩١: وما يختار نصبه نحو: أيوم الجمعة سرت فيه، وما يوم الجمعة سرت فيه، وسار زيد يوم الجمعة سرت فيه ...الخ .

(٤) قال الرضي ١/١٩١: وما يقوى فيه الأمران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه معه .

(٥) قال الرضي ١/١٩١: وما يجب نصبه في إن يوم الجمعة سرت سرت، هلا يوم الجمعة سرت فيه .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (د) .

(ويتقدم المفعولُ فيه عليه) أي: على عامله جوازاً نحو: (عندَ زيدٍ جلستُ، وخلفَ بكرٍ صلَّيتُ) .

(ويجب) أن يتقدم على عامله (بتضمُّنِ الصدر) ، أي: صدرُ الكلام (كـ« أيَّ يومٍ سرتَ سرتُ فيه ») فـ« أيَّ يوم » منصوبٌ بـ« سرتَ » على أنه مفعولٌ فيه، وقُدِّمَ هنا وجوباً على عامله؛ لأن الاستفهام له الصدر، فلا يَعمَلُ فيه ما قبله.

* * *

[المفعول معه]

(**المفعول معه**) هذا خاتمةُ المفاعيل في هذا الكتاب، وإنما أخَّرَه عن المفعول له؛ لأن الفعل لا يتعدى إليه إلا بواسطة الواو[1]، ويتعدى إلى المفعول له بغير واسطةٍ، والهاء في (معه) تعود على الألف واللام، و «معه» في موضع رفع مفعولُ مالم يُسَمَّ فاعلُهُ، أي: الذي فعل بمصاحبته بأن يكون الفاعلُ مصاحباً له في صدور الفعل عنه، أو المعنوى من وقوع الفعل عليه .

(**فإنه**) أي: المفعولُ معه (**صاحبُ معمول**) أي: ليس معمولُ فعلٍ سواءٌ كان المعمول[2] فاعلاً (**نحو: استوى الماءُ والخَشَبَةَ أو**) مفعولاً نحو: (**كَفَاكَ وزيداً درهمٌ**) وسواءٌ كان ذلك الفعل لفظياً كالمثالَين المذكُورَين، (أو) معنوياً نحو: (**مالَكَ وزيداً**) إذ المعنى: ما تصنع ؟

واحترز بقوله: (صاحبُ معمول) عن مثل: (كلُّ رَجُلٍ وصنعَتُهُ)، فإنه ليس

---

(١) وأجاز الصيمري أن ينتصب عن تمام الاسم، وانظر التبصرة والتذكرة ٢٥٧/١، وقد ضعف ذلك الرضي في شرح الكافية ١٩٨/١ .
وذهب الأخفش إلى أن الواو هنا بمعنى الباء أي: بالخشبة، وانظر معاني القرآن ٢٣٦/٢ .

(٢) هذا على مذهب البصريين لأنك إذا قلت : استوى الماء والخشبة، فإن (استوى) فعل لازم، إلا أنه قرن بالواو فتعدى بواسطة الواو، وذهب الزجاج إلى أنه بتقدير عامل والتقدير: لابس الخشبة .
وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف؛ لأنه لا يحسن تكرير الفعل فلا يقال في نحو استوى الماء والخشبة: استوى الماء واستوى الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فخالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف، قال صاحب ائتلاف النصرة في الرد عليه: فهو باطل على باطل .
وقال الأخفش: هو منصوب على الظرفية، وذلك أن الواو أقميت مقام المنصوب بالظرفية، والواو حرف، والحرف لا يحتمل النصب فأعطي النصب ما بعده.
انظر الإنصاف ٢٤/١، وائتلاف النصرة: ٣٣٣٦، وشرح الرضي ١٩٥/١ .

ليس معمول فعل وإن كان بعد الواو .

(بواو) احتراز من الفاء وثم وغيرهما من حروف العطف؛ لانتفاء معنى المصاحبة فيهن .

(وصحَّ) ، أي: لم يجب (العطف)، ولم يمتنع (أيضاً) مصدرُ آضَ (في عاملٍ لفظيٍّ) ، وهو الفعلُ وشبهُه (إن جاز) العطف، ولم يجب (كجئتَ أنا وزيد) بالرفع عطفاً على التاء في جئتُ؛ لأنه لما أكَّدها بالمضمَر المنفصل، حَسُنَ العطفُ، (وزيداً) بالنصب على المفعولية[1] .

(ووجب) أي: العطف (وقيل): لم يجب (بل فُضِّلَ في معنويٍّ)، أي: أمر معنوي مستنبَطٍ من اللفظ، (كذلك)، أي: يجب العطف حيث لم يُحمَل على عمل العامل المعنوي، ولا حاجة مع جواز وجهٍ آخَرَ وهو العطف .

(كـ « مَا لِزَيدٍ وبكرٍ ») ما: استفهامٌ مبتدأ، ولزيد: خبره في موضع رفع، وحرف الجر متعلَّقٌ بفعل أو باسمِ فعلٍ على الخلاف بذلك. فمتعلَّقُ الظرف هو العامل، وهو معنويٌّ لا لفظيٌّ، فالعطف على زيدٍ أولى من تقدير عامل؛ لأنَّ التقدير خلافُ الأصل، فالعطف أَولى (وإن امتنع) العطفُ وتعذر، (فالنصب) على أنه مفعولٌ معه واجبٌ لا وجهَ سواه (كـ « جئتُ وزيداً، وما شأنُكَ وخالداً ») فإنه امتنع العطفُ فيهما؛ أما الأولُ: فلأنه لا يجوز العطفُ على

---

(١) ويرجح ابن مالك العطف قال:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختارٌ لدى ضعف النسق

وانظر شرح المرادي على الألفية ٩٢/٢، وشرح الأشموني ١٣٨/٢ .

الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾[1].

وأما الثاني: فلأنه لايجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة[2] الجار كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[3]، ولم يجز عطف (خالداً) على الثاني؛ إذ الاستفهام عن المعنى الجامع بينهما على سبيل الإنكار، لا عن ذاتي الاسمين وكونهما. وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة (إذ المعنى ما تصنع)، وما يماثله فافهَمْهُ.

(ولا يتقدم) المفعولُ معه على عامل المصاحِب باتفاق، ولا عليه خلافاً لابن جني[4]، والعلةُ في منع تقديمه على العامل: أن الواوَ واوُ عطف في الأصل، فكما لا يجوز: (وزيدٌ قامَ عمروٌ)، فكذا هذا.

وقيل: المانعُ أنها شبيهةٌ بواو العطف، ونُسِبَ إلى ابن مالك[5].

وزعم ابنُ جني[6] أنه يجوز تقديمه على المصاحِب خاصَّةً، واحتجَّ بقوله[7]:

---

(١) سورة الأنبياء: آية: ٥٤.

(٢) هذا عند جمهور البصريين، أما الكوفيون فيجيزون في السعة العطف على المجرور بلا إعادة الجار. انظر الإنصاف ٢/٢٧٦، وشرح الرضي ١/١٩٧.

(٣) سورة المؤمنون: آية: ٢٢.

(٤) ينظر الخصائص ٢/٣٨٥-٣٨٦.

(٥) انظر الكافية الشافية ٢/٦٩٦.

(٦) انظر الخصائص ٢/٣٨٣.

(٧) البيت من الوافر، وقد نسب إلى زيد بن عبد ربه، وقيل: يزيد بن الحكم الثقفي، وانظر الأمالي الشجرية ١/١٧٧.
وقد ورد الاستشهاد به في أمالي القالي ١/٦٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٨٥، والخصائص ٢/٢٨٣، وشرح الجمل ١/٢٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٦،

=

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غِيْبَةً وَنَمِيمَةً خِصَالاً ثَلاَثاً لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وهذا مُخَرَّجٌ عند الجمهور على أن (فحشاً) معطوفٌ على (غيبة)[1]، قُدِّمَ عليه للضرورة كقوله[2]:

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ

(ويكون) أي المفعول معه (مضمَراً منفصلاً) لا متصلاً؛ لوجود الواو الفاصلة بينه وبين عامله (كقوله[3]:

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ المَاءِ إِذْ لاَقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا)

أي / كان[4] العاشق مع المحبوبة كعطشان لم يترك شرب الماء [حتى][5] تقدَّدَ وتقطَّعَ [أنسق بطنه من][6] غايةِ شربه ونهايةِ امتلائه .

والمساعد ١/٥٤١، وشفاء العليل ٢/٧٩٦، والتصريح ١/٢٤٤ .

(١) انظر التصريح ١/٣٤٤، والهمع ١/٢٢٠، وشرح الأشموني ٢/٢٣٣ .

(٢) البيت من الوافر وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٩٠، وقد ورد الاستشهاد به في مجالس ثعلب ١/١٩٨، وشرح أبيات سيبويه ١/٤٨٤، والخصائص ٢/٣٨٦، وشرح الكافية ١/١٥٣، والمساعد ٢/٤٧٥، وشفاء العليل ٢/٧٩٦، والتصريح ١/٣٤٤ .

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن جعيل عند الشنتمري في النكت ، وقد ورد الاستشهاد به في الكتاب ١/٢٩٨، وشرح أبياته ١/٤٣١، والأزهية: ٢٩٨، والارتشاف ١/٤٧٥ .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/٢٨٥: وفي كونه بعد كان الناقصة خلاف نحو: فكان وإياها، فذهب قوم إلى أنه لا يكون بعد كان الناقصة، وإليه ذهب الأستاذ أبو علي، وذهب الجمهور إلى جواز ذلك، وهو الصحيح .

(٥) ساقط من (د) .

(٦) ساقط من (د) .

الفهارس العامة

فهرس الآيات

هكذا الترتيب
↓
٦- يوسف
٧- الرعد
٣- الحجر
٤ النحل

سورة القمر

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الجمعة

سورة الطلاق

سورة القلم

سورة الحاقة

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأمثال والأقوال

فهرس الأشعار والأرجاز

القافية	القائل	رقم الصفحة
	(حرف الواو)	
بمرعوي	مختلف فيه	٣١٩
	(حرف الألف)	
القرى	مجهول	٢٤٩
	(حرف الهاء)	
غاياتاها	أبو النجم	٥٢
ناجيه	مجهول القائل	٢٧٩
للسانيه	مجهول القائل	٢٧٩
	(حرف الياء)	
سمائيا	أمية بن الصلت	٧١
ثنايا	خلف الأحمر	٨٢
باقيا	المتنبي	٢١٤
تلاقيا	عبد يغوث بن رقاص الحارث	٢٤٧
المواليا	الفرزدق	٧١
مواليا	مجهول القائل	٢١٧
كماهيا	مجهول القائل	٢٠٢
ناهيا	سحيم عبد بني بن الحسحاس	١١٤
غواليا	مختلف فيه	٥٨
لياليا	مختلف فيه	٥٨
ليا	مجنون ليلى	٧٠
قنسري	العجاج	٢٣٣

فهرس المدن والبلدان

فهرس القبائل والأمم والطوائف

فهرس اللغات

فهرس الكتب الواردة في المتن

فهرس الأعلام

فهرس المراجع والمصادر

المخطوطات:

١. التذييل والتكميل لأبي حيان، مصورة بمركز البحث العلمي .

٢. شرح الكافية للخبيصي (محمد بن أبي بكر) مصورة بمركز البحث العلمي برقم ٧٨٤ عن مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم: ٢١٨٧ .

٣. شرح الكافية لابن الحاجب، مصورة بمركز البحث العلمي برقم: ٤٥١ عن مكتبة جامعة برنستون (بمجموعة يهودا) برقم: ١٢٨٠ .

٤. شرح القمولي على الكافية على الكافية. (رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى) مقدمة من عفاف طاهر أمير نبتن ١٤٠٩هـ - ١٤١٠هـ .

٥. العباب في شرح اللباب لعبد الله الحسيني النقركار، مصورة بمركز البحث العلمي برقم: ٢٧١، مصدرها مكتبة شستربتي برقم: ٤١٤٠ .

٦. لب الألباب نسب لجمال الدين بن هشام الأنصاري، وهو للسيد ركن الدين الشريف، مصورة بمركز البحث العلمي برقم: ٤٠١ عن الأحمدية بحلب برقم: ٤٣٥ .

٧. المباحث الكاملية لعلم الدين اللزرقي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد (رسالة دكتوراه) دار العلوم - القاهرة ١٣٩٨هـ .

٨. المحصول في شرح الفصول لجمال الدين الحسين بن إياز، مصورة بمركز البحث العلمي برقم: ١٢٠ عن مكتبة شهيد باشا بتركيا برقم: ٢٥١٤ .

المطبوعات:

٩. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٠. الاختيارين صنعة الأخفش الأصغر. تحقيق د. فخر الدين قباوة، طبع مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق ١٣٩٤، منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. للشيخ أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ـ بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٢. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، ط٢، المكتب الإسلامي ـ دمشق .

١٣. أذكار النووي ، تحقيق عبد القادر أرناؤووط ، دار الهدى ـ الرياض ، ط الثانية .

١٤. الأزهية في علم الحروف. لعلي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ط٢ ـ ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م .

١٥. أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ .

١٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت٤٦٣هـ) تحقيق علي محمد البجاوي ، مكتبة النهضة ـ القاهرة .

١٧. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مطبوعات مركز الملك فيصل

للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

١٨. الأشباه والنظائر. لجلال الدين عبد البن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العامل سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٩٨٦م .

١٩. اشتقاق أسماء الله. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢٠. الاشتقاق. لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

٢١. الإصابة في تمييز الصحابة. للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تعليق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوض .

٢٢. الأصول في النحو. لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٣. إعراب القرآن. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، ط٢ ـ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٤. الأعلام. لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٧ ـ ١٩٨٦م.

٢٥. أعلام النساء لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٣، ١٣٩٧هـ.

٢٦. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ

بيروت .

٢٧. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا و د. حامد عبد المجيد، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة ١٩٨١م .

٢٨. ألف باء. لأبي الحجاج يوسف بن محمد البلوي (ت ٦٠٤هـ)، عالم الكتب ـ بيروت .

٢٩. أمالي ابن الشجري. لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة الحسني المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م

٣٠. أمالي ابن الحاجب. تحقيق هادي حسن حمودي، ط١، مكتبة النهضة العربية، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٣١. الأمثال. لأبي عُبيد القاسم ين سلام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث ـ دمشق، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٣٢. الإنصاف في مسائل الخلاف . لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ صيدا، ١١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٣٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لأبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومعه كتاب عدة السالك للمحقق .

٣٤. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أساكي الكتب والفنون لاسماعيل باشا البغدادي ، عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين

بالتفايا، والمعلم رفعت الكليسي - درا لافكر ١٤٠٢هـ .

٣٥. الإيضاح في علل النحو للزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط الثانية ، بيروت ١٣٩٣هـ .

٣٦. إيضاح الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم - دمشق ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م .

٣٧. الإيضاح العضدي. لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم - الرياض، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٣٨. الإيضاح في شرح المفصل. لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، مطبعة العاني.

(ب)

٣٩. البارع في علم العروض لابن القاسم علي بن جعفر ابن القطاع، تحقيق د.أحمد عبد الدايم، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٤٠. البحر المحيط. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الفكر - بيروت، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٤١. البداية والنهاية لابن كثير، مكتبة المعارف - بيروت .

٤٢. البسيط في شرح جمل الزجاجي. لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الإشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١ - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٤٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. للحافظ جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،

المكتبة العصرية ـ صيدا .

٤٤. البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث ـ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٤٥. البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة المصرية للكتاب ـ القاهرة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

٤٦. البيان والتبيين. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٥ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

(ت)

٤٧. تاج العروس من جواهر القاموس. لمحب الدين محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، منشورات دار ومكتبة الحياة ـ بيروت .

٤٨. تاريخ الأدب العربي لكارل بوكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور السيد يعقوب بكر، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٨٣م .

٤٩. تاريخ الأمم والملوك للأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة .

٥٠. التبصرة والتذكرة. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ق ٤ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٥١. التبيان في إعراب القرآن. لأبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي

الحلبي وشركاه ـ القاهرة، ١٩٧٦م .

٥٢. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)؛ تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٥٣. تثقيف اللسان لأبي بكر الصقلي (ت ٥٠١ هـ) تحقيق عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٦هـ .

٥٤. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٥٥. التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٩٩٠م .

٥٦. تذكرة النحاة. لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٥٧. التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان أثير محمد بن يوسف الأندلسي (٧٤٥هـ)، مخطوط .

٥٨. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، منشورات وزارة الثقافة ـ القاهرة، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .

٥٩. تعليق الفرائد للشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحقيق محمد عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٦٠. التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٦١. تفسير النسفي، مطبوع بدار إحياء الكتب العربية - القاهرة، بيروت .

٦٢. التمثيل والمحاضرة لأبي منصور الثعالبي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

٦٣. تهذيب اللغة. لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصري العامة للتأليف والترجمة - القاهرة ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

٦٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. لحسين بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .

٦٥. التوطئة للشلوبين ، تحقيق يوسف المطوع ، دار التراث العربي ــ القاهرة ١٩٧٣م .

٦٦. التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تصحيح أوتوترل، مكتبة المثنى - بغداد .

(ج)

٦٧. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

٦٨. الجمل في النحو. لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - إربد، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٦٩. جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام. لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب

القرشي (أوائل القرن الرابع الهجري) حققه د. محمد علي الهاشمي، دار القلم - دمشق، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٧٠. جمهرة أنساب العرب. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٢م .

٧١. جمهرة الأمثال. لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٣٨٢هـ)، دار الجيل - بيروت، ط٢ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٧٢. جمهرة اللغة. لأبي بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط١ - ١٩٨٧م .

٧٣. الجنى الداني في حروف المعاني. للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(ح)

٧٤. ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه،تأليف طارق عبد عون الجنابي، مطبعة أسعد ١٩٧٤م - ١٩٧٤ بغداد .

٧٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني، بحاشية الشرح .

٧٦. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لمحمد الخضري، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي - القاهرة .

٧٧. حاشية الدمنهوري على متن الكافي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣١٦هـ .

٧٨. حل شواهد الفوائد الضيائية في ضمن حواشي على الفوائد الضيائية، طبع

تحت إدراة محمد عبد الأحد، ١٣٢٩هـ (عن محقق الفوائد الضيائية) .

٧٩. الحماسة البصرية. لصدر الدين علي بن الحسن البصري (ت٦٥٩هـ)،تحقيق: د. مختار الدين أحمد، عالم الكتب - بيروت ، ط٣ - ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

٨٠. الحماسة. لأبي عبادة الوليد بن عُبيد البحتري (ت٢٨٤هـ)، تحقيق كمال مصطفى - القاهرة، المطبعة الرحمانية ١٣٤٨هـ .

٨١. الحيوان. لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي - بيروت .

٨٢. حياة الحيوان الكبرى لكمال الدين محمد بن موسى الدميري (ت٨٠٨هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

(خ)

٨٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٨٤. الخصائص. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي - بيروت، مصور عن طبعة دار الكتب المصري ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م .

(د)

٨٥. الدرر اللوامع على همع الهوامع. للفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٨٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعرفو بالسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، ط الأولى ، دار القلم - دمشق ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٨٧. دلائل النبوة للبيهقي ، تحقيق محمد رواس قلعجي ، وعبد البر عباس ، دار النفائس ١٤٠٦هـ .

٨٨. ديوان الأحوص الأنصاري. جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٨٩. ديوان الأسود بن يعفر، صنعو د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ط١ - ١٩٨٢م .

٩٠. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٧ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٩١. ديوان الأفوه الأودي (ضمن الطرائف الأدبية) صححه وخرجه عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية - بيروت .

٩٢. ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط٤ - ١٩٨٤م .

٩٣. ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه بشير يموت، ط١- بيروت ١٩٣٤م.

٩٤. ديوان البحتري، دار صادر - بيروت بدون .

٩٥. ديوان بشار بن برد.

٩٦. ديوان جرير. تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف - القاهرة، ط٣ - ١٩٨٦م

٩٧. ديوان جميل بثينة جمع وتحقيق أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت ط١ ١٩٩١م .

٩٨. ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق د. عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م .

٩٩. ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٧م.

١٠٠. ديوان أبي زبيد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون) د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٠١. ديوان الحارث بن حلزة، جمع وتحقيق أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت ط١، ١٩٩١م .

١٠٢. ديوان الحارث بن خالد المخزومي. صنعة الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة النعمان - النجف، ط١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

١٠٣. ديوان رؤبة بن العجاج. تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط٢ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

١٠٤. ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تحقيق عبد العزيز الميمني، القاهرة ١٩٥٠هـ .

١٠٥. ديوان الشافعي، جمع وترتيب أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي ـ بيروت ط١، ١٩٩١م .

١٠٦. ديوان طرفة بن العبد، دار صادر - بيروت ١٩٨٠م .

١٠٧. ديوان العباس بن مرداس السُّلمي. تحقيق: د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

١٠٨. ديوان علي بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . جمع وترتيب: عبد العزيز كرم،

مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

١٠٩. ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق: وشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .

١١٠. ديوان عنترة العبسي. تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار القلم - بيروت

١١١. ديوان الفرزدق. دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

١١٢. شعر الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتحقيق: د. داود سلوم، مكتبة الأندلس - بغداد، ١٩٦٩م.

١١٣. ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق: الدكتور إحسان عباس، وزارة الإعلام - الكويت، ط٢، ١٩٨٤م .

١١٤. ديوان ليلى الأخْيَليَّة. جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، دار الجمهورية - بغداد، ط٢ - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

١١٥. ديوان المتنبي (شرح ديوان ديوان المتنبي) وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٨٠م .

١١٦. ديوان مجنون ليلى. جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر - القاهرة، ١٩٧٩م.

١١٧. ديوان مسكين الدارمي . تحقيق خليل العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصرة - بغداد ١٣٩١هـ .

١١٨. ديوان النابغة الجعدي. تحقيق: عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي - دمشق، ط١ - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

١١٩. ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط٢ - ١٩٨٥م .

١٢٠. ديوان أبي النجم العجلي. صنعة علاء الدين آغا، مطبوعات النادي الأدبي ـ بالرياض، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

١٢١. ديوان النمر بن تولب (ضمن شعراء إسلاميون) تحقيق د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ـ بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥.

(ر)

١٢٢. الرد على النحاة لابن مضاء الأندلسي، تحقيق د. شوقي ضيف، ط٣ ـ دار المعارف ـ القاهرة .

١٢٣. رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد سليم الجندي ـ دمشق ١٩٦٣م .

١٢٤. رصف المباني في حروف المعاني. لأحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ـ دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٢٥. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي ، تحقيق عبد الرحمن الوكيل ، درا الكتب الحديثة .

١٢٦. رياض الصالحين للإمام النووي، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.

(س)

١٢٧. سر صناعة الإعراب. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ـ دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٢٨. سقط الزند لأبي العلاء المعري، دار صادر ـ بيروت ١٣٨٣هـ .

١٢٩. سمط اللآلي لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث ـ بيروت ١٩٨٤م .

١٣٠. سنن الترمذي. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر ــ بيروت ١٣٩٢هـ .والمطبوع مع تحفة الأحوذي، المطبعة السلفية ـ المدينة المنورة .

١٣١. سنن أبي داود ، إعداد عزت الدباس ، دار الحديث ـ حمص ١٩٦٩ هـ .

١٣٢. سنن ابن ماجة. لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية ـ بيروت .

١٣٣. سنن النسائي. بشرح جلال الدين السيوطي، ط١، المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٨هـ .

١٣٤. سير أعلام النبلاء. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٣٥. السيرة الشامية

١٣٦. السيرة النبوية دراسة تحليلية للدكتور رزق الله أحمد ١٤١٢هـ .

(ش)

١٣٧. شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي ، طبعة دار القلم ــ بيروت ـ لبنان .

١٣٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .

١٣٩. شرح أبيات سيبويه. لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار المأمون ــ دمشق، ١٩٧٩م .

١٤٠. شرح أبيات مغني اللبيب. لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث ـ دمشق، ١٩٧٩م .

١٤١. شرح أسماء الله الحسنى لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق عبد الرؤوف سعد، المكتبات الأزهرية ١٩٨٠هـ .

١٤٢. شرح أشعار الهذليين. صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة ـ ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .

١٤٣. شرح ألفية ابن مالك للأشموني. علي بن محمد بن عيسى (أول القرن العاشر)، ومعه حاشية الصبان، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة .

١٤٤. شرح ألفية ابن مالك للأشموني. علي بن محمد بن عيسى (أول القرن العاشر)، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث .

١٤٥. شرح ألفية ابن مالك للمرادي = توضيح المقاصد .

١٤٦. شرح ألفية ابن مالك. لابن الناظم محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل ـ بيروت .

١٤٧. شرح ألفية ابن مالك. لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث ـ القاهرة، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١٤٨. شرح ألفية ابن معط. لابن القواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد المَوصلي (ت٦٩٦هـ)، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي ـ

الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٤٩. شـــرح التسهيل. لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هــ)، تحقيق: د. عبد الرحمن، ود.محمد المختون، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

١٥٠. شرح التصريح على التوضيح. لخالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هــ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة .

١٥١. شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٥٢. شرح ديوان الحماسة. لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هــ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

١٥٣. شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٥٤. شرح ديوان الحماسة. لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هــ)، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

١٥٥. شرح شافية ابن الحاجب. لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

١٥٦. شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد

الحميد

١٥٧. شرح شواهد الإيضاح. لعبد الله بن بري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش، منشورات مجمع اللغة العربية ـ القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٥٨. شرح شواهد المغني. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .

١٥٩. شرح العقيدة الطحاوية للقاضي علي أبي العز الدمشقي، حققه بشير محمد عيون، ط٣، مكتبة المؤيد ـ الطائف، ومكتبة البيان ـ دمشق .

١٦٠. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري ، وزارة الأوقاف العراقية ـ بغداد ١٣٩٧هـ .

١٦١. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ـ ط الرابعة ، ١٤٠٠هـ .

١٦٢. شرح القصائد العشر للتبريزي

١٦٣. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط الحادية عشرة ١٣٨٢هـ .

١٦٤. شرح كافية ابن الحاجب. لرضي الدين الأستراباذي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .

١٦٥. شرح الكافية للجامي = الفوائد الضيائية .

١٦٦. شرح اللمع. لأبي القاسم عبد الواحد بن علي بن بَرهان العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

١٦٧. شرح المفصل. لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي (ت٦٤٣هـ)،

عالم الكتب ـ بيروت .

١٦٨. شرح المفضليات . لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت٣٠٥هـ)، تحقيق: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة الآباء اليسوعيين ـ بيروت ١٩٢٠م .

١٦٩. شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ـ الرياض .

١٧٠. الشعر والشعراء. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف ـ القاهرة، ١٩٦٦م.

١٧١. شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله بن محمد السلسيلي ، تحقيق د. عبد الله الحسيني، ط١ ـ المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٧٢. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، لأحمد بن مطصفى بن خليل المعروف بطاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ) ، الكتاب العربي ـ بيروت .

(ص)

١٧٣. الصاحبي. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٩٧٧م .

١٧٤. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) لإسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٥هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط٤ ـ ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م

١٧٥. صحيح البخاري. للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد علي القطب، المطبعة العصرية ـ بيروت .

١٧٦. صحيح مسلم. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت .

(ض)

١٧٧. ضرائر الشعر. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ط١، ١٩٨٠م.

(ط)

١٧٨. طبقات الشعراء. لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد (ت٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف — القاهرة، ط٤ - ١٩٨١م .

١٧٩. طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني - القاهرة .

١٨٠. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، نشره برجستراسر ، دار الكتب العلمية - بيروت ط٣ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

١٨١. الطبقات الكبرى لابن سعد - دار صادر - بيروت .

١٨٢. طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط الأولى ١٣٧٢هـ ، مطبعة السعادة بمصر .

١٨٣. الطراز ليحيى بن حمزة اليمني، دار الكتب العلمية - بيروت .

(ع)

١٨٤. عبث الوليد. نشر أسعد طرابزوني، ط٢، مكتبة النهضة المصرية ١٣٨٦هـ.

١٨٥. العروض للأخفش ، تحقيق د. أحمد عبد الدائم ، المكتبة الفيصلية ، مكة

المكرمة - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٨٦. العمدة في محاسن الشعر وآداره لابن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل - بيروت ١٩٧٢م .

١٨٧. العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني ، تحقيق الحساني عبد الله ، مطبعة المدني ١٩٧٣م .

(غ)

١٨٨. غاية النهاية في طبقات القراء. لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٣ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

(ف)

١٨٩. الفائق في غريب الحديث. لجار الله محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت، ط٢ .

١٩٠. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، علق عليه وخرج أحاديثه الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر - بيروت.

١٩١. فتح القدير

١٩٢. الفصول الخمسون. لأبي يحيى بن عبد المعطي (ت٦٢٨هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، ١٣٩٦هـ -

١٩٧٦م .

١٩٣. الفهرست. لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم الوراق (ت٣٨٠هـ)، دار المعرفة - بيروت١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

١٩٤. فهرس مخطوطات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

١٩٥. فهرس مخطوطات دار الكتب المصرية، الجزء الثاني

١٩٦. الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب. لنور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ)، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف العراقية - بغداد، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

١٩٧. فوات الوفيات. لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر - بيروت .

(ق)

١٩٨. القاموس المحيط. لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة .

(ك)

١٩٩. الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني عبد الله، دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٩م .

٢٠٠. الكافية في النحو. لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله: دار الوفاء - جدة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٢٠١. الكامل في اللغة والأدب. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢٠٢. الكتاب. لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد

السلام هارون، عالم الكتب، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٠٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. لأبي القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة - بيروت .

٢٠٤. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، مصور عن طبعة استانبول ١٩٤١هـ .

٢٠٥. الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها. لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د.محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ .

٢٠٦. الكواكب السائرة

(ل)

٢٠٧. اللامات . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٠٨. لباب الإعراب لتاج الدين محمد بن محمد الإسفرائيني (ت٦٨٤هـ)، تحقيق: بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعي - االرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

٢٠٩. لسان العرب. لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر - بيروت .

٢١٠. اللمع في العربية. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(م)

٢١١. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم. لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .

٢١٢. ما ينصرف وما لا ينصرف. لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط٢ - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

٢١٣. مجالس ثعلب. لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف - القاهرة، ط٥، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٢١٤. المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث لأبي موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني (ت٥٨١هـ) ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

٢١٥. مجمع الأمثال. لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

٢١٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: عبد الحليم النجار وعلي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، ١٣٨٦هـ .

٢١٧. مداخل المؤلفين والأعلام العرب، إعداد ناصر الداواني وآخر، إصدار عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض .

٢١٨. مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع، لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي ، دار إحياء الكتب العلمية ، عيس البابس وشركاه ، ط الأولى،

١٣٧٣هـ - ١٩٥م .

٢١٩. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى وصاحبيه، دار الفكر ــ بيروت .

٢٢٠. مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري ، تحقيق د. محمد خير الحلواني ، ط الثانية ، دار المأمون ـ دمشق .

٢٢١. المساعد على تسهيل الفوائد. لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر ــ دمشق، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

٢٢٢. المستقصى في أمثال العرب. لجار محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٢٢٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي ــ بيروت، ط ٥ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٢٢٤. معاني القرآن. لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١ - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٢٢٥. معاني القرآن. لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وأستاذنا د. عبد الفتاح شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٢٢٦. معجم الأدباء لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ) ، دار المأمون ــ القاهرة، ١٣٥٧هـ ــ ١٩٣٨م .

٢٢٧. معجم البلدان. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)؛ دار صادر - بيروت .

٢٢٨. معجم شواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي — القاهرة، ط١ - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٢٢٩. معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض، ط١ - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٢٣٠. معجم الطبراني

٢٣١. معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية ، وضع عمر رضا كحالة ، مكتبة المثنى - بيروت ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٢٣٢. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية. للدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٢٣٣. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، أ. ي. ونسنك - ليدن ١٩٣٩م .

٢٣٤. المعرب من الكلام الأعجمي لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي، تحقيق وشرح أحمد شاكر، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية - ١٣٨٩هـ — ١٩٦٩م .

٢٣٥. معرفة القراء الكبار للذهبي ، تحقيق سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة — القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

٢٣٦. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - صيدا .

٢٣٧. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم. لأحمد بن مصطفى

طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ)، مطبعة الاستقلال الكبرى ـ القاهرة ١٩٦٨م، وطبعة دار الكتب العلمية ـ بيروت (بدون) .

٢٣٨. المفصل في علم العربية. لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الجيل ـ بيروت .

٢٣٩. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. لبدر الدين محمود بن أحمد ابن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، بهامش الخزانة، ط١، دار صادر ـ بيروت .

٢٤٠. المقتصد في شرح الإيضاح. لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

٢٤١. المقتضب. لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة ــ ١٣٩٩هـ.

٢٤٢. المقدمة المحسبة

٢٤٣. المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ـ بغداد ـ ط الأولى ، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م .

٢٤٤. المنتخب في غريب لغة العرب لكراع النمل ، تحقيق د. محمد العمري ، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ط الأولى ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

٢٤٥. المنصف شرح تصريف المازني. عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .

٢٤٦. الموطأ. للإمام مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٢٤٧. موسوعة أطراف الحديث النبوي، إعداد محمد السعيد بسيوني زغلول، ط١، دار الفكر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .

(ن)

٢٤٨. نتائج الفكر. لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: أستاذنا الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض ـ الرياض .

٢٤٩. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. لجمال الدين يوسف بن تغردي بردي (ت٨٧٤هـ)، دار الكتب المصرية ـ القاهرة .

٢٥٠. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار ـ الزرقاء، ط٣ ـ ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٢٥١. النشر في القراءات العشر. للحافظ ابي الخير محمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٢٥٢. النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز الموصلي (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق عبدالله عمر حاج إبراهيم (رسالة ماجستير بجامعة أم لقرى) ١٤١٢هـ .

٢٥٣. النوادر في اللغة. لأبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق ـ بيروت، القاهرة، ط١ ـ ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

(هـ)

٢٥٤. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون. لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٩هـ)، مكتبة المثنى ـ بغداد، مصور عن

طبعة استانبول ١٩٥٥م .

٢٥٥. همع الهوامع شرح جمع الجوامع. لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ـ الكويت، ط١ ـ ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

.٢٥٦

(و)

٢٥٧. الوافي بالوفيات لصلاح الدين الخليل بن إيبك الصفدي باعتناء س ريدرينغ ١٣٩٤هـ .

٢٥٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر ـ بيروت، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

فهرس الموضوعات

(أ) - الدراسة

(ب) - التحقيق

المرفوعات:

الخبر:

المفعول معه:

فهرس الفهارس